



جامعة أدرمان الإسلامية  
كلية الدراسات العليا  
قسم العلوم السياسية

## العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي

١٩٦٩م - ٢٠٠١م

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

إشراف الدكتور :  
عبد اللطيف محمد البوني

أعزاد الطالب :  
آدم محمد أحمد عبد الله

أكتوبر ٢٠٠٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿لِبَلَّافِ قُرَيْشٍ \* إِنْ أَنْهَمُ رَحْلَةَ الشَّاءِ وَالصَّيْفِ \* فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾

سورة قريش

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ بَيْنَكُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ﴾

سورة الحجرات ، الآية ( ١١ )

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَانُمْ﴾

سورة الحجرات ، الآية ( ١٣ )

صدق الله العظيم

## الإهداء

- \* إلى والديّ الذين ربّاني وعلماني .
- \* إلى من ولاهم وسيولهم الله أمر الحكم في السودان  
سائلاً الله أن يهديهم لخدمة مصالح البلاد والعباد .
- \* إلى كل من حكم فعّدا .
- \* إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث



## الشكر والتقدير

الحمد لله القائل في محكمة تنزيله : « لئن شكرتم لأزيدنكم » ، أحمدته تعالى أن مدني بالصحة ويسر لي إنجاز هذا البحث ، وأتقدم بعد حمد الله وثنائه بوافر آيات الشكر والامتنان إلى كل من قدم لي مساعدة في سبيل إنجاز هذه الدراسة ، وأخص بالشكر الجزيل الدكتور المتواضع عبد اللطيف محمد البوني الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث . مقتطعا من جهده ووقته وصبره الكثير .

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير كذلك إلى أسرتي بجبل مرة وطويلة ، وأخص بالشكر والديّ الذين ربّاني وعلماني ، وأخي أحمد الذي بذل من جهده الكثير في سبيل إخراج هذه الدراسة ، والشكر موصول أيضاً للاخوة في مركز السفير للطباعة بأدرمان ، وخاصةً الاخوة وردي وأدم عبد الله ، والأخوات سحر وعيبة وهادية ، فقد بذلوا الكثير في سبيل إنجاز هذا البحث .

وأتوجه بالشكر الخالص أيضاً لأسرة جامعة أدرمان الإسلامية التي فتحت لنا رحابها لننهل من معينها الفياض ، وخاصةً أسرة كلية الاقتصاد ، وأسرة المكتبة المركزية ، والدراسات العليا ، والشكر أيضاً لأسرة مكتبة الأكاديمية العسكرية العليا ، والاخوة في مكتبة جامعة الزعيم الأزهري ، ودار الوثائق القومية ، ومكتبة المعهد الدبلوماسي ، ووزارة الخارجية ، والسفارة المصرية بالخرطوم . فلهم ولهؤلاء جميعاً خالص شكري وتقديري .

الباحث

## قائمة المحتويات

الموضوع :	الصفحة
شكر وتقدير :	ب
قائمة الملاحق :	ز
المقدمة :	٦

### الباب الأول

السودان ومصر الأمن القومي والسياسة الخارجية :	١١
<b>الفصل الأول : الأمن القومي مقدمة نظرية :</b>	١٢
المبحث الاول : الأمن تعريفه ، مفهومه ، وأهميته :	١٢
المبحث الثاني : مفهوم الأمن القومي :	١٧
المبحث الثالث : مستويات الأمن وأطره :	١٩
المبحث الرابع : الارتباط بين الأمن القومي والمصلحة القومية :	٢٢
المبحث الخامس : الأمن القومي والسياسة الخارجية :	٢٤
<b>الفصل الثاني : السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية :</b>	٢٧
المبحث الأول : أهمية السودان الاستراتيجية :	٢٧
المبحث الثاني : الأهمية الاستراتيجية لمصر :	٣١
<b>الفصل الثالث : أمن البلدين القومي، المصادر والمهددات وسبل الحماية :</b>	٣٣
المبحث الاول : الأمن القومي السوداني :	٣٣
المبحث الثاني : الأمن القومي المصري :	٤٣
<b>الفصل الرابع : دور السياسة الخارجية في تحقيق أمن البلدين القومي :</b>	٤٩
المبحث الاول : السياسة الخارجية ومصالح البلدين في الإطار العربي :	٤٩
المبحث الثاني : البلدان في الإطار الأفريقي :	٥٧
المبحث الثالث : البلدان على المستوى العالمي :	٦٧

## الباب الثاني

- ٧٣ ..... **مسيرة العلاقات السودانية المصرية :**
- ٧٤ ..... **الفصل الأول : خلفية تاريخية للعلاقات الثنائية :**
- ٧٤ ..... **المبحث الأول :** قدم الوعي المصري بأهمية السودان : .....
- ٧٨ ..... **المبحث الثاني :** تطلع السودان الحضاري نحو مصر : .....
- ..... **المبحث الثالث :** التدابير المصرية العسكرية والسياسية لإبقاء السودان تحت سيطرتها في فترة ما قبل الاستقلال : ..... ٨٢
- ..... **المبحث الرابع :** التدابير في الفترة التي أعقبت الاستقلال ١٩٥٦م - ١٩٦٩م : ..... ٩٠
- ١٠٣ ..... **الفصل الثاني : عهد حكومة مايو :**
- ..... **المبحث الأول :** الدور المصري في انقلاب مايو : ..... ١٠٣
- ..... **المبحث الثاني :** المصالح الأيديولوجية والعمل المشترك في إطار التوجه الاشتراكي الثوري : ..... ١٠٧
- ..... **المبحث الثالث :** السادات النميري : التقارب في ظل تحديات السلطة والتنافر في ظل تباين دوائر المصالح : ..... ١٠٩
- ..... **المبحث الرابع :** المصالح المشتركة تحت المظلة الأمريكية : ..... ١١٤
- ..... **المبحث الخامس :** العلاقات الثنائية في نهايات عهد مايو : ..... ١١٦
- ..... **الفصل الثالث : فترة الحكومة الانتقالية والحزبية الثالثة :**
- ..... **المبحث الأول :** الحكومة الانتقالية ومصر : ..... ١٢٠
- ..... **المبحث الثاني :** حكومة الصادق المهدي ، الإخاء ثم العداء والمواجهة : ..... ١٢٨
- ..... **الفصل الرابع : حكومة الإنقاذ الوطني :**
- ..... **المبحث الأول :** موقف مصر من انقلاب البشير : ..... ١٣٥
- ..... **المبحث الثاني :** التعاون المشترك ومحاولات الاحتواء ١٩٨٩م - ١٩٩٠م : ..... ١٤٠
- ..... **المبحث الثالث :** العداء والمواجهة ، المظاهر والأسباب والنتائج : ..... ١٤٢
- ..... **المبحث الرابع :** تحسن العلاقات السودانية المصرية : الأسباب والنتائج : ..... ١٥٨

## الباب الثالث

### العلاقات الثنائية وقضايا الأمن القومي

- ١٦٣ ..... في المجال السياسي
- الفصل الأول : قضايا التكامل والتبعية في ظل اتفاقيات كامب ديفيد : ١٦٤ .....**
- المبحث الأول : مفهوم الأمن السياسي والمصالح السياسية : ١٦٤ .....
- المبحث الثاني : دعوات الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي : ١٦٧ .....
- المبحث الثالث : الدعم السوداني لاتفاقيات كامب ديفيد وموقعه
- من مصالح البلاد القومية : ١٩١ .....
- الفصل الثاني: الإسلام السياسي وأثره على العلاقات الثنائية : ٢٠٠ .....**
- المبحث الأول : ظاهرة الصحوة الإسلامية في السودان ودور مصر : ٢٠١ .....
- المبحث الثاني : الاسلام السياسي في أجندة العلاقات الثنائية : ٢٠٧ .....
- الفصل الثالث : تأثير الإرهاب الدولي على العلاقات الثنائية : ٢١٤ .....**
- المبحث الأول : دوافع اتهام السودان بالإرهاب : ٢١٥ .....
- المبحث الثاني : مصر وظاهرة الإرهاب الدولي : ٢٢٣ .....
- المبحث الثالث : أمن البلدين القومي في ظل تداعيات محاولة اغتيال مبارك : ٢٢٨ ...

## الباب الرابع

### القضايا العسكرية والمائية وقضايا الحدود

- الفصل الأول : القضايا العسكرية والأمنية وحرب الجنوب : ٢٤١ .....**
- المبحث الأول : التحديات العسكرية والأمنية آثارها وسبل مواجهتها : ٢٤١ .....
- المبحث الثاني : موقف السودان من التهديدات العسكرية التي واجهت مصر : ٢٤٤ .....
- المبحث الثالث : التهديدات العسكرية للسودان وموقف مصر : ٢٥٤ .....
- المبحث الرابع : موقف مصر من حرب الجنوب وأثره على الأمن القومي السوداني : ٢٦٠ .....

**الفصل الثاني : القضايا المائية وأمن البلدين القومي : ٢٧٦ .....**

المبحث الاول : المياه والأمن الدولي : ٢٧٦ .....

المبحث الثاني : الأتلماع الإسرائيلية في مياه النيل : ٢٧٩ .....

المبحث الثالث : أهمية مياه النيل بالنسبة لأمن البلدين القومي : ٢٨٤ .....

المبحث الرابع : المصالح المائية وأثرها على العلاقات الثنائية : ٢٨٨ .....

**الفصل الثالث : مشاكل الحدود المشتركة : ٣٠١ .....**

المبحث الاول : نزاعات الحدود وأثرها على الأمن الدولي : ٣٠١ .....

المبحث الثاني : الأبعاد التاريخية والقانونية لتقسيمات الحدود بين البلدين : ٣٠٣ .....

المبحث الثالث : النزاع الحدودي الاول في عام ١٩٥٨ م : ٣٠٦ .....

المبحث الرابع : النزاع الحدودي الثاني في عام ١٩٩٢ م : ٣٠٩ .....

المبحث الخامس : الدوافع المعلنة والمستترة للنزاع الحدودي وأثره

على أمن البلدين القومي : ٣١٢ .....

**الخاتمة : ٣٢٤ .....**

**قائمة المصادر والمراجع : ٣٢٩ .....**

**الملاحق : ٣٥٤ .....**

## قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
أ	وفاق عام ١٨٩٩م بين حاكم بريديا و خديوي مصر بشأن استرجاع السودان .	٣٤٥
ب	اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان .	٣٥٦
ج	خطاب السيد الصادق المهدي للرئيس السادات حول التدخل المصري في شئون السودان الداخلية عقب أحداث يوليو ١٩٦٦م	٣٦١
د	اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر ١٥ يوليو ١٩٧٦ م .	٣٦٣
هـ	بيان الخارجية السودانية حول مصادرة بعض المؤسسات المصرية بالسودان .	٣٦٥
و	نص قرار مجلس الأمن رقم ١٠٤٤ من السودان بشأن محاولة اغتيال مبارك .	٣٦٧
ز	نص قرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٤ بشأن محاولة اغتيال مبارك .	٣٦٩
ح	نص قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٠ .	٣٧١
ط	خطاب السيد الإمام الهادي عبد الرحمن المهدي للرئيس جمال عبد الناصر بشأن التدخل في شئون السودان الداخلية .	٣٧٣

## ملخص البحث

تناول البحث العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي بناءً على حقيقة أن العلاقات الدولية تقوم على رعاية المصالح المشتركة التي تمثل محور الأمن القومي للدول ، حيث تجمع السودان ومصر الكثير من المصالح الحيوية التي جعلت أمنهما القومي كلًا لا يتجزأ ، ومن ثم فقد كان من البديهي أن تنشأ بين البلدين علاقات حميمة ترعى تلك المصالح المشتركة ، إلا أن واقع العلاقات الثنائية كما اتضح من الدراسة يعكس طابعاً مغايراً ، حيث قامت العلاقات على أسس عاطفية جافت مصالح البلدين القومية ، وعليه فقد ناقش البحث في أبوابه الأربعة ماضي العلاقات الثنائية مبيناً أوجه القصور فيها ، وقد اتضح أن عدم وجود ثوابت للعلاقات ، وعدم إدراك الطرفين على قدم المساواة لأهمية المصالح المشتركة ، ومن ثم التخطيط المشترك لتحقيقها هو سبب فشل العلاقات الثنائية طيلة الفترة السابقة ، كما اتضح من خلال الدراسة أن مصدر كانت على الدوام آثار وعراً بمصالحها في السودان وأثر تدهولماً ودفة في سبيل تحقيقها ، أما السودان فقد اتضح أن سياساته تجاه مصر قد انبنت على أسس عاطفية في كل الأحوال ، وذلك بسبب تطلعه الحضاري تجاه مصر ، أو إرثه التاريخي الذي جعل البعض ينظر إلى مصر باعتبارها جزء من الاستعمار الأجنبي ذو الأطماع التوسعية في السودان ، ومن ثم فقد أثرت تلك الأسس العاطفية على سياسة السودان الواقعية تجاه مصر في معظم الأحيان ، مما أضّر كثيراً بمصالح البلاد القومية .

بناءً على ذلك التصور ناقش البحث قضايا العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة في مختلف مجالاتها موجهاً النقد لماضي العلاقات ، ومحاولاً بقدر الإمكان الخروج برؤية تعين على بناء علاقات مستقبلية تراعي مصالح البلدين القومية على قدم المساواة ، دون تغليب لمصلحة طرف على حساب الآخر كما يحدث الآن . وقد تناول الباب الأول إطار نظري عن الأمن القومي من حيث التعريف والمفهوم والأهمية ، ومدى ارتباطه بالمصالح القومية باعتبارهما وجهان لعملة واحدة ، ووقف على السياسة الخارجية باعتبارها أداة لتحقيق الأمن القومي للدول ، في حين وقف الباب الثاني على مسيرة العلاقات الثنائية ، ومدى تحقيقها لمصالحهما القومية ، ووقف البابين الثالث والرابع على بعض القضايا والمصالح المشتركة بين البلدين ، ودور علاقاتهما الثنائية في تحقيقها ، مثل قضايا الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي ، وقضايا التبعية والحدود المشتركة ، إضافة إلى المصالح العسكرية والمائية .

## ***Abstract***

This research deals with the Sudanese-Egyptian relationship from a national security perspective due to the fact that international relations is based on maintaining mutual interests which are the core of national security to states.

Sudan and Egypt has much common vital interests which made their national security as unit .Therefore, there ought be intimate relations between the two countries But the practice of the bilateral relations as being studied here , reflects a reverse characteristic , which is a sympathetic basis .

Of the two countries mutual interests, thus , the research discusses in for sections , the past of the bilateral relationship and its shortcomings . its being observed that the reason of the failure of this relations is the absence of fixed determinants, the unequivocal awareness of the importance of the common interests and the lack of bilateral planning to achieve it . its also observed that Egypt has always been more aware of its interests in Sudan than the latter's aware of its interests in Egypt . Egypt addresses its interests much by planning while Sudan addresses his much by sympathy due to its look to Egypt from cultural prospect or due to its historical that made some Sudanese view Egypt as part of align colonization. These prospects has influenced Sudanese real politic toward Egypt damaging Sudans National Security.

Hence the research discusses issues of bilateral relations and mutual interests in all fields, criticizing the past, attempting to conclude a perspective that would help building future relations based on equivalent national interests without favoring one country on the other as it is being now.

Section one is a theoretical frame of national security definition, concept, importance and its linkage to national interest as being one two sides of one coin. Section two followed the bilateral relation and whether it had achieved the national interests of the two countries. Sections three and four deals with some issues and mutual intents between the two countries such as political unity , economic integration , dependency and boundary issues, and military and water interests .



## المقدمة

عرفت المجتمعات البشرية العلاقات الدولية منذ القدم ، وأقامت الدول علاقات فيما بينها منذ وقت بعيد ، واستقرت أساليبها في ذلك على أسس أصبحت مبادئ تسيير عليها ، بهدف توطيد أو اصر صداقتها ورعاية مصالحها ، ومن ثم فقد كانت المصلحة القومية هي المحور الذي انبنت عليه سياسات الدول وعلاقاتها الخارجية ، وتختلف هذه المصالح من دولة لأخرى إلا أنها تنصب جميعاً في الحفاظ على سيادة الدولة والدفاع عن أمنها القومي المتمثل في تحقيق الاستقرار السياسي ، والاقتصاد ، والاجتماعي والعسكري والأمني ، وقد برز مفهوم الأمن القومي كمفنية أساسية في العلاقات الدولية حديثاً ، وذلك انطلاقاً من مفهوم أن لكل دولة قومية مصلحة قومية ، وأن تلك المصالح القومية تتدرج تحت إطارين : إما أنها موجودة فعلاً وتحتاج لحمايتها من تهديدات داخلية وخارجية ، أو أنها غير موجودة وتحتاج لجهد الدول القومية من أجل تحقيقها ، وكل ذلك لا يتم إلا بانتهاج سياسات داخلية وخارجية ، ففي الإطار الأول يبدو مفهوم الأمن القومي دفاعياً ، بينما يبدو في الإطار الثاني عدائياً . إذن فالسياسة الداخلية والخارجية هي أهم أدوات تحقيق الأمن القومي وجلب المصالح الحيوية للدول ، وتقادي المخاطر التي تهدد تلك المصالح ، وذلك من منظور أن المصالح الحيوية للدول لم تعد تنحصر في الإطار الداخلي فحسب ، فتعدد المناخات وتنوع الثروات والتخصص في الصناعة ... الخ ، كل تلك العوامل جعلت الدول تعتمد على بعضها البعض ، وجعلت مصالح الدول القومية ومسئوليات أمنها القومي متداخلة بمسوره لا يمكن الفصل بينها ، الأمر الذي اقتضى تكامل الدول وتعاونها من أجل تحقيق تلك المصالح ، فتكونت تجمعات محلية وإقليمية ودولية بين دول قد تجمع بينها غير المصلحة المشتركة ، حيث أصبح ذلك طابع العلاقات الدولية الحديثة .

بناءً على ذلك التحليل سيتناول البحث العلاقات السودانية المصرية ، والتي تميزت بالخصوصية ، خصوصية فرضتها ظروف الجغرافيا والتاريخ والدين واللغة والمصير المشترك ، التي اقتضت أن يكون أمن البلدين كل لا يمكن تجزئته ، ومصالحهما متداخلة بصورة لا يمكن الفصل بينهما ببساطة ، وأصبح أي تهديد لطرف هو تهديد بالدرجة الأولى لمصالح الطرف الآخر . ونسبة لذلك التداخل فقد كان من البديهي أن تقوم بين البلدين علاقات حميمة مبنية على أسس راسخة تغذي تلك المصالح المشتركة . إلا أن واقع العلاقات الثنائية يعكس طابعاً مغايراً لذلك ، فقد تميزت العلاقات بالتقلب ، حيث شهدت مراحل من التقارب أو شكت أن تتحول إلى وحدة

كاملة واندماج . إلا أنها سرعان ما تحولت إلى خصام وانفصال وتباعد وعداء قادت إلى تعبئة الجيوش وإعلان حالة الحرب . لقد تميزت العلاقات الثنائية بالشعارات البراقة عن الأزلية والخدمة مبنية دون الاتفاق على صيغة عملية لمعالجة الواقع المعاش ، بصورة تحدد ثوابت هذه العلاقات ومتغيراتها ، وترسي دعائم المصالح المشتركة والتي لا تعني بالضرورة تطابقاً في الرؤى والمواقف ، بل لأنها مصالح ولأنها مشتركة يمكن أن تؤدي إلى خلافات حادة ما لم يتحقق توازن دقيق في هذه الشراكة ، حتى لا يضار طرف من أطرافها وينشأ مجرد إحساس لدى طرف بأن الطرف الآخر يحقق مكاسب على حسابه ، فالشعوب لا تعرف أزلية العلاقات ولكنها تعي جيداً المصالح الأزلية ، فقد أدى عدم وجود الثوابت في العلاقات وعدم وجود مصلحة ملموسة إلى أن تكون العلاقات الثنائية أسيرة لقضايا اللحظة والثورات العاطفية ومحاطة بالكثير من الحساسيات ، التي تؤدي إلى سوء فهم وتوتر في حالات كثيرة ، مما يقتضي مراجعة العلاقات الثنائية وبناءها على أسس واقعية تخدم مصالح البلدين القومية .

من هذه الزاوية سيتناول البحث العلاقات السودانية المصرية ، فيقف على مقدمة نظرية المصالح القومية وأزليتها بالمصالح القومية والدول الثنائي بينهما ، وعلى دور السياسة الخارجية باعتبارها إحدى أدوات تحقيق المصالح الحيوية للدول ، ثم يقف بعد ذلك على مسيرة العلاقات السودانية المصرية ومدى تحقيقها لمصالح البلدين القومية في مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية ، والمعوقات التي اعترضت سبيل ذلك بهدف الخروج برؤية واقعية لعلاقات ثنائية مبنية على ذلك الأساس .

### سبب اختيار الموضوع :

دفع الباحث لاختيار هذا الموضوع عدة عوامل : أهمها التوترات التي صاحبت العلاقات الثنائية ، خاصة في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، والتي عصفت بكل ثوابت العلاقات الثنائية ، ووصلت إلى مرحلة التآمر وتعبئة الجيوش ، وتآليب الأعداء وذلك رغم ما بين البلدين من وشائج قرى وجوار وإخاء . والعامل الثاني : اتضح للباحث من خلال دراسته للعلاقات السودانية الأمريكية في بحثه لنيل درجة الماجستير أن مفتاح فهم علاقات السودان الخارجية يكمن في فهم علاقة السودان بمصر باعتبارها مدخل السودان للعلاقات الدولية .

### أهمية الموضوع :

تتبع أهمية البحث من ناحيتين : الأولى : أنه يتناول أهم حلقة في سياسة السودان الخارجية كما ذكرنا ، والثانية : أنه محاولة للخروج برؤية جديدة للعلاقات الثنائية مبنية على المصالح المشتركة بعيداً عن الانفعالات العاطفية التي كانت طابع العلاقات الثنائية في السابق .

## مشكلة البحث :

يعالج البحث إشكالية أساسية تتمثل في الوقوف على مسيرة العلاقات السودانية المصرية ، ومدى تحقيقها لأمن البلدين القومي ومصالحهما المشتركة في مختلف مجالاتها ، ومدى حاجة كلاهما للاخر في هذا الصدد . والعمل على الخروج برؤية ترسي العلاقات الثنائية على أسس جديدة تحقق تلك المصالح . ومن ثم يحاول البحث الإجابة علي عدة أسئلة أهمها :

١/ ما سر هذه التناقض بين خصوصية العلاقات السودانية المصرية والواقع المعاش الذي يتأرجح بين الانطلاق والركود ؟ .

٢/ أين يكمن جوهر المأزق في العلاقات السودانية المصرية ؟ . هل هنالك هموم مشتركة تستدعي مسيرة مشتركة لبلوغ غاية مشتركة . أم أن هنالك مصالح متناقضة تقود إلى زعزعة الثقة بين البلدين ؟ .

## الفروض :

يختبر البحث الفروض التالية :

١/ عجزت العلاقات السودانية المصرية عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة عن تحقيق مصالح البلدين القومية . وذلك لقيامها على أسس عاطفية غير واقعية .

٢/ السودان لا يدرك مصالحه الاستراتيجية في تعامله مع مصر بعكس القاهرة التي تعي مصالحها جيداً وتخطط بدقة للحصول عليها .

٣/ الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً كاملاً بالسودان وليس العكس .

٤/ مصر يهتمها في السودان مصالحها فقط دون اهتمام كبير بمصالح السودان ، ومن ثم فهي لا تقبل في السودان ألا حكومة تابعة أو موالية لها .

٥/ إن الأزمات التي نشبت بين البلدين كالأزمات الحدودية وغيرها ما هي إلا أزمات معقدة ترتبط أساساً بالخلافات السياسية حول التبعية واستقلالية القرار .

٦/ إن جوانب المصلحة المشتركة بين البلدين كثيرة جداً إذا أمكن فهمها وإدراكها والتخطيط الثنائي لتحقيقها دون طمع أو تغول من طرف علي حساب الطرف الآخر .

٧/ وحدة السودان ومصر يؤدي إلي وحدة العالم العربي .

٨/ ظلت مصر وعلى الدوام مدخل السودان للعلاقات العربية والدولية .

## منهج البحث :

في سبيل تحقيق هذه الفروض اتبع الباحث منهجية تقوم على التحليل والوصف والاستقراء لمسار العلاقات السودانية المصرية عبر مراحلها التاريخية المختلفة ، ونثر أسباب

الخلاف بين البلدين . وطرح الآراء حولها وتحليلها للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي تساعد بين السودان ومصر .

وقد تناول البحث الموضوع من خلال أربعة أبواب وعدة فصول ومباحث ، تناول الباب الأول إطار نظري عن الأمن القومي والمصالح القومية ، والسياسة الخارجية كأداة لتحقيق المصالح القومية ، إضافة إلى موقع كل من السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية من خلال دراسة الأهمية الإستراتيجية لكلا البلدين ، كما سيتناول الفصل الرابع من هذا الباب دور السياسة الخارجية كأداة لتحقيق مصالح البلدين القومية في الأطر التي تحركت خلالها سياستهما الخارجية إقليمية وإقليمية ودولية .

أما الباب الثاني فسيتناول مسيرة العلاقات السودانية المصرية عبر مراحلها التاريخية المختلفة ، حيث يتناول الفصل الأول قدم الوعي المصري بأهمية السودان والسياسات التي اتبعتها لابقاء السودان تحت سيطرتها في فترة ما قبل وبعد الاستقلال السودان ، وسيتناول الفصول الأخرى تلك السياسات المصرية في الفترة ١٩٦٩م وحتى مطلع عام ٢٠٠١م .

يتناول الباب الثالث بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالمصالح المشتركة فسي المجال السياسي مثل قضايا التكامل والإسلام السياسي والإرهاب الدولي ، أما الباب الرابع والأخير فيتناول المصالح المشتركة في المجالات العسكرية والمالية ومشاكل الحدود وذلك من خلال ثلاثة فصول على التوالي . وقد اشتمل البحث على عدد مقدر من الملاحق التي تمثلت في وثائق وبيانات وقرارات من قبل طرفي البحث تعضد الموضوعات التي تناولتها الدراسة .

والله المستعان وهو الهادي إلى سواء السبيل .

## الباب الأول

### السودان ومصر الأمن القومي والسياسة الخارجية

الفصل الأول : الأمن القومي مقدمة نظرية

الفصل الثاني : السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية .

الفصل الثالث : أمن البلدين القومي ، المصادر والمهددات وسبل الحماية .

الفصل الرابع : دور السياسة الخارجية في تحقيق أمن البلدين القومي .

## الباب الأول

### السودان ومصر : الأمن القومي

#### والسياسة الخارجية

يتناول هذا الباب بالدراسة ، إطار نظري عن الأمن القومي من حيث المفهوم والتعريف والأهمية . ويقف علي العلاقات التي تربط الأمن القومي بالمصلحة القومية ، والتداخل الكائن بين المفهومين . والارتباط بين الأمن القومي والسياسة الخارجية باعتبارها أداة لتحقيق المصالح القومية للدول في الخارج ، من خلال التعاون الدبلوماسي بينها في حالات السلم ، أو التصادم واستعمال القوة في حالات الحرب .

ثم يقف الباب علي موقع كل من السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية ، وذلك بدراسة الأهمية الاستراتيجية لكلا البلدين ، بهدف معرفة أيهما أكثر غنى بتلك المزايا ، وأيهما أحوج للآخر في مجال العلاقات الخارجية .

يدرس الباب كذلك الأمن القومي للبلدين موضع البحث ، من حيث المصادر والمهددات وسبل الحماية ، وذلك في مختلف حقول الأمن القومي والمصالح القومية ، اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم عسكرية ، تلك المصالح التي يعمل كلا الطرفين علي صيانتها منفرداً أو عبر التعاون المشترك ، والتي تبرز فيها جلية أهمية السياسة الخارجية وعلاقتها بالمصلحة القومية ، ودورها في تحقيق أمن البلدين ومصالحهما منذ القدم ، حيث يقف الباب في الفصل الرابع والأخير منه علي مساعي البلدين الخارجية لتحقيق مصالحهما القومية ، سواء في الإطار العربي أو الإفريقي أو العالمي .

## الفصل الأول

### الأمن القومي : مقدمة نظرية

يتناول هذا الفصل مقدمة نظرية موجزة عن الأمن القومي ، تعريفه ، مفهومه ومستوياته . والتداخل الكائن بين الأمن القومي والمصلحة القومية . إضافة لدراسة السياسة الخارجية كواحدة من أهم أدوات تحقيق المصالح القومية للدول ، وذلك من خلال المباحث التالية :

#### المبحث الأول :

##### الأمن تعريفه ، مفهومه ، أهميته :

##### أ/ تعريف الأمن :

**الأمن لغة :** ضد الخوف <sup>(١)</sup> ، وهو يعني الشعور بالاطمئنان والسكينة ، بسبب انتفاء المهددات التي تعيق جانباً من جوانب الحياة ، أو الحياة كلها ، أو امتلاك القدرة علي مجابهة تلك المهددات <sup>(٢)</sup> . يقول تعالى في سورة قريش : ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم خوف ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فقد صورت الآية الكريمة الحالة الأمنية لسكان مكة بوجود عدة عناصر هي :

**الأول :** البعد عن تربص الأعداء بوجودهم جوار الحرم الأمن .

**الثاني :** انعدام الجوع بسبب الوفرة الاقتصادية الناجمة عن رحلتي الشتاء والصيف التجاريتين . ربط القرآن الكريم في آية أخرى كذلك بين الأمن والوفرة الاقتصادية ، إذ يقول تعالى على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام : الذي أنزل أهله بواد غير ذي زرع فشعر بانتفاء الأمن ومن ثم دعا ربه قائلاً : ﴿ رب اجعل هذا البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر ﴾ <sup>(٤)</sup> . وفي آية أخرى يربط الله تعالى بين الأمن

(١) محمد أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح ، ( بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٨١م ) ، ص ٢٦ .

(٢) مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ، ( القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،

١٩٩٦م ) ، ص ٦٤ .

(٣) سورة قريش ، الآية : (٤) .

(٤) سورة البقرة ، الآية : (١١٢) .

والاستخلاف في الأرض والتمكين إذ يقول : ﴿ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ولمكنن لهم دينهم الذين ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولاشك أن الاستخلاف في الأرض يعني جعل المؤمنين علي خزائن الأرض ، وتمكينهم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ودينياً ، وتحقيق كل ذلك يتبدل الخوف إلى أمن . وفي نفس الإطار يربط الله سبحانه وتعالى في آية النحل بين الأمن والجوع إذ يقول : ﴿ وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ <sup>(٢)</sup> . وفي هذا السياق الكثير من الآيات القرآنية التي تدل دلالة واضحة على أن الأمن يعني انتفاء الخوف من المهددات التي تستهدف بقاء الإنسان وحياته وسلامته ، ومن ثم فالخوف يكون مما يذهب الحياة كلها أو جزء منها مثل : الفقر والجوع والمرض والعدوان المسلح والكوارث الطبيعية... الخ <sup>(٣)</sup> .

وعليه فإن حالة الأمن تتدرج حسب ظروف الفرد أو الدولة من مرحلة الكفاف إلى مرحلة الرفاهية ، وحالة الأمن هي الحالة التي تنعدم فيها تلك المهددات ، فالدولة تكون آمنة إذا نعمت بالوفرة الاقتصادية ، وشاعت فيها رابات السلم بانتفاء النزاعات الداخلية ، والعدوان الخارجي <sup>(٤)</sup> .

**الأمن اصطلاحاً :** عرف العلماء الأمن بعدة تعريفات منها تعريف كوينسي رايت : ( Quincy Wright ) والذي يعرف الأمن بأنه : " التحرر من الخوف " : *security is : freedom from fear, must be put first* <sup>(٥)</sup> . ويعرف قاموس المحيط الأمن بأنه الشعور بالتحرر من الخوف والخطر : *the state of feeling of being free from, fear, care, danger, etc, safety or sense of safety* <sup>(٦)</sup> . ويقول ليبمان : « إن الدولة تكون آمنة حينما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة » . ويتمثل

(١) سورة النحل ، الآية ١٠٥ .

(٢) سورة النحل الآية (١١٢) .

(٣) مصطلحي محمود منجود ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ .

(5) Brown Harold, *Thinking about National security*, ( Boulder, Colorado: West View Press , 1983) , P. 56 .

(6) Ibid. , P. 11.



مصالح الدولة في المتطلبات الحياتية التي توفر حاجيات الشعب من درجة الكفاف إلى درجة الرفاهية في مختلف المجالات ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والثقافية الخ تلك المصالح <sup>(١)</sup> .

أما روبرت ماكنمار فيعرف الأمن بقوله : « إن أمن الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية والرفاهية الاجتماعية ، ومن ثم فإن الأمن هو القضاء على الجوع والفقر » ، ومن ثم يؤكد أن الأمن هو التنمية ، وأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة <sup>(٢)</sup> . إذن فالأمن يعني تلك الإجراءات والخطط التي تنتهجها الدولة من أجل المحافظة على كيانها ودرء الخطر عن مواطنيها ومنشأتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج ، كما يعني تلك الإجراءات والخطط التي تنتهجها الدولة من أجل الحصول على ما يحقق مصالحها ومصالح مواطنيها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ

ب/ مفهوم الأمن : من خلال التعريفات المذكورة يتضح أن هنالك أسباب كثيرة تؤدي إلى انعدام الأمن ، وكلها تتعلق بمصالح المواطنين الحياتية ، ومدى تعرضها للخطر بفعل أي مهددات داخلية كانت أم خارجية ، ومن هذه الأسباب الجوع والخوف والظلم والمرض والعدوان وتردي الحالة النفسية والذهنية لدى الفرد والجماعة علي السواء <sup>(٣)</sup> .

من خلال التعريفات السابقة كذلك يتضح أن مصطلح الأمن مرن ، أي أنه اصطلاح واسع مخطط يستخدم للتعبير عن الكثير من المجالات بدءاً بالإجراءات الأمنية إلى تأمين مصالح المواطنين وضروراتهم الحياتية داخل الدولة ، والمتمثلة في حماية وتأمين حياتهم وأموالهم وحرياتهم ، وانتهاءً بالإجراءات الخاصة بتأمين كيان الدولة نفسها من الأخطار المحيطة بها <sup>(٤)</sup> . ومن ثم فإن مفهوم الأمن ليس بجديد ، فقد ارتبط بالفرد منذ وجود البشرية ، وهي تعني الإحساس بالطمأنينة الذي يشعر به سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده ومصالحه ، أو نتيجة امتلاك الوسائل التي تمكنه من مجابهة مثل تلك الأخطار حال ظهورها . إذن فالأمن يعني التحرر من الخوف ، ذلك التحرر

(1) Walter Lippman , *United States Foreign Policy* , ( USA : Boston , Republic Prentice Hall , 1943 ) , P . 9 .

(2) Fromkin, David : *The Independence of Nations*, ( New York : Prager Special Studies, 1981 ) . P. 20 .

(3) علي نمري ، الأمن والمخابرات : نظرة إسلامية ، ( الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٧ م ) ، ص ١٠ .

(4) F. O.Blair , *Security and People* , ( London : Hutchun , 1968 ) , p. 22 .

الذي يمكن الإنسان من الحركة لمواجهة ضروراته الحياتية في مختلف مجالاتها ، والخوف كما ذكرنا هو نقيض الأمن <sup>(١)</sup> ، وهي حالة تغشى الإنسان حينما يشعر أن جانباً من جوانب حياته أو حياته كلها عرضة للتهديد في لحظة معينة ، ولتفادي ذلك التهديد يسعى الإنسان للبحث عن وسائل الأمن التي تمكنه من الحفاظ على حياته ، وقد يسعى لذلك منفرداً أو عبر التعاون مع غيره من البشر ، وعليه فقد كان الخوف السبب الرئيسي في تكوين المجتمعات والتجمعات البشرية منذ القدم ، تلك المجتمعات التي أحيطت بضوابط أخلاقية وقانونية واجتماعية لصيانة حياة الإنسان وحقوقه وكرامته من التهديد من قبل أولئك الذين لا يتقيدون بالضوابط الاجتماعية المرسومة <sup>(٢)</sup> .

وقد أجمعت التشريعات الإلهية والقوانين البشرية على ضرورة حماية أمن الإنسان ومصالحه من المخاطر ، ولعل ذلك أكثر وضوحاً في الدين الإسلامي الذي يقوم على حماية مصالح الإنسان ، أو ما يعرف بضروراته الخمس والتي هي : « النفس والمال والدين والأرمن والمرضى » <sup>(٣)</sup> .

وقد كان تشريع الحدود من أجل محاسبة من ينتهك حرمة من هذه الحرمات في الدنيا ، والعقاب بالنار في الآخرة أو الجزاء بالجنة لمن يعمل على صيانتها ، يقول تعالى : ﴿ وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ <sup>(٤)</sup> . وهذه هي الجوانب التي بالحفاظ عليها يعيش الإنسان في أمن وسلام ، يقول تعالى : ﴿ ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وعلى ضوء ما ذكرنا يتضح أن الأمن لا يعني حماية ذات الإنسان فقط من الإقناء والإهلاك ، وإنما يتعدى ذلك ليشمل كل ما يرتبط بوجوده ، ومن ثم فإن هدف الأمن بمعناه الواسع هو حماية طريقة حياة الإنسان بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ .

وتبعاً لهذا المفهوم فقد ظهر في عصرنا الراهن معاني كثيرة للأمن ، كالأمن الصناعي ، والغذائي ، والاقتصادي ، ومفهوم الأمن السياسي أو أمن الدولة أو النظام ،

---

(١) د/ عطا محمد صالح زهره ، الإقليم القومي العربي ، ( بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٩١م ) ، ص ٣٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٢ .

(٣) يوسف حامد العالم ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، ( الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ١٩٩٨م ) ، ص ١٥ .

(٤) سورة الطلاق ، الآية : ( ١ ) .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ( ١٧٩ ) .

الذي قد يتعارض مع أمن وسلامة الأفراد كما في الدولة البوليسية <sup>(١)</sup> . وبناءا على ذلك يمكن تلخيص مفهوم الأمن بأنه : « حالة إدراك شعورية نابعة من أسس موضوعية أساسها الإحساس بالطمأنينة وعدم التهديد المادي أو المعنوي » . وبالنسبة للمواطن العادي فإن الأمن يركز على وضوح الحقوق والواجبات من جانب ، ومشروعية وجوده من جانب آخر ، وما يترتب على ذلك من حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب ثالث . وفي ضمان حد أدنى من الاكتفاء الاقتصادي والحماية الذاتية من جانب رابع . وبصورة عامة فإن الأمن بالنسبة للفرد والمواطن العادي يركز على مفاهيم الأمن الحيائي ، والأمن السياسي ، والضمان الاجتماعي ، والاكتفاء الاقتصادي ، والطمأنينة <sup>(٢)</sup> . ومن ثم فإن أهمية الأمن تنبع من أهمية الحياة نفسها ، إذ بانعدامها قد يفقد الإنسان حياته كلها أو جانبا من جوانبها .

وبقدر ما ارتبط مفهوم الأمن في الإسلام والمجتمعات الغربية المعاصرة بالأمان والطمأنينة والرفاهية ، إذ لا يهابه إلا من يخالف القانون ؛ فإن هذا المفهوم قد أخذ معنى مغايرا في دول العالم الثالث ، حيث أصبح يعني تلك الأشياء المخيفة التي تقشعر منها الأبدان ، مثل الحرمان من الحرية ، والقسر والقهر من قبل أجهزة السلطان القسعية ، وأصبح يرتبط ببيوت الأشباه ، وانتهاك حقوق الناس ، ومصادرة حرية التفكير والكتابة والتجمع ، والتظاهر... الخ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) د / حامد ربيع ، " نظرية الإقليم القومي " ، دورية آفاق عربية ، بغداد : دار آفاق عربية للصحافة والنشر ، العدد ٣ ، ( مارس ١٩٨٥ م ) ، ص ١٨ .

(٢) محمود مشايخ ، " الإقليم القومي العربي " ، دورية آفاق عربية ، ( ١٩٩٠ م ) ، ص ١٤ .

(٣) محمد عبد العزيز وهاشم أبو رنات ، أسرار جهاز الأسرار : جهاز الأمن السوداني في الفترة من ١٩٩٦م - ١٩٨٥م ، ( القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٩٣ م ) ، ص ١٧ .

## المبحث الثاني :

### مفهوم الأمن القومي :

سبقت الإشارة إلى أن الفرد لا يمكن أن يعيش منفرداً إذا أراد تلبية حاجاته ورغباته المختلفة والتي تشكل محور أمله الذاتي ، ومن ثم أصبح الإنسان حيوان اجتماعي يحتاج إلى الآخرين ، فتكونت بذلك المجتمعات البشرية بتقسيماتها المختلفة والمتدرجة بداية بالأسرة فالعشيرة فالقبيلة فالدولة فالمجتمع الدولي <sup>(١)</sup> . بارتباط الفرد بالجماعة ألقى مسؤولية أمنه على تلك الجماعة بدءاً بالأسرة والتي يتولى فيها ربها مسؤولية أمنها وانتهاءً بالدولة ، والتي تتولى فيها الحكومة مسؤولية حماية وصيانة أمن أفرادها <sup>(٢)</sup> . وبناءً على ذلك برز مفهوم الأمن القومي الذي يعني حماية الأمن العضوي للمواطنين ، وهو الهدف الرئيسي الذي نشأت من أجله الحكومات حينما شعر الفرد بضعفه وعجزه عن مواجهة تحديات الحياة <sup>(٣)</sup> .

مما لا شك فيه أن مصطلح الأمن القومي غامض وقد تعددت تعريفاته ، حيث عرفه البروفيسر محمد طلعت الغنيمي بأنه : « مجموع مصالح الدولة الحيوية والسبل الكفيلة بصيانتها وحمايتها » <sup>(٤)</sup> . كما عرفه اللواء محمد عبد الكريم نافع بأنه : « الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية ودفع أي تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة » <sup>(٥)</sup> . كما عرفه وولستر ليبمان بقوله : « إن الأمن القومي للدولة يتحقق عندما تكون امنة وفي موقع أو سوف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب أو العدوان عليها ، وعندما تكون أيضاً قوية وقادرة على صيانة مصالحها عن طريق الحرب » <sup>(٦)</sup> . وعرفته دائرة

(١) حامي ، محمّد ، العلوم السياسية ، ط ٢ ( ليبيا : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٨٢ م ) ، ص ١٢٣ .

(2) C.C. Rodee and Others , *Introduction to Political Science* , ( Mc – Grow – Hill , Inc 1967 ) , p . 29 .

(3) Nyes , Joseph and Robert O. Keohane , *Power and Interdependence* , ( U. S .A , Boston : Little Brown , 1977 ) , P.23 .

(٤) د/ عمر احمد قدور ، شكل الدولة وأثره في استراتيجيات وفلسفة الأمن ، ( الخرطوم : المؤسسة العامة للطباعة والنشر

والإعلان ، ١٩٩٧ م ) ، ص ١٥٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٥٦ .

(6) Walter lippman , Ibid. , P.8 .

المعارف البريطانية بأنه : « حماية الأمن القومي أو حماية أمن الدولة من خطر القهر علي يدي قوي خارجية » (١) .

إذن الأمن القومي يعني حماية كيان الأمة وشخصيتها القومية من تهديدات القوى الأجنبية ، وشعور الأمة بالأمان في ظل الدولة بفعل غياب المهددات الخارجية أو قدرة الدولة علي ردع تلك المهددات حال وجودها . فالأمن القومي يعني أمن الدولة مطلقاً داخلياً ومحلياً وإقليمياً ودولياً ، مع ارتباط هذا المفهوم بفلسفة النظام السياسي وبمفهوم السيادة والمصلحة العليا للدولة . ويرتبط كذلك بالتهديدات التي تواجه الجماعة السياسية في لحظة معينة ، والتي لا تتجه نحو الفرد وإنما إلى الجماعة ، حيث يتعرض الفرد للتهديد كأحد أعضاء الجماعة (٢) .

---

(١) عمر احمد قدور ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

(٢) روبرت ماكنمار ، جوهر الأمن ، ترجمة يونس شامين ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ م ) ،

ص ١٢٠ .

## المبحث الثالث :

### مستويات الأمن القومي وأطره :

#### ١/ المستويات :

يستند الأمن القومي علي حق الدولة في البقاء ، وعلي حماية وجودها وكيانها وسلامتها ومصالحها ومصالح مواطنيها من المهددات الداخلية والخارجية <sup>(١)</sup> . إذن فحق البقاء هو المحور الرئيسي للأمن القومي ، يؤكد ذلك قانون الطبيعة أو القانون الإلهي ( first law of nature ) <sup>(٢)</sup> .

وينبثق من حق البقاء الحقوق الأخرى التي بإمكان الدولة أن تدعيها ، مثل حق الاستقلال ، وحق السيادة وحق الأمن والمساواة ، فتمتع الدولة بهذه الحقوق يعبر عن وجود حالة الأمن وحرمانه منها يعني انتهاك وخرق أمن تلك الدولة .

والبقاء أو حق الحياة لا يعني البقاء المادي العضوي فقط كما سبقت الإشارة ، إذ أن البقاء المادي يمثل مستوى واحد فقط من مستويات البقاء وهو المستوى الأول والرئيسي ، والذي يعني حق الدولة في البقاء علي قيد الحياة بعيداً عن التهديد بالفناء أو الذهاب والتلاشي <sup>(٣)</sup> .

إن البقاء المادي هو المستوى الأول من مستويات الأمن القومي ، والمستوي الثاني يتمثل في البقاء السياسي للدولة ، ويعني حق الدولة في تقرير مصيرها وتدبير أمورها ، وحكم نفسها بنفسها في إطار دولة مستقلة تحمل اسمها ، وتعبر عن شخصيتها القومية <sup>(٤)</sup> . أما المستوى الثالث من مستويات أمن الدولة فيعني المحافظة علي مستوي المعيشة ، الذي يبدأ بقدرة المواطن علي الحصول علي معيشته ، وينتهي بأقصى حد في قدرته علي مجاراة أمانيه وطموحاته في حياة تتسجم ومعايير العصر : « من حد الكفاف إلي حد الرفاهية » <sup>(٥)</sup> . وعليه فقد أصبح الأمن القومي يتعلق بالتنمية الاقتصادية لما لها من صلة وثيقة بوجود الأمة من حيث القدرة علي الدفاع عن كيانها الذاتي من التهديدات

(١) محمد طلعت الغنيمي ، قانون السلام ، ط ٢ ، ( الإسكندرية : منشاة المعارف ، ١٩٧٧ م ) ، ص ١٦١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٢ .

(٣) د / عطا محمد صالح زهره ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٤) روبرت ماكنمار ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٥) اللواء محمد عبد الكريم نافع ، الإقليم القومي العربي ، ( القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٥ م ) ، ص ١٢ .

الخارجية ومن ثم فإن الفقر والظلم الاجتماعي لا يقلان أثراً عن العدوان الخارجي ، فهما ينتهيان إلي تعريض الأمن القومي للخطر <sup>(١)</sup> .

ب/ أطر الأمن القومي :

يخرج مفهوم الأمن الإقليمي من الإطار القومي للدولة ليشمل عدداً من الدول تربطها رابط معين في إطار جغرافي واحد ، ومن ثم فإن الأمن الإقليمي يبحث في عوامل الهدوء والاستقرار وغياب التهديد عن تلك المجموعة الدولية ، أو أي دولة من تلك المجموعة ، فتعرض دولة واحدة منها للعدوان يعني تهديد لأمن المجموعة بأسرها <sup>(٢)</sup> . وعليه وكما يسعى الفرد لتحقيق أمنه ومصالحه ، والارتباط بالجماعة القومية من أجل ذلك ، فالدولة كذلك تسعى لتحقيق أمنها واستقرارها وحماية مصالحها الحيوية من الاعتداء ، ونسبة لأن الدولة قد تعجز منفردة عن تحقيق ذلك ، فقد لجأت أيضاً إلى التعاون مع دول أخرى في الإطار الإقليمي <sup>(٣)</sup> . وقد تعددت الروابط التي تجمع الدول في إطار إقليمي واحد منها الرابط الجغرافي ، وروابط أخرى تنشأ بسبب القيم والمعتقدات والأيديولوجيات المشتركة ، وأخرى بسبب الأهداف والمصالح الحيوية المشتركة ، سواء كانت مصالح اقتصادية أو سياسية أو غيرها ، وروابط أخرى تنشأ بسبب التجانس العرقي واللغوي ... الخ <sup>(٤)</sup> . وعلي ضوء ذلك تنشأ العديد من الروابط والتجمعات الإقليمية التي تهدف إلى صيانة الأمن الإقليمي لتلك الدول ، وقد وجدت هذه التكتلات تشجيعاً من الأمم المتحدة ، حيث نصت موثيقها على ضرورة قيام مثل هذه التجمعات من أجل تحمل أعباء حفظ الأمن والسلام بجانب الهيئة الدولية <sup>(٥)</sup> . أما الأمن الدولي فيتخطى حدود الأمن القومي والأمن الإقليمي ليشمل الهدوء والاستقرار الذي يسود المجتمع الدولي بأسرة وغياب المهددات عنه <sup>(٦)</sup> ، وذلك بعد أن أصبح العالم بمثابة قرية واحدة بفضل الاتصالات والمواصلات ، وأصبح خطر الحروب العالمية يخيم على العالم

---

(١) د/ فاضل البراك ، استراتيجية الإقليمي القومي ، ( بغداد : الدار العربي ، ١٩٨٧ م ) ، ص ١٥ .

(2) David P. Barrows, *Military Policy and National Security* , ( U.S.A : University of California , 1936 ) , P 35 .

(3) Ibid, P. 35 .

(٤) د / فاضل البراك ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

(6) Ruth B. Russell , *The United Nations and United States Security Policy* , (U.S.A : Booking Institution , 1968) , P . 51.

بين الحين والآخر ، خاصةً بعد وقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية ، حيث فكر الناس في ضرورة خلق آلية تحفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقق التعاون السلمي بين الدول في مختلف المجالات ، وقد كان تصميم هيئة الأمم بفروعها المختلفة خير تعبير عن تلك المجالات التي تهدد أمن وسلامة الدول ، فقد غطت فروعها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية والثقافية ... الخ ، التي يجب التنسيق حولها بين الدول باعتبارها تمثل مصالح قومية يجب التعاون الدولي لتحقيقها ، ودرء الخطر عنها <sup>(1)</sup> .

---

<sup>(1)</sup> Donald , M. Snow , Op. cit . P 3 .



## المبحث الرابع :

### الارتباط بين الأمن القومي والمصلحة القومية :

المصلحة القومية مفهوم حديث عرفه الفكر السياسي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بعد أن أصبح المفكرون السياسيون يبررون السياسة الخارجية علي ضوء المصلحة الوطنية). وقد عرف بعض المفكرين المصلحة القومية ، بأنه مفهوم يعني الإطار لما هو أفضل في السياسة الخارجية ، وهو يتضمن مجموعة من القيم التي تدور عن حاجات الأمة وطموحاتها (١) .

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وطيدة بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة الوطنية ، وقد أثبتت العديد من التساؤلات حول : هل يعبر المفهومان عن شيء واحد بحيث يصير كل منهما مرادف للآخر ؟ ، أم أن كل واحد منهما يختلف عن الآخر ؟ ، وإذا كان الأمر كذلك فما هي حدود العلاقة بينهما ؟ ، وأيهما أكثر تأثيراً في تشكيل الاستراتيجية وصنع القرار السياسي ؟ (٢) .

إن كلا المفهومين يرتبطان بالدولة كحقيقة قائمة وينطبقان في الكثير من الأوجه ، وما يوجد بينهما من اختلافات تعتبر اختلافات بسيطة وثنائية ، فمفهوم الأمن القومي يعني مجموعة المبادئ التي تدور حول حماية الدولة من التهديدات المختلفة ، بينما مفهوم المصلحة القومية يعني مجموعة المبادئ التي تدور حول ما هو ملائم ، وما هو أفضل للدولة ، فالتهديدات غالباً ما تكون مما هو ملائم للدولة ، وهي مجموعة مصالح الدولة القومية (٣) . الأمن القومي يرتبط بحقيقة قائمة وهي سلامة الجماعة والهدوء والاستقرار في الدولة بعيداً عن التهديدات الخارجية ، أما المصلحة القومية فترتبط بالقيم من حيث أنها تسعى للوصول بالجماعة إلى ما ينبغي أن يكون ، وهي بهذا المعنى تظل دائماً في دائرة القيم (٤) . وكلاهما أي الأمن القومي والمصلحة القومية ترتبطان بحق البقاء ، الأمن القومي يتعلق أساساً بالبقاء في المستوي العضوي والسياسي بينما ترتبط المصلحة القومية

(١) Hans J. Morgenthau , *Politics Among Nations* , Third Edition , ( New York , Alfred A . Knopf, Inc , 1961 ) . p. 5 .

(٢) Ibid , P. 6 .

(٣) محمد طلعت الغنيمي ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ .

(٤) د/ إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، ( بيروت : مؤسسة

الأبحاث العربية ، ١٩٨٥ م ) ، ص ٢٨ .

بصفة عامة بحق البقاء في مستواه الثالث الذي يدور حول تحسين مستوى معيشة الجماعة وتطورها وتقدمها . ومن ثم فإن مفهوم الأمن القومي أشمل من المصلحة القومية إذ أنه يتضمن مفهوم المصلحة القومية ، وكيفية الحصول عليها ، والسبل الكفيلة بحمايتها والدفاع عنها (١) .

وعليه فإن الصلة بين المفهومين صلة وثيقة تصل إلى حد تعتبر معه العلاقة بينهما معقدة وغامضة ، ولنتذكر أن مفهوم الأمن القومي يجد أصوله في الصياغات التاريخية لمفهوم المصلحة القومية ، ويكفي أن نشير إلى أن وولتر ليبمان كأول من حدد مفهوم الأمن القومي قال : « إن الأمة تكون آمنة عندما لا تكون مضطرة لأن تضحي بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب وأن تكون قادرة في حالة التحدي للمحافظة عليها بالحرب » (٢) وتجمع بين مفهومي الأمن القومي والمصلحة القومية خصائص مشتركة أهمها تميزهما بالاستمرارية والثبات ، وتأثيرهما في صنع القرار السياسي وتشكيل الاستراتيجية ، ثم خضوعهما لمجموعة واحدة من المتغيرات (٣) ، فالمصالح القومية هي بدورها تتمثلز بالثبات بدرجة كبيرة ، إذ أن المصالح القومية لأي دولة متى حددت فإنها تكتسب صفة الاستقرار إلى درجة تسمح بالاعتقاد بدوامها وهذا ما يفسر القول بالمأثور في العلاقات الدولية بأنه : « ليس هناك أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين ولكن هناك مصالح دائمة » (٤) . فمصالح أمريكا مثلاً في الشرق الأوسط ثابتة وتتغير الوسائل والأدوات ، بناءً على ذلك فإن المصلحة القومية لأي دولة تشكل محور أمنها القومي ، فكما أن مصالح الدولة تتمثل في مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية... الخ ؛ فإن هذه المصالح نفسها هي عناصر الأمن القومي لأي دولة ، فالمساس بهذه المصالح هي مساس بالأمن القومي (٥) . هناك عدة عوامل تؤثر على الأمن القومي والمصلحة القومية معاً ، بعضها داخلية كالقوى السياسية المحلية ، والبناء الهرمي للقيم السياسية ، والشخصية القومية ، وبعضها عوامل خارجية تدور حول تغيرات النظام الدولي ، وتوازن القوى .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٢) خر ونشرف ، الوصية الأخيرة ، ترجمة هنري جاد الله ، ( بيروت : الدار العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٥٧ م ) ، ص ٧ .

(٣) Donald M. Snow , Op. cit , pp. 3 , 5

(٤) John Rouke , *Congress and pnsidency in U.S. foreign policy 1945 – 1982* , ( Colodo – U SA West View press , 1983 ) , p. 53.

(٥) د / حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة ، ( القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ م )

## المبحث الخامس :

### الأمن القومي والسياسة الخارجية :

كل الدول تسعى لتحقيق مصالح حيوية ، هي محور أمنها القومي ، وذلك انطلاقاً من قاعدة أن الإنسان حيوان اجتماعي وسياسي ، والذي تقضي باستحالة أن يعيش الإنسان منفرداً معزولاً عن المجتمع ، لصعوبة تلبية حاجياته الحياتية لوحدة ، فما يعجز الإنسان عن تحقيقه بنفسه يلجأ فيه للآخرين <sup>(١)</sup> . وهكذا الدول فلا توجد دولة واحدة قادرة علي العيش منعزلة تماماً عن المجتمع الدولي ، فتعدد المناخات ، وعدم عدالة توزيع الموارد ، والتخصص في الصناعة ... الخ ، كل تلك العوامل جعلت الدول تتعاون مع بعضها البعض من أجل تبادل المنافع وتحقيق المصالح <sup>(٢)</sup> .

ولتحقيق مصالحها تنتهج الدول سياسات داخلية وأخرى خارجية ، وذلك لأن مصالح الدول منها ما يمكن تحقيقها في الداخل من خلال السياسات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية الداخلية ، ومنها ما تعجز الدول عن تحقيقها منفردة فتلجأ إلى التعاون مع دول أخرى لتحقيقها سواء في إطار الجوار أو الإطار الإقليمي أو العالمي ، حسب وجود المصلحة المطلوبة وإمكانية الحصول عليها . ومن المعلوم أن أداة هذا التعاون والتعامل الدولي هو السياسة الخارجية سلمية دبلوماسية كانت أم عدائية <sup>(٣)</sup> .

ومن ثم فقد عرفت المجتمعات البشرية العلاقات الدولية منذ القدم وأقامت الدول علاقات فيما بينها منذ وقت طويل ، واستقرت أساليبها في ذلك علي أسس أصبحت مبادئ تسيّر عليها بهدف توطيد أو اصر صداقتها ورعاية مصالحها ، وعليه فقد كانت المصلحة القومية هي المحور الذي انبنى عليه سياسات الدول وعلاقاتها الخارجية <sup>(٤)</sup> . وتختلف هذه المصالح من دولة لأخرى ، إلا أنها تنصب جميعاً في الحفاظ علي سيادة الدولة والدفاع عن أمنها القومي المتمثل في تحقيق الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والعسكري والأمني ... الخ . وقد برز مفهوم الأمن القومي كقضية أساسية في العلاقات

(١) د / حورية توفيق ، مرجع ، ص ٥٢ .

(٢) المرجع ، نفسه ، ص ٥٣ .

(٣) علي محمد شمش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

(4) Fredric H. Hartman , *The Relation of Nations* , (New York , The Macmillan Company , 1973 ) , P. 15

الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما أصبح المفكرون السياسيون يبررون السياسة الخارجية علي ضوء المصالح القومية <sup>(١)</sup> ، وذلك انطلاقاً من مفهوم أن لكل دولة قومية مصلحة قومية ، وأن تلك المصالح تقع في إطارين : إما أنها موجودة فعلاً وتحتاج لحمايتها من تهديدات داخلية وخارجية ، أو أنها غير موجودة وتحتاج لجهد الدولة القومية والسعي لتحقيقها ، وكل ذلك لا يتم إلا بانتهاج سياسات داخلية وخارجية . ففي الإطار الأول يبدو مفهوم الأمن القومي دفاعياً ، بينما يبدو في الإطار الثاني عدائياً <sup>(٢)</sup> . إذا فالسياسة الداخلية والخارجية هي إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق الأمن القومي ، وجلب المصالح الحيوية للدول ودرء المخاطر التي تهدد تلك المصالح . فالدول تتلمس مصالحها الخارجية عن طريق التعاون السلمي الدبلوماسي بينها ، خاصة في عصر ثورة التكنولوجيا والاعتماد المتبادل ، ومن ثم فقد أقامت الدول علاقات دبلوماسية تغطي شتى جوانب المصالح المشتركة ، فأقامت علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية وأمنية وثقافية وتعليمية وتكنولوجية ... الخ <sup>(٣)</sup> . وما عجزت الدول عن الحصول عليها سلماً من خلال السياسة الخارجية السلمية لجأت لانتهاج سياسة خارجية عدائية عسكرياً وأمنياً من خلال العدوان العسكري المباشر أو التهديد باستخدام القوة ، وأمنياً من خلال التجسس والتخريب ، واقتصادياً بانتهاج سياسات المقاطعة الاقتصادية والتجارية ، وسياسات التخريب الاقتصادي ... الخ ، وسياسياً بالمحاصرة السياسية وعدم النصرة في المحافل الدولية ... الخ <sup>(٤)</sup> . وعليه فإن الربط بين السياسة الخارجية والأمن القومي واضح جداً من خلال أن السياسة الخارجية هي أهم أدوات تحقيق الأمن القومي للدول ، وجلب المصالح ، ودرء المخاطر التي تهدد تلك المصالح <sup>(٥)</sup> . ولاشك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر دولة بنت سياستها الخارجية علي أسس واقعية ، حيث ربطت بين سياستها الخارجية ومصالحها القومية ومقتضيات أمنها القومي منذ نيلها الاستقلال في عام ١٧٨٧م

(١) Kenneth L. Twitchett and Others , *International Security* , (London: Oxford University Press , 1971) ,P4.

(٢) I bid , P. 15 .

(٣) إسماعيل صري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣٧ .

(٥) Ray Jones , *Analyzing Foreign Policy* , ( Rout Ledge and Keganpanul , 1970 ) , P. 12.

(١) ، فانتهجت لذلك سياسات مختلفة ، تمثلت في سياسات العزلة ثم المشاركة في الشئون الدولية والتعمق في المشاركة لدرجة الهيمنة كما يحدث الآن (٢) .

وقد كان صنّاع السياسة الأمريكية الخارجية يعتقدون أن الأمن القومي الأمريكي يمتد إلى حيث توجد المصالح الأمريكية في أي بقعة في العالم ، مما يقتضي حمايتها ولو بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى عسكرياً أو سياسياً ، وهو ما يحدث الآن في منطقة الخليج العربي حيث المصالح الأمريكية البترولية والمالية . كما برزت المقولة المشهورة في السياسة الخارجية الأمريكية بأنه : « ليس هنالك أصدقاء دائمين ولا أعداء دائمين ولكن هنالك مصالح دائمة » (٣) .

---

(١) روي مكر يدس وآخرين ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، ( بيروت : دار الكتاب العربي ١٩٦٦م ) ، ص ٣٧٩ .

(٢) د/ شوفي أبو شعيرة " الاستراتيجية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة " ، مجلة لقضايا دولية ، العدد ٨١٢ ، ( ٢٢ مايو ١٩٩٥م ) ، ص ٤ .

(٣) Robert H. Ferrel , *American Diplomacy* , third Edition , ( New York – USA : Indiana University , W.W. North Company Inc , 1983 ) , P . 174.

## الفصل الثاني

### السودان ومصر في ميزان المصالح الدولية

تتبنى العلاقات الدولية على المصالح المتبادلة ، وبقدر ما لأي دولة من أهمية في ميزان المصالح الدولية تزدهر علاقاتها وتكالب الدول عليها ، أما الدول الفقيرة بالمزايا الاستراتيجية فتظل مهمة بعيدة عن الصراع الدولي <sup>(١)</sup> . هنالك عدة مزايا تجعل الدولة مهمة استراتيجيا ، وهذه المزايا هي ما يعرف بمناصر قوة الدولة ، والتي تشمل في عدد عناصر ، منها العنصر الجغرافي من موقع استراتيجي ومساحة ، والعنصر الاقتصادي من موارد طبيعية ، ووفرة مالية ، وعناصر أخرى تتعلق بالسكان والثقافة والحضارة والقوة العسكرية ودوائر الانتماء ... الخ <sup>(٢)</sup> . وسيقف هذا الفصل على الأهمية الاستراتيجية للدولتين موضع الدراسة ، ومكانة كل منهما في ميزان المصالح الدولية ، وفي ميزان مصالح الطرفين ، وذلك تمهيدا للوقوف على أهمية العلاقات الثنائية لكل طرف ، وأي الطرفين يجب أن يكون أكثر حرصا علي إنشاء علاقات مع الآخر .

#### المبحث الأول :

##### الأهمية الاستراتيجية لمصر :

١/ الجغرافيا : تلعب الجغرافيا دورا مهما في الأمن القومي للدول وفقا للمنظور الجيوبوليتيكي ، حيث يرى فريدريك رانتزل : أن الدولة كائن حي يتكون من الأرض ، وينمو في مساحة ، مما يجعل حدود الدول غير ثابتة وقابلة للتغيير لصالح الدول الأكثر قوة ، الأمر الذي يؤدي إلى حروب وصراعات بين تلك الدول <sup>(٣)</sup> . تحتل جمهورية مصر العربية والتي تعرف بأرض الكنانة ، موقعا استراتيجيا فريدا في الجزء الشرقي للقارة

(١) محمد كمال عبد الحميد ، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، ط ٢ ، ( القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، أبريل ١٩٥٩م ) ، ص ١٢ .

(٢) د/ محمد متولي ود/ محمود أبو العلا ، الجغرافية السياسية ، ( القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧م ) ، ص ٥٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

١/ مصر هي قلب العالم القديم وحول الإقليم المصري تتقابل القارات الثلاث ، وهي بمثابة المركز للعالم القديم ، ولم تؤد في تاريخها الطويل أبدا وظيفة الضواحي .

٢/ من حيث الطبيعة الجغرافية مصر نقطة التقاء القارات الثلاث من جانب ، وتجمع البحار المتحكمة في العلاقات الدولية من جانب آخر ، هذا الموقع الجغرافي في الواقع هو الذي أعطى مصر تلك الأهمية ، فالقارات تتقابل حول مصر ، آسيا حيث أن سيناء هي جزء من تلك القارة ، وإفريقيا التي تعتبر مصر بالنسبة لها الباب الحقيقي بفضل وادي النيل الذي يقود إلى قلب إفريقيا ، وأوربا التي لا تفصلها عن مصر سوى منطقة البحر المتوسط الشرقي <sup>(٤)</sup> . إن موقع مصر المتميز ليس فقط لأنه حولها وحول شواطئها تتقابل القارات ، بل ولأنه من تلك الشواطئ تبدأ البحار الداخلية المتحكمة في البحار الدولية

(٤) د / حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، ( القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤ م ) ، ص ٢٨ .

رحلتها نحو العالم الخارجي ، البحر المتوسط من جانب الشمال ، والبحر الأحمر من الجانب الآخر من الشرق <sup>(١)</sup> . هذه البحار التي ظلت طيلة العصور القديمة والوسطى وحتى القرن التاسع عشر معبر الاتصال بين القارات الثلاث ، بحيث أن أي تعامل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب لا بد أن يجتاز هذه المنطقة ، كما أن فتح قناة السويس زاد هذه الحقيقة اشتعالا ، بل وقلب موازين التعامل الدولي ، لذلك فإن مصر كانت دائما دولة ممر ودولة التقاء <sup>(٢)</sup> .

بجانب الموقع الاستراتيجي فإن لمصر مزايا استراتيجية أخرى تتمثل في المزايا الحضارية والثقافية والدينية والتاريخ السياسي العريق ، الذي جعل من مصر رائدة وقائدة للأمة العربية والإسلامية ، فمصر هي مهبط الكثير من الديانات السماوية وخاصة اليهودية ، حيث ارتبط بنيل مصر أشواق وأحلام اليهود باعتبارها أرض الميعاد <sup>(٣)</sup> . وقد أدى ذلك التاريخ العريق إلى أن تكون لمصر تجربة عريقة تفوق تجارب باقي الدول العربية في مجال الثقافة والفنون والعلوم الأخرى ، وقد أصبحت بذلك قبلة العالمين العربي والإسلامي في تلك المجالات منذ وقت طويل ، وقد اطلعت جامعة الأزهر علي وجه الخصوص بدور ريادي كبير في هذا الخصوص <sup>(٤)</sup> .

ومن خصائص مصر الاستراتيجية كذلك القوة العسكرية التي لا يستهان بها ، وقد ظهرت تلك القوة جلية في المواجهات العربية الإسرائيلية ، حيث كانت مصر رأس الرمح العربي في تلك المواجهات ، الأمر الذي دفع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة لبذل جهود كبيرة لإخراج مصر من حلبة الصراع من خلال اتفاقيات كامب ديفيد <sup>(٥)</sup> . وبخروج مصر توقفت المواجهات العربية الإسرائيلية تماما منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣م ، مما يؤكد المقولة المشهورة أنه : « لا حرب بدون مصر ولا سلام بدون سوريا » <sup>(٦)</sup> .

اقتصاديا مصر كانت دولة غنية وسط دول فقيرة ، إلا أنه مع اكتشاف البترول انقلب الأمر فأصبحت دوله فقيرة تتوسط دول غنية ، هي دول الخليج العربي والبتروولية .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(٣) محمد سليمان ، دور الأزهر في السودان ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م ) ، ص ٤٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٦٨ .

(٥) محمد حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي ، ( القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧م ) ، ص ٤٥٨ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٣٦٥ .



ومن المعلوم أن نقطة الضعف الاستراتيجية الرئيسية لمصر تتمثل في العنصر الاقتصادي لقلة الموارد وزيادة عدد السكان ، مما جعلت مصر تعتمد على الإعانات والإعانات من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وقد كان العالم الأمريكي لينجل أول من حلل وظيفة مصر في العلاقات الدولية حيث قال : « أولئك الذين عرفوا كيف يضعون أقدامهم في مصر ارتفعوا إلى مصاف القوي العالمية ، ولكن أولئك الذين فشلوا في تثبيت نفوذهم في أرض الدلتا الخضراء قدر لهم أن يفشلوا أيضاً في فرض سيادتهم العالمية » .

تبوات مصر بسبب الحقائق السالفة وظيفة إقليمية كبيرة جعلتها قائدة للوطن العربي ، ويمكن تلخيص تلك الحقائق في الآتي :

١/ موقع استراتيجي متميز .

٢/ كم وثقل معين أي أن تكون لعلاقاتها بالدول المجاورة وزن معين ، قد يكون العنصر الديموغرافي أهم مكونات ذلك الثقل ، وقد يرتبط أيضاً بتقدم تكنولوجي وإيناع حضاري .

٣/ الانتماء إلى نظام إقليمي يغلب عليه طابع التكامل القومي واحتلال موقع القيادة في هذا النظام الإقليمي ، فتركيا مثلاً رغم موقعها الاستراتيجي وكثافتها السكانية لا تنتمي إلى نظام إقليمي قومي ، ومن ثم فقدت الوزن الاستراتيجي (٢) .

٤/ عنصر الهيبة الدولية : وهو أن تتعامل مع الدول الأخرى خارج الإقليم باسم ذلك الإقليم ولو نسبياً ويتوفر هذا في مصر (٣) .

---

(١) George M.Guess, *The Politics of United States Foreign Aid*, (New York : Martins Press , 1987 ) , p . 32 .

(٢) جريجوري ل . افانديان ، سعي مصر للزعامة العربية : دلالات السياسة الأمريكية ، ترجمة فوزي غنيم ، ( القاهرة : المجموعة الصحفية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥ م ) ، ص ١٢ .

(٣) أحمد يوسف أحمد ، " دور مصر العربي : خيرة الماضي وفرص المستقبل " ، القاهرة ، صحيفة الأهرام ، ( ٢٨ أبريل

١٩٩٩ م ) .

## المبحث الثاني :

### أهمية السودان الاستراتيجية :

يتناول هذا المبحث وضع السودان في ميزان المصالح الدولية ، وهل السودان دولة مهمة استراتيجياً ، أم أنه دولة هامشية تكون عالة على من تقيم علاقات معها من الدول . إن الحديث عن الوضع الاستراتيجي للدولة كما سبقت الإشارة إنما يعني الحديث المفصل الشامل حول كافة تلك العناصر والمقومات التي تتألف منها قوة الدولة ، فهي بذلك تعني القوة والقدرة والعسكرية في البحر والبر والجو ، والتي تتوقف على كفاءتها وصلاحيتها سيادة الدولة وأمنها ورخائها . كما تعني القدرة الاقتصادية التي تمنحها أسباب القوة إضافة إلى العناصر الأخرى سألقة الذكر <sup>(١)</sup> . وسنقف علي بعض تلك النقاط لنرى أهمية السودان من عدمه .

#### أولاً : المحور الجيواستراتيجي :

يتمدد السودان في وسط وشرق القارة الإفريقية ، وهو أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة ، إذ تبلغ مساحته حوالي مليون ميل مربع <sup>(٢)</sup> . وتحده من الشمال جمهورية مصر العربية ، وفي الشرق إثيوبيا وإرتريا والسعودية ، وفي الجنوب كل من كينيا وبوغندا وزانير ، وفي الجانب الغربي توجد دولتي إفريقيا الوسطى وبناد ، وفي الشمال الغربي تقع الجماهيرية العربية الليبية <sup>(٣)</sup> . يحتل السودان كذلك شريطاً طويلاً من ساحل البحر الأحمر تبلغ طوله ستمائة كيلومتر ، هذا الموقع جعل السودان جزءاً من القرن الإفريقي والشرق الأوسط ، وكلاهما يمثل مركزاً هاماً من مراكز الصراع الدولي <sup>(٤)</sup> . وقد أهل هذا الموقع السودان ليمثل دور الجسر الذي يربط بين الثقافتين العربية والإسلامية من جانب والثقافة الإفريقية من الجانب الآخر ، نسبة لمجاورته للوطن لعربي وإفريقيا ، وطبيعة سكانه المزيج بين العرب والزنوج ، وقد أدى كل ذلك إلى تعدد

<sup>(١)</sup> محمد كمال عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ٤ .

<sup>(٢)</sup> د/ عبد العزيز كامل ، دراسات الجغرافيا البشرية للسودان ، ( القاهرة : مطابع دار المعارف ، ١٩٧٢ م ) ، ص ٤ .

<sup>(٣)</sup> المرجع نفسه ، ص ٣ .

<sup>(٤)</sup> لواء ركن معاش عبد الستار عبد العظيم عوض الكريم " الابعاد الاستراتيجية للقرار الأمريكي ضد السودان والسيناريوهات

المحتملة " مجلة قضايا دولية ، العدد ١٩٦ ، ص ٢٠ .

دوائر انتماء السودان عربيا وإسلاميا وإفريقيا ، مما زاد من أهميته الاستراتيجية <sup>(١)</sup> اقتصاديا يعتبر السودان من أغني الدول العربية والإفريقية بالثروات ، وذلك لمساحته الشاسعة وموقعة الذي يمتد من الصحراء الكبرى في الشمال وحتى خط الاستواء في الجنوب ، والذي كفل له تمازجا مناخيا فريدا ، فالجزء الشمالي يغلب عليه المناخ الصحراوي القاحل ، ويتدرج إلى شبه الصحراء في الوسط ليتداخل مع السافانا بنوعيتها الجافة ثم الرطبة ، ثم يخطو جنوبا لينتهي بالمناخ الاستوائي ، وعلي ذلك تتدرج نسبة الأمطار في العام من ٣٠٠ - ٣٠٠٠ ملم في الصحراء وشبه الصحراء في الشمال وترتفع النسبة من ٣٠٠ - ١٤٠٠ ملم في إقليم السدود والأقاليم الاستوائية <sup>(٢)</sup> . وقد كان لهذه النسبة المتدرجة من الرطوبة والسهول الواسعة الممتدة والتربة الصالحة للزراعة والتي تصل إلى أكثر من مائتي مليون فدان ، كان لها أثر واضح في وفرة الإنتاج الزراعي ، والاستقرار السكاني ، والثروات الهائلة ، والثروة الحيوانية الكبيرة ، كما أن النيل بروافده المتعددة يشكل إضافة كبيرة علي صعيد الري الصناعي بما يوفره من مياه ، ويضيفه للتربة من خصوبة متجددة . لكل ذلك فالسودان يعتبر أحد أغني دول العالم بالثروات ، والتي تؤهله ليكون سلة غذاء العالم إذا أمكن استغلال واستثمار تلك الثروات ، خاصة وأن بالسودان وفرة مائية تتمثل في مياه النيل ، ومياه الأمطار كما ذكرنا <sup>(٣)</sup> . أما في مجال التعدين فتدل الدراسات الأولية علي توفر المعادن التي ستساعد علي دفع عجلة الصناعة الحديثة ، وأن المكتشف منها حاليا لا تمثل إلا نذرا يسيرا مما هو موجود فعلا <sup>(٤)</sup> ، ويحتوي السودان كذلك علي ثروات بترولية هائلة لو أمكن استغلالها لتفجرت طاقات اقتصادية وصناعية كبيرة <sup>(٥)</sup> ، ولعل الإمكانيات التي يتمتع بها السودان كانت من الأسباب الرئيسية التي جذبت اهتمام الدولة العظمي نحوه منذ القدم لاستفادة منها .

(١) آدم محمد احمد عبد الله ، العلاقات السودانية الأمريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امدرمان الإسلامية السودان ، ١٩٩٧ م ، ص ٩٣ .

(٢) البروفيسور محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٩ م ، برجه مربي رياس وأحريس ( بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٣ م ) ، ص ٥ .

(٣) الزراعة في السودان ، تقرير وزارة الزراعة والغابات ، جمهورية السودان ، ( تصميم وطباعة شركة مطابع السودان للعملة ، د ت ) ، ص ٧ .

(٤) دليل المستثمر في جمهورية السودان ، تقرير الأمين العام للاستثمار ، د ت ، ص ٤٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٤٩ .

## الفصل الثالث

### الأمن القومي للبلدين : المصادر المهددات

#### وسبل الحماية

يتناول هذا الفصل الأمن القومي للبلدين موضع الدراسة ، من حيث المقومات والمهددات ووسائل الحماية ، بناء على الرابط القوى بين الأمن القومي والمصالح القومية في المجالات المختلفة ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، وذلك من خلال المباحث التالية :

#### المبحث الأول :

##### الأمن القومي السوداني :

يهدف الأمن القومي السوداني إلى حماية المصالح القومية العليا للبلاد ، من الاعتداءات الخارجية والمهددات الداخلية ، هذا في الجانب السلبي أما إيجابيا فيعمل على توفير مقومات البقاء للوطن والمواطن ليصل البلاد إلى حد الرفاهية والتقدم في شتى المجالات <sup>(١)</sup> . وعليه بالإمكان دراسة الأمن القومي السوداني من خلال المجالات التالية :

##### أولا : المجال السياسي : ٦٠٣٠

في هذا المجال يهدف الأمن القومي السوداني إلى صيانة سيادة البلاد وحرية واستقلاله ، وحرية مواطنيه ومصالح البلاد السياسية في الداخل والخارج ، ففي الداخل تتمثل مصالح البلاد السياسية في تماسك كيان الأمة وخلق الوحدة الوطنية لمواجهة المخاطر ، وحماية المبادئ والقيم التي يؤمن بها الشعب السوداني ، إضافة إلى صيانة حريات المواطنين وحقوقهم في الممارسة السياسية علي قدم المساواة ، وارتضاء نظام الحكم الذي يرضي طموحاتهم ويحقق آمالهم ومصالحهم <sup>(٢)</sup> ، كما يتمثل المصالح السياسية في خلق استقرار سياسي بالبلاد ، واستقرار نظام الحكم علي نمط واحد ، وخلق آلية للتداول

(١) أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، ( بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٢م ) ، ص ١١ .

(٢) محمد محمد احمد كرار . الأمن القومي السوداني ، ( الخرطوم : دن غ ، ١٩٩١م ) ، ص ٧٣ .

السلسلي للسلطة وإشاعة حريات الصحافة والتجمع والتظاهر وعقد الندوات دون قيود وفي كل ذلك يستند السودان على رصيد سياسي كبير يتمثل في مكانته كدولة عربية إفريقية إسلامية ، وكجسر رابط بين الحضارتين العربية والإفريقية ، ممزوجة بريح الحضارة الإسلامية ، مما يتيح للسودان فرصة العمل في دوائر متعددة والتحرك خلالها لتحقيق أهدافه السياسية في الساحة الدولية ، والعمل في شكل كتلة دفاعاً عنها في المحافل المختلفة (١) .

### مهددات الأمن في المجال السياسي :

للأمن السياسي السوداني مهددات كثيرة تتمثل في مهددات داخلية وخارجية : تتمثل المهددات الداخلية في عدة أمور أهمها عدم الاستقرار السياسي الذي صاحب نظم الحكم منذ الاستقلال ، وكثرة تقلب الحكومات مما أدت إلى تهديد الأمن القومي وتآمر النضج السياسي والفهم الديمقراطي من جانب ، وهمجية الممارسة السياسية والتبعية العمياء من جانب آخر ، وقد أسهم ذلك في الإطاحة بكل التجارب الديمقراطية الوليدة ، من خلال انقلابات عسكرية قمعية ، والتي كثيراً ما تفتقر إلى القاعدة الشعبية فتلجأ إلى شتي الوسائل المشروعة وغير مشروعة لكسب ود وتأييد الجماهير سواء بالرشوة والإغراء بالمناصب ، أو بالترهيب والتهديد بالاجهزة الأمنية القمعية التي تمارس ممارسات مجحفة بحقوق الإنسان (٢) ، ومن ثم فقد مثلت الحكومات العسكرية والمدنية معاً تهديداً للأمن القومي السوداني من خلال همجية الحكومات المدنية ، ودكتاتورية وقمعية الحكومات العسكرية (٣) ، وقد أدى الصراع السياسي إلى إغفال أمر الدستور الدائم للبلاد ، فبعد خمسين عاماً من الاستقلال سزال الصراع يدور حول الدستور الدائم وكيفية وضعه ، فكل حكومة تفصل دستوراً يتناسب مع مصالحها وتمزق الدستور الذي وضعته سلفها ، ومازال الصراع يحتدم حول هوية السودان الحضارية العربية أم إفريقية إسلامية أم علمانية ، مما قد يهدد وحدة السودان وتماسكه القومي (٤) .

(١) آدم محمد أحمد مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٢) جمال عبد الجواد ، " الحكم العسكري الثالث في السودان " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، ( يناير ١٩٩٠م ) ، ص ١٧٨ .

(٣) محمد محمد أحمد كرار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ - ٢٨ .

(٤) أحمد علي إبراهيم ، " التطور الدستوري في السودان " ، مجلة دراسات حوض النيل ، العدد الأول ، الخلد الأول ، ( ديسمبر ١٩٩٩م ) ، ص ٥٣ - ٧٧ .

أما علي صعيد المهددات الخارجية ، فقد جذبت المزايا الاستراتيجية سالفه الذكر القوى العظمى تجاه السودان ، فاحتدم الصراع عنيفا بين طرفي المعادلة السياسية في العالم إبان الحرب الباردة منذ فجر الاستقلال ، فكان السودان ضمن الدول التي استهدفتها برنامج المعونة الأمريكية لمكافحة الشيوعية في عام ١٩٥٧م<sup>(١)</sup> . وازداد تدخل تلك الدول في شئون السودان الداخلية دعماً لأنظمة موالية ، أو سعياً للإطاحة بأنظمة أخرى غير موالية ، أو دعماً لمعارضة أو تمرد في مواجهة نظام الحكم القائم ، وقد أدى كل ذلك إلى التبعية المطلقة من قبل بعض الحكومات السودانية لدوائر أجنبية ، أو ارتواء المعارضة في أحسان بعض الدول ، والسجادة بالخنير من أسرار البلاد الحيوية مما يعد تهديدا وانتهاكاً لأمن البلاد القومي<sup>(٢)</sup> .

كل هذه المهددات السياسية أثرت كثيراً علي مكانة ومستقبل السودان السياسي مما يتطلب من صناع القرار تلافى الخطر واتباع سياسات داخلية وخارجية حاسمة ترمي إلى صيانة الأمن السياسي للبلاد ، تقوم علي تحديد أهداف السودان ومصالحه القومية ومحاذيره الأمنية ، ورسم السياسات وفقاً لذلك وخلق إطار للوحدة الوطنية ، وابتداع نظام حكم مستقر ترضي طموحات وتطلعات الشعب السوداني ، وتحقيق قيم التداول السلمي للسلطة ، ووضع أسس لصيانة حقوق المواطن وحياته الأساسية وتحقيق عدالة توزيع السلطة والثروة ، لإزالة الغبن الاجتماعي الذي أصاب قطاعات عريضة من الشعب السوداني ، علي أن يتم كل ذلك من خلال دستور دائم يلقي الاحترام لدي الجميع ، ويتم وضع أسس لحمايته وصيانته من الانقلابات العسكرية المتكررة .

### ثانياً : المجال الاقتصادي :

في المجال الاقتصادي يهدف الأمن القومي السوداني إلى الاستغلال الأمثل لموارد السودان الاقتصادية ، وتوزيعها بعدالة بين المواطنين من أجل تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية ، فالسودان دولة غنية بالثروات التي بإمكانها أن تحقق الأمن الاقتصادي للبلاد ، وتجعل السودان قوياً أمام المهددات الداخلية والخارجية . ففي مجال الثروة الحيوانية يعتبر السودان من أغني الدول بهذه الثروة ، حيث تضم مناطق غرب السودان أخصب

(١) جبلي عبد الرحمن ، المعونة الأمريكية قدد استقلال السودان ، ( القاهرة : دار النهضة للطباعة والنشر ، ١٩٥٨م ) ، ص ٧١ .

(٢) محمد محمد احمد كزار ، الأمن القومي السوداني ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

وأغنى المراعي <sup>(١)</sup> . أما في مجال الزراعة فيضم السودان أخصب وأوسع الأراضي ، ويمتاز بتعدد المناخات ، كما يمر به نهران عظيمان يعبرانه طولاً ليوفرأ مياه الشرب والري لتلك الأراضي الشاسعة التي لم تستغل حتى الآن <sup>(٢)</sup> . وفي مجال الثروة المعدنية تحتوي أراضي السودان على ثروات معدنية ضخمة كما تحتوي على ثروة بترولية كبيرة لم تستغل إلا القليل منها حتى الآن <sup>(٣)</sup> .

كل هذه الثروات التي يكتنزها السودان بإمكانها أن تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة ، وتحقق الأمن القومي في مختلف المجالات ، إلا أن هذه الثروات ظلت كامنة بعيدة عن متناول المواطنين ، بسبب عجز الحكومات المتعاقبة عن استغلالها نسبة لعدم الاستقرار السياسي ، والاضطرابات الداخلية ، وصراع السلطة <sup>(٤)</sup> . أن عجز الحكومات عن استغلال الثروات يمثل إهدار لمصالح البلاد القومية ، يضاف إليه أمر آخر يتعلق بعدالة توزيع الثروة ، حيث أنه من المعلوم أن عدالة التوزيع يحقق مصالح المواطنين على قدم المساواة ويصون الأمن القومي للبلاد ، وبعده من الاضطرابات الناتجة عن الغبن الاجتماعي ، الذي يؤدي إلى تفكك المجتمع وتصدع الدولة كما أن ظلم قطاعات من المواطنين يمثل انتهاكاً لأمنهم ومصالحهم الشخصية ، والتي هي جزء لا يتجزأ من أمن البلاد القومي <sup>(٥)</sup> .

وقد كان اختلال ميزان توزيع الثروة والسلطة السبب الرئيسي في أزمات نظم الحكم في السودان ، وتدهور الوضع في جنوب السودان ، وعدد كبير من الولايات الأخرى المهمشة ، والذي أدى إلى ظهور الغبن الاجتماعي والنعرات العنصرية والقبلية والجهوية ، التي تتصاعد حدها يوماً بعد يوم ، إلى أن أصبح من أهم وأكبر المهددات

(١) الهيئة العامة للاستثمار ، دليل المستثمر في جمهورية السودان ، ( الخرطوم : معامل التصوير الملون ، ١٩٩٧م ) ، ص ٣٩ .

(٢) جمهورية السودان وزارة الزراعة والغابات ، الزراعة في السودان ، ص ٦ - ٢٠ .

(٣) جمهورية السودان ، وزارة الطاقة والتعدين ، وحدة الاستثمار « دليل المستثمر في مجال الطاقة والتعدين » ، ( الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ٢٠٠١م ) ، ص ص ١١ - ٥٣ .

(٤) عمر سعد الدين « واقع المأزق الاقتصادي في السودان : الابعاد والجذور » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٤ ، ( إبريل ١٩٨٦م ) ، ص ٤٦ .

(٥) تيم نيلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة ، ترجمة الفاتح التحاني ومحمد علي جادين ، ( الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٠م ) ، ص ٣٦ .

للأمن القومي السوداني ، والوحدة الوطنية في الوقت الراهن ، حيث أصبحت لعبة الموازنات والترصيات السياسية أمراً مألوفاً وسبباً في سكوت الحكومات عن الكثير من أوجه القصور في العمل التنفيذي مما أدى إلى انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية دون حساب أو رقيب <sup>(١)</sup> ، وأصبحت الكيانات القبلية والجهوية البديل القوي للنظام الحزبي التقليدي الموروثة خاصة في عهد حكومة الإنقاذ الوطني التي أشعلت فتيل النعرات القبلية باستحداث ما يعرف ببيعة القبائل ، التي هدفت إلى كسب تأييد الكيانات القبلية للحكومة ، إلا أنها انقلبت وبالأعلى عليها <sup>(٢)</sup> .

ولتلافي هذا الخطر لا بد من سعي الحكومة وبكل جدية لاستغلال ثروات البلاد وتوزيعها بعدالة ، لأن العدل قيمة دينية وأخلاقية سامية ، والاستمساك بها واجب ديني لدولة تدعى تحكيم الشريعة الإسلامية حتى تظفر بنصر الله وتأييده ، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله لينصر الدولة العادلة حتى وإن كانت كافرة وليخذل الدولة الظالمة حتى وإن كانت مؤمنة » <sup>(٣)</sup> ' وكان كثيراً ما يعتز بعدل كسرى رغم أنه كافر ووثى فيقول : « الملك العادل كسرى » <sup>(٤)</sup> ويعتز كذلك بالنجاشي ملك الحبشة فيقول لأصحابه المهاجرين : « اذهبوا إلى الحبشة فإن بها ملك لا يظلم عنده أحد » <sup>(٥)</sup> .

### ثالثاً : الجانب العسكري والأمني :

يعتبر الجانب العسكري والأمني من أهم جوانب الأمن القومي لأي دولة ، ويتمثل ذلك في حده الأدنى في وجود قوات مسلحة قوية قادرة على حماية أمن الدولة من التدخلات الخارجية ، ووجود أجهزة أمنية مقتدرة تحمي أمن الدولة من الاختراق ، وتحمي المكتسبات الداخلية والخارجية للدولة من الاغتصاب <sup>(٦)</sup> ، وتعتبر الدولة آمنة إذا خلت من الاضطرابات العسكرية والأمنية في الداخل ، ومن أي تهديد عسكري في

(١) حسن الحيدري ، جهاز أمن الدولة أمام محكمة التاريخ ، ( الخرطوم : دار البلد ، ١٩٩٩م ) ، ص ١٠٣ .

(٢) علي عبد الله يوسف ، التجربة الفدرالية في السودان ، ( الخرطوم : دار البلد ، ١٩٩٩م ) ، ص ١٠ .

(٣) حامد عبد القادر ، الإسلام : ظهوره وانتشاره في العالم ، ط ٢ ، ( القاهرة : مكتبة نضرة مصر ، دت ) ، ص ٢٤٨ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٥) ابن هشام ، السيرة النبوية ، تحقيق مصطفى الشقا وآخرون ، ج ٢ ، ط ٢ ، ( القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٥م ) ، ص ٣٢١ .

(٦) محمد عبد العزيز وهاشم أبو رنات ، مرجع سابق ، ص ١٨ .



الخارج<sup>(١)</sup> . من حيث الإعداد العسكري نجد أن السودان كمعظم دول العالم الثالث ضعيف عسكرياً من حيث عدد القوات ومستوى تدريبهم وعدتهم وعتادهم بصورة لا ترقى إلى مستوى المهددات التي تحاك ضد البلاد<sup>(٢)</sup> ، حيث أن القوات المسلحة تعمل في ظروف قاسية جداً من حيث التجهيزات والمخصصات ، إذ يعتمد السودان في ذلك علي الدول الأخرى شراءً ومنحاً ، ونسبة لعدم توفر النقد الأجنبي فإن إمكانية شراء أسلحة مستحدثة ، قديمة أمميج أشبه بالمستحيل للسودان<sup>(٣)</sup> ، أما جانب المنح فإنها تكون بشروط قاسية قد تؤثر علي سيادة واستقلال البلاد ، وقد أدى كل ذلك إلى أن تعمل القوات المسلحة السودانية في ظل ظروف صعبة وبأسلحة تقليدية ، مما أدى إلى أن تكون مهنة الجندية في السودان طاردة لا يلجأ إليها إلا المضطر الذي عجز عن إيجاد فرصة عمل في موقع آخر<sup>(٤)</sup> . ومع تلك الظروف الحرجة للقوات المسلحة السودانية نجد أن البلاد قد ابتلي بالكثير من الاضطرابات العسكرية والنزاعات منذ فجر استقلالها ، فكان التمرد في جنوب السودان من أهم المهددات للأمن القومي السوداني منذ اندلاع أول تمرد في عام ١٩٥٥م<sup>(٥)</sup> ، والذي استنزف معظم ثروات البلاد ، وأدى إلى تشريد قطاعات عريضة من مواطني الجنوب ، وسفك الكثير من الدماء من الطرفين ، وتعطيل التنمية واستغلال الثروات في الجنوب والشمال على السواء ، كما أدت إلى سقوط معظم الحكومات التي تعاقبت علي السودان<sup>(٦)</sup> ، وانتقل التمرد إلى أجزاء من شمال السودان وشرقه ، وفتح الباب واسعاً للتدخلات الأجنبية في البلاد ، سواء من الدول المجاورة أو غيرها ، باسم رعاية حقوق الإنسان ومحاربة المرض ، والتطهير العرقي ، وحماية العناصر غير العربية وغير المسلمة ، مما شكل تهديداً كبيراً لمصالح البلاد وأمنه القومي<sup>(٧)</sup> . من المهددات العسكرية لأمن السودان القومي كذلك النزاعات المسلحة في غرب البلاد ، فقد

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

(٢) محمد محمد أحمد كرار ، الأمن القومي السوداني ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٥) لواء د / محمود خليل ، " الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، ( أكتوبر : ١٩٨٦م ) ، ص ٢٣٥ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٧) وزارة الخارجية السودانية ، إدارة الأمريكين ، ملف رقم وخ ، أمريكين ١/١/٧ ، يناير - ديسمبر ١٩٩٢م .

أدى انتشار السلاح إلى بروز ظاهرة النهب المسلح ، وتفاقم الحروب القبلية بصورة لم يسبق لها مثيل ، مما أدى إلى النزوح وعدم الاستقرار في بعض المناطق ، التي تعتبر من أهم مناطق الإنتاج في البلاد (١) .

ويتصل بالتهديد العسكري التهديد الأمني الاستخباري ، حيث أنه من المعلوم أن الأجهزة الاستخبارية هي أهم أدوات حفظ الأمن القومي في البلاد ، وقد ارتبطت بتقديم الدول تقدم أجهزة مخابراتها مثل الـ CIA الأمريكي ، والـ KGB السوفيتي ، والموساد الإسرائيلي ، وحتى في مصر فإن الأجهزة الأمنية الفاعلة قد لعبت دوراً لا يستهان بها في صيانة مصالح مصر وأمنها القومي . وقد ازدادت أهمية أجهزة المخابرات في عصر المعلومات إذ أن امتلاك المعلومة كنز لا تقل قيمة عن الكنوز الأخرى ، فأجهزة المخابرات تقوم بصيانة أسرار البلاد من الاختراق ، كما تقوم باختراق الدول الأخرى ، وسرقة المعلومات التي تتعلق بمختلف مجالات المصالح القومية ، سواء كانت في المجالات العسكرية ، والأسرار المربية ، وأسرار التسميع المربي ، أو المنجزات الاقتصادية ، أو الخطط السياسية ... الخ (٢) .

في السودان أدى عدم الاستقرار السياسي إلى عدم وجود جهاز أمن فاعل يرفع مصالح البلاد القومية ، فبتقلب الحكومات تتقلب الأجهزة الأمنية وذلك لأن الحكومات المتعاقبة أول ما تقوم بها هي إلغاء كل ما يتعلق بالنظام السابق وفي مقدمتها حل جهاز الأمن الوطني وطرد الكفاءات والخبرات التي خسر البلاد الغالي والنفيس في سبيل تدريبها ، واستيعاب عناصر جديدة تفنقروا إلى الخبرة والكفاءة لبدء العمل من نقطة الصفر وهكذا (٣) .

ولا شك أن الفراغ الذي يحدث أثناء ذلك يعتبر فرصة نادرة لأجهزة المخابرات الأخرى التي تتحين الفرص لاختراق البلاد ، هذا بعكس أجهزة استخبارات الدول الأخرى مثل مصر والولايات المتحدة ، وحتى دول الخليج البترولية ، والتي تتسم نظام عملها بالاستقرار على المدى الطويل ، ولا يحدث تغير يذكر بتغير الحكومات بخلاف

---

(١) مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني لعام ١٩٩٦م ، ( الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر ، ١٩٩٦م ) ، ص ١١٢ .

(٢) علي عمري . مرجع سابق ، ص ٥٣ ، ٦٧ .

(٣) عبد الغفار محمد أحمد ، السودان والوحدة في التنوع ، ( برلين الغربية : المكتبة العربية ، ١٩٨٦م ) ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

التغيير الطبيعي الذي ربما قد يحدث في الإدارات العليا فقط ، فكل الأجهزة الأمنية و ، للوطن قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية والقبلية والجهوية كما هو الحال في السودان .

#### رابعاً : الجانب الاجتماعي :

أدى التباين الإثني والثقافي والديني إلى تهديد كبير لأمن السودان القومي ، فالسودان بلد متباين الأعراق والثقافات بها ما يزيد عن الخمسمائة قبيلة ودين <sup>(١)</sup> ، وقد أدى ذلك التباين إلى تأخير عملية تكوين القومية السودانية والذي أضر كثيراً بالوحدة الوطنية للبلاد ، وأصبح شرخاً كبيراً في جدار الأمن القومي السوداني ، أهم معالمه حرب الجنوب ، والحروب القبلية في بعض ولايات السودان ، وفساد الخدمة المدنية ، وممارسة المحاباة والمحسوبية في التعيين للمناصب العامة ، وانعدام التربية الوطنية ، وتشتت الولاءات ، فلربما كان الولاء للقبيلة أو الطائفة أقوى من الولاء للوطن الأم . هنالك أمر آخر يتعلق بالتداخل الإثني مع الدول المجاورة ، إذ أن أغلب قبائل السودان عربية كانت أم زنجية لها امتدادات عرقية داخل الدول المجاورة ، مما أسهم في صعوبة ضبط حدود السودان القومية ، وصعوبة تحديد الأجانب من السكان الأصليين خاصة في ظل اللجوء المتدفق إلى السودان بسبب ظروف الجفاف والتصحر والحروب التي اجتاحت الدول المجاورة ، فأصبح من السهل جداً للأجنبي الوافد الحصول على الجنسية السودانية بمعاونة أبناء قبيلته من السكان الأصليين <sup>(٢)</sup> . وبعد اللجوء من أهم وأخطر سبل الاختراق للأمن القومي للبلاد خاصة اللجوء العشوائي غير المضبوط ، مع صعوبة تحديد اللاجئين من الوطني للظروف سائلة الذكر ، فاللجوء يمثل خلخلة للبنية الاجتماعية ، ونقل لعادات وتقاليد وثقافات قد تكون ضارة بالبلاد وعلي حساب العادات والثقافات المحلية ، كما أنه يمثل سرقة لأسرار البلاد ومشاركة في الثروات ... الخ <sup>(٣)</sup> .

يتصل باللجوء أمر آخر يتعلق بالنزوح ، وذلك بسبب الحروب القبلية وحرب الجنوب ، والجفاف والتصحر ، والمجاعة التي اجتاحت أجزاء كبيرة من البلاد في علمي

(١) د / محمود الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، ( الخرطوم : دار هایل للطباعة والنشر والتغليف ،

١٩٩٨م ) ، ص ٣٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

١٩٨٤ و ١٩٨٥م ، إضافة لأسباب أخرى تتصل بتركيز التنمية واختلال ميزان توزيع السلطة والثروة ، مما أدى إلى هجر الولايات والنزوح نحو العاصمة والمدن الكبرى <sup>(١)</sup> . ولا شك أن للنزوح آثار اجتماعية واقتصادية سلبية مضرّة بأمن البلاد القومي ، فمن تلك الآثار الاجتماعية علي سبيل المثال لا الحصر انهيار البنية الاجتماعية وهجر العادات والتقاليد والمثل والقيم التي تقوم عليها بنية مجتمعات الريف ، فبانتهاء النزوح إلى مجتمع جديد وعادات وتقاليد وقيم جديدة يجد نفسه أمام تحدٍ صعب يتمثل في التمسك بعاداته القديمة أو هجرها والانتقال لعادات وتقاليد جديدة ، وبين هذا وذاك تضعف القيم والعادات خاصة في ظل غياب رقابة المجتمع الأصلي ، ولا شك أن الكثير من الأحداث المخلة بالأمن داخل العاصمة وبعض المدن التي تمثل مراكز جذب سببها النزوح <sup>(٢)</sup> .

أما الآثار الاقتصادية للنزوح فكثيرة أهمها أن سكان الريف هم المنتجون الحقيقيون من شعب السوداني بعكس سكان المدن الذين هم عائلة علي سكان الريف ، فالسودان دولة تعتمد علي الزراعة التقليدية والرعي وهذه كلها يقوم بها إنسان الريف البسيط دون عون من الحكومة ، ودون شكر من سكان المدن الذين مازالوا يعتقدون أن سكان الريف هم العائلة علي المدن <sup>(٣)</sup> ، ففي السودان اختل الأمر تماما حيث أن سكان المدن هم عائلة علي سكان الريف بلا مقابل ، ولا شك أن الخلل قد أصبح ظاهرا بعد أن أهملت الحكومات المتعاقبة سكان الريف المنتجين الحقيقيين ، وتركتهم لظروف الطبيعة القاسية فاضطروا إلى ترك الخدمة الطوعية لأهل المدن ، وهجروا مراعيهم ومزارعهم ونزحوا إلى المدن الكبرى ليعملوا في مهن هامشية ، ويعيشوا علي هامش مجتمع المدينة مسببين قلقا واضطرابات أمنية ، فأصبحوا يمدون سكان المدن بأسباب الروع والخوف بدلا من أن كانوا يمدونهم بالغذاء ، وأسباب الرفاهية والعسلات الصعبة ، فكان ذلك سببا رئيسيا في الانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه السودان اليوم <sup>(٤)</sup> .

إن الأمور السالفة الذكر هي جوانب الأمن القومي-السوداني الذي يسعى السودان لتحقيقه من خلال سياساته الداخلية والخارجية ، فخارجيا يتلمس السودان في المجتمع

(١) عبد العظيم سليمان إبراهيم المهمل ، الآثار السياسية الاقتصادية والاجتماعية للنزوح في العاصمة القومية : ١٩٨٣م -

١٩٩٨م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، السودان « جامعة أمدرمان الإسلامية ، ١٩٩٩م ، ص ٤٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

الدولي تلك الدول التي تحقق لها هذه المصالح ، فينشئ علاقات وطيدة معها ، وبإسهل الدول التي لا توجد فيها مثل هذه المصالح ، فينشئ علاقات اقتصادية وتجارية مع دول تفيد البلاد وتستثمر أراضيها وتخرج كنوزها من باطن الأرض ، وتنشئ علاقات عسكرية وأمنية مع الدول التي تقدم له الدعم عسكري " قوات وعتاد " لمواجهة التحديات العسكرية السابقة ، أو على الأقل تمسك عن التدخل عسكرياً في شؤون السودان الداخلية بدعم الثمرد أو باحتلال الأراضي وهكذا .

سياسياً يقيم السودان علاقات مع الدول التي تدعم الوحدة الوطنية في البلاد ، وتقف بجانب السودان في المحافل الدولية مقدمة له الدعم السياسي المنشود ... الخ . هذه هي الصورة المثالية التي يجب أن يبنى عليها علاقات السودان الخارجية مع كافة الدول ، وخاصةً مع الدول الجارة والشقيقة ، وبإسهل انشئت علاقات السودان الخارجية وعلاقاته المصرية علي هذه الأسس الواقعية ؟ . هذا ما سيجيب عليه البحث في الأبواب القادمة .

## المبحث الثاني :

### الأمن القومي المصري :

إن دراسة الأمن القومي لمصر يعني الوقوف علي الأبعاد المكونة للجسد المصري ، واستخلاص عناصر القوة وعوامل التهديد ، تمهيداً لتحديد الدوائر الأمنية لمصر واستخلاص أهم المبادئ والمرتكزات التي يقوم عليها الأمن القومي المصري والسبل الكفيلة بصيانتها من المهددات الداخلية والخارجية .

أولاً : مقومات الأمن القومي المصري :

لقد وقفنا في الفصل الثاني من هذا الباب علي الأهمية الاستراتيجية لمصر ويمكن القول هنا أن كل مقومات الأمن القومي المصري تتبع من تلك المزايا الاستراتيجية التي يمكن إيجازها في الآتي :

أ/ الموقع الاستراتيجي الفريد الذي جعل من مصر قلب العالم القديم ، وملتقى القارات الثلاث ، ومشرفة علي بحرين عظيمين ، ومسيطرة علي طرق التجارة العالمية ، وخاصة عبر قناة السويس (١) .

ب/ حضارة ضاربة في القدم جعلت من مصر قائدة الأمة العربية والإسلامية ثقافياً ودينياً وسياسياً ، فمصر حقاً مركز الشعاع الحضاري للوطن العربي (٢) .

ج/ قوة عسكرية لا يستهان بها والتي ظهرت جلية في المواجهات العربية الإسرائيلية (٣) .

د/ يتمتع سكان مصر بأصل عرقي واحد في شكل اندماج كامل ، له خصائصه المميزة ، ويتحدث السكان لغة واحدة هي اللغة العربية ، على عكس العديد من الدول العربية الأخرى التي عرفت العديد من الأقليات السلافية واللغوية ، كما أن مصر غنية بالسكان الذين يبلغ عددهم حسب تعداد ٢٠٠٠م سبعين مليون نسمة ، فهي إذن قلب العالم العربي الناحية السكانية إذ تمثل مع السودان نصف سكان الوطن العربي .

---

(١) عقيد بحري حمز الحسني " أهمية قناة السويس في مصر الحرب الباردة " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٦ ، ( أبريل ١٩٨٤م ) ، ص ١٤١ .

(٢) موسى بدوي ، السادات رجل السلام ورجل الحرب ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨م ) ، ص ٣٠ .

(٣) مريت بطرس ، " موقع التحصينة المصرية من التوذية العربية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ( ٣٦ أبريل ١٩٧٤م ) ، ص ٨ .

و/ علي الصعيد الاقتصادي ، يعتبر نهر النيل الأساس الجوهري للاقتصاد المصري ، نسبة للاعتماد الأساسي عليه في الزراعة ، فهو دعامة الاقتصاد المصري منذ القدم <sup>(١)</sup> ، كذلك شهدت الصناعة في مصر تطورات كبيرة منذ الستينات وخصوصاً في مجال الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب <sup>(٢)</sup> ، كما تمثل مدخرات العاملين المصريين بالخارج مصدراً حيوياً للاقتصاد المصري <sup>(٣)</sup> .

### ثانيا : مهددات الأمن القومي المصري وسبل درئها :

بقدر ما لمصر من مزايا استراتيجية مثلت مقومات أمنها القومي ، فإن تلك المزايا نفسها قد جلبت الكثير من المهددات الداخلية والخارجية للأمن القومي المصري ، فجعلت مصر تعيش في خطر علي الدوام ذلك أن الأهمية دائماً تخلق الاهتمام ، والاهتمام بدوره ليس إلا نقطة في تطور ضخم لابد أن يخلق الجاذبية التي لا بد في لحظة معينة أن تتحول إلى إرادة الاستشارة ، ومن ثم محاولات الاستيلاء والغزو وخلق التبعية ، ففي جميع مراحل تاريخ الإنسانية كلما حاولت إحدى القوى العظمى أو تطلعت إلى السيادة في المنطقة اعتبرت أن إخضاع مصر هو مرحلة حاسمة وخطوة لابد من اجتيازها <sup>(٤)</sup> . إن تلك المزايا وضعت مصر في محط أنظار الأمم والشعوب منذ القدم كما سبقت الإشارة ، وقد شكلت بذلك تهديداً كبيراً لأمنها القومي في مجالاتها المختلفة يمكن أيجازيها في الآتي / التهديدات العسكرية : علي الصعيد العسكري تعرضت مصر لتهديدات عسكرية كثيرة منذ القدم ، غزوات متكررة فكانت غزوات البابليين والآشوريين والمغول والبطالمة والعرب والمسلمين وغيرهم في العصر القديم <sup>(٥)</sup> ، كما صارت عرضة للغزوات الصليبية وغزوات الأتراك والإنجليز في القرن التاسع عشر <sup>(٥)</sup> . وفي عصرنا الراهن أدى الموقع

(١) د. محمود محمد محمود خليل ، أزمة المياه في الشرق الاوسط وال قومي العربي والمصري ، ( القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٨م ) ، ص ١٥٣ .

(٢) فتحي علي حسين ، الماء وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧م ) ، ص ٦٥ .

(٣) محمد السيد سعيد ، " الاقتصاديات المصرية بين الواقع والمستقبل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٥ ( يناير ١٩٨٤ ) ، ص ١٢٩ .

(٤) د / مصطفى علوي ، مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي ، ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦م ) ، ص ١٠٤ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .

الاستراتيجي الفريد لمصر وقيادتها الحضارية للأمة العربية إلى تعرضها للكثير من التهديدات بسبب الأطماع الغربية والشرقية في المنطقة ، أهمها العدوان الثلاثي الإسرائيلي البريطاني الفرنسي في عام ١٩٥٦م بسبب تأميم قناة السويس ، وحرب يونيو ١٩٦٧م ، واكتوبر ١٩٧٣م<sup>(١)</sup> ، واليوم تمثل مصر بمزاياها الاستراتيجية محط أنظار الدول الكبرى ومدخلاً للسيطرة علي الوطن العربي باعتبار أن من يملك مفاتيح مصر يملك مفاتيح الوطن العربي<sup>(٢)</sup> .

#### ب/ التهديدات السياسية :

علي الصعيد السياسي ، تعرضت مصر كذلك لتهديدات سراسية دولية كبرى ، وأولها إقليمياً ومحلياً ، وذلك منذ فترة ما قبل استقلالها ، وازدادت التهديدات السياسية في فترة ما بعد الاستقلال خاصة في الفترة منذ السبعينات وحتى وقتنا الراهن ، حينما ارتبطت مصر بالدول الغربية ، وأصبحت تدور في فلكها اقتصادياً وسياسياً<sup>(٣)</sup> ، وقد ترتب على ذلك تعرض مصر لكثير من التهديدات السياسية ذات البعد العالمي ، والتي تمثلت في محدودية حرية القرار الوطني في الإطار الدولي وتبعيته الكلية للغرب ، الأمر الذي أفقدت مصر مصالحها في دول الكتلة الشرقية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي<sup>(٤)</sup> ، كما أدى إلى فقدان مصر مكانتها العربية وقيادتها السياسية والروحية للأمة العربية منذ ترتيبات السلام المصرية الإسرائيلية ، وفي الوقت الراهن ، حيث أصبحت معظم الشعوب العربية تنظر إلى نوايا المصريين بعين الريب والشك ، باعتبار القاهرة شرطي الولايات المتحدة وظلها في الوطن العربي<sup>(٥)</sup> .

علي الصعيد الداخلي أدى ارتباط القاهرة بالغرب إلى اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي بسبب رفض بعض الجماعات السياسية والدينية للنموذج الغربي والإسرائيلي في المنطقة العربية وفي مصر ، وقد واجهت السلطات المصرية تلك

(١) د/ بطرس غالي ، "الحرب بين مصر وإسرائيل" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠ ، (أكتوبر ١٩٦٧م) ، ص ٤ .

(٢) محمد جاد ، "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، (يناير ١٩٩٧م) ، ص ١٠٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .

(٤) محمد جاد ، "الرؤى الأمريكية لثورة مصر الأممية" ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٤ ، (أكتوبر ١٩٦٨م) ، ص ١٣٠-١٣٢ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .



الجماعات بممارسات قمعية أفرزت ردود أفعال عنيفة تمثلت في الممارسات الإرهابية التي تقوم بها بعض الجماعات في مصر ، الأمر الذي شكل تهديداً كبيراً لأمن البلاد القومي في هذا الصدد <sup>(١)</sup> .

#### ج/ التهديدات الاقتصادية :

علي الصعيد الاقتصادي ، مصر كانت دولة غنية وسط دول فقيرة ، إلا أنه مع اكتشاف البترول انقلب الأمر فأصبحت دولة فقيرة تتوسط دول غنية هي دول الخليج العربي البترولية <sup>(٢)</sup> ، وقد شكل العنصر الاقتصادي بذلك تهديداً كبيراً ورئيسياً لأمن مصر القومي . حيث أنه من المعلوم أن نقطة الضعف الاستراتيجية الرئيسية لمصر تتمثل في الجانب الاقتصادي ، وذلك من عدة نواحي :

الناحية الأولى : قلة الموارد وزيادة عدد السكان : وقد جعلت ذلك مصر تعتمد على الإغاثات والإعانات من الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أصبحت مصر ثاني أكبر دولة تتلقى الإغاثات من أمريكا بعد إسرائيل <sup>(٣)</sup> ، وقد أدى ذلك إلى تبعية الاقتصاد المصري للغرب ، وتأثير ذلك علي الاقتصاد الوطني ، وحرية القرار الاقتصادي والسياسي الخارجي <sup>(٤)</sup> ، وقد بدأت الآثار الأمنية للتبعية الاقتصادية المصرية للغرب تظهر منذ أواخر الثمانينات تمثلت أهمها في الآتي : [ اتساع وتزايد الفجوة الغذائية ، واستمرار التبعية الغذائية للعالم الخارجي ، وإهمال القطاع الزراعي ، وانفجار مشكلة المديونية الخارجية ، والاختلال بين الأجور والأسعار والبطالة واختلال سوق العمل المصري ، وهي جميعها تهديدات كبيرة للأمن القومي المصري في المجال الاقتصادي ] <sup>(٥)</sup> .

---

(١) مجدي احمد حسين ، " كيف يمكن القضاء علي الارهاب ورائحة الموت في كل مكان " ، صحيفة الشعب ، القاهرة ، العدد ٦٤٠ ، (١ يوليو ١٩٩٥ م) .

(٢) ابراهيم نافع ، نحن والعالم ونحن وأنفسنا ، ( القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ م ) ، ص ١٢٢ .

(٣) " آفاق التجارة والاستثمار بين مصر وأمريكا " ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، العدد ١٠ ، ( اكتوبر ١٩٩٦ م ) ، ص ٢ .

(٤) George M.Guess, Op. cit, p. 33

(٥) لواء معاش احمد عبد الحليم ، " تحديات الأمن القومي المصري في التسعينات " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٠ ، ( ابريل ١٩٩٠ م ) ، ص ١٤٩ .

الناحية الثانية : تمثل الناحية الثانية للتهديدات الاقتصادية في نهر النيل ، وقد سبقت الإشارة إلى أنه يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد المصري . ويتسلل التهديد في هذا الصدد في أن منابع النيل تقع خارج الأراضي المصرية ، بل في أراضي غير عربية يمكن أن تتحول بسهولة سواء لطبيعتها الديمغرافية أو علاقاتها الخارجية إلى أرض معادية <sup>(١)</sup> ، خاصة في ظل الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل ، وعدم اعتراف دول المنبع بالاتفاقيات الموقعة ، إضافة إلى اضطرابات الأوضاع في جنوب السودان <sup>(٢)</sup> .

#### ج/ التهديدات الاجتماعية والسكانية :

بقدر ما لثقل محصر السكاني من آثار إيجابية علي الأمن القومي المصري ، فإن له كذلك آثار سلبية كثيرة ، تتمحور حول قلة الموارد وضيق الرقعة الجغرافية مقابل التزايد المضطرد في عدد السكان <sup>(٣)</sup> ، حيث أدى ذلك إلى هجرة داخلية بانعكاساتها الاجتماعية ومشكلة الإسكان والهجرة إلى بلاد البترول وهجرة العقول إلى الدول الغربية المتقدمة <sup>(٤)</sup> ، وقد انعكس كل ذلك في عدة آثار سلبية مهددة للأمن القومي المصري في المجال الاجتماعي أهمها السلبية في المشاركة السياسية والاعترا ب عن المجتمع والتطرف ، والشعور بالنقص إزاء الغرب وتعويض ذلك عن طريق تضخيم وتفخيم الذات ، وانبهار الطبقات الجديدة بنمط الحياة الغربية ، ومحاولات محاكاتها وشيوع قيم الانتهازية والوصولية ، وعدم الاهتمام بالعلوم والثقافة واضطراب منهجية التفكير ، وشيوع الكذب والتضليل والأمراض المنقولة بسبب شيوع القيم الغربية <sup>(٥)</sup> ، كما أدت البطالة إلى عدة انعكاسات في جسد المجتمع المصري تمثل في وجود طاقات إنتاجية معطلة أدت إلى إهدار قيمة العمل وقيمة التعليم والتحصيل العلمي ، وظهور الاقتصاد السري والمهن الهامشية وغير المشروعة . وتأخير سن الزواج وانخفاض معدلاته ، والنسك الأسرى ، وانتشار الفساد الخلقي ، وشيوع حالة من السخط العام وتفكك الولاء للوطن ... الخ <sup>(٦)</sup> .

(١) د/ محمود محمد محمود خليل ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

(٣) لواء معاش احمد عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ .

(٥) جلال احمد أمين ، معضلة الاقتصاد المصري بحث في الاسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر ، مصرات ، ٣ ،

( القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤م ، ص ١٤ ) .

(٦) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

تلك هي أهم مهددات الأمن القومي المصري والتي تقتضي من صناع القرار في مصر العمل على تلافيتها تحقيقا لمصالح البلاد وتقدمه ورفاهية شعبه ، وذلك من خلال انتهاج سياسات داخلية رشيدة تؤدي إلى ذلك ، وعلاقات خارجية متوازنة تحقق مصالح مصر ومقتضيات أمنه القومي في المجال الخارجي ، مع القوى المحلية والإقليمية والدولية ، وخاصة مع السودان الدولة الجارة التي تمثل العمق الاستراتيجي لمصر ، وصمام الأمان بالنسبة لأمنها القومي وخاصة في المجال الاقتصادي والغذائي والتي تمثل نقطة الضعف الاستراتيجية الرئيسية للأمن القومي المصري .

## الفصل الرابع

### دور السياسة الخارجية في تحقيق أمن

#### البلدين القومي

يتناول هذا الفصل استخدام البلدين دبلوماسيتهما الخارجية كأداة لجلب المصالح القومية منذ القدم ، ومدي نجاحهما في تحقيق ذلك تعاوناً فيما بينهما ، أم كل دولة علي حدة ، ولا شك أن مصر أكثر عراقة في الممارسة الدبلوماسية ، وأكثر دراية بمصالحها في العالم ، وأكثر استقراراً ، وأكثر واقعية ، ومن ثم أكثر نجاحاً في استخدام الدبلوماسية لتحقيق مصالحها في السودان ، كما أن موقع مصر الاستراتيجي الفريد جعل منها دولة مهمة في نظر القوى العظمي مما جعلها تلعب دوراً أكبر في السياسة الخارجية ، فتلعب في غالب الأحيان دور الرائد ، والسودان دور التابع الذي يسعى لتلمس خطى مصالحه الخارجية من حازل مصر في مختلف الدوائر . وقد يتلمس في بعض الأحيان خلى تعارض مصالحه مادام أن مصر قد خطتها ، وسنتناول ذلك من خلال المباحث التالية :

#### المبحث الأول :

##### السودان ومصر في الإطار العربي :

السودان ومصر دولتان عربيتان تجمعهما وشائج الانتماء المتمثل في صلة الجوار والقربى والدم واللغة المشتركة والدين الواحد ، ومن ثم المصير المشترك والمصالح المشتركة ، فالدائرة العربية إذاً هي من أهم دوائر انتماء البلدين ، وعليه فإن أمن البلدين القومي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للوطن العربي الكبير ، ومصالحهما تتشابه وتتداخل مع مصالح الأمة العربية ، وأي مهدد للأمن القومي العربي هو مهدد بالدرجة الأولى للأمن القومي للبلدين <sup>(١)</sup> .

وقد أدرك السودان ومصر ذلك منذ وقت طويل فعملتا معاً في الدائرة العربية من أجل صيانة مصالحهما ومصالح الأمة العربية ، وإيصالها إلى الهدف المنشود المتمثل بلوغ الوحدة العربية الشاملة ، وحماية الأمة من الأخطار والمهددات الأمنية الدولية ،

(١) أمين مويدي ، أزمة الخليج والأمن القومي العربي ، ( القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩١م ) ، ص ٤٣ .

وتحقيق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والخدمية في المنطقة (١) ومما لا شك فيه أن مصالح الكيان العربي في الإطار الدولي كثيرة ، مما زاد من حجم الاستهداف الدولي على هذا الكيان بقصد الحصول على تلك المصالح ، التي من أهمها الثروة البترولية التي خص الله بها الأمة العربية ، والموقع الاستراتيجي الفريد في قلب العالم . إضافة إلى المصالح الثقافية والدينية ، فقد أصبحت بذلك الأمة العربية والإسلامية في موقع استهداف كبير ، وتكالب من قبل القوى العظمى لنهب تلك الثروات ، ومسخ الثقافة العربية والإسلامية ، والاستيلاء على جزء كبير من تلك الأراضي ، وقد برز ذلك من خلال الأطماع الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والوجود الأمريكي في الشرق الأوسط (٢) . ويتطلب كل ذلك وحدة عربية لمجابهة تلك التحديات والمخاطر ، وبإمكان السودان ومصر معا أن يلعبا دورا محورا لتحقيق ذلك الحلم ، خاصة وأن مصالح الرادين متداخلة وشبه متكاملة .

وقد لعبت مصر على الدوام دور الرائد في الوطن العربي والقوة التي كثيرا ما احتذت خطاها الكثير من الدول العربية ، فكان من البديهي أن تكون سياسة السودان الخارجية تجاه الوطن العربي انعكاسا لسياسة مصر العربية بدرجة مسخت في الكثير من الأحوال سياسة السودان كدولة مستقلة ، وجعلته ظلا لسياسة مصر الخارجية . وسنتناول سياسة البلدين العربية في التحليل التالي :

#### أولا : السودان :

نسبة لأن السودان جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فقد جسدت سياسته الخارجية هذا الانتماء ، حيث انضم السودان لجامعة الدول العربية بعد تسعة أيام من نيلة لاستقلال ، أي في ٩ يناير ١٩٥٦ م . وقد حدد السيد إسماعيل الأزهرى رئيس أول حكومة أهداف سياسة السودان الخارجية تجاه الوطن العربي بقوله : « ... أما صلتنا بالجامعة العربية

(١) مصطفى علوي ، " التكامل السوداني المصري وتنسيق السياسات الخارجية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، ( يناير ١٩٨٧ م ) ، ص ٥٦ .

(٢) د/ ناصيف يوسف حني ، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ م ) ، ص ١٧ .

فستقوم على أساس رابطته الدم التي تربطنا بشعوبها منذ القدم ، وسيكون هدفنا توثيق الروابط بيننا وبين حكومات وشعوب الجامعة العربية ، والعمل المتصل لتوطيد أركان الألفة والود والتعاون الصادق بيننا تحقيقاً لمصالح أمتنا القومية »<sup>(١)</sup> وقد برزت سياسة السودان العربية في تلك الحقبة في مشاركته الفاعلة في كل القضايا والمشاكل التي واجهت الأمة العربية آنذاك ، وخاصة مشكلة تأميم قناة السويس ووقوف الدول الغربية ضدها ، حيث وقف السودان بكل صلابته مع الحق المصري في التأميم ، كما وضع الجيش والشعب السوداني على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصر في حالة أي هجوم غربي عليها<sup>(٢)</sup> . وقد سارت حكومة الفريق إبراهيم عبود على نفس نهج الحكومة السابقة في تعاملها مع العالم العربي شجعها على ذلك سعيها لإيجاد الدعم لمواجهة تكاليف الحرب في جنوب السودان وجلب الدعم للمشاريع التنموية بالبلاد ، فقد اتبعت حكومة عبود سياسة واقعية تقوم على المصلحة القومية ، والتعامل مع الدول وفقاً لذلك<sup>(٣)</sup> . اتبعت حكومات أكتوبر سياسة خارجية أكثر انحيازاً للقضايا العربية ، وخاصة خلال حرب يونيو ١٩٦٧م ومؤتمر اللغات الثلاث بالخرطوم ، وقرار الحكومة السودانية القاضي بقطع علاقاتها الخارجية مع أي دولة تساند إسرائيل<sup>(٤)</sup> .

أما حكومة مايو فقد أظهرت في بدايات عهدها موقفاً معادياً للإمبريالية ومناصرة لحركات التحرر الوطني وخاصة العربية منها ، وقد أكد ذلك الموقف رئيس الوزراء السيد بابكر عوض الله حيث قال : « وفي المجال العربي ستعمل حكومة الثورة بإدراك تام لارتباط شعبنا المصيري بقوى الثورة العربية ارتباطاً أصلاً وانتماءً ووجود وكيان ، وعليه فإن حكومة الثورة ستعمل على خلق الروابط والعلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية مع الدول العربية بهدف تقوية قاعدة الأمة العربية في نضالها المبرر ضد الاستعمار الحديث والصهيونية »<sup>(٥)</sup> . وقد حدد نظام مايو كذلك علاقاتها مع الدول وفقاً لموقف أي دولة من القضية الفلسطينية ، فاعترفت بألمانيا الاتحادية وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . بعد الانقلاب الشيوعي اتبع النظام سياسة خارجية

(١) السودان ، وزارة الخارجية ، سلسلة كتيبات السودان رقم ٢ ، ص ٢ .

(٢) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٣٥٢٣ ، (٨ أكتوبر ١٩٥٨م) .

(٣) صحيفة الزمان ، العدد ٢٦٩ ، (السبت ٣ يناير ١٩٥٩م) .

(٤) محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، د. ت) ، ص ١٢٢ .

(٥) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦٧٠٣ ، (الأحد ١ يونيو ١٩٦٩م) .

تبتعد عن السحورية وتقوم على المصالح القومية <sup>(١)</sup> ، ومن ثم تسعى النظام لتوحيد علاقاته مع الدول العربية المحافظة ودول الخليج البترولية ، والتي أسهمت إسهاما كبيرا في برامج النظام الاقتصادية والتنمية ، وخاصة برنامج إعادة توطين اللاجئين الجنوبيين بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م <sup>(٢)</sup> . وقد أدى التهديد الليبي الإثيوبي إلى ارتباط النظام بمصر والولايات المتحدة التي شكلت مظلة دفاعية للبلدين ضد المهددات الأمنية <sup>(٣)</sup> . وقد أدى ذلك الارتباط إلى جر السودان لمزالق أضرت كثيرا بمصالح السودان وعلاقاته العربية ، منها تأييد الحكومة السودانية لمصر في خطوات السلام المصرية الإسرائيلية <sup>(٤)</sup> ، وكذلك ترحيل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر السودان <sup>(٥)</sup> . وقد أدت تلك الظروف إلى تقليص الوجود الدبلوماسي السوداني في معظم الدول العربية ، فأغلقت سفارات السودان تماما في بعض الدول العربية مثل الأردن وسوريا وقطر والجزائر ، وظلت كذلك حتى أعيد فتحها في عهد حكومة الانتفاضة التي حسنت من صورة السودان الخارجية في الوطن العربي وذلك برفضها التام لكل خطوات النمرى سالفه الذكر <sup>(٦)</sup> .

في عهد حكومة الإنقاذ الوطني تدهورت علاقات السودان العربية بسبب وقوف الحكومة بجانب العراق إبان حرب الخليج الثانية <sup>(٧)</sup> ، وقد أدى ذلك إلى أسوأ عزلة عربية شهدها السودان منذ استقلاله . وتتالت الاتهامات للسودان من قبل الدول العربية برعاية العناصر الأصولية ، وممارسة الإرهاب ، ودعم جماعات المعارضة الإسلامية ضد بعض الدول ، خاصة في مصر وتونس والجزائر <sup>(٨)</sup> . وقد أصيبت المصالح السودانية في

(١) من سياساتنا الخارجية ، وزارة الإرشاد القومي ، سبتمبر ١٩٦٩م ، ص ٣ .

(2) Andrew Lycett " Sudan Growing Significance " Africa Report , ( March – April 1977 ) , p. 12.

(٣) جريدة الصحافة ، العدد ٥٢٨٨ ، ( الاثنين ٥ يوليو ١٩٧٦م ) .

(٤) صحيفة الأيام ، العدد ٩٤٧٢ ، ( الأحد ٢٥ نوفمبر ١٩٧٧م ) .

(٥) أحداث أيلول الأسود الواقعة وردود الفعل ، تقرير وزارة الخارجية ، دار الوثائق القومية ، الخرطوم مصنف رقم : ( Departmental Report / 8 / 1 / 31 ) .

(٦) صحيفة السياسة العدد ٦١٢ ، ( الأحد ٢٧ مارس ١٩٨٨م ) ؛ أيضا منار الشورنجي ، " السياسة الخارجية السودانية بعد

النمرى " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، ( أكتوبر ١٩٨٥م ) ص ١١٢

(٧) د/ غنار المطيع ، المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة ، ( الدار البيضاء : دار إيزيس للطباعة والنشر ، (يناير ١٩٩٣) ، ص ٣٥٢ .

(٨) " الصراع المصري لسوداني " ، مجلة الشاهد ، العدد ١١١ ، ( نوفمبر ١٩٩٤م ) ، ص ٦٦ .

الوطن العربي بضرر كبير مما أدى إلى لجوء السودان إلى دول أخرى مثل دول آسيا والصين كبداية لعلاقاته الخارجية ، وخاصة العربية والغربية (١) .

### ثانيا : مصر والوطن العربي :

تعتبر جمهورية مصر العربية من أبرز الدول العربية ، وقد أداها دورا هاما في الجغرافي الفريد وحضارتها الضاربة في القدم للعب دور القيادة في الوطن العربي منذ أمد بعيد ، فقد بدأ اهتمام مصر بالعالم العربي قبل الفتوحات العربية الإسلامية لهذه المنطقة بقيادة عبد الله بن أبي السرح وسعد بن أبي وقاص (٢) ، ويدل على ذلك المعاهدة المبرمة بين أحد فراعنة مصر وهو "رمسيس الثاني" وملك الحيثيين ، والذي عرف بمعاهدة قادش ، وهي أقدم معاهدة دولية مكتوبة (٣) .

في القرن الثامن عشر انحصرت رؤية حكام مصر علي ضرورة الوحدة بين أطراف الوطن العربي ، ومن ثم كانت غزوات إبراهيم باشا التي استولى فيها علي سوريا في محاولة لجعله نواة للوحدة العربية الشاملة حسب زعمه (٤) . إلا أن عهد محمد علي باشا قد شهد تراجعها في السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربي ، وذلك لأن الدولة التركية لم تكن تؤمن بالوحدة علي أساس قومي عربي (٥) . ومن ثم فقد انصرفت سياسة محمد علي إلى إفريقيا بدلا من الوطن العربي ، حيث اتجه أنظاره غربا تجاه منابع مياه النيل مما أدى إلى عزل الحركة الوطنية المصرية عن رصيفاتها في الوطن العربي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية (٦) . بعد ذلك برزت عوامل أخرى أدت إلى خلق شعور عام لدى العرب بضرورة الوحدة أهمها وعد بلفور القاضي بتقطين اليهود في فلسطين ، ثم بداية تدفق اليهود الفعلي في فلسطين (٧) ، والتي زادت من ترابط العرب بصورة أدت في نهاية المطاف إلى تكوين جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٩م . أعقب

(١) صحيفة الإيعاد الوطني ، العدد ١٤٠٢ ، (الأحد ٧ ديسمبر ١٩٩٣م)

(٢) د/ علي حسن الخربوطلي ، مصر العربية الإسلامية ، ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣م ) ص ٢٦٠ .

(٣) د / بطرس بطرس غالي ، " الناصرية وسياسة مصر الخارجية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٣ ، ص ١١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١١ .

(٥) عبد الرحمن الراعي ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ، ط ٤ ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣م ) ، ص ٩١ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٩٤ .

(٧) د/ بطرس غالي ، " الناصرية وسياسة مصر الخارجية " ، مرجع سابق ، ص ١٢ .



ذلك حرب فلسطين الأولى . وقد دفعت كل هذه العوامل مصر كغيرها من الدول العربية إلى الرمي بثقلها في الدائرة العربية ودعم العمل العربي المشترك في مواجهة تلك التهديدات الأمنية <sup>(١)</sup> .

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢م ، نقطة تحول رئيسة في سياسة مصر العربية ، فقد قلد عبد الناصر حركة ثورية علي مستوي الوطن العربي ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، وضد الوجود الاستعماري في الأراضي العربية <sup>(٢)</sup> ، ونسبةً لأن عدد الدول العربية التي نالت استقلالها آنذاك لا تتعدى السبع دول ؛ فقد ساهمت مصر بفاعلية في دعم حركات التحرر الوطني في الدول العربية من أجل إنهاء السيطرة الاستعمارية <sup>(٣)</sup> ، وقد وقعت مصر مع الدول العربية كل الاتفاقيات التي هدفت إلى تدعيم العمل العربي المشترك ، ورعاية المصالح القومية في مختلف المجالات ، خاصةً العسكرية والاقتصادية منها ، فكانت مصر في طليعة الدول التي جابهت إسرائيل فتعرضت تبعاً لذلك للعدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦م ، والنكسة في يونيو ١٩٦٧م ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣م <sup>(٤)</sup> . وقد مهدت كل تلك الحروب لإعطاء مصر دور الزعامة في الوطن العربي ، فقاد عبد الناصر كل المحاولات الوحدوية ، والتي علي رأسها وحدة مصر مع سوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، إلا أن تلك المحاولات جميعها باءت بالفشل بسبب الدسائس الاستعمارية التي نجحت في إحداث شرخ في الجدار العربي عبر ما يسمى بحلف بغداد <sup>(٥)</sup> ، وتنازلت تلك الدسائس بموت عبد الناصر ، فانصبت معظمها تجاه عزل مصر عن الوطن العربي بناءً على مفهوم أنه لا حرب بدون مصر ، فكانت معاهدات السلام المصرية الإسرائيلية التي أدت إلى عزل مصر وطرده من الجامعة العربية ، ونقل مقر الجامعة إلى تونس وقطع معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية معها عدا السودان والصومال وعمان <sup>(٦)</sup> . وفي عهد مبارك في عام ١٩٨٧م نجحت المجهودات الدبلوماسية السودانية والمصرية في

(١) محمد أنور السادات ، " مفسر الواقع العربي الجديد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، ( يوليو ١٩٨٠م ) ، ص ٣٧ .

(٢) د/ بطرس غالي ، " الناصرية وسياسة مصر الخارجية " ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٢

(٤) محمد أنور السادات ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٥) د. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية ، ( الكويت : مطبعة عالم المعرفة ، يوليو ١٩٧٨م ) ، ص ٦٤ .

(٦) " الرأي العام العربي بين الأيد والرفض والحياد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٥ ( يناير ١٩٧٩م ) ، ص ٢٣٢ .

إعادة المياه إلى مجاريها ، وعودة مصر إلى الجامعة العربية لتلعب دور الرائد مرة أخرى خاصة بعد موقفها من حرب الخليج الثانية ، والذي أراضى دول الخليج البترولية<sup>(١)</sup> .

خلاصة القول أن الدائرة العربية هي أهم دوائر انتماء البلدين ، وداخل هذه الدائرة تكمن مصالح البلدين القومية للمزايا الاستراتيجية التي اختصت بها الدول العربية . من موقع استراتيجي فريد في ملتقى ثلاث قارات ، وثروة بترولية طائلة ، ووحدة دينية وثقافية وعرقية ، ومزايا أخرى ، وقد عمل البلدان منذ وقت طويل علي تدعيم مصالحهما داخل هذه الدائرة بالتعاون المشترك مع الدول العربية خاصة الغنية منها ، إضافة إلى السعي لخلق كتل عربي قوي لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية للأمن القومي العربي . وتدعيم هذا التكتل من أجل تحقيق المصالح القومية العربية في الخارج من خلال التعامل الموحد مع دول العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا ... الخ ، وقد خلقت تلك الرؤية المشتركة للمصالح من الأمة العربية أمة يحسب لها ولمصالحها الف حساب من قبل معظم دول العالم ، في ظل تعامل دولي مبني علي المصالح القومية للدول<sup>(٢)</sup> .

أهم ملاحظة في علاقات البلدين العربية أن مصر احتلت دائما دور القائد للدول العربية بعكس السودان ، فأصبحت بذلك الدولة الرئيسية المتحدة باسم الأمة العربية ، وأصبح لرأي مصر وقراراتها وقع خاص داخل الوطن العربي ، وذلك لثقلها الثقافي والسياسي والعسكري وتضحياتها الكثيرة من أجل الأمة العربية خاصة في عهد عبد الناصر<sup>(٣)</sup> ، إلا أن دور مصر القيادي بدأت تنحصر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، وظهور دول عربية ذات ثقل مالي وعسكري كبير بسبب البترول ، حيث برزت دول نازعت مصر دور القيادة مثل سوريا وليبيا والعراق قبل غزوها للكويت<sup>(٤)</sup> ، ولعل ذلك

(١) مجلة العالم ، العدد ٣٤١ ، ( ١٨ أغسطس ١٩٩٠ م ) ، ص ١٥ . أيضا د. السيد حليوة ، " الإقليم القومي العربي ومعاملات

حرب الخليج الثانية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨١ ، يوليو ١٩٨٥ م .

(٢) د. المختار مطيع ، المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٣) عبد الحميد موافي . " أبعاد الدور العربي في جامعة الدول العربية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، ( يوليو ١٩٨٠ م )

، ص ١٢ .

(٤) وحيد عبد الحميد . مصر والنظام الاقليمي العربي في التسعينات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٠ ، ( ابريل ١٩٩٠ م )

، ص ١٣٠ .

من الأسباب التي دفعت مصر للوقوف بجانب الولايات المتحدة وتأييد ضرب القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية إبان حرب الخليج الثانية .

هذا علي المستوي العربي ، أما علي مستوي البلدين فقد لعبت مصر كذلك دور القدوة لمعظم الحكومات السودانية المتعاقبة ، فكانت مصر دائما المتحدث باسم السودان في المحافل العربية ، وكان السودان في غالب الأحيان ظل مصر في سياساته العربية ، وفي كثير من الأحيان كان السودان يقدم مصالح مصر علي مصالحه الخاصة في الإطار العربي ، فقد ضحت حكومة مايو بعلاقاتها ومصالحها العربية مقابل العلاقة مع مصر بعد توقيع معاهدات السلام المصرية الإسرائيلية ، فكانت إحدى ثلاث دول عربية اتخذت موقفا مغايرا للإجماع العربي ، فاحتفظت بعلاقاتها مع مصر ولم تقطعها كما فعلت تلك الدول العربية <sup>(١)</sup> ، والأكثر من ذلك أن النميري وقف مدافعا عن بنود الاتفاقية في مواقف كثيرة كما سيتضح لاحقا .

---

(١) الرأي العام العربي بين التأييد والرفض والحياد : مجلة السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

## المبحث الثاني :

### السياسة الخارجية ومصالح البلدين في الإطار الإفريقي :

السودان ومصر دولتان إفريقيتان ، حيث يمثلان مع دول عربية أخرى الجزء الإفريقي من الوطن العربي ، وهما بمثابة المدخل العربي لإفريقيا السوداء كما أنهما يمثلان معبر إفريقيا للوطن العربي وجسر يربط الحضارة العربية والإسلامية بالحضارة الإفريقية <sup>(١)</sup> . يربط البلدان بإفريقيا مصالح حيوية في مختلف المجالات ، ومن ثم فقد انضم البلدان مبحرا إلى منظمة الوحدة الإفريقية ، تلك المنظمة التي أسهمت إسهاما مقدرا في صيانة مصالح دول القارة ، وتوحيدها في مواجهة المستعمر ، ودعم حركات التحرر الوطني الإفريقية <sup>(٢)</sup> .

إن إفريقيا تعتبر من أكثر قارات العالم تخلفا في مختلف النواحي ، ومن ثم فهي أكثر القارات فقرا وأقلها أمنا واستقرارا ، والانضمام لهذه القارة يعني السعي الجاد لتعزيز تلك المصالح التي قد تخرج دولها من تلك الظروف الحرجة ، وذلك عبر التعامل الدبلوماسي الجاد بين الدول الإفريقية ، وبينها والدول الأخرى بهدف صيانة الآتي :

أولا : علي الصعيد المصالح الاقتصادية لا بد أن تعمل دول القارة في شكل وحدة اقتصادية من أجل استغلال الثروات الكامنة ، والعمل علي النهوض بها وإخراجها من برائش التخلف الاقتصادي السريع الذي أصبح طابع دول إفريقيا .

ثانيا : في المجال السياسي لا بد أن تتوحد دول إفريقيا علي صعيد واحد لمواجهة التحديات الاستعمارية وتهديدات القوي العظمي الطامعة في إفريقيا .

ثالثا : علي الصعيد العسكري ضرورة العمل على تقوية هذه الدول عسكريا لمواجهة التهديدات الخارجية ، والعمل علي إطفاء نار الحروب والنزاعات المحلية والصراعات الدائرة بين بعض الدول الإفريقية ، التي أضعفت كثيرا من وحدة القارة السياسية .

رابعا : علي الصعيد الاجتماعي ، لا بد من إزالة الحواجز الاجتماعية ، ومحاربة التفرقة العنصرية وأسبابها ، ومحاربة الفقر والمجاعات ، وأسباب اللجوء والنزوح ، والتي أدت

(١) مدني محمد احمد ، علاقات السودان الخارجية : البعد العربي والإفريقي ، ( الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر

١٩٩٠م ) ص ١٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

إلى انهيار البنية الاجتماعية للمجتمع الإفريقي . تلك هي أهم متطلبات الأمن القومي الإفريقي ، ومصالح دولها القومية ، والتي تتطلب وحدة إفريقية من أجل تحقيقها ، والسودان ومصر باعتبارهما دولتان إفريقيتان فقد ارتبطتا بإفريقيا بتلك المصالح ، وعملتتا معا منذ وقت طويل علي تدعيم علاقاتهما مع دول القارة السمراء كما سيتضح من خلال تحليلنا لعلاقات البلدين في الإطار الإفريقي .

### أولا : السودان وإفريقيا :

السودان إضافة إلى انتدانه العربي هو دولة إفريقية . بل هو أكبر الدول الإفريقية مساحة ، ويشترك في حدود مفتوحة مع ست دول إفريقية ، كما أن هناك الكثير من القبائل المشتركة بين السودان وبعض تلك الدول <sup>(١)</sup> ، وعليه فقد جسدت سياسة السودان الخارجية منذ الاستقلال هذا الواقع السكاني والانتماء الإقليمي ، فساهمت الحكومات المتعاقبة في حل القضايا الإفريقية ، ومناهضة الاستعمار بدعم حركات التحرر الوطني ، ومناهضة التفرقة العنصرية بشتى صوره وخاصة في جنوب القارة <sup>(٢)</sup> .

في أول بيان للحكومة السودانية في البرلمان عن السياسة الخارجية يوم ١٩ نوفمبر ١٩٥٦م ، تحدث رئيس الحكومة السيد إسماعيل الأزهرى عن أهمية العلاقة مع إفريقيا قائلا : « ... إننا نهدف إلى تقوية عرى الصداقة والمودة والمصلحة المشتركة بيننا وبين الحكومات والشعوب الإفريقية السجاورة والتي يربطنا بها رباط الدم والإحياء والجوار » <sup>(٣)</sup> .

ومن ثم فقد كانت علاقات السودان الإفريقية قوية ومثينة في الفترة التي أعقبت الاستقلال ، ولم تطرأ تغيير في العلاقات إلا في عهد الفريق إبراهيم عبود حيث تدهورت العلاقات بسبب السياسات الحكومية إزاء حرب الجنوب بطرد القساوسة والسعي لنشر اللغة العربية والدين الإسلامي بالقوة في الجنوب <sup>(٤)</sup> ، إضافة إلى شن حملة عسكرية ضارية ضد متمردي جنوب السودان ، فقد نظرت الدول الإفريقية إلى تصرفات الحكومة تلك باعتبارها مسعى لطمس المعالم الإفريقية في الجنوب ، والاستعاضة عنها بالثقافة

(١) أحمد يوسف ، محمد ، " السودان - جافة الوصال بين إفريقيا العربية وإفريقيا السوداء " ، صحيفة الأنباء السودان ، الم ...

٥٢٤ ، ( الخميس ٥ سبتمبر ١٩٦٣م ) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سياسة السودان الخارجية ، سلسلة كتيبات السودان رقم ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٤) صحيفة الزمان ، العدد ٩٦٣ ، ( الجمعة ١٤ يناير ١٩٦٦م ) .

العربية الإسلامية ، مما أدى إلى فرار عدد كبير من الجنوبيين إلى الدول الإفريقية المجاورة وتأليب حكومات تلك الدول ضد السودان <sup>(١)</sup> ، وقد بذلت حكومات أكتوبر جهودا كبيرة لوضع حد لحرب الجنوب إلا أنها باءت بالفشل <sup>(٢)</sup> .

أما حكومة مايو فقد أدركت مبكرا أن مفتاح العلاقات السودانية الإفريقية يكمن في حل مشكلة جنوب السودان ، وذلك باعتبار الحرب المعوق الرئيسي لمصالح السودان القومية ، والمهدد الرئيسي لأمن البلاد القومي ، فبعد أسبوعين من قيام ثورة مايو أذاع اللواء جعفر نميري بيانا عرف بإعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩ م ، تضمن الإعلان ثمان نقاط حول مشكلة الجنوب ، خلصت في النهاية إلى السعي لمنح الجنوب الحكم الذاتي <sup>(٣)</sup> . إن اهتمام حكومة مايو بوضع حل نهائي لمشكلة جنوب السودان دفعه بالضرورة إلى الاهتمام بالدول الإفريقية وقضاياها وذلك من خلال توطيد العلاقات معها ، نسبة لأن لمشكلة الجنوب بعده الإفريقي الذي لا يمكن تجاهله ، حيث تقوم الكثير من الدول الإفريقية بدعم حركة التمرد باعتبار أن الصراع في السودان صراع عنصري بين الشمال العربي المسلم والجنوب الزنجي المسيحي <sup>(٤)</sup> . ومن ثم فقد أدرك قادة مايو أن حل مشكلة الجنوب دون مساعدة الدول الإفريقية المجاورة أشبه بالمستحيل ، لأن الدعم والعون يصل إلى المتمردين من هذه الدول أو من خلالها ، خاصة من إثيوبيا ويوغندا <sup>(٥)</sup> .

بالإضافة إلى مشكلة الجنوب هناك أسباب أخرى دفعت قادة مايو إلى تقوية علاقاتهم بالدول الإفريقية ، علي رأسها قناعتهم بأن حركتهم حركة ثورية تقف ضد الاستعمار بنوعيه القديم والحديث ، وكذلك إيمانهم بضرورة إيصال الثقافة العربية عبر السودان إلى عمق إفريقيا . لكل ذلك فقد اتبعت حكومة مايو سياسة إفريقية قائمة علي دعم ومساندة حركات التحرر الوطني والعمل بنشاط داخل منظمة الوحدة الإفريقية وتحسين العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية وخاصة المجاورة منها <sup>(٦)</sup> .

(١) الدروفيسور ، محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلي للسلام ، ترجمة مري رياض وآخرين ، ( بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٣ م ) ، ص ١٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

(٣) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦٧١ ، ( الاثنين ١٠ يونيو ١٩٦٩ م ) .

(٤) " Interview with Francis Deing : Sudanese Minister of State for Foreign Affairs " , Africa Report , ( U.S.A : November – December 1978 ) , P . 20 .

(٥) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦٧١٤ ، ( الأحد ١٥ يونيو ١٩٦٩ م ) .

(٦) سياسة السودان الخارجية لعام ١٩٧٤ م ، مرجع سابق ص ٦١ .

وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو ١٩٧٢م اتبع نظام مايو سياسة خارجية ترمي إلى تنمية البلاد اقتصاديا ، وخلق وحدة وطنية بين الشمال والجنوب ، وبعد مجهودات مكثفة تم توقيع اتفاقية أديس أبابا للسلام في ٣ مارس ١٩٧٢م ، وقد أدى توقيع هذه الاتفاقية إلى انفراج كبير في العلاقات السودانية الإفريقية ، حيث أبدت الدول الإفريقية ارتياحها لهذا الاتفاق <sup>(١)</sup> ، فقد كانت الحرب بمثابة حجر عثرة أمام علاقاتها بالسودان وقد استمر الانفراج في علاقات السودان الإفريقية حتى عام ١٩٨٣م ، حينما قام الرئيس نميري ببعض الإجراءات التي اعتبرها الجنوبيون خرقا لاتفاقية أديس أبابا فعادوا إلى حمل السلاح مرة أخرى وقد أعاد ذلك شريط تدهور علاقات السودان بالدول الإفريقية <sup>(٢)</sup> . بعد سقوط حكومة مايو استمر الدعم الإفريقي لحركة التمرد ، وخاصة إثيوبيا التي آوت حركة التمرد ، ووفرت لها قواعد انطلاق ومحلة للبت الإذاعي ، وقوت حركة التمرد لدرجة مكنتها من احتلال بعض مدن الشمال معللة ذلك بإيواء السودان للثوار الإرتريين <sup>(٣)</sup> .

ولم تغلح الجهود التي بذلتها حكومة الإنقاذ الوطني التي أعقبت الحكومة الديمقراطية الثانية ، وبذلك لجأت الحكومة السودانية إلى معاملة الحكومة الإثيوبية بالمثل ، بدعم الثوار الإرتريين والمعارضة الإثيوبية ، فقد قدمت لهم كافة التسهيلات التي مكنتهما من تصعيد القتال ضد النظام الإثيوبي المتآكل ، ومن ثم إسقاطه في مايو ١٩٩١م <sup>(٤)</sup> . بعد سقوط نظام منقستو تحسنت علاقات السودان مع إثيوبيا ، وكذلك مع الدولة الإرترية الوليدة ، إلا أنه سرعان ما بدأت تظهر سحبات وغيوم في سماء العلاقات السودانية مع هذين البلدين حينما اتهمت السودان بتقديم دعم للجماعات الإسلامية المعارضة لنظاميهما ، فقد أدلى الرئيس الإرتري أسياسي أفورقي بتصريحات اتهم فيها الجبهة الإسلامية القومية بأنها تعمل على إضعاف حكومته والإطاحة بها ، واستشهد على ذلك بدخول مجموعة من تنظيم الجهاد الإسلامي الأراضي الإرترية اشترك فيها مقاتلون

---

(1) Interview With Francis Deng ; Sudanese Minister of State for Foreign Affairs  
" Africa Report , Op.cit , p.20

(٢) عبد الغفار محمد احمد « مرجع سابق ٩٨ ، ٩٩ .

(٣) صحيفة الأيام ، العدد ٦٣١٨ ، (١ مايو ١٩٨٨) .

(٤) محمد محجوب هارون "بينما تتزايد الضغوط الخارجية على الخرطوم : تفاهم القوي الحديثة لتأمين وحدة البلاد" ، مجلة

العالم ، العدد ٥١٥ ، (فبراير ١٩٩٤م) ، ص ١١ .

إسلاميون من الشمال الإفريقي عبر الحدود السودانية لتنفيذ عمليات عسكرية ضد حكومته ، وقد كانت هذه التصريحات أقوى رد فعل ضد الحكومة السودانية منذ دخول ثوار الجبهة الشعبية أسرا في مايو ١٩٩١م ، وإعلان دولة إرتريا المستقلة (١) .

أما يوغندا فقد وقفت مع حركة التمرد ، وقدمت لها الدعم ، وفتحت لها أراضيها كقواعد انطلاق كما مكنت مؤسسات وهيئات التمويل الدولية من تقديم المساعدات العسكرية والغذائية للمتمردين عبر أراضيها (٢) . وبوتيرة سريعة وسع تصاعد حرب الجنوب ، وإعلان الجهاد تدهورت علاقات السودان الإفريقية بصورة غير مسبوقة ، فقد وقفت معظم دول الحزام الإفريقي المجاور للسودان ضد الحكومة السودانية مما أحكم من طوق الحصار المفروض عليها أصلاً (٣) .

### ثانياً: سياسة مصر الإفريقية :

تعتبر جمهورية مصر العربية إحدى أهم دول القارة الإفريقية ، حيث ترتبط بإفريقيا برباط وثيق تتمثل في نهر النيل الذي يمتد جذوره في عمق إفريقيا لينتهي عند مصر ، حيث يمثل شريان الحياة بالنسبة للشعب المصري ، فقد أصبح المصريون حكومة وشعباً علي رباط نفسي قوي بهذا النيل الذي ينقل لهم من مجاهل إفريقيا أسباب الحياة (٤) ، فامتد مع امتداد النيل تطلعات المصريين وسياستهم الخارجية نحو إفريقيا منذ عصور ما قبل التاريخ ، فقد مثلت مصر مع السودان وإثيوبيا دولة واحدة في عهد الفراعنة . كذلك كانت إفريقيا ملجأً وملأذاً آمناً للقيادات والأسر المصرية التي فرت من غزو الهكسوس لمصر ، حيث استعادت هذه القيادات والأسر قوتها ، وانطلقت من إفريقيا تحت قيادة الأسرة الثانية عشر لتحرير مصر من قبضة الهكسوس . ويذكر التاريخ أن مؤسس الأسرة الثالث عشر كان إفريقياً أسوداً (٥) .

(١) المرجع نفسه ، ص ١١ .

(٢) معاوية يس " السودان ودول الجوار : الخرطوم ترفع غصن الزيتون بعصا الجهاد " ، مجلة الوسط ، العدد ٢٠٢ ، (١١) ديسمبر ١٩٩٥) ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٦ .

(٤) د / منير زهران ، " الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل " ، السياسة الدولية ، العدد ٧٥ ، ص ١٦٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .



مع نهاية الحكم الفرعوني بدأت علاقات مصر بإفريقيا في التراجع ، وذلك نسبة لظهور إمبراطوريات قوية في بلاد أخرى تمكنت من السيطرة علي المنطقة التي ضمت مصر ، حيث انقطعت علاقات مصر الإفريقية وسقط دورها الخارجي خلال قرون الحكم البطلمي والروماني والبيزنطي <sup>(١)</sup> ، إلا أن الدور المصري في إفريقيا قد نشط مرة أخرى بعد الفتح العربي الإسلامي ، وقد أعقب ذلك فترة أخرى تلاشى فيها النشاط المصري في إفريقيا وذلك منذ القرن السادس عشر الميلادي ، ولم يظهر ذلك الدور من جديد إلا بعد بناء الدولة المصرية الحديثة في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي ، ثم عاد الدور المصري في إفريقيا مرة أخرى إلى الانتعاش والتراجع بسبب الاستعمار الأوروبي لمصر ، وامتد ذلك حتى عام ١٩٥٢م <sup>(٢)</sup> .

خلال الفترة التي أعقبت استقلال مصر في مارس ١٩٥٢م لم يكن لمصر تمثيل دبلوماسي يذكر في إفريقيا ، إذ لم يكن بالقارة آنذاك سوى ثلاث دول مستقلة بجانب مصر ، وهي إثيوبيا وليبيريا وجنوب إفريقيا وأخيرا ليبيا التي نالت استقلالها في عام ١٩٥١م <sup>(٣)</sup> . وهكذا فإن السياسة الخارجية المصرية في الفترة التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كانت محصورة في إطار دول حوض النيل ، وذلك لضمان الحصول علي مياه النيل ودرء أي خطر أو تهديد لجريانه ، بالإضافة إلى بعض المحاولات المحدودة لنشر الإسلام واللغة العربية عن طريق طلبة الأزهر الإفريقيين في شمال إفريقيا والصومال <sup>(٤)</sup> .

بقدم جمال عبد الناصر ، تبلور الدور المصري الفاعل في إفريقيا ، وذلك لأن عبد الناصر اتبع سياسة ثورية ترمي إلى تحقيق تغيير جذري في الداخل ، مما حتم عليه اتباع سياسة خارجية ثورية تتناسب وخدمة أهداف التحرر والاستقلال والتنمية ، ليس فقط علي مستوي مصر ، ولكن علي مستوي شعوب العالم الثالث التي عانت كثيرا من حكم الاستعمار ، وبذلك بدأت بوادر التغيير في السياسة الخارجية المصرية الإفريقية تلوح في الأفق <sup>(٥)</sup> . فقد أدركت القيادة المصرية الجديدة أن نطاق الأمن القومي المصري يمتد إلى

(١) د / مصطفى علوي ، " أبعاد السياسة المصرية في إفريقيا الأدوات والمضامين " ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، ص ٨

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٣) أحمد يوسف القرعي ، " التحرك الدبلوماسي المصري في إفريقيا " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣١ ( يناير ١٩٧٣ ) ص ١٦٦

(٤) د / إبراهيم الحارثي ، الرابطة الثنائية بين مصر والسودان ، ( الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٧ م ) ، ص ٩٥

ص ١٠٥

(٥) د / عودة بطرس ، عبد الناصر والاستعمار العالمي ، ( القاهرة : دار الوحدة للنشر ، د ت ) ، ص ٩٥ .

إفريقيا بصورة مباشرة ، وأنه من الصعب عليهم حماية الثورة المصرية الوليدة والوجود الاستعماري يحيط بها من كل جانب ، مما يقتضي عليها جعل إفريقيا بعداً استراتيجياً لسياستها الخارجية <sup>(١)</sup> . من خلال ذلك المنظور لحدود الأمن القومي المصري قدمت مصر يد العون والمساعدة لمعظم حركات التحرر الوطني الإفريقية ، وقامت باحتضان الكثير من الثوار الأفارقة الذين حملوا علي أكتافهم لاحقاً لواء تحرير القارة من الاستعمار <sup>(٢)</sup> .

مع هذه التطورات قررت الحكومة المصرية إنشاء إدارة مستقلة للشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية المصرية ، حيث تم ذلك في أغسطس ١٩٥٦م <sup>(٣)</sup> ، كما شهدت هذه الفترة إنشاء عدد آخر من الأجهزة المعنية بالشؤون الإفريقية منها : البرامج الموجهة إلى إفريقيا في الإذاعة المصرية ، ومكتب رئيس الجمهورية للشئون الإفريقية ، كما تم إنشاء عدة منظمات وأجهزة أخرى معنية بالشئون الإفريقية ، اتخذت من القاهرة مقراً لها منها علي سبيل المثال : السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية والاسيوية ، والرابطة الإفريقية <sup>(٤)</sup> . كما قدمت مصر عون ثقافي للدول الإفريقية ، فبالإضافة إلى بعثات الأزهر ، فإن لمصر بعثات تعليمية في كل من السودان والصومال والجزائر وليبيا ، وقد خصص عدد كبير من المنح للطلبة الإفريقيين للدراسة في مصر ، ووضعت إدارة خاصة بوزارة التربية والتعليم لشئون الوافدين ، كما تم إنشاء معهد الدراسات الإفريقية في سنة ١٩٥٦م <sup>(٥)</sup> .

الجدير بالذكر أنه في الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٧م تم افتتاح "٢٢" سفارة مصرية جديدة من مجموع "٢٩" دولة إفريقية نالت استقلالها ، والدول الإفريقية المستقلة التي ظلت بدون سفارات مصرية في هذه المرحلة هي : «مالاجاشي ، تشاد ، إفريقيا الوسطي ، الجابون ، رواندا وبتسوانا» <sup>(٦)</sup> . وقد ازدهرت علاقات مصر الإفريقية خلال هذه الفترة رغم

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٤ .

(٣) د / احمد يوسف القرعي ، " الحركة الدبلوماسية المصرية في إفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣١ ، ( ينساير

١٩٧٣م) ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

(٥) محمد عيسى الشرقاوي ، " مصر ومرحلة دبلوماسية جديدة في إفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ٩٨ بتاريخ ص ١٣٢ .

(٦) المرجع نفسه ص ١٣٢ .

اختلاف وجهات النظر بين دول القارة في كثير من الأمور ، والتي أدت إلى شقاق في صف دول القارة ، حيث تجمعت كل من مصر وغانا وغينيا ومالي ومراكش والجزائر في مؤتمر الدائرة البيضاء في يناير ١٩٦١م ، والذي تألف منه ما يعرف بمجموعة الدار البيضاء ، وتجمعت بقية الدول الإفريقية في مجموعة منروفا التي تضم عشرين دولة<sup>(١)</sup> ، وقد خفت حدة التوتر بين المجموعتين بعد فترة وجيزة باختفاء المشاكل التي أدت إلى الخلافات ، وذلك باستقلال الجزائر ، وانضمام موريتانيا إلى الأمم المتحدة وحل أزمة الكونغو<sup>(٢)</sup> .

خلاصة القول أن مصر والسودان دولتان إفريقيتان ، تجمعهما بدول إفريقيا مصالح حيوية واستراتيجية في شتى المجالات ، أهمها المصالح المائية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية ، الأمر الذي جعل أسن البلدين يرتبط ارتباطا مباشرا بإفريقيا ، وقد أدرك البلدان ذلك منذ وقت بعيد فعلا معا من أجل صيانة تلك المصالح والتي تمثلت أولاها في تحرير دول القارة من الاستعمار الأجنبي فكان النضال المشترك ودعم حركات التحرر الوطني هو طابع العلاقات الإفريقية في بداية عهد الاستقلال .

وقد زاد من تطلع البلدين نحو إفريقيا مسألة مياه النيل ، الذي ينبع من مجاهل إفريقيا ليعبر البلدين ويغذيها بأسباب البقاء ، ونسبة لأن النيل ينبع من دول أخرى فقد كان من البديهي أن يسعى البلدان إلى تحسين علاقاتهما مع تلك الدول لضمان تدفق المياه خاصة في ظل الأطماع الصهيونية في مياه النيل وتغلغلها في بعض دول المنبع ضمن الاستراتيجية الصهيونية المعروفة بالضلع الثالث للسيطرة على الدول العربية من خلال المياه ، وتهديد الأمن القومي العربي في هذا الصدد .

علي صعيد المصالح الدينية والثقافية فإن القارة الإفريقية تعتبر قارة بكر في هذا الجانب ، ومن ثم فقد كانت مرتعا خصبا للثقافات والديانات الوافدة التي تتصارع من أجل السيطرة على تلك القارة ، من تبشير مسيحي ، ودعوة إسلامية ، وأطماع صهيونية ، وتغلغل شيوعي ، وفي هذا الصدد فإن السودان ومصر هما مدخل الثقافتين العربية والإسلامية لإفريقيا ، مع أن السودان بإمكانه لعب دور أكبر في خدمة تلك المصالح لموقعه كجسر يربط إفريقيا بالوطن العربي ، ولتركيبة سكانه المزيج بين العرب والزنوج

(١) " أصول وأبعاد الديمقراطية المصرية في القارة الإفريقية " ، الفتاحية مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٦ ( بتاريخ ) ، ص ٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥ .

، الأمر الذي جعله في موضع الاستهداف الدولي من قبل بعض القوي العظمى التي تسعى للسيطرة الثقافية والدينية علي إفريقيا ، وقد شكل ذلك الاستهداف أكبر تهديد للأمن القومي السوداني من خلال بروز مشكلة جنوب السودان ، ودعم بعض الدول لحركة التمرد ، وتصوير الحرب علي أساس أنها حرب عرقية ودينية بين مسلمي وعرب الشمال ضد زنوج ومسيحيي الجنوب ، وقد أدى ذلك التصور إلى خلخلة علاقات السودان الإفريقية وزعزعة ثقة الدول الإفريقية في حكومات السودان مما شكل حزاما من الدول الإفريقية المعادية للسودان ، ومساندة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلاد .

إن مصالح البلدين الحيوية في إفريقيا يقتضي التنسيق الثنائي من أجل خدمة تلك المصالح ، ودرء المهددات التي تستهدفها ، إلا أنه من الملاحظ من خلال الدراسة أن مصر لم تعتمد علي السودان كثيرا في بناء علاقته الإفريقية ، إذ قامت بالأشراف علي بناء تلك العلاقات بنفسها ، وبذل علي ذلك كثافة البعثات الدبلوماسية المصرية في إفريقيا والتي تفوق بعثات السودان في هذه القارة ، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها :

١/ إن مصر كانت تتطلع منذ عهد عبد الناصر للعب دور الرائد والقائد في إفريقيا، كما في الوطن العربي ، ولا يمكن لمن يريد أن يلعب دور الرائد أن يعمل بالوكالة .

٢/ إن لمصر مصالح حيوية في إفريقيا ، والأمن القومي المصري يرتبط ارتباطا شديدا كلياً بإفريقيا أكثر من السودان ، إذ أن مياه النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر تأتي من إفريقيا ، وقد اقتضى كل ذلك تدخل مصر بنفسها لرعاية تلك المصالح ، والسيطرة على حمايتها من التهديدات التي تترصد بها .

٣/ إن صورة السودان مشوهة في إفريقيا بسبب حرب الجنوب ، الأمر الذي جعل من العسير عليه خدمة مصالح البلدين الإفريقية ، فعلاقات السودان في أحيان كثيرة متوترة مع دول الجوار الإفريقي بصورة جعلت علاقات مصر أكثر تحسنا وازدهارا بالدول الإفريقية من علاقات السودان ، وقد أهل ذلك مصر لأن تلعب دور الوسيط في حرب الجنوب ، من جانب آخر فإن مصر لا ترغب في إعلان دعمها لحكومة السودان في مواجهة متمردي الجنوب ، فكثيرا ما تدعي الحياد حرصا علي علاقاتها ومصالحها الإفريقية .

٤/ علاقات السودان الخارجية غير مستقرة بسبب تقلب الحكومات ، ومن ثم فلا يمكن لمصر أن ترهن علاقاتها الإفريقية لتقلبات السياسة السودانية ، وأمزجة صناع القرار في

السودان ، وعشوائية الممارسة السياسية السودانية ، التي تفتقر إلى التخطيط ، ودقة التنفيذ في شتي المجالات ، وذلك بخلاف مصر التي تدرك مصالحها الإفريقية جيدا ، وتخطط بصورة علمية للحصول عليها ، وتنفذ بدقة وفقا للخطة المرسومة .

لكل تلك الأسباب تعذر التنسيق بين البلدين في كثير من الأحيان في الإطار الإفريقي ، ومن ثم تعرضت مصالح البلدين في هذه القارة للكثير من الأضرار من جراء ذلك .

## المبحث الثالث :

### السياسة الخارجية ومصالح البلدين على المستوى العالمي :

لم يقتصر مصالح البلدين ومقتضيات أمنهما القومي في الإطارين العربي والإفريقي فحسب ؛ حيث أنهما جزء من المجتمع الدولي يربطهما بذلك المجتمع مصالح حيوية ، فرضت عليهما ومنذ الاستقلال انتهاج سياسة خارجية تحقق تلك المصالح وتتمثل أبرز مصالح البلدين في الإطار العالمي في عدة جوانب أهمها : التعاون مع دول العالم وخاصة المتقدمة منها من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية وجلب رؤوس الأموال لاستثمار الأراضي ، واستغلال الثروات لصالح البلدين سواء كانت ثروات زراعية أم حيوانية ، معدنية أم بترولية أو غيرها من الثروات الوفيرة التي يزخر بها البلدين ، وتتمثل كذلك في العمل على نقل التكنولوجيا والخبرة والمعرفة العلمية الحديثة من تلك الدول وتوطينها تطلعا للحاق بركب الدول المتقدمة <sup>(١)</sup> ، من جانب آخر تتمثل تلك المصالح في صيانة كيان البلدين وسيادتهما من الاختراق والتدخل في شئونهما الداخلية من قبل القوى الإقليمية والدولية ، والعمل على نشر قيم العدل والسلم والمساواة ، ونبذ الحروب وكل ما يؤدي إلى نسف الاستقرار على المستوى العالمي ... الخ <sup>(٢)</sup>.

لحماية وتحقيق تلك المصالح اتبع البلدان ومنذ نيلهما الاستقلال سياسة خارجية في الإطار الدولي من أجل ذلك ، فقد انتمى البلدان مبكرا لمنظمة عدم الانحياز كخيار ووسيلة لتحقيق تلك المصالح ، بل كان عبد الناصر ضمن مؤسسي تلك المنظمة بجانب نهرو وتيتو <sup>(٣)</sup> ، وقد ذكر عبد الناصر أهداف سياسة مصر اللانحيازية التي املتتها مصالحها القومية بقوله : « الواقع أنه ليس هناك من سبب يحملنا على الانضمام إلى هذا المعسكر أو ذاك ، وإن جوابي لمن يسألني أما إذا كنت أفضل الولايات المتحدة أو روسيا هو أنني أفضل مصلحة مصر ، فمصلحة بلادنا وحدها يجب أن تملئ علينا خطتنا » <sup>(٤)</sup> أما السودان فقد انضم لمنظمة عدم الانحياز قبل نيله الاستقلال بعامين في ١٩٥٤م

(١) د/ منصور خالد ، " الدبلوماسية الأهداف والاستراتيجية ومنهجية العمل " ، صحيفة الأيام ، العدد ٩٩٤٨ ، ( مارس ١٩٨٠ م ) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) أماني قنديل ، " مصر وعدم الانحياز من باندونج إلى هافانا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٨ ، القاهرة ١٩ ص ٦٤

(٤) " من خطاب عبد الناصر الذي ألقاه في ٢٢ يوليو ١٩٥٥م بالقاهرة " ، كتاب فلسفة الثورة ، المجلد الأول ، ص ٣٨٠ .

وأصبح عضوا نشطا فيها <sup>(١)</sup> ، وبعكس خطاب عبد الناصر الذي يؤكد أن هدف انضمام مصر إلى منظمة عدم الانحياز هو تحقيق مصالح مصر القومية ؛ بعكس ذلك فقد أوضح عبد الله خليل أسباب انضمام السودان للمنظمة في خطابه أمام النادي الروتاري في ٢٠ فبراير ١٩٥٧م حيث علل ذلك الانضمام بعقل عاطفية أكدت نهج السودان في سياسته الخارجية حيث قال : « إن السودان بالرغم من إيمانه وتفضيله للنظام الديمقراطي للحياة إلا أنه يفضل الابتعاد من الصراع المذهبي الذي يتسم به عالم اليوم ، إنه ليس في نيتنا أن ندخل هذا المعترك أو نرتبط بأية أحلاف ضد أي دولة أو مجموعة من الدول ، إننا نكن لكل الدول أفضل النوايا » <sup>(٢)</sup> .

علي الصعيد العملي التزم البلدان سياسة الحياد الإيجابي تارة وانحرفا عنها تارة أخرى ، وقد كانت مصر في كل تلك السياسيات ملتزمة ومهتدية بهدي مصالحها القومية ، أما السودان فقد كان في كثير من الأحيان ظل مصر في سياسته العالمية دون إدراك لمصالحه القومية في هذا الإطار ، ففي فترة الخمسينات عقب الاستقلال لعب العدوان الثلاثي علي مصر دورا كبيرا في ابتعادها عن المعسكر الغربي ، حيث قامت بإلغاء اتفاقية سنة ١٩٥٢م مع إنجلترا في يناير ١٩٥٧م <sup>(٣)</sup> ، كما قامت بتأميم المنشآت الاقتصادية الفرنسية والبريطانية في أراضيها وتأميم قناة السويس ، وقد أدى كل ذلك إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي المصري وانحيازها نحو الشرق <sup>(٤)</sup> .

أما الحكومة الوطنية الأولى في السودان فقد كانت تفضل النمط الديمقراطي للحياة كما ذكر ذلك عبد الله خليل نفسه في خطابه السابق ، فقد كان عبد الله خليل يتعاطف مع الغرب ويفضل التعامل مع دولها بخلاف عبد الناصر حيث حاول قبول المعونة الأمريكية ، وقد أدى تباين التوجهات إلى توتر العلاقات الأمر الذي أدى بعبد الناصر للتخطيط للإطاحة بحكومة عبد الله خليل مما دفعه لتسليم السلطة للجيش <sup>(٥)</sup> . اتبعت حكومة عبود

(١) صحيفة الصراحة العدد ٨٩١ ، (٢٢ مايو ١٩٥٧م) .

(٢) سياسة السودان الخارجية ، سلسلة كتيبات السودان رقم (٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣) د / بطرس غالي ، " الناصرية وسياسة مصر الخارجية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٣ ، ص ٢٠ .

(٤) د / إسماعيل صبري مقلد ، "عدم الانحياز بين الأيدلوجية والتطبيق " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٥ ، (

١٩٧٦م) ص ١٣ .

(٥) من سياستنا الخارجية ، سلسلة كتيبات السودان رقم (٢) ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

سياسة خارجية ترمي إلى جلب المعونات والقروض لأهداف التنمية ، وقد جاء ذلك في عدد من تصريحات قادة النظام منها ما جاء في البيان الذي أعلنه أحمد خير وزير الخارجية حيث قال : « نحن نسعى إلى تعاون سياسي واقتصادي ثقافي مع الجميع نحن في حاجة حقيقية إلى القروض لذلك سنخلق مناخ مفضل لجذبها ، في علاقاتنا الخارجية سنتعامل مع كل الأقطار علي أساس المصلحة المشتركة » (١) .

اقتضت هذه السياسة البراغمانية التي اتبعها نظام عبود إلى مصادقة الجميع وذلك بهدف جلب القروض والمنح لإعمار البلاد حيث أقامت تلك الحكومة علاقات حميمة مع كلتا الكتلتين فصارت الدول الغربية من الجهات المانحة الرئيسية للسودان وخاصة الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا الغربية (٢) ، مع ذلك التزمت حكومة الفريق عبود بسياسة عدم الانحياز فسعت إلى موازنة علاقاتها مع الكتلة الشرقية عن طريق طلب المعونات والقروض من دول هذه الكتلة فاعترفت بالصين الشعبية وعقدت مباحثات واتفاقيات تجارية مع كل من يوغسلافيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا (٣) ، أما حول العلاقة مع مصر فرغم تبعية عبد الناصر للمعسكر الشرقي انذاك إلا أن هذه السياسة العملية التي اتبعتها حكومة عبود سهلت لها التعامل مع مصر خاصة في ظل عداء الحكومة الديمقراطية السابقة لمصالح مصر في السودان ، فقد انصبت السياسة المصرية نحو الاستفادة من تلك الحكومة العسكرية في تحقيق مصالحها المائية في السودان ، فلم تأبه كثيرا بتوجهاتها شرقا أو غربا (٤) .

التزمت حكومة أكتوبر والديمقراطية الثانية بسياسة عدم الانحياز والموازنة بين المعسكرين في سياستها الخارجية ، إلا أن علاقات السودان توترت مع الكتلة الغربية في عام ١٩٦٧م بسبب مساندة هذه الدول لإسرائيل في حربها مع العرب (٥) ، أما علي صعيد مصر فقد أدت الحرب إلى لجوء عبد الناصر إلى دول المعسكر الشرقي لجلب الدعم العسكري والاقتصادي لمواجهة متطلبات الحرب ، حيث أثر ذلك علي موقف مصر

(١) صحيفة الأخبار ، العدد ٥٨٠ ( الأحد ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨ ) .

(٢) صحيفة أنباء السودان ، العدد ٥٣٢ ( الخميس ٣ أكتوبر ١٩٦٣ م ) .

(٣) صحيفة الزمان ، العدد ٢٧٤ ، ( الجمعة ٩ يناير ١٩٥٩ م ) .

(٤) خالد فتح الرحمن عمر ، " العلاقات السودانية المصرية ضمن إطار وادي النيل " ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ٥ ،

الخرطوم ، ( يناير ١٩٩٦ م ) ، ص ٢٩ .

(٥) محمد أحمد محمود ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .



وسط مجموعة عدم الانحياز ، كما أثر على استقلالية سياسة مصر الخارجية بانحرافها نحو الكتلة الشرقية <sup>(١)</sup> . ورغم توافق البلدين في عدائهما للغرب إلا أن التوجه الاشتراكي لحكومة عبد الناصر وتضارب المصالح قد دفعته للتدبير للإطاحة بالحكومة الديمقراطية الثانية بدعم تنظيم الضباط الأحرار ، وتنفيذ انقلاب مايو ١٩٦٩م <sup>(٢)</sup> .

اتبعت حكومة مايو سياسة خارجية موالية للكتلة الشرقية ولمصر ومعادية للغرب ، الأمر الذي أدى إلى حصر مصالح البلدين في هذه الدول فانحرفا عن خط عدم الانحياز في سياستهما الخارجية حتى وفاة عبد الناصر في عام ١٩٧٠م <sup>(٣)</sup> ، بعد ذلك بدأ الدولتان 'تتجهان نحو الغرب بسبب الانقلاب الشيوعي في السودان ، وصراعات السلطة في مصر والتي أدت إلى طرد الخبراء السوفيت من القاهرة <sup>(٤)</sup> ، وقد أدى ذلك أخيرا إلى ارتقاء البلدين في أحضان الغرب حتى أمليح بحكومة مايو في انتفاضة إبريل ١٩٨٥م . تلك الانتفاضة التي أنهت توجه السودان نحو الغرب ، فقد حاولت الحكومة الانتقالية والديمقراطية الثانية الموازنة بين الكتلتين في سياستهما الدولية <sup>(٥)</sup> ، أما حكومة الإنقاذ الوطني فقد جاءت في وقت ضعيف فيها المعسكر الشرقي ، حيث حاولت في بدايات عهدها الموازنة في سياستها الدولية ، وبانهيار المعسكر الشرقي أسهمت عدة عوامل في توتر علاقات السودان بالغرب أبرزها عصيانها لمصر ، وتوجهها الإسلامي وموقفها من حرب الخليج الثانية <sup>(٦)</sup> . وقد بقيت مصر في ولائها التام للغرب حتى أصبحت ثاني دولة تتلقى معونات من الولايات المتحدة بعد إسرائيل ، الأمر الذي أسهم في تدهور علاقات السودان بالقاهرة والغرب على السواء ، وقد وصل التدهور ذروته في عهد حكومة الإنقاذ الوطني .

(١) مجت قري ، " نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية في العالم الثالث " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٧ ، ( القاهرة يناير

١٩٧٧ ) ، ص ١٣٦ .

(٢) محمد وقيع الله ، الإخوان وسنوات مايو ، ( امدرمان : دار جامعة امدرمان الإسلامية للنشر ، دت ) ، ص ١٥ .

(٣) د/ منصور خالد ، السودان والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد ، مرجع سابق ، ص ٥٠٢ .

(٤) عبد المنعم صبحي ، السادات وثورة التصحيح ، ( القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٥ ) ، ص ١٣ .

(5) Ann Mosely Lesch, Op.cit, P. 821.

(٦) د/ هاء الدين حمدي ، " العلاقات السودانية الأمريكية خلال أربعة عقود " ، مجلة الملتقى ، العدد ٩٠ ، ( ديسمبر

١٩٩٣م ) ، ص ٤٧ .

وحول سياسة البلدين العالمية يمكن إبداء الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى : لقد التزمت الدولتان نظريا بنهج عدم الانحياز ، إلا أن السياسة العملية للبلدين تدل علي عدم التزامهما كثيرا بذلك الخط ، وتقلبهما بين المعسكرين وفقا للظروف الدولية ومصالحهما القومية .

الثانية : بدراسة تاريخ العلاقات الثنائية يتضح أن توافق التوجه السياسي لدى الدولتين يمثل سببا للوثاق وتحسين العلاقات . أما اختلافهما فيؤدي في معظم الأحوال إلى تدهور وتوتر العلاقات الثنائية .

الثالثة : يتضح كذلك أن مصر هي مدخل السودان للعلاقات الدولية وخاصة في عهد حكومة مايو ، التي تقلبت فيها تلك الحكومة في علاقاتها الدولية حسب توجه مصر ، فأصبحت بمثابة الخلل لسياسة مصر الخارجية ، دون إدراك كامل لمصالح البلاد القومية

الرابعة : يتضح كذلك أن البلدين يمثلان معا قوة لا يستهان بها الأمر الذي يقتضي توحيد سياستهما الخارجية وتوجيهها لتحقيق مصالحهما المشتركة دون وصاية من طرف علي حساب الطرف الآخر ، إلا أن الواقع يؤكد أن ذلك لم يحدث في معظم الأحوال مما أضرب بمصالح البلدين معا .

## الباب الثاني

### مسيرة العلاقات السودانية المصرية

- الفصل الأول ، خلفية تاريخية للعلاقات الثنائية .
- الفصل الثاني ، عهد حكومة مايو .
- الفصل الثالث ، فترة الحكومة الانتقالية والحزبية  
الثالثة .
- الفصل الرابع ، حكومة الإنقاذ الوطني .

## الباب الثاني

### مسيرة العلاقات السودانية المصرية

يتناول هذا الباب العلاقات السودانية المصرية عبر مراحلها التاريخية المختلفة ، والأسس والخلفيات التي انبنت عليها ، والتي تتمثل في قدم الوعي المصري بأهمية السودان بالنسبة لأمنها القومي ومصالحها الحيوية في مختلف المجالات ، إضافة إلى تطلع السودان الحضاري نحو مصر باعتبارها مهد الحضارتين العربية والإسلامية ، ومنار وشعاع للعلم والثقافة .

لقد كان السببان السابقان هما الدافع الرئيسي للعلاقات بين البلدين ، ونسبة لأن القاهرة تدرك تماماً ومنذ القدم أهمية السودان الاستراتيجية ، فقد اتبعت تدابير وسياسات لضمان تبعية السودان وبقائه تحت سيطرتها ونفوذها منذ أمد بعيد ، وذلك حفاظاً على المصالح الحيوية المصرية في السودان ، وعلى رأسها المصالح المائية ، فاتبعت الحكومات المصرية المتعاقبة سياسة الترغيب تارةً والترهيب تارةً أخرى لتحقيق ذلك الهدف . أما الحكومات السودانية فبعكس ذلك ، لم تكن على إدراك تام بمصالح السودان القومية العليا في تعاملها مع القاهرة ، وإن أدركت بعض الحكومات تلك المصالح فهي لم تخطط بصورة دقيقة للسبل الكفيلة بإنشاء علاقات تحقق تلك المصالح ، فقد انبنت السياسة السودانية الخارجية تجاه مصر في أحيان كثيرة على النظرة العاطفية والاندفاع العاطفي نحو مصر مهد الحضارة العربية والشعاع العلمي والثقافي والديني ، وبذلك قامت العلاقات بين البلدين على أسس غير متكافئة ، طرف ينظر إلى العلاقات الثنائية من منظور المصلحة المحضة ، وطرف آخر ينظر إليه من منظور عاطفي بعيداً عن الواقعية ، طرف يدرك تماماً مصالحه من العلاقات الثنائية ويخطط بدقة للحصول عليها ، في حين أن الطرف الآخر لا يدرك مصالحه ، وإن أدركها فإنه ينقصه عنصر التخطيط للحصول على تلك المصالح ، وقد أدى ذلك التباين إلى سوء فهم وعجز البلدين عن الوصول إلى صيغة لبناء علاقات ثنائية متكافئة تحقق مصالحهما القومية . ولعل هذا الباب سيجلي تلك الحقيقة من خلال القراءة التاريخية للعلاقات الثنائية ، أحداثها وتقلباتها ، وذلك في أربعة فصول ، تغطي الفترة التي سبقت الاستقلال وحتى عهد حكومة الإنقاذ الوطني على النحو التالي :

## الفصل الأول

### خلفية تاريخية للعلاقات الثنائية

يتناول هذا الفصل تاريخ العلاقات الثنائية في فترة ما قبل حكومة مايو ، مركزاً على الأسس التي انبنت عليها تلك العلاقات ، والتي تتمثل في الإدراك المصري لأهمية السودان منذ القدم ، ذلك الإدراك الذي مثل الدافع الرئيسي لمصر لإنشاء علاقات مع السودان ، وتتمثل تلك الأسس كذلك في تطلع السودان الحضاري نحو مصر ، والذي دفع السودان للاهتمام بمصر والسعي لتوطيد علاقاته معها . ولأهمية السودان بالنسبة لمصر ، ووعي مصر بتلك الأهمية فقد اتبعت عدة تدابير لإبقاء السودان تحت سيطرتها وضمنان تبعية الحكومات السودانية لها ، من تلك التدابير تدابير سياسية وأخرى عسكرية يناقشها الباحث في هذا الفصل ، والذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث على النحو التالي :

#### المبحث الأول :

##### قدم الوعي المصري بأهمية السودان :

أدرك المصريون منذ القدم أهمية الأراضي الواقعة جنوب بلادهم والمعروفة حالياً باسم السودان بالنسبة لأمنهم القومي ، وقد ارتبطت هذه الأهمية أساساً بمياه النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر ، وبالمصالح الاقتصادية والتجارية المختلفة والمتمثلة في موارد السودان وثرواته الطبيعية ، من معادن ثمينة ، وسن الفيل وريش النعام إضافة للثروة الحيوانية والزراعية . وبالمصالح العسكرية والأمنية باعتبار أن السودان يمثل العمق الاستراتيجي بالنسبة لمصر <sup>(١)</sup> . وعليه فقد انحصر الوعي المصري المبكر بأهمية السودان ، والرؤية المصرية للسودان في ثلاثة أبعاد هي : أ/ السودان وادي النيل . ب/ السودان الموارد الاقتصادية والتجارية والبشرية . ج/ السودان العمق الاستراتيجي . وعلى ضوء هذه المصالح انبنت سياسة مصر الخارجية تجاه السودان .

أ/ بالنسبة للبعد الأول : السودان نهر النيل : فقد أدرك المصريون أهمية هذا البعد قديماً وحديثاً ، فالنيل بمثابة شريان الحياة بالنسبة للشعب المصري ، ومصر هي هبة النيل ،

(١) شوقي الجمل ، تاريخ السودان وادي النيل ، ج ١ ، ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ م ) ، ص ٢٥٥ .

وبدون النيل لا وجود لها يذكر فعلى ضفافه قامت كل الحضارات المصرية ، وخاصة الحضارة الفرعونية ، وقد بلغ من اهتمام المصريين بالنيل أن قاموا بعبادته ومع قدم أهمية النيل تأتي أهمية السودان بالنسبة لمصر ، فالتطلع المصري نحو مصادر مياه النيل يتبعه دائماً تطلع نحو مجاهل إفريقيا ، ومدخل مصر إلى إفريقيا هو السودان . كان هذا التطلع نحو مصادر مياه النيل هو ضمن الأسباب التي دفعت محمد علي باشا لغزو السودان في عام ١٨٢٠م ، فمع الغزو انطلقت أولى الرحلات الاستكشافية لمنابع النيل ، واتخذت من الخرطوم مركزاً لها ، فقد قام الرحالة المصري إبراهيم كاشف بين ١٨٢٨م - ١٨٣١م باستكشاف معالم النيل الأبيض حيث وصل إلى شلال الشك بالقرب من بحر الغزال ، وقد توالت البعثات الاستكشافية لمنابع النيل بعد ذلك من قبل مصريين وأجانب حتى تم اكتشاف كل منابع النيل وتحديد معالمه بالشكل الراهن <sup>(٢)</sup> . ومع تلك الكشف زاد الاهتمام المصري بمصادر مياه النيل ، وخاصة في عهد إسماعيل باشا والذي بدأ التوسع في المشاريع الزراعية ، الأمر الذي يقتضي تأمين المزيد من المياه لكفاية تلك المشاريع <sup>(٣)</sup> . كان قرار استعادة السودان في عام ١٨٩٨م ناتجاً عن تزايد المخاوف من تهديد السودان مياه النيل من جراء الزحف الفرنسي تجاه فاشودة <sup>(٤)</sup> . وقد ترتب على الاحتلال الإنجليزي المصري للسودان توقيع اتفاقية مياه النيل في عام ١٩٢٩م ، تلك الاتفاقية التي أعطت مصر نصيب الأسد على حساب السودان ، ووضعت أساساً رقابية لمياه النيل ، تسهم فيها مصر بإقامة نقاط مراقبة على طول مجرى نهر النيل ، حيث تم إنشاء الري المصري على هذا الأساس <sup>(٥)</sup> .

ب / البعد الثاني يتصل بسودان الموارد الاقتصادية والبشرية :

ويمثل هذا البعد كذلك من أبرز أسباب قدم الوعي المصري بأهمية السودان ،  
فالسودان غنى بالموارد المعدنية والزراعية والحيوانية مما جعله في محط أنظار الكثير

(١) "الحرب الإفريقية وتفجرها مياه النيل"، القيس، (الكويت: نوفمبر ١٩٨٩م).

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل - مصر والسودان بين الوثام والخصام ، ( القاهرة : دار الحرية للطباعة والنشر ، ١٩٩٥ م ) ، ص ٥٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٣ .

(٤) عبد الرحمن الراجحي ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ١٩٤٤ ط ٤ ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٥) د / م. هادي، "تأثير مياه النيل بين السودان واثيوبيا"، ص ١٠٠، "مجلة دراسات حيومن النيل العدد الأول، الخرطوم، (ديسمبر ١٩٩٩ م)، ص ٨.

من الدول <sup>(١)</sup> . وقد أدرك المصريون ذلك منذ القدم فأنشئوا علاقات تجارية مهمة مع الممالك السودانية القديمة المسيحية منها والإسلامية ، فكانت القوافل تصل إلى الممالك القديمة من مصر محملة بالمنتجات المصرية لتعود بثروات تلك الممالك الثمينة كالذهب وسن الفيل والعاج وريش النعام والعبيد ، وغيرها من تلك المنتجات <sup>(٢)</sup> . ومع التطور الحضاري وزيادة حاجيات مصر عن ما يجلبه التبادل التجاري ، كان القرار المصري بغزو البلاد الواقع جنوبها واحتلالها بثرواتها المتوفرة ، فقد كان الهدف الرئيسي لغزو محمد علي باشا للسودان في عام ١٨٢٠م ، جلب السودانيين للتجنيد في القوات المصرية ، وذلك لتحقيق حلمه في إنشاء إمبراطورية قوية ، إضافة للبحث عن الذهب في السودان والذي يزخر بها منطقة فادوقلي ، ومعادن أخرى ثمينة ، يضاف إلى كل ذلك جلب الرقيق كتجارة مربحة شاركت فيها السلطات المصرية حتى سبعينات القرن التاسع عشر <sup>(٣)</sup> .

ج/ البعد الثالث : يتعلق برؤية السودان باعتباره العمق الاستراتيجي لمصر :  
ومن ثم فقد انبنت السياسة المصرية تجاه السودان على هذا الأساس أيضاً بجانب العاملين السابقين ، ويؤكد ذلك الكثير من الأحداث والمواقف . فقد كان من أهم أسباب غزو محمد علي للسودان عام ١٩٢٠م ، خوفه من خطر المماليك الذين فروا جنوباً تجاه السودان ، فقد خشي محمد علي أن يجد المماليك إيواءً من السودان وسنداً فيعيدوا تشكيل قواتهم ويهاجموا مصر ، فكان قرار غزو السودان لتأمين العمق الاستراتيجي المصري <sup>(٤)</sup> . وبعد الثورة السعيدية في عام ١٨٩٨م قررت مصر وبريطانيا استعادة السودان ، وكان السبب في ذلك منظور العمق الاستراتيجي بسبب تكالب القوة الأوروبية على إفريقيا ، خاصة فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا ، وقد كانت فرنسا على وجه التحديد تنوي غزو السودان وضمه لمستعمراتها مما يمثل تهديداً لمصر وللمصالح البريطانية هناك ، على كل فإن السودان يمثل ظهراً لمصر وعمقاً إستراتيجياً فريداً حتى أصبح

(١) أ . د . إبراهيم الأبي ، " محرر المطامع الرامى في السودان وتدابير المعالجة " ، مجلة دراسات حوسم السيل ، الم . ١ ، الأول ، الخرطوم ، (ديسمبر ١٩٩٩م) ، ص ٦ .

(٢) عجب عمر باشري ، معالم تاريخ السودان ، ( الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ٢٠٠٠م ) ، ص ٦٢ .

(3) John. Marlowe , *Anglo – Egyptian Relations, 1800 - 1953* , ( London : 1954 ) p . 153 .

(4) Mandour Almahdi , *Ashort History of The Sudan* ( London : Oxford Unive-rsity Press , 1963 ) , p . 53 .

الاستراتيجيون المصريون يرون أي تهديد للسودان باعتباره تهديد لـ مصر<sup>(١)</sup>. لتل ذلك فإن قدم الوعي المصري بأهمية السودان في تلك المجالات الثلاث قد وجهت سياسة مصر تجاه السودان على مر العصور<sup>(٢)</sup> ، وقد تعاملت مصر خلال كل تلك الفترات بوعي وإدراك كامل لمصالحها تلك ، وبنت سياستها على ذلك الأساس ، هذا بخلاف السودان الذي لا يعي مصالحه تجاه مصر ، ولا يعي كذلك أهداف مصر في التعامل معه ، ومن ثم اتسمت سياسة السودان الخارجية تجاه مصر بالعشوائية والتخبط لغياب الأهداف السودانية وعدم وعي السودان بأهداف وتطلعات مصر<sup>(٣)</sup> .

---

(١) د . جعفر محمد علي نخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩م - ١٩٣٩م ، ترجمة هنري رياض ، ط٢ ، ( الخرطوم : المطبوعات العربية لتكاليف الترجمة ، ١٩٨٧م ) ص ١٣ .

(٢) د. يونان لبيب ، الجذور التاريخية في العلاقات السودانية المصرية : محاور أساسية ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٨ .



## المبحث الثاني :

### تطلع السودان الحضاري نحو مصر :

ذكرنا في المبحث السابق أن سياسة مصر الخارجية تجاه السودان قد انبنت على وعيها بأهمية السودان منذ القدم ، بناءً على مصادر الأهمية الثلاثة التي تتعلق بالعمق الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية والمائية . وعلى عكس ذلك فإن سياسة السودان الخارجية تجاه مصر حكمتها عوامل أخرى مغايرة تماماً ، بل وفي كثير من الأحيان مناقضة لتلك الرؤى المصرية . تتمثل تلك العوامل في الجانب الوجداني والعاطفي المرتبط بتطلع السودان الحضاري نحو مصر منذ القدم . وفي هذا الصدد حري بالباحث أن ينبه إلى أنه لا يعتقد أن الجانب الحضاري لا يمثل مصلحة قومية ، فقد سبقت الإشارة في الباب الأول إلى أن المصالح القومية تنقسم إلى عدة أقسام ، منها المصالح الحضارية <sup>(١)</sup> .

إذن فهذا الجانب من صميم المصالح القومية للدول ، والتي هي ليست بمصالح مادية محضة ، وإنما هنالك مصالح روحية وحضارية واجتماعية يجب رعايتها بين الدول ، إلا أن رعاية تلك المصالح ينبغي أن تتم بصوره متوازنة حسب حاجيات الشعب ، دون تغليب لجانب معين من المصلحة على حساب الجانب الآخر كما يحدث في علاقات السودان بمصر ، ففي حين يتعامل السودان مع مصر من منظور غير مادي يتمثل في الرابط الثقافي الحضاري والاجتماعي ، فإن المصريين يتعاملون مع السودان من منظور واقعي يتمثل في رعاية المصالح المصرية في السودان ، والتي تنحصر في الأمور الثلاثة سالفة الذكر " سودان العمق الاستراتيجي ، والمصالح الاقتصادية ، وسودان مياه النيل " <sup>(٢)</sup> . ولاشك أن تلك الرؤية السودانية لمصر قد سبغت سياسته الخارجية تجاه مصر منذ القدم ، ففي حين كانت القوافل تأتي إلى السودان من مصر لجلب منتجاته الوفيرة ، والهجرة نحو السودان تتم لأسباب اقتصادية ، فإن الهجرة نحو مصر كانت في الغالب لأسباب تعليمية وحضارية . فمنذ عهد المالك المسيحية في السودان كسنت تلك الممالك تتطلع حضارياً نحو مصر ، فقد انتقلت المسيحية إلى السودان من مصر ، وقد

(١) د / رضوان السيد ، ثقافة العالم الإسلامي والبحث عن هويته ، الكاتب العربي ، العدد ٤٥ ، ( الكويت : مكتبة الكويت الوطنية ١٥٠ يونيو ٢٠٠١م ) ، ص ١٢٧ .

(٢) شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

دخل الإمبراطور جستنيان وزوجته ثيو دورا من مصر إلى السودان ليقودوا حملة التبشير بالدعوة المسيحية ، وقد كان ارتباط الكنيسة السودانية في عهد تلك الممالك بالكنيسة المصرية ارتباطا بالأصل (١) .

بعد التغلغل العربي الإسلامي في السودان وقيام الممالك الإسلامية في كل من سنار ودارفور ، زاد تطلع السودان الحضاري نحو مصر بدخول عناصر أخرى بالإضافة إلى عنصر الدين والتي تتمثل في الأصل الواحد واللغة المشتركة . فقد كانت رؤية السودان لمصر باعتبارها مهد العروبة ومصدر الإشعاع الديني والثقافي ، ومن ثم فقد تنالت وفود العلماء المصريين نحو تلك الممالك الإسلامية ، كما زاد وفود الطلاب السودانيين إلى مصر لنيل العلم وخاصة بالأزهر الشريف (٢) ، فأصبحت مصر بذلك قبلة السودان الحضارية مما كان له كبير الأثر في التركيب الذهني للشعب السوداني . ساهم ذلك التركيب الذهني في تخفيف حدة العداء والكراهية لمصر باعتبارها مشاركة في غزو السودان واستعمارها بجانب الأتراك والإنجليز ، فلم يحسب الكثير من الكتاب والساسة السودانيين الغزو التركي المصري للسودان غزواً ، بل اعتبروه فتحاً ضمن الفتوحات العربية الإسلامية ، ولا شك أن الكثير من كتب التاريخ السودانية قد انتهجت نفس الطريق فأطلقت على حملات محمد علي باشا مصطلح فتح لا غزو (٣) . وبنفس القدر فإن الكثير من الكتاب والساسة السودانيين حاولوا تبرئة مصر من استعمار السودان بجانب بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية باعتبار أن القاهرة مغلوبة على أمرها في فعل ذلك (٤) .

كما ذكرنا فإن تطلع السودان الحضاري نحو مصر قد أفرز بنية ذهنية لدى الشعب السوداني مرتبطة عاطفياً بمصر . وعلى أساس هذه البنية تكون شق من الحركة الوطنية السودانية مرتبط بمصر وساعي للوحدة المشتركة ، فكانت دعوات الاتحاديين للوحدة والاستقلال تحت التاج المصري . بجانب ذلك فقد زاد من تطلع السودان نحو مصر أن الكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر تكونت لها نظائر بالسودان ، فبجانب

(١) نوال عبد العزيز مهدي ، رباح الشمال : دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر ، ( القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٥ م ) ، ص ٧ .

(٢) محمد عبد الحميد احمد حناوي ، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥ - ١٩٥٤ م ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ م ) ، ص ٧ .

(٣) عبد الفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٤) محمود عمر باشري ، مرجع سابق ص ١٠١ .

تلك التنظيمات الاتحادية هنالك الكثير من الحركات الراديكالية التي وفدت إلى السودان من مصر ، مثل الحزب الشيوعي السوداني<sup>(١)</sup> ، والذي تكونت أولى خلاياه باسم الحركة السودانية للتحرر الوطني [ حستو ] ، تأسيساً بالحركة المصرية للتحرر الوطني [ حمتو ] . وصار تنظيم الشيوعيين في البلدين بمثابة التنظيم الواحد ، وتناول الكثير من الكتاب المصريين الشيوعيين قضايا السودان بالدراسة الجادة ، أمثال الكاتب احمد حمروش مؤلف كتاب : " مصر والسودان كفاح مشترك " ، وغيره من الكتاب<sup>(٢)</sup> .

وبنفس الطريقة انتقلت إلى السودان حركة الإخوان المسلمين التي ارتبطت في فكرها بحركة الإخوان الأم في مصر ، وانتقلت من مصر إلى السودان من خلال الطلاب الدارسين هناك ، وقد أدى ذلك الارتباط إلى تكوين بنية ذهنية لدى أفراد هذا التنظيم تتعاملت مع قضايا الإخوان في مصر ، ومناصر لهم بمختلف الوسائل<sup>(٣)</sup> ، ونشأت تدريجاً تنظيم الناصريين في السودان يحمل اسم عبد الناصر ويدعو بكل قوة للوحدة مع مصر وإحياء مبادئ عبد الناصر في التحرر والانعقاد من التبعية للغرب مرة أخرى . لم يقتصر التأثير المصري على التنظيمات المدنية والحزبية فحسب بل انتقلت إلى التنظيمات السرية داخل القوات ، فقد نشأ تنظيم الضباط الأحرار يحمل قيم ومبادئ الضباط الأحرار الذين قادوا انقلاب يوليو ١٩٥٢م بمصر<sup>(٤)</sup> ، وقد قام هذه التنظيم الرافد بعدة محاولات للاستيلاء على السلطة في السودان بدعم وسند من مصر ، ونجح أخيراً في الوصول إلى السلطة بقيادة جعفر نميري في مايو ١٩٦٩م ، مدعوماً ومسنوداً من التنظيمات اليسارية من شيوعيين وناصريين وبعثيين وغيرهم ، فكان ارتباط نظام مايو بمصر ارتباطاً وجدانياً قوياً في بدايات عهده حيث كان عبد الناصر هو السئل الأعلى والقوة الذي يحتذى به جعفر نميري في كل تحركاته<sup>(٥)</sup> . هذه المدارس والتنظيمات التي نشأت في السودان كلها أكدت بشكل أو بآخر تطلع السودان الحضاري نحو مصر ، وقد ارتبطت هذه

(١) نوال عبد العزيز مهدي ، مصر والسودان في مفترق الطرق ، ١٩٥٣ - ١٩٥٦م ، ( القاهرة : دار النهضة العربية

١٩٨٩م ) ، ص ١٧ .

(٢) أحمد حمروش ، مصر والسودان كفاح مشترك ، ( القاهرة : دار الهلال ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٥ .

(٣) د / حسن مكي محمد أحمد ، حركة الإخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ - ١٩٦٩م ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٤) محمود عبد الرحمن الفكي ، القوات المسلحة في تاريخ السودان الحديث ١٩٥٣ - ١٩٧٥م ، ( أمدرمان : المطبعة العسكرية ، د ت ) ، ص ٥١ .

(٥) محبوب عمر باشري ، معالم الحركة الوطنية في السودان ، ( بيروت : المكتبة الثقافية ، ١٩٩٦م ) ، ص ٥٢٦ .

التنظيمات ارتباطاً عاطفياً وروحياً بمصر ، فكانت دعوات وحدة وادي النيل انطلاقاً من هذه النزعة العاطفية التي صبغت رؤية السودان لمصر . وقد كان رد فعل بعض التنظيمات السياسية المناهضة لمصر ضد دعوات الوحدة ، أيضاً رد فعل عاطفي بنفس مستوى منظور دعاة الوحدة ، فكانت التنظيمات الاستقلالية الداعية إلى استقلال السودان بعيداً عن الارتباط بمصر باعتبارها عدوة مستعمرة للسودان في وقت سابق <sup>(١)</sup> .

على المستوى الشعبي اصطبلت تصرفات الشعب السوداني تجاه القاهرة بتلك الرؤى العاطفية المثالية ، فاندفع الشعب السوداني لحماية مصر إبان العدوان الثلاثي بصورة تلقائية ومثالية بحسبان أن مصر هي قائدة الأمة العربية ، ورائدة الحضارة الإسلامية ، وب نفس المستوى وقف الشعب السوداني بجانب مصر بقوة إبان نكسة يونيو ١٩٦٧م ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣م <sup>(٢)</sup> . كما أن كراهية الشعب السوداني لمصر في أحيان أخرى كراهية وجدانية ليست مبنية على أسس مادية وواقعية تراعي مصالح السودان القومية العليا ، فكانت المظاهرات الصاخبة وحرق العلم المصري عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ، وبعد انتفاضة إبريل ١٩٨٥م ، وكذلك إبان العدوان الغربي على العراق على كل فقد رأينا مستوى وقدر التناقض في الدوافع المحركة للعلاقات الثنائية من قبل الطرفين ، دوافع واقعية ومصالح مادية من جانب مصر ، (قابلة دوافع عاطفية ومثالية من قبل السودان وقد أدى كل ذلك إلى عجز الطرفين على الاتفاق على رؤية موحدة لتكليف وتوجيه السياسة الخارجية بصورة تخدم مصالحهما القومية المشتركة باعتبارهما أشبه بالكيان الواحد ، تربط بينهما مصالح مصيرية ، فكثيراً ما اشتكى السودانيون مصر واعتبروها دولة مصلحية لا تتعامل مع السودان إلا من هذه الزاوية ، ناسين أن مستقبل مصر ومصيرها وأمنها القومي كله مرتبط بالسودان ارتباطاً كلياً ، مما يقتضي من مصر اتباع كافة الوسائل لصيانتها ، وتجنب كل مغامرات الحكومات السودانية التي قد تضر بتلك المصالح ، فعدم الموازنة في المصالح المشتركة وعدم الموازنة في رؤية الطرفين لهذه المصالح كانت من أكبر إشكاليات العلاقات الثنائية بين البلدين والتي قادت إلى عدم الفهم أو سوء الفهم في كثير من الأحيان .

(١) عبد الحفيظ عباس السديق ، حزب الأمة السودان ومصر ، ( الخرطوم : مركز الأمة للدراسات والبحوث ، أكتوبر

١٩٩٦م ) ، ص ٨٣ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، عبد الناصر والسودان ، ( لندن : ميدلايت المحدودة ، ١٩٩٢م ) ، ص ٧٦ .

### المبحث الثالث :

#### التدابير المصرية لإبقاء السودان تحت سيطرتها

#### في فترة ما قبل الاستقلال :

##### أولاً : تمهيد :

كما سبقت الإشارة فإن مصر قد أدركت مبكراً أهمية السودان الاستراتيجية وموقعه من مصالحها القومية ، وخاصة المصالح الاقتصادية والعسكرية والأمنية والمالية ، ومن ثم فقد اتبعت مبكراً استراتيجيات وسياسات لإبقاء السودان تحت سيطرتها تحقيقاً لتلك المصالح . وقد مهدت لتلك الاستراتيجيات رأى عام قوي مدفوع بحملة إعلامية وسياسية قادها الصحف والكتاب والساسة المصريون ، الذين نادوا بضرورة الوحدة السياسية مع السودان ، وعدم التفريط فيه باعتباره أرض مصرية <sup>(١)</sup> .

فقد وصف الكاتب المصري الكبير عبد الرحمن الراجحي ، التشبث المصري بالسودان في تناوله لقرار رئيس الوزراء المصري نوبار باشا القاضي بإخلاء السودان بعد الضغوط التي مارستها ضد مصر الحكومة البريطانية ، على إثر اندلاع الثورة المهدية وهزيمة هكس باشا في شيكان ، إذ يقول : « في الحق إن إخلاء السودان كان أمراً منكراً وعملاً خطيراً في ذاته وعواقبه ، فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الإنجليزي بل كاد يعدل الاحتلال في خطورته ومضاره لأن الانسحاب من السودان معنله ضياع الإمبراطورية العظيمة التي ضحت مصر في سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وملايين الجنيهات من أموالها ، وجهود عشرات السنين من تاريخها ، وبهذا القرار تخلت الحكومة عن دولة مترامية الأطراف وتركتها لقمة صائغة للفوضى أي الثورة المهدية ، ثم الاستعمار الإنجليزي ، تخلص عن نصف المملكة المصرية وما فيها من مدن أسستها على مدى السنين وحصون وثكنات وترسانات ومبان وعمارات وجيش يبلغ نحو خمسة وعشرين ألف مقاتل موزعين في أرجاء السودان » <sup>(٢)</sup> . هكذا كان شعور المصريين إزاء السودان حينما اضطرتهم الإنجليز للتخلي عنه وإخلاءه إبان الثورة المهدية ، هذا الشعور نفسه نجده يغمر نفوسهم خلال الثورة المصرية في عام ١٩٢٤م ، مما

(١) حسن احمد ابراهيم ، رؤية سودانية للعلاقات التاريخية السودانية المصرية ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) عبد الرحمن الراجحي ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

يعكسه تصريح سعد زغلول زعيم الوفد المصري ورئيس الوزراء أمام البرلمان المصري عقب فشل مفاوضاته مع مستر رمزي مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية إذ يقول : «... إنني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه وفي حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لن تتنازل عن السودان ما حبيب وعاشت ، إن حقوق الأمم لا تضيع بمجود أن يقول الغاصب إنني أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، نعم أيها السادة لا يمكننا أبداً أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمرة ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حيتاننا » بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً...» (١) .

من ذلك أيضاً قول مصطفى كامل : « السودان مستعمرة سريرية وعلى المصريين ألا ينسوا حقوقهم فيه ، وما أريق فيه من دماء وما صرف فيه من أموال أثله حملة الاسترداد ، عليهم ذكر ذلك صباحاً ومساءً » (٢) . يقول عمر طوسون كذلك : « السودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحاً لمصر منذ الأزمان الخالية ، ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد ، لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد ، وإلى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع مجهودات أولئك الذين في يدهم حظ مصر وفي قلوبهم يضمرون لها النفع والمصلحة » (٣) . وقد انبنت على هذه الأقوال والكتابات رؤية مصر للسودان ، والتي تبلورت في شكل سياسات واستراتيجيات اتبعتها الحكومات المصرية في تعاملها مع السودان ، منها استراتيجيات سياسية وأخرى عسكرية نتناولها بالتفصيل في السياق التالي

#### **أولاً : الاستراتيجيات والتدابير السياسية :**

رفعت الحكومات المصرية المتعاقبة شعارات سياسية كثيرة لضمان ولاء وتبعية السودان ، وصيانة مصالح مصر القومية والحيوية فيه ، فقد دفعت المصالح الاقتصادية والتجارية وغيرها قدامى المصريين إلى إنشاء علاقات حميمة مع الممالك السودانية آنذاك ، الأمر الذي مهد السبيل للتجارة وسير القوافل بين السودان ومصر ، وقد كانت تلك الممالك المصرية القديمة بلا استثناء ترنو إلى خلق نوع من العلاقة والوحدة السياسية مع السودان حماية لمصالحها (٤) .

(١) بشير محمد سعيد ، السودان من الحكم الثاني إلى انتفاضة رجب ، ( الخرطوم : مطبعة التمدن المحدودة ، يونيو ١٩٨٦ م ) ، ص ٤٨ .

(٢) د. برداب موسى الحواشي ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٣) عمر طوسون ، مصر والسودان ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٤) مكي شيكدة ، السودان عبر القرون ، ( القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٤ م ) ، ص ٣ .

بدخول الأتراك مصر زاد التطلع المصري لاستكشاف مجاهل السودان ومنابع النيل ، ومن ثم فكروا في ضم السودان وخلق شكل من الوحدة الاندماجية القسرية بين البلدين ، فقد كان محمد علي باشا يتطلع إلى تكوين إمبراطورية كبيرة يضم السودان ، إلا أن حركات المقاومة الوطنية السودانية حذت من طموحاته تلك ، وأدت إلى إخراجهم من السودان في ثورة عارمة قادها الإمام محمد احمد المهدي <sup>(١)</sup> . وجاء المصريون مرة أخرى تحت مظلة الإنجليز يرادهم حلم ضم السودان ، فتصاعدت حركات المقاومة الوطنية السلمية ضد المصريين والإنجليز معاً ، تتوجت باستقلال السودان في ١٩٥٦م <sup>(٢)</sup> . إن التاريخ السياسي المعاصر للسودان يبدأ ببداية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري للسودان عام ١٨٩٩م ، والتي نشأت من اتفاقية الحكم الثنائي التي عكست مدى التشبث المصري بالسودان ، فقد وصف أحد مهندسي الاتفاقية من البريطانيين المستر كلود كرومر الاتفاقية بقوله : «... إن هذه الاتفاقية هجين غريب ، وهي وليدة تعقيدات السياسة الدولية والتنافس الاستعماري النشط في تلك الفترة ، وقد كان من الضروري اختراع طريقة للحكم تجعل من السودان مستعمرة بريطانية ، وهو في نفس الوقت مضرباً للحد الذي يلبي الطموحات العادلة لمصر ، خاصة الوضع السياسي لمصر في السودان ، والحق المصري في السودان ، هذه المتطلبات المتضاربة لا يمكن تلبيتها إلا بخلق نوع هجين من الحكم لم يعرف حتى الآن في الفقه الدولي...» <sup>(٣)</sup> .

بصدور قانون الحكم الثنائي تقاسمت مصر وبريطانيا السيادة على السودان ، إلا أن السيادة المصرية كانت شكلية فقط ، فقد انفردت بريطانيا بالإدارة الفعلية للبلاد ، وجعلت من مصر مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، وقد أدرك المصريون النوايا البريطانية الرامية إلى تهميشهم وإلغاء دورهم في السودان ، فكان التنافس من قبل دولتي الحكم الثنائي على كسب مواقف ومواقع سياسية وسط القوي الوطنية السودانية بشقيها الاتحادي والاستقلالي <sup>(٤)</sup> . وقد رعت مصر الشق الاتحادي ، حيث انحصرت الرؤية

(1) Collins Robert , *Egypt and the Sudan* , ( N . J . Prentice Hall, 1967 ) , p 23 .

(2) زاهر رياض ، السودان المعاصر منذ الفتح المصري وحتى الاستقلال ، ( القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦م ) ، ص ٤٩ .

(3) عناف عبد الواحد أبو حسبو ، الخلفية التاريخية للعلاقات السودانية المصرية جذور العلاقة بين مصر والنيار الاتحادي ،

في أسامة العلي حبيب ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(4) المرجع نفسه ، ص ٧٥ .

المصرية على أن الحكم الثنائي ما هو إلا إعادة فتح للسودان ، واسترجاع إقليم كان يتبع أصلاً لمصر ، جمعهما عوامل كثيرة من لغة ودين وجوار وأصل مشترك ، وترى مصر أن اندلاع الثورة المهدية واستيلاءها على السلطة سنوات معدودة لا تلغي حقوقها في السيادة على السودان (١) .

## ثانياً: التدابير العسكرية :

(١) زاهر رياض ، مرجع سابق ، ص ٥١ .



الطبيعية الفاصلة بينهما ، الأمر الذي سهل عمليات الغزو والإغارة المتكررة من قبل الطرفين <sup>(١)</sup> .

وقد أدرك المصريون القدامى وخاصةً الفراعنة أهمية السودان القديم فحاولوا فرض سيطرتهم على تجارة بلاد النوبة ، والاستيلاء على موارده الاقتصادية ، وبناءاً على هذا التطلع والطمع المصري نجد أن تاريخ السودان القديم يرتبط بسير وتطور الأحداث في مصر ارتباطاً وثيقاً . فمنذ عهد الأسرة الأولى في مصر تشيير المصادر الأثرية إلى أن المصريين قاموا بتحركات عسكرية لتأمين حدودهم الجنوبية ، وإلى وجود علاقات وصراعات بين البلدين في ذلك العهد البعيد <sup>(٢)</sup> .

وقد قام تحمس الأول ١٥٣٠ - ١٥٢٠ ق م ، بغزو شمال السودان ، وقضي على كرمة حتى وصل إلى الشلال الثالث ، وواصل تقدمه جنوباً حتى وصل إلى كرقس على بعد خمسين ميلاً جنوب أبو حمد ، وبذلك وقعت بلاد النوبة كلها تحت السيطرة المصرية الكاملة لتبدأ حقبة متميزة من تاريخ السودان تركت أثراً على الحياة الثقافية والاجتماعية والتجارية على شعوب تلك الحقبة ، وامتدت تأثيراته إلى العصر الراهن <sup>(٣)</sup> . لم يعرف التاريخ القديم تدخل عسكري سوداني في مصر إلا في عهد مملكة كوش السودانية ، حيث غزا الكوشيون مصر واستولوا عليها مكونين بذلك الأسرة الخامسة والعشرون الفرعونية وامتدت حكمهم إلى أن تمت هزيمتهم من قبل الآشوريين وانسحبوا من مصر <sup>(٤)</sup> . وقد كان غرض هذا الغزو ديني حضاري لا علاقة له بالجوانب المادية ، حيث هدف إلى تطهير مصر من الأعداء والفوضى والعبث التي سادتها خلال تلك الفترة ، بتخلي المصريين عن عقيدة وتعاليم الإله آمون رع ، فقد كان ملوك كوش يعتقدون في آمون رع ، وتسלحوا بتلك العقيدة وعملوا على إجبار المصريين على الحفاظ عليها وعلى تعاليمها <sup>(٥)</sup> .

(١) د/ محمد الحميد متولي ، تطور نظام الحكم في السودان منذ أقدم العصور ، ( أدمرمان : دار جامعة أدمرمان الإسلامية

للطباعة والنشر ، ١٩٨٩م ) ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

(٤) د . يوسف فضل حسن ، شتات من تطور العلاقات السودانية المصرية من منظور تاريخي ، في أسامة الغزالي حرب ،

مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٨٩ .

وفى عهد الممالك المسيحية في السودان قامت تلك الممالك بعدة غارات على الحدود المصرية مناهضين انتشار الإسلام ومساندين ومناصرين لإخوانهم في الدين من الأقباط ، وقد أدت هذه التحرشات إلى إقدام مصر على عقد معاهدة و صلح مع النوبيين عرفت بمعاهده البقظ (١) . وقد سهلت فترة الهدنة دخول الإسلام وتدفق العرب من مصر إلى أراضي السودان الأمر الذي أدى لسقوط الممالك المسيحية الثلاث ، وقيام ممالك إسلامية مكانها هي مملكة العبدلاب ، وسلطنة الفونج في سنار ، وسلطنة الفور في أقصى غرب السودان (٢) .

في عام ١٨٢١م تعرض البلاد لأول غزو أجنبي منظم من قبل القوات التركية المصرية ، حيث انهارت السلطنات الإسلامية في شمال السودان أمام القوات الغازية المسلحة بعناد ناري مقابل السلاح الأبيض ، وقد استمر الحكم التركي المصري في السودان ستين عاما (٣) . وتقدمت القوات الغازية وقضت على سلطنة الفور في أقصى غرب السودان في عام ١٨٧٤م (٤) . وتوسعت جنوبا فضممت أقاليم السودان الاستوائية الواقعة جنوب خط عرض ١٠ شمالا ، وذلك فيما عرفت بالكشوف الجغرافية المصرية التي أسهمت فيها السفن التجارية والأسلحة النارية . وقد توقف التوسع الاستعماري التركي المصري بعد الهزيمة التي تلقاها المستعمر من قبل الثورة المهدية (٥) ، حيث مارست الدولة المهدية سيادة كاملة على السودان استمرت ثلاثة عشرة عاما دون نفوذ أجنبي (٦) . شعرت مصر حينها بأنها فقدت جزءا عزيزا من أراضيها بسبب الثورة المهدية التي لا يحق لها ادعاء السيادة على السودان حسب الرؤية المصرية ، فأخذت تتحين الفرص لإعادة غزو السودان . ونسبة لأنها كانت عاجزة عن ذلك وحدها ، فقد وجدت مصر ضالتها في بريطانيا ، والتي كانت لها مصلحة في ضم السودان ، لضمان بقائها في مصر وتأمين حدودها الجنوبية . وبذلك التقت المصالح المصرية بالمصالح

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .

(٢) احمد الحفناوي ، السودان وادي النيل في ظل الإسلام ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م ) ، ص ١٠١ .

(٣) د/ يونان ليب رزق ، نهج كين بويد ورواية علي البرير ، الأهرام ، ( القاهرة : مايو ١٩٨٦م ) ، ص ١١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١١ .

(٥) محمد براء الدين الغمري ، الحركة المهدية وآثارها علي العلاقات المصرية السودانية ، ( القاهرة : مكتبة أوزوريس للكتب والمجلات ١٩٩٤م ) ، ص ٥٨ .

(٦) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

البريطانية فقامتا معاً بغزو السودان والقضاء على الثورة المهديّة حيث دخل البلاد عهد جديد هو فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري بتوقيع اتفاق عام ١٨٩٩م<sup>(١)</sup> . لم يكن المصريين على رضا بمشاركة بريطانيا لهم في حكم السودان ، ومن ثم لم يرض معظمهم باتفاق عام ١٨٩٩م لولا الضرورة ، وقد عبر الكثيرون عن ذلك الرفض ، حيث كتب مصطفى كامل في جريدة اللواء المصرية في عدد يوم ٢٠ يناير ١٨٩٠م ما يلي : « إن أكبر أيام الشقاء في تاريخ مصر وأسوأ تذكّار كان يهيج في نفوس المصريين الأحرار الآلام والأشجان هو يوم ١٩ يناير ١٨٩٩م ، ذلك اليوم الذي أعلنت فيه الحكومة الخديوية للأمة المصرية وللعالَم كله أن السودان صار مستعمرة إنجليزية بالفعل »<sup>(٢)</sup> . وقد اعتبر حزب الوفد آنذاك أن كل من يتساهل في أمر السودان يرتكب خيانة كبيرة ضد الشعب المصري ، ويستحق بذلك الحساب<sup>(٣)</sup> . وفي نفس الإطار ذكر أوتيس قانونس في جريدة المصري : « لا توجد قانوناً شيء اسمه الحكم الثنائي في السودان ، إذ أن الحكم أو حق الولاية هو لمصر وحدها صاحبة السيادة السياسية فيه ، فالسودان أرض مصرية بلا منازع »<sup>(٤)</sup> . وقد استمر الوجود العسكري المصري في السودان بجانب بريطانيا ، إلى أن قام المواطن المصري عنايت بقتل السير لي ستاك في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤م ، وذلك بسبب توصية تقدم بها السير لي ستاك بقضي بإخراج مصر من السودان مما أثار نفمة الحكومة والشعب المصري<sup>(٥)</sup> . وقد أدى ذلك إلى إرغام مصر على سحب موظفيها ووحداتها العسكرية من السودان ، وإنشاء قوة عسكرية عرفت بقوة دفاع السودان ، يكون مجندوها من السودانيين وقادتها من القوات البريطانية ، وأن يكون قسمها وولايتها للحاكم العام بدلاً من ملك مصر .

وقد أصيبت القاهرة بصدمة كبيرة وخيبة أمل جراء القرارات البريطانية تلك ، حيث ظلت منذ قرار الانسحاب في عام ١٩٢٤م تراقب تطورات الأحداث في السودان ،

(١) د/ محمود سنها الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢) د/ مكي شيكدة مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٣) بوقاتم رزق مرقص ، تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤م ) ص ٨ .

(٤) بوقاتم رزق مرقص ، السودان في البرلمان المصري ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م ) ، ص ٣١ .

(٥) ابراهيم أمين غالي ، " مقتل السردار والمؤامرة البريطانية في السودان " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٣ ، ( يونيو ١٩٧٣م ) ، ص ٧٤ .

وتتحين الفرص لإعادة نفوذها ووجودها فيه ، ففاوضت بريطانيا عدة مرات لهذه الغرض أبرزها مفاوضات تشمبرلين في عام ١٩٢٧م <sup>(١)</sup> . ومفاوضات هندرسون والنحاس في عام ١٩٣٠م <sup>(٢)</sup> ، وأخيراً أجبرت الظروف الدولية والإقليمية بريطانيا على عقد اتفاقية عام ١٩٧٦م مع مصر <sup>(٣)</sup> . وقد أعادت تلك الاتفاقية لمصر ما فقدته من نفوذ سياسي وعسكري في السودان ، حيث استمر ذلك الوجود حتى تم إعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦م .

وهكذا نرى أن مصر عملت على إبقاء السودان تحت سيطرتها بمختلف الوسائل السياسية منها والعسكرية ، فركزت على دعوات الوحدة والتكامل والاستقلال تحت التاج المصري في أحيان كثيرة ، وفي أحيان أخرى استخدمت القوة العسكرية للإغارة على السودان وإخضاعه ، سواء كانت منفردة أو بالاستعانة بالقوى الأخرى كالأتراك والبريطانيين ، وقد كان ذلك طابع العلاقات الثنائية في الفترة التي سبقت استقلال السودان .

---

(١) د. بركات موسى الخواي ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٢) ، المرجع نفسه ، ص ١٠٤ .

(٣) د. بونان ليب رزق ، قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ - ١٩٤٦م ، ( القاهرة

: معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥م ) ، ص ٢١ - ٦٠ .

## المبحث الرابع :

### التدابير المصرية في فترة ما بعد الاستقلال ١٩٥٦-١٩٦٩م :

وجدت مصر نفسها أمام الواقع بإجماع كل الأحزاب والجماعات الوطنية على استقلال السودان ، وعدم الارتباط بمصر ، ففي مطلع يناير ١٩٥٦م رفع الزعيم إسماعيل الأزهرى علم السودان على سرايا غردون باشا { القصر الجمهورى حالياً } معلناً بذلك استقلال السودان <sup>(١)</sup> . الجدير بالذكر أن إسماعيل الأزهرى يستزعم الحزب الوطنى الاتحادي الذي كان من ضمن مبادئه وشعاراته الوحدة مع مصر ، وبذلك أصبح السودان دولة ذات سيادة ، الأمر الذي فرض على مصر ولأول مرة انتهاج أسلوب جديد للتعامل معه يوازن بين الالتزام بالسواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية الداعية لاحترام سيادة الدول وعدم الاعتداء عليها والتدخل في شئونها الداخلية ، وفي نفس الوقت انتهاج أسلوب يحافظ على مصالحها الحيوية والاستراتيجية في السودان والتي لا يمكن تجاهلها وإغفالها بأي حال ، ونسبةً لأن السودان أصبح دولة ذات سيادة ؛ فقد كان من البديهي أن تغلب التدابير السياسية على التدابير العسكرية في تعامل مصر معه ، عكس الذي حدث قبل استقلال السودان ، وسيتناول البحث في هذا السياق تلك التدابير في فترة الثلاثة عشر عاماً التي تلت استقلال السودان حتى مايو ١٩٦٩م .

#### أولاً : التدابير المصرية في فترة الحكومة الوطنية الأولى :

باستقلال السودان تبخرت أحلام الوحدة التي راودت الساسة والعسكريين المصريين منذ أمد بعيد ، فقد تدرجت تلك المحاولات من مساعي ضم السودان بالقوة العسكرية ، إلى دعوات الوحدة والاستقلال تحت التاج المصري ، إلى دعوات وحدة وادي النيل ، إلى استقلال السودان ليكون دولة ذات سيادة يربطها مع مصر علاقات متوازنة مهما كان شكل هذه العلاقات ، وكما سبقت الإشارة فإن لمصر مصالح استراتيجية في السودان تسعى للحفاظ عليها بشتى السبل ، مما يقتضي نهج جديد يتلاءم مع الوضع الجديد في السودان بدءاً بالاعتراف باستقلال السودان ، فقد أعلنت دولتا الحكم الثنائي اعترافهما باستقلال السودان ، من خلال بيانات تمت إذاعتها من قبل الدولتين ، وقد أذاع

(١) نوال نجر العزيز مهدي راضي ، مصر والسودان في مفترق الطرق ، ١٩٥٣-١٩٥٦م ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

الرئيس جمال عبد الناصر قرار الاعتراف المصري بالسودان في الثاني من يناير ١٩٥٦م . مؤكداً مشروعية التزام السودان بكل الاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل دولتي الحكم الثنائي والتي تتضمن رعاية لمصالح مصر في السودان ، وخاصة المصالح المائية المتمثلة في اتفاقية عام ١٩٢٩م ، فقد نص قرار الاعتراف على الآتي : «... إن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ أول يناير ١٩٥٦م ، وتأمل حكومة جمهورية مصر في نفس الوقت الذي تعترف فيه باستقلال السودان أن تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقيات والوفاءات التي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان ، أو اتفقتا على تطبيقها على السودان ، وستكون من دواعي سرورها تأييد الحكومة السودانية لذلك ، وترجو جمهورية مصر أن تتعاون معها السودان في كل الخطوات الضرورية لتصفية الإدارة الثنائية في السودان...» (١) .

بناءً على اتفاقية الحكم الذاتي الموقعة بين طرفي الحكم الثنائي في ١٢ فبراير ١٩٥٢م أجريت أول انتخابات برلمانية فاز فيها الاتحاديون . وقد بذلت مصر مجهودات كبيرة لإيصال الاتحاديين للسلطة من أجل ضمان مصالحها في السودان ، وتحقيق الوحدة بناءً على ذلك . وقد أدى ذلك الدعم المصري بإجماع المراقبين إلى فوز الاتحاديين في تلك الانتخابات ، حيث تجلّى الدعم المصري في عدة أوجه تمثلت في الأموال المصرية الطائلة التي استخدمها الاتحاديون في تلك الانتخابات ، ولقد أشارت بعض التصريحات المصرية الرسمية إلى ذلك الدعم ، فقد ذكر الصحفي اللبناني جبران حائل أن عبد الناصر قد ذكر له أنه صرف خلال سنة واحدة أربعة مليون جنيه مصري دعماً لوصول الاتحاديين للسلطة في السودان . كما ذكر الرئيس المصري محمد نجيب في كتابه { كنت رئيساً لمصر } : «... إن رمول إسمايل الأزهرى إلى رئاسة الحكومة ثان بشرى خير لنا نسبة لأن الخطة كانت تقوم على تدعيم الحزب الوطني لكي يعود السودان إلى مصر بعد أن يخرج منه الإنجليز...» (٢) . ولم تخف مصر سرورها بفوز الاتحاديين واستبشارها بنجاح أمل الوحدة فقد زار الصاغ صلاح سالم { المسئول عن شئون السودان في مصر } البلاد ، وتنقل في عدد من المدن متحدثاً عن انتصارات الاتحاديين وخسران

(١) صحيفة المراجعة ، العدد ٦١٧ ، ( الثلاثاء ٣ يناير ١٩٥٦م ) .

(٢) خضر حمد ، مذكرات خضر حمد في الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده ، ( الشارقة : مكتبة الشرق

والغرب ، ١٩٨٠م ) ، ص ١٨٢ .

الاستقلاليين زاعماً أن هذه هي رغبة الشعب السوداني الذي يريد أن يكون السودان متحداً مع مصر (١) .

من جانبه لم يرض حزب الأمة بنتيجة الانتخابات ورأى أن فوز الاتحاديين سببه التدخل المصري ، ومن ثم أصدر بياناً في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣م جاء فيه : « إن حزب الأمة لم يكن يتوقع أن تكون نتيجة هذه الانتخابات رغم الاستزوير والتدخل والتدخل المصري بمثل ما أسفرت عنه ، لذا فإن حزب الأمة يعلن للشعب السوداني وللعالَم أجمع عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات ، وإن حزب الأمة سوف يتخذ في الحال الخطوات العملية الحاسمة التي تقتضيها المصلحة العامة » (٢) . تم تشكيل أول حكومة وطنية برئاسة الزعيم إسماعيل الأزهرى ، وقد أوكل منصب وزير الخارجية للسيد مبارك زروق ، ونسبة لأن الحكومة الجديدة قد ضمت الصفوة الاتحادية فقد تعاملت مع الحكومة المصرية بلطف شديد متجاهلة دور مصر في استعمار السودان ، وقد أبدت حكومة الأزهرى حسن النية تجاه مصر من أول خطوة أقدمت عليها مصر بتعيين أول سفير لها بالسودان السيد محمود سيف اليزل ، فقد كان أول سفير أجنبي يتم اعتماده بالخرطوم ليصبح عميداً للسلك الدبلوماسي وذلك بعد أن تلكأت الحكومة السودانية في قبول أوراق اعتماد السفير البريطاني حتى لا يفوز بذلك اللقب (٣) .

حرصت القاهرة منذ فجر استقلال السودان على ضمان ولاء أية حكومة سودانية لها ، وأن تكون راعية لمصالحها ، ونسبة لأن الأزهرى من دعاة الاتحاد مع مصر فقد استبشرت القاهرة خيراً بتوليه السلطة ، إلا أن مصالح مصر تضاربت مع الطموحات الوطنية للسيد إسماعيل الأزهرى بوصفه أول رئيس لدولة ذات سيادة ، نالت استقلالها في ظروف مشحونة بالمغامرات السياسية والمواقف الوطنية المتناقضة حول الاستقلال التام أو الاستقلال تحت مظلة مصر (٤) . تمثلت مصالح مصر في تلك الفترة في أمرين عرقلتا مسيرة العلاقات الثنائية ، وساهمتا في زعزعة الثقة بين البلدين : الأمر الأول :

(١) أمين النور ، ذكريات ومواقف في تاريخ الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ - ١٩٦٩م ، (الخرطوم : دار جامعة

الخرطوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٧م) ، ص ١١٠ .

(٢) صحيفة السياسة : العدد ٥٢٨ ، (السبت ٢ يناير ١٩٨٨م) .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك : مواقف وأحداث ١٩١٤م - ١٩٩٩م ، (الخرطوم :

إبداع لنن الطباعة والتصميم ، ١٩٩٩م) ، ص ٢٢ .

(٤) صحيفة الصحافة ، العدد ٦٦١ ، (الجمعة ١ أبريل ١٩٥٦م) .

يتعلق بمفاوضات العملة حيث كانت العملة المصرية متداولة في السودان ، والثاني : بمياه النيل والضمجة التي أثارت حول عدالة توزيعها من قبل المجموعات السياسية والحزبية السودانية ، فقد بدأت بوادر الخلاف تطفو على السطح حول هذين الموضوعين ، مما استدعى سفر السيد إسماعيل الأزهرى إلى القاهرة في أول زيارة له بعد الاستقلال لمناقشة الموضوعين أعلاه ، وقد واجهت الحكومة المصرية مقترحات الأزهرى حول العملة بالرفض ، وذكرت أن من مصلحة السودان أن تستمر عملته مرتبطة بالعملة المصرية كما هو الحال قبل الاستقلال ، ولمدة من الزمن حتى يتركز السودان في معاملته الخارجية (١) .

على كل فإن موضوعي العملة ومياه النيل قد ألقنا بظلالهما على العلاقات السودانية المصرية خلال تلك الفترة من حكم الزعيم الأزهرى ، ولم تمهد لتطوير العلاقات بين البلدين رغم وجود نظام حكم اتحادي في السودان ، مما يؤكد أن المصلحة القومية هي معيار تعامل مصر مع الحكومات السودانية بغض النظر عن توجهاتها .

عصفت الخلافات الحزبية بحكومة الأزهرى في ٤ يوليو ١٩٥٦م ، وقد تم انتخاب حكومة جديدة برئاسة السيد عبد الله خليل ، تولى فيها محمد أحمد محجوب منصب وزير الخارجية ، ومن ثم فقد تم أبعاد الحزب الوطنى الاتحادي الموالي لمصر من الحكومة الجديدة وأصبح في المعارضة (٢) . ومن المعلوم أن عبد الله خليل رئيس الوزراء الجديد هو سكرتير عام حزب الأمة المعروف بمواقفه العدائية لمصر ، والأكثر من ذلك أنه كان ضد شعارات عبد الناصر الثورية التقدمية ، إذ كان يتعاطف مع نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، وكميل شمعون رئيس جمهورية لبنان ، والرئيسان حليفان للغرب السعدي لسمر انداك (٣) . بناء على ذلك فقد اتمت فترة حكومة عبد الله خليل بفترة في العلاقات الثنائية ، حيث سيطرت قضيتي العملة ومياه النيل على أجواء العلاقات بين البلدين ، فقد استمرت المباحثات حول مياه النيل بغرض تعديل أو تجديد اتفاقية عام ١٩٢٩م . وحينما أيقنت القاهرة باستحالة احتواء حكومة السودان بدأت تخطط للإطاحة

(١) الصراحة ، العدد ٦٩٠ ، (الأحد ٢٤ يونيو ١٩٥٦م) .

(٢) P. M. Holt, *A modern History of the Sudan* , ( London : Red - Wood Press Limited , 1972 ) , p . 87 .

(٣) عبد الملك عودة ، " قضايا الأمن القومي في إطار التكامل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، ص ٢٣ .



بها ، فقد تسلّم السيد عبد الله خليل تقارير سرّية عن تحركات مصرية تهدف إلى تقويض السلطة . حيث وحصل تقرير للحكومة من سفير السودان بالقاهرة السيد يوسف مصطفى التني يفيد أن ثمة اتفاق قد تم عقده بين قادة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي في القاهرة للإطاحة بالحكومة الائتلافية وإعلان وحدة مصر والسودان <sup>(١)</sup> . وقد أكد تلك المعلومات السفير الأمريكي بالخرطوم في اتصال هاتفي بعبد الله خليل حيث أخبره بأنه تسلّم تقريراً مماثلاً من السفير البريطاني بالقاهرة <sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر السيد عبد الله خليل وهو يبرر فيما بعد دوره في تغيير النظام السياسي : « أن تقارير سريه تتالت إليه كرئيس للوزراء ووزير للدفاع ، وكذلك لقيادة الجيش عن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكري المصري وبعض موظفي السفارة المصرية بالخرطوم ، وأن هناك لقاءات سرّية بين الملحق العسكري المصري وبعض الضباط السودانيين في أسكن مختلفة مما أكد شكوكه بأن هناك انقلاباً تعدّ له مصر » <sup>(٣)</sup> .

وحول ذات الموضوع صرح السيد عبد الله خليل لجريدة الفيجارو الفرنسية في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٨م قائلاً : «... إن العناصر الهدامة كانت تخطط لقيام انقلابها الخاص ، وقد كان من الضروري إيقاف تلك الأعمال عند حدها ، لقد بدأ التدخل الأجنبي ، ورتبت بعض الدول أمورها على أن تتال ثقة وتأييد بعض السياسيين عن طريق الرشوة ... » ، وأضاف : «... إن أغلب السودانيين ضد الاتحاد مع مصر ولا يؤيدون ناصر » <sup>(٤)</sup> . في الداخل كانت النزاعات والمشاحنات الحزبية على أوجها ، فقد كانت الجهود تجري بين الأحزاب لتشكيل حكومة قومية ، والذي يعني فقدان عبد الله خليل لمنصبه كرئيس للوزراء ، وهكذا شعر عبد الله خليل بالخطر ، وأنه سيفقد منصبه سواء بتشكيل حكومة قومية أو بانقلاب عسكري مدعوم من مصر ، ومن ثم قرر تسليم السلطة للجيش حيث تسلّم الفريق إبراهيم عبود السلطة في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م <sup>(٥)</sup> .

وهكذا نرى أن مصر سعت بكل جهودها لإبقاء السودان تحت سيطرتها خلال فترة الحكومة الديمقراطية الأولى ، إلا أن تلك المساعي اصطدمت بالطموحات والمشاعر

(١) عبد الحفيظ عباس الصديق « مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤١ .

(٣) أمين التوم ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٤) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٣٥٤٨ ، ( الخميس ٦ نوفمبر ١٩٥٨م ) .

(٥) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٤٥٦٦ ، ( السبت ٢٩ نوفمبر ١٩٥٨م ) .

الوطنية للقائمين على أمر السلطة في السودان ، إسماعيل الأزهرى فعبد الله خليل ،  
وحيثما فشلت في ذلك وأيقنت بأن الحكومة السودانية تناقض مصالحها بإثارة قضية مياه  
النيل ، واتخاذ مواقف سياسية استقلالية عن مصر بالميل نحو الغرب ؛ بدأت تكيّد  
بوسائل أخرى غير سلمية للإطاحة بالحكومة السودانية ، مثل افتعال مشكلة حلايب ،  
ودعم المعارضة الاتحادية ، وأخيراً التدبير لانقلاب عسكري للإطاحة بالحكومة السودانية  
، مما يؤدّد أن مصر ومنذ فجر الاستقلال لا ترضى بوجود أي حكومة غير تابعة لها  
وراعية لمصالحها في السودان .

## ثانياً :

### السياسات المصرية في عهد عبود :

في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م تسلم الفريق إبراهيم عبود السلطة ، إذ لم يتردد في قبول عرض السيد عبد الله خليل بذلك ، فقد كان قادة الجيش أنفسهم مقتنعين بخطورة الموقف من خلال التقارير الاستخبارية التي كانت ترد إليهم عن تحركات صغار الضباط ، وخاصة من أفراد المجموعة التي كانت تعرف باسم تنظيم الضباط الأحرار الموالين لمصر والمدعومين منها (١) .

وقد كان هاجس الضباط الأحرار تقلق قادة الجيش باستمرار ، حيث كان لهذا التنظيم وجود كبير في الجيش ، وكان متأثراً بالثورة المصرية ، وقد درج هؤلاء على توزيع المنشورات التي تدعو إلى التغيير (٢) . والأخطر من ذلك أن هذه الحركة وبسند من مصر قامت بمحاولة انقلابية في ١٣ يونيو ١٩٥٧م بقيادة المصاغ عبد الرحمن كبدية (٣) . ومن ثم فمن الواضح أن الفريق إبراهيم عبود تحرك لاستلام السلطة بدافع وطني ، حفاظاً على مصالح البلاد القومية العليا من التدخلات الخارجية ، وقطع السبيل للمحاولات الانقلابية المدبرة بأيدي أجنبية ، لكل ذلك فمن المستبعد أن يكون لمصر أدنى صلة بانقلاب الفريق إبراهيم عبود ، ومع ذلك قامت مصر مباشرة بتأييد الانقلاب (٤) ، وذلك لعدة أسباب أولاً : أن العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت إلى درجة عالية من التوتر مما جعلت القاهرة تتوق لأي تغيير سياسي في الخرطوم ، والثاني : أن المصريين قد علموا بأمر الانقلاب من خلال حزب الشعب الديمقراطي الموالي لمصر ، ذلك أن عبد الله خليل كان قد قابل السيد على عبد الرحمن رئيس الحزب ، وأبلغه بأنه سيسلم السلطة للفريق عبود الذي ينتمي لطائفة الختسية الموالية لمصر ، ومن ثم كان التأييد المصري (٥) أما الحكومة الجديدة فقد وجدت ضالتها في التأييد المصري السبيل السالك للتأييد الدولي ، وقد أدرك الفريق إبراهيم عبود أهمية التأييد المصري فخصتها في بيانه الأول

(١) محمود عبد الرحيم النكي ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٢ .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، عبد الناصر والسودان ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٧٠ .

بالذكر الحسيد مؤملاً إياها بأن النظام الجديد سيعمل على صيانة مصالحها في السودان ، وأنه سيقوم بإزالة الجفوة التي كثيراً ما اتهم المصريون عبد الله خليل بافتعالها مع مصر ، وذلك بإلغائه اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م ، وتصعيد أزمة حلايب حسب الزعم المصري . فقد قال عبود في بيانه الأول : «... يطيب لي أن أؤكد أن السودان الحر المستقل سيبنى علاقاته مع جميع الدول والعربية الشقيقة خاصة على أساس الاحترام والود وتبادل المنفعة ، أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة فسنعمل جاهدين لتحسين علاقاتنا بها وحل جميع المشاكل المعلقة وإزالة الجفوة المفتعلة التي كانت تسود علاقات البلدين »<sup>(١)</sup>.

على ضوء ذلك كانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة اعترفت بالنظام الجديد وسعت بجدية لاحتوائها ، فقد قام السفير المصري بالخرطوم محمود سيف اليزل بإبلاغ الحكومة بالاعتراف المصري ، كما أذاع راديو القاهرة تعليقاً موجزاً عن الوضع الراهن في السودان بارك فيها حركة الجيش السوداني ، وقال : «... إننا نظرننا إلى هذه الحركة بعين الثقة والأمل في المستقبل... »<sup>(٢)</sup> . وعلى الفور بدأ الفريق إبراهيم عبود في التعامل مع المصالح المصرية في السودان مهرولاً لاسترضاء مصر ، ذلك أن النظام الجديد مازال يعتريها هاجس تحركات الضباط الأحرار داخل القوات المسلحة ، فحاولت أن تطرح نفسها بديلاً لتلك المجموعة أمام مصر<sup>(٣)</sup> .

وكخطوة عملية للتعامل مع تلك المصالح المصرية ، أدلى الفريق إبراهيم عبود بتصريح ذكر فيه أن مجلس الوزراء قد اتخذ في اجتماعه الأول قراراً يقضي بتكليف السيد احمد خير وزير الخارجية بأن يعكف على دراسة المشاكل المعلقة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين السودان ، ورفع تقرير للمجلس عنها وإجراء الاتصالات اللازمة في هذا الصدد<sup>(٤)</sup> . وقد رفع احمد خير تقريره فبدأ فوراً في التعامل الفعلي مع تلك المصالح فدخلت الحكومة الجديدة في مفاوضات مياه النيل مع مصر تمخضت عن توقيع اتفاقية مياه النيل في ٨ نوفمبر ١٩٥٩م<sup>(٥)</sup> . وبتوقيع الاتفاقية حققت القاهرة أكبر حلم لها

(١) المشكلة الدستورية في السودان ، وكالة السودان للأنباء ، قسم البحوث ، الخرطوم ، الوثيقة رقم ٧ ، ص ١٥٧ .

(٢) السودان الجديد ، العدد ٣٥٥٧ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م .

(٣) عبد الماجد أبو حسيو ، زكريات عبد الماجد أبو حسيو ، مرجع سابق ، ص ١١٧ - ١٧٣ .

(٤) السودان الجديد ، العدد ٣٥٥٧ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م .

(٥) بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

من السودان ، فرضيت تماماً عن الحكومة الجديدة ، وأوقفت دعمها لتنظيم الضباط الأحرار ودعم المحاولات الانقلابية الرامية للإطاحة بالحكومة . وتعبيراً عن ذلك الرضا قدمت ممبر الدعوة للفريق إبراهيم عبود لزيارتها ، وقبل الدعوة في يوليو ١٩٥٩م ، حيث أعد له برنامج حافل واستقبالات اتسمت بالاهتمام الشديد (١) .

شهدت هذه الفترة استقراراً كاملاً في العلاقات الثنائية وازدادت الصلات الرسمية والشعبية بين البلدين ، إلا أن الظروف السياسية في السودان لم تسعف حكومة عبود للاستمرار في مشروعه الرامي إلى توطيد علاقات البلدين ، فقد ازدادت معارضة النظام من قبل فئات الشعب السوداني ، وتكونت جبهة عريضة للمعارضة ضمت الأحزاب والهيئات السياسية السودانية ، واستمرت في مقاومة النظام إلى أن سقطت في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م . دون أن تجد أي دعم وسند من ممبر والتي أدركت شعبية الثورة ولم تشأ أن تغامر بالوقوف مع نظام يفتقر إلى القاعدة الشعبية ، إضافة إلى أن النظام قد نفذت لممبر كل ما أرادت من السودان ، وأبعد من المتوقع منه أن يعملي أكثر من ذلك ، فقامت أعطت حكومة عبود كل ما ملكت .

---

(١) الصراحة ، العدد ١٧٤٤ ، (الخميس ١٤/٤/١٩٦٠م) .

## ثالثاً :

### حكومة أكتوبر والديمقراطية الثانية :

#### أ/ الحكومة الانتقالية :

واجه الشعب السوداني حكومة عبود في ثورة عارمة وصدامات أطاحت بها في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م ، وقد اتسمت ثورة أكتوبر بالقوة والصرامة والصمود والتصميم على مواجهة السلطة العسكرية الحاكمة ، الأمر الذي لفت انتباه أجهزة الإعلام العالمية والتي تابعت أحداث الثورة بتفاصيلها ، فقد ذكرت بعض الصحف الفرنسية : « إن الشعب السوداني قد أعاد للتاريخ الثورة الفرنسية واقتحام الباستيل »<sup>(١)</sup> . وقد كانت الثورة مفاجأة لمصر إذ لم تضع لها أي حساب ، فعجزت عن مساندة ودعم وإنقاذ حكومة عبود عن السقوط رغم العلاقات الحميمة التي كانت تربط بين البلدين ، والدليل على غفلة مصر أن إعلامها عجزت عن معرفة هوية هذه الثورة وطبيعتها وتوجهاتها ، وأخطأت في تفسير دوافعها وأهدافها ، فحاولت تصوير ثورة أكتوبر وكأنها تمت بدعم ومساندة مصر ، ومن ثم فهي موالية للحكومة المصرية ، حيث ذهب بعض الكتاب إلى أن هذه الثورة هي امتداد طبيعي لثورة ٢٣ يوليو المصرية ومتجاوبة مع أهداف القومية العربية<sup>(٢)</sup> . من جانب آخر تناولت جريدة الأهرام القاهرية أخبار الثورة السودانية بصورة تقتصر إلى المصادقية حيث ذكرت أن الشعب السوداني خلال وأثناء ثورة أكتوبر كانت تحمل صورة عبد الناصر وتهتف باسمه ، والحقيقة أن الذين فعلوا ذلك هم شرائح محدودة من الطلاب الناصريين والقوميين العرب بجامعة القاهرة فرع الخرطوم<sup>(٣)</sup> .

تلك كانت محاولات مصرية رسمية وغير رسمية لاحتواء الثورة السودانية أو على الأقل تخفيف حدة التوتر التي قد يسود علاقات البلدين بسبب الدعم والسند المصري لحكومة عبود . وقد أثار الموقف المصري دهشة الشعب السوداني ، فمن جانب تجاهل تماماً مساندة ثورة يعتز بها السودان رغم وقوف الإعلام العالمي كله بجانب تلك الثورة وبطولات الشعب السوداني ، من جانب آخر سعي الإعلام المصري إلى احتواء الثورة

(١) د. بركات موسى الحواشي ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) د. بركات موسى الحواشي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

السودانية وتصويرها وكأنها تابعة لمصر ، وقد تساءل مندهشاً عن موقف محسر عبد الماجد أبو حسبو حيث قال : «... كيف لم تهز الأحداث لأيام ثلاثة الإعلام المصري ومصر جارة قريبة...» <sup>(١)</sup>. وقد أثار موقف مصر ومحاولاتها لاحتواء الثورة الشعبية المواطن السوداني فخرج في مظاهرات تستنكر ذلك ، وتوجه بعض المتظاهرين نحو السفارة المصرية بالخرطوم وقاموا بحرق العلم المصري وترديد هتافات معادية لمصر <sup>(٢)</sup> ، وقد اعتذرت الحكومة السودانية لمصر عن ذلك التصرف ، واعتبرت الحكومة المصرية أن ما تم لا يتعدى الانفعال الجماهيري المشروع ، وأنه سوف لا يؤثر على علاقات البلدين ، وقال عبد الناصر إنه يعتبر وحاًن سينا لم يحدث <sup>(٣)</sup> .

تولي السلطة في السودان حكومة انتقالية برئاسة السيد سر الختم الخليفة ، وقد أوكل إلى هذه الحكومة مهام محددة بجانب تسيير شئون الدولة منها ، إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز العام من تاريخ اندلاع الثورة <sup>(٤)</sup> . ومن ثم فقد كان هذا العام فترة ركود في العلاقات الثنائية لانشغال الحكومة بإجراء الانتخابات العامة ، وانشغالها كذلك بالسعي لإيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب السودان والتحضير لمؤتمر المائدة المستديرة ، وقد زاد من ركود العلاقات كذلك أن مصر لم تكن راضية بسقوط حكومة الفريق إبراهيم عبود <sup>(٥)</sup> . ومن ثم فقد سارت العلاقات خلال هذه الفترة بصورة طبيعية دون أن تشوبها انفراج أو توتر ، تعاون أو تصادم ، وقد تخللتها بعض الزيارات والتصريحات التي لم تخرج من طور التصريحات العادية .

#### ب/ الديمقراطية الثانية :

أجريت الانتخابات العامة في مارس ١٩٦٥م ، وفي مايو ١٩٦٥م تم تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي ، وأصبح السيد محمد احمد محبوب رئيساً للوزراء ، في حين تولى السيد إسماعيل الأزهرى رئاسة مجلس السيادة <sup>(٦)</sup> .

(١) عبد الماجد أبو حسبو « مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

(٢) د/ بركات موسى الحواشي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٣٣ .

(٤) نيم نياك - صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة ، ترجمة الفاتح النجاني وتمتد على

جادين ، ( الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٠م ) ، ص ٢١٥ .

(٥) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٥٥٥٢ ، ( ٢٧ يوليو ١٩٦٥م ) .

(٦) عبد الفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

أصدرت الحكومة الجديدة ميثاقا تجاهلت فيه تماما أي إشارة لعلاقات السودان بمصر باعتبار أن هذه العلاقات لا تمثل أولوية في المرحلة الراهنة . عمليا انشغلت هذه الحكومة في بدايات عهدها كذلك بالمشاكل الداخلية ، والتي تمثلت في المناورات الحزبية ، والصراعات حول السلطة ، والمكاسب السياسية ، والانقسامات داخل بعض الأحزاب ، وعلى رأسها حزب الأمة الذي انقسم إلى جناح الصادق وجناح الأسام الهادي ، وكذلك خصومات بين الصادق المهدي والأستاذ محمد أحمد محجوب ، وأخيرا طرد الحزب الشيوعي من الجمعية التأسيسية ، وغيرها من المشاكل الداخلية التي شابت تلك الفترة والتي أقعدت الحكومة عن التفرغ للشؤون الخارجية والتفكير في أمر العلاقات مع مصر <sup>(١)</sup> . بناءا على ذلك فقد اتسمت العلاقات الثنائية خلال أوائل عهد الحزبية الثانية بالفتور من قبل الطرفين ، فقد انعكست تلك المشاكل الداخلية على سياسة السودان الخارجية تجاه مصر ، فلم تتوحد الرؤى حول كيفية التعامل الخارجي ، كما عجزت القاهرة عن إيجاد صيغة للتعامل مع الحكومة السودانية المنقسمة المتقلبة بالمشاكل الداخلية ، فاتخذت موقفا أشبه بموقف المراقب ولم تتعامل إلا مع القضايا الكبرى التي قد تضرر بالأمن القومي السوداني والمصري على السواء ، مثل التدخل الغربي في جنوب السودان ، والمخططات الرامية لإذكاء نار الحرب ، وفصل الجنوب خلال تلك الفترة . وقد وجد الموقف المصري استحسانا من قبل الحكومة السودانية وساهم في التخفيف من حدة التوتر التي كانت سائدة بين حزب الأمة والقاهرة ، حيث صرح بذلك السيد الصادق المهدي حينما سئل عن رأيه في موقف مصر الأخير فقال : «... إن موقف حزبنا هو موقف الأخ والشقيق والجار...» <sup>(٢)</sup> .

خلال تلك الفترة حدثت تطورات أخرى على الساحة العربية ساهمت في تحسن العلاقات بين البلدين ، تمثلت تلك التطورات في تزايد حدة الصراع العربي الإسرائيلي ونكسة يونيو ١٩٦٧م ، واحتلال إسرائيل للكثير من الأراضي العربية في مصر والجلولان وجنوب لبنان . وقد أعلن السودان حكومة وشعبا وقوفه بجانب مصر منذ اللحظة الأولى وتم إعلان التعبئة العامة في جميع أنحاء القطر استعدادا للحرب حيث أعلن رئيس الوزراء الحرب على إسرائيل ، وعقد مجلس الوزراء جلسة طارئة اتخذ فيها كافة

(١) محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلي الى السلام ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٢) السودان الجديد ، العدد ، ٥٥٧٠ ، (١ أغسطس ١٩٦٥م) .



الإجراءات المتعلقة بإعلان التعبئة العامة ، وإرسال قوات إلى الجبهة المصرية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساند العدوان الإسرائيلي <sup>(١)</sup> . كما عقد مؤتمر اللاءات الثلاثة بالخرطوم لحشد الدعم العربي لمصر في مواجهة إسرائيل وتخفيف آثار الهزيمة عن عبد الناصر . وقد أدى ذلك إلى تحسن مؤقت في العلاقات الثنائية ، إذ سرعان ما توترت العلاقات بعد انقشاع سحابة الحرب . فقد بدأت المكائد الحزبية في السودان وبدأت لعبة الائتلافات والاختلافات ، ومساعي مصر لتقوية الاتحاديين على حساب الأحزاب الأخرى ، وبدأ الحديث يتردد مرة أخرى عن دعم مصر لتنظيم الضباط الأحرار دون تقدير أو مراعاة لموقف الحكومة السودانية بجانبها إبان النكسة <sup>(٢)</sup> . وقد تأكد الدعم المصري للضباط الأحرار بالمحاولة الانقلابية والتي وقعت بعد خمسة أشهر فقط من مؤتمر الخرطوم أي في نوفمبر ١٩٦٧م <sup>(٣)</sup> ، ومن ثم أيقنت الحكومة السودانية أن مصر لا ترض بأقل من احتوائها أو الإطاحة بها إن دعت الضرورة ، وقد أدت تلك المحاولة إلى توتر العلاقات بين البلدين ، إلى أن قاد جعفر نميري وبدعم مصري انقلاباً أطاح فيه بالحكومة الديمقراطية الثانية في مايو ١٩٦٩م .

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصر المشترك ، مرجع سابق ، ص ٣٥ ؛ محمد أحمد عجوب ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٢) د. بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، عبد الناصر والسودان ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

## الفصل الثاني

### السياسات المصرية في عهد مايو

١٩٦٩م - ١٩٨٥م

تعتبر فترة مايو أكثر الفترات ازدهاراً في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ، وذلك لطول عمر حكومة مايو من جانب ، والأحداث الكثيرة التي شهدتها هذه الفترة من جانب آخر ، وسيتناول هذا الفصل العلاقات السودانية المصرية والدابير المصرية لاحتواء السودان خلال هذا الفترة . وذلك من خلال أربعة مباحث يقف الباحث فيها على الدور المصري في انقلاب مايو ، والعمل المشترك في ركب الاشتراكية الثورية ، ثم التحديات السياسية التي جابهت النميري والسادات والتي زادت من تقارب البلدين ، وأخيراً يتناول الفصل العلاقات الثنائية في عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

#### المبحث الأول :

##### الدور المصري في انقلاب مايو :

ساعدت ظروف كثيرة على التسهيد لانقلاب مايو الذي أُمّاح بالنزاع الحزبي في السودان ، وقد كان دور مصر في تلك الظروف واضحاً ، إذ لم تكن الحكومة الحزبية ترضى طموحاتها وتحقق مصالحها رغم موقفها القوي بجانبها في حرب يونيو ١٩٦٧م . وتتمثل أبرز تلك الظروف في الآتي :

أولاً : التناحر الحزبي والصراع حول السلطة ، والذي أدى إلى نفس الاستقرار السياسي بالبلاد ، أبرز مثال لذلك أنه في الفترة من أكتوبر ١٩٦٤م - مايو ١٩٦٩م تم تشكيل خمس حكومات ، أي بمتوسط حكومة كل إحدى عشرة شهراً<sup>(١)</sup> . وقد أدى ذلك إلى فوزى أغضب الشعب السوداني من الديمقراطية الليبرالية ، فقد انشغلت الأحزاب بالصراع حول السلطة وتجاهلت هموم المواطن المعيشية في ظل أزمة اقتصادية طاحنة يمر بها البلاد . بلغت ذروتها في عامي ١٩٦٨م و ١٩٦٩م<sup>(٢)</sup> . كذلك فشلت الأحزاب

(١) محمد وفيق الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) د/ بركات موسى الحواشي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

عن التوصل لحل سلمي لمشكلة جنوب السودان بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة . وقد كان الدور المصري في الصراع الحزبي واضحاً بل أقرب إلى دور المشارك في الصراع ، من خلال الدعم والسند الذي كانت تقدمه للأحزاب الاتحادية في مواجهة الأحزاب الاستقلالية <sup>(١)</sup> .

ثانياً : قرار الأحزاب القاضي بإقصاء الحزب الشيوعي السوداني من المسرح السياسي وطرده نوابه من البرلمان ، فقد دفع هذا القرار الحزب الشيوعي إلى اتباع طريق آخر للسلطة أقرب من طريق المنازلة الديمقراطية ، وهو طريق الانقلاب ، ومن ثم بدأ الحزب الشيوعي يتقرب من القوات المسلحة سراً وعلناً على صفحات الصحف من خلال كتابات الأستاذ عبد الخالق محجوب والأستاذ أحمد سليمان ، وقد توافق الموقف المصري مع الموقف الشيوعي في كراهية الحكومة السودانية فعلاً معاً على الإطاحة .

ثالثاً : حرب يونيو ١٩٦٧م وما خلفته من وعي قومي ، وإحياء لمعاني النضال العربي ، وتجاوز الإطار القطري الضيق إلى التفاعل مع قضايا الأمة العربية ضد العدو المشترك ، فبرزت بذلك التنظيمات التي تمجد القومية العربية وبطولاتها المتجسدة في شخص قائدها عبد الناصر ، وقد تأثر السودان بذلك أيضاً ، فبرزت تنظيمات على ذات المنوال ، أمسها التنظيمات الناصرية <sup>(٢)</sup> ، كما ازداد نشاط تنظيم الضباط الأحرار والذي يضم طليعة ثورية من الضباط الموالين لمصر ، والمشتبهين بأفكار وقناعات تنظيم الضباط الأحرار المصري الذي قاد انقلاب يوليو ١٩٥٢م <sup>(٣)</sup> .

رابعاً : التحسن الذي طرأ على علاقات الحزب الشيوعي بمصر بعد صفقة الأسلحة التشيكية ، وتقرب عبد الناصر من المعسكر الاشتراكي ، وابتعاده بالتالي عن المعسكر الرأسمالي ، وقد صادف هذا التحسن طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان بعد تكتل حزبي ضم الاتحاديين وحزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي <sup>(٤)</sup> . أما عن مصر فقد

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٢) د/ بركات الحواقي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٤) محمد محمد أحمد كرار ، الأحزاب والتجربة الديمقراطية في السودان ، ( الخرطوم : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ،

١٩٨٥م ) ، ص ١٠٠ .

صادفت تلك الفترة مشاكل الحكومة المصرية مع الإخوان المسلمين ، واتهام جبهة الميثاق الإسلامي بدعم الإخوان المسلمين في مصر .

خامساً : محاولات الحكومة السودانية ومساعدتها لوضع دستور إسلامي الذي تمت إجازته من قبل البرلمان السوداني في مرحلة القراءة الثانية <sup>(١)</sup> ، مما يندرج بحكومة إسلامية في الخرطوم قد تقوّي من شوكة المعارضة الإسلامية في مصر ولو معنوياً .

تضافرت كل هذه الظروف وساهمت في التمهيد لانقلاب مايو المدعوم من الحكومة المصرية ، ومن الحزب الشيوعي السوداني والمجموعات الناصرية والبعثية ، وقد نفذ الانقلاب تنظيم الضباط الأحرار في ٢٥ مايو ١٩٦٩م ، وريدو دور مصر في هذا الانقلاب واضحاً ، فقد استفاد تنظيم الضباط الأحرار ذو الميول اليسارية من علاقة السيد بابكر عوض الله الحميم بمصر ، إذ كان من المعجبين بعبد الناصر <sup>(٢)</sup> ، حيث طلب التنظيم منه استشارة الحكومة المصرية في شأن الانقلاب ، والحصول على تأييدها ، وبعد الاتصال بمصر أكد بابكر عوض للتنظيم مساندة مصر النامية لهم إن نجحوا في الاستيلاء على السلطة ، وقد كان ذلك دفعة قوية لهؤلاء الضباط للمضي قدماً في تنفيذ الانقلاب <sup>(٣)</sup> وقد أكد السيد محمد احمد محجوب رئيس الوزراء الأسبق الدور المصري في انقلاب مايو ، فكتب في مذكراته بعد الانقلاب قائلاً : « إن الأجهزة الأمنية لمصرية كانت ضالعة بشكل أو بآخر فيما حدث في مايو ١٩٦٩م » <sup>(٤)</sup> . وقال كذلك مرارة شديدة : « في أخطر ساعات الأزمة ساعدت ناصر ، ولكنه كان وراء المؤامرة التي أدت إلى الانقلاب العسكري الثاني في السودان » <sup>(٥)</sup> .

كذلك أفاد السيد حسن عوض وزير الداخلية قبل الانقلاب بما يؤكد دور مصر حيث قال : «... كان الصراع حول الدستور الإسلامي بالبرلمان قد مرّ بالقراءتين الأولى والثانية وقبل الثالثة ، وكان للصحافة دورها في الإشارة والتنبيه بانقلاب عسكري في الطريق ، وكل هذا يستوجب دقة التقارير الأمنية ، وكان من بينها في وقت مبكر التقارير الخاصة بما يسمى بتنظيم الضباط الأحرار ، وبعد المداولة والاستطلاع التي تستلزمه

(١) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٢) محجوب عمر باشري ، مرجع سابق ، ص ٥٢٦ .

(٣) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

(٥) محمد احمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

خيلورة الأنباء . تم رفع النبا لرئاسة مجلس الوزراء فحدث التلخو السريب ، ومن ثم رفع الأمر إلى رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهرى فلم يتلأ ، واعتقد بعد أن اتضح له معالم تدخل مراكز القوى الحاكمة في مصر في الإعداد للانقلاب أن اتصالاً سريعاً وعاجلاً بالزعيم جمال عبد الناصر قد يكشف الخطة ويؤدي لتدخله للعدول عن المضي في التدبير ، وبتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٩م أرسل الرئيس إسماعيل الأزهرى الأستاذ صالح محمد إسماعيل الذي درج على إرساله لمصر في المهمات المتصلة بها لمقابلة عبد الناصر ليتدارك الموقف بكف رجاله عن المضي في المخطط المرسوم ... » . وتكتمل شهادة حسن عوض الله بإفادة السيد صالح محمد إسماعيل حيث يقر لإسماعيل الأزهرى في عام ١٩٦٩م ، أنه وجد صعوبة في مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يجد الطريق سهلاً إليه في الساسي . ولكنه في هذه السره وجد الطريق سدوداً وود وجد ألوانا من المماطلة لم يعندها إلى أن حل يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩م (١) .

هكذا نجد أن الدور المصري كان واضحاً في انقلاب مايو ، إذ لم تكن الحكومة الوطنية السابقة تلبي طموحاتها وتحقق مصالحها ، كما صعبت على مصر احتوائها والسيطرة عليها ، ومن ثم أقدمت على الإطاحة بها مستعينة في ذلك بتنظيم الضباط الأحرار ومجموعات اليساريين داخل السودان .

من جانبه نفي النميري صلة حكومته بأي جهة داخلية كانت أو خارجية ، وذكر في معرض رده لسؤال من جريدة الصحافة حول المبادئ والأفكار السياسية يؤيدها ، قال : «...إنني وسائر الضباط الذين قادوا الثورة لم نهتد بأفكار حزب أو هيئة أو أي تدخل من خارج القوات المسلحة ، كما أننا لم ننتأثر بأية مبادئ محلية كانت أو خارجية ، وقد كان لتنظيم الضباط الأحرار مبادئه وفلسفته الخاصة ، وقد اهتدينا فقط بهذه الفلسفة... » (٢) . كانت مصر بالطبع أول دولة بادرت بتأييد النظام الجديد حيث أبلغ السفير المصري بالخرطوم الحكومة السودانية اعتراف مصر ومساندتها لها (٣) .

(١) مصطفى محمد الحسن ، رجال ومواقف في الحركة الوطنية ، د ، م ، ص ٤٥ .

(٢) الصحافة ، العدد ١٩١٨ ، (الأحد ١ يونيو ١٩٦٩م) .

(٣) أحمد حمروش ، مرجع سابق ص ١٦٩ .

## المبحث الثاني :

### المصالح الأيدلوجية والعمل المشترك في إطار

### التوجه الاشتراكي الثوري :

تميزت هذه الفترة من تاريخ العلاقات بين البلدين بأنها أكثر الفترات ازدهاراً ، إذ لم تجد القاهرة أي عناء في احتواء حكومة السودان التي ساندتها للوصول إلى السلطة ، وقد زاد من تقارب النظامين عدة عوامل أهمها التوجه الاشتراكي للنظامين ، ومعاداتهما المطلقة للاستعمار والقوى الإمبريالية والصهيونية العالمية ، ووقوفهما بجانب القومية العربية ، وحركات التحرر الوطني الإفريقية .

وقد أكدت ثورة مايو في بيانها الأول ذلك المنحى الثوري المقرب من مصر ، كما أكد النميري ذلك في تصريحات صحفية حيث قال : «... سنعمل على تقوية علاقات السودان مع الشقيقة مصر قلعة النضال العربي الإفريقي ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية...»<sup>(١)</sup> . كما برز التوجه الأيدلوجي المشترك في البيان المشترك الصادر عن المباحثات الثنائية بالقاهرة في يوليو ١٩٦٩م إذ جاء فيه : «... إن تقارب منهج البلدين الثوري والسياسي حافظ على إحداث مزيد من نمو هذه العلاقات...»<sup>(٢)</sup> .

بدأت أولى الصلات بين البلدين بتبادل وفود تنويرية ، فقد أوفد عبد الناصر كل من السيد أحمد حمروش رئيس تحرير مجلة روزاليوسف ، وأحمد فؤاد مطر رئيس مجلس إدارة بنك مصر بملازمة خاصة إلى الخرطوم لينقلا إليه مسورة كاملة أسا حدث ، حيث أن لكلا الرجلين علاقات خاصة بقيادة الثورة السودانية ، بحسبانهما ينتميان للحزب الشيوعي المصري ومن أبرز أعضاء الحركة المصرية للتحرير الوطني {حدثو} <sup>(٣)</sup> . وقد طلب من الوفد أن يبلغا مجلس قيادة الثورة السودانية أن عبد الناصر على استعداد لوقف القتال في القنال ، وإرسال قوات لدعم الحركة في السودان إذا دعت الضرورة <sup>(٤)</sup> . ومن ثم فقد اتسمت هذه الفترة بتحسن غير مسبوق في العلاقات بين البلدين ، وازداد تقارب البلدين من ليبيا خاصة بعد الثورة الليبية في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م ، وبروز

(١) من سياستنا الخارجية ، وزارة الإرشاد القومي ، ( سبتمبر ١٩٦٩م ) ، ص ٣ .

(٢) جريدة الصحافة ، العدد ١٩٦٢ ، ( ٢٢ يوليو ١٩٦٩م ) .

(٣) بوليتير مجاهد بعلبكي ، مرجع سابق ، ٤٨٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ٤٨٠ .

قيادة جديدة ثورية ومؤمنة بقضايا النضال العربي ، حيث برزت بوادر التنسيق بين الرؤساء الثلاثة خاصة بعد المحادثات الثلاثية في طرابلس في ديسمبر ١٩٦٩م ، والتي تم خلالها تشكيل لجنة تنسيق بين البلدان الثلاثة يمثل فيها وزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد <sup>(١)</sup> . في الأول من يناير ١٩٧٠م زار عبد الناصر السودان للمشاركة في احتفالات البلاد بالذكرى الرابعة لأعياد الاستقلال ، وقد خاطب الشعب السوداني بإسناد الخرطوم مشيداً بثورة مايو ومؤكداً الاتجاه الثوري الأيدلوجي الذي يجمع بين البلدين ، وقد كان خطاب عبد الناصر ضربة كبيرة للاتحاديين حيث وصف جهودهم الوحيدة بأنها وحدة إقطاع ، ووقف عبد الناصر مسانداً لنظام أطاح بحكمهم ، وأودع قادتهم السجون . وهكذا شهدت العلاقات الثنائية أحسن فترات ازدهارها بسبب وحدة الفكر والأيدلوجيا ، وبرز التنسيق الثلاثي السوداني المصري الليبي . ومن ثم فقد لعبت المصالح الفكرية والأيدلوجية المشتركة دوراً بارزاً في توطيد علاقات البلدين خلال تلك الفترة التي أعقبت انقلاب مايو ، وعمل السودان بنشاط بجانب ليبيا ومصر في سبيل خدمة تلك المصالح ، ووقف بقوة بجانب مصر خلال المحن التي ألمت بها آنذاك ، فكان السودان ضمن دول المواجهة مشاركاً بفاعلية في اجتماعاتها وملتزماً بقراراتها ، وقد كانت أبرز تلك القرارات آنذاك قرار مقاطعة المصالح الغربية <sup>(٢)</sup> .

من جانب آخر وقفت مصر بجانب السودان في أحداث الجزيرة أبا وود نوباوي الدامية في مارس ١٩٧٠م <sup>(٣)</sup> ، وقد كانت ثورة الأنصار ضد التوجه الاشتراكي الشيوعي لنظام مايو ، الأمر الذي يناقض توجه مصر وليبيا معاً ، فكان الدعم والسند المصري الليبي لحكومة مايو من أجل ضرب معاقل الرجعية وأذيال الاستعمار حسب تصريحات عبد الناصر نفسه . وقد سجل عبد الناصر آخر زيارة له للسودان لحضور أعياد مايو بجانب القذافي في ١٩٧٠م ، حيث توفي في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م وقد شارك السودان حكومة وشعباً مصر أحزانها بفقد عبد الناصر ، الذي بوفاته انطلوت صفحة مهمة من صفحات العلاقات السودانية المصرية ، لعبت شخصية عبد الناصر الدور الرئيسي فيها .

(١) الصحافة ، العدد ٢٠٩٥ ، ( السبت ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩م ) .

(2) Byrard Sally Ann , *Sudanese Foreign Policy Under Nimiri* , ( U.S.A : The George Washington University Microfilms International , 1983 ) , p . 42 .

(٣) بشير محمد سعيد ، " من مذكراتي " ، الأيام ، العدد ٦٠٥٥ ، ( الثلاثاء ٥ مايو ١٩٨٧م ) .

### المبحث الثالث :

الفترة من مايو ١٩٧١م - أكتوبر ١٩٧٣م ، التقارب في ظل تعدديات

السلطة والتنافس في ظل تباين دوائر المصالح القومية :

بعد وفاة عبد الناصر وانتخاب أنور السادات رئيساً للجمهورية ، واجهت الدولتان عدة مشاكل وقلاقل داخلية وتحديات مشتركة زادت من تلاحمهما في مواجهتها والتصدي لها . ففي مصر بدأت الخلافات والصراعات حول السلطة تدبّ في أوصال النظام ، وبدأت هذه الخلافات واضحة للعيان في ١٥ مايو ١٩٧١م ، ومنبع هذه المشاكل ومصدرها شخصية عبد الناصر القوية المؤثرة ، والتي تركت بصمة واضحة في مجال السياسة الداخلية والخارجية لا يمكن محوها بسهولة ، ولا يمكن للسادات وهو خليفة عبد الناصر أن يكون ظلاً للناصرية مقتفياً أثرها دون أن يكون له بصمته الخاصة على نظام الحكم <sup>(١)</sup> . لكل ذلك بدأ السادات محاولاته الرامية إلى احتواء المسار الناصري وتطويقه وتحجيمه ، ليس مباشرة لأن ذلك قد يؤدي إلى الإطاحة به لقوة تأثير عبد الناصر ، ولقوة إيمان الشعب المصري والأمة العربية بمبادئه ومخططاته . فبدأ السادات يخطط لمحاربة الناصرية بتبني شعاراتها علناً والعمل على ضربها في الخفاء ، فأصبح ينادي بالشرعية الدستورية بدلاً عن الشرعية الثورية ، وأصبح ينادي بدولة القانون والمؤسسات والمبادئ والأخلاق الفاضلة وغيرها من الشعارات المعلنة للناصرية إلا أنه كان يقصد بذلك ضرب الناصرية نفسها <sup>(٢)</sup> . وقد أدت دعوته تلك إلى مواجهات مع المجموعات الناصرية ، فدخل معهم في صراعات حادة انتهت لصالحه في ١٥ مايو ١٩٧١م فيما عرفت بالثورة التصحيحية <sup>(٣)</sup> . تركت تلك الصراعات بصمة على العلاقات بين البلدين ، وذلك لأن الناصري كان من المؤمنين بعبد الناصر ومبادئه وشعاراته ، فلم يكن ليرض وهو يري السادات يكسر ويهدم تلك المبادئ التي ناضل عبد الناصر من أجلها ، ومن ثم فقد فستر حماس الناصري تجاه مصر وإزاء تحسين العلاقات ، ودعوات الوحدة والتكامل <sup>(٤)</sup> .

(١) نبيل راغب ، أنور السادات رائد التاصيل الفكري ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥م ) ، ص ٣٥ .

(٢) المعتصم صبحي ، السادات وثورة التصحيح ، ( القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٥م ) ، ص ١٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

(4) Gabriel R. Warburg , *Egypt and Sudan : Study In History and Politics* , (London : Lranckass, 1985 ) , P . 172 .



هذا على صعيد مصر ، أما على صعيد السودان فقد تدافعت الأحداث لتلعب دوراً مغايراً انصب في صالح العلاقات الثنائية ، وذلك أيضاً بسبب صراعات السلطة في السودان . فقد سبقت الإشارة أن نيلام مايو كان مدعوماً من اليسار { القومييين العرب والشيوعيين } ، وقد بدأت الخلافات تدب في جسم النظام بين دعاة القومية العربية من الناصريين من جانب ، وبين الشيوعيين من جانب آخر ، واحتدم الصراع لينفجر بالمحاولات الانقلابية الفاشلة في ١٩ يوليو ١٩٧١ م ، والتي أدت إلى إعدام الانقلابيين وقادة الحزب الشيوعي ، وابتعاد السودان من المعسكر الاشتراكي <sup>(١)</sup> .

في ظل تلك الظروف ، وفي خلال الأزمة وقفت مصر بجانب السودان بقوة وصلابة ، خاصة وأن السادات بدأ يتراجع عن خط عبد الناصر التابع للمعسكر الاشتراكي حيث بدأ يتقرب من الدوائر الغربية باتخاذ عدة إجراءات معادية للشرق منها طرد الخبراء السوفيت من مصر ، ومن ثم فقد كان من البديهي أن يقف بجانب النميري وهو يقاوم الشيوعيين <sup>(٢)</sup> . وقد كانت تلك المحاولات الانقلابية العاشلة دافع للمزيد من التقارب بين البلدين فبدأت محاولات الوحدة الثلاثية تلوح في الأفق ، حيث بدأت المحادثات فعلاً في مرسى مطروح ، وقد كان السادات يهدف من ذلك إلى إنشاء محور دفاعي ثلاثي من مصر والسودان وليبيا لمواجهة محاولات الاتحاد السوفيتي الرامية إلى اختراق المنطقة عبر حلفائها هناك ، وقد ظهرت بوادر تلك المحاولات السوفيتية في السودان بالمحاولات الانقلابية الفاشلة تلك ، مما أثار مخاوف السادات ، وقد أشار إلى ذلك في خطابه بمناسبة العيد الثالث عشر لثورة يوليو حيث قال : «... إذا تعرضنا نحن دول ميثاق طرابلس لأي هجوم فإن أسناننا حامية وقد باننت في السودان » <sup>(٣)</sup> . وقال : « إن مصر لا تسمح لأحد بالتدخل في شؤون السودان الداخلية » <sup>(٤)</sup> .

كانت تلك الصعاب والتحديات التي واجهت البلدين سبباً في تقاربهما بجانب ليبيا ، وبزوال تلك التحديات عادت العلاقات إلى طبيعتها ، وتداخلت عوامل أخرى عرقلت مسيرة العلاقات الثنائية خلال ١٩٧٢ م . وذلك بعد أن تردد النميري في الدخول

(١) اللواء خالد حسن عباس ، " الحزب الشيوعي من المعارضة الى التآمر " ، صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٦٦

، (الأحد ٣٠ يناير ١٩٧٢ م) .

(٢) جمال علي زهران ، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ م ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦ م ) ، ص ٢٤٣ .

(٣) بركات الحواتي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٨٣ .

في وحدة فورية مع مصر وليبيا وسوريا مراعيًا في ذلك ظروف السودان الداخلية وتكوينه الإثني المتباين والمتنوع والقلقل الداخلية الناتجة عن ذلك خموساً حرب الجنوب (١).

وقد تبادل الطرفان الاتهامات حول أسباب تدهور العلاقات ، فمصر كانت تلقي بالكثير من التهم على السودان على لسان السادات نفسه منها : « أن السودان ابتعد عن مصر ، والنميري تخلي عن صداقته ، وأن النميري الذي قام بثورة من أجل تعميق الإحساس العربي في السودان لم يعد يهتم إلاّ التعايش مع جيرانه الأفارقة » (٢). كما ألقى السودان بالكثير من التهم على مصر منها : « أن مصر لا تفهم ظروف السودان ، والرئيس السادات يتناسى ما فعله السودان ، ومصر لا تريد الاستغناء عن سياسة التعامل مع الآخرين من خلال مفاهيم الأجهزة ، والسادات يقود حملة الكراهية ضد النظام القائم في السودان ، وأن مصر تأوي أفراداً يعادون الثورة السودانية » (٣).

وهكذا استمر مسلسل الخلافات وتبادل الاتهامات بين النظامين المصري والسوداني ، وزاد تهم النميري للسادات بفرض الوصاية على السودان في مجال السياسة الخارجية ، فلم يرض السادات بتوجه السودان نحو جيرانه الأفارقة ، ودول الخليج البترولية . كما لم يرض للسودان إنشاء علاقات وطيدة مع أي دولة خاصة الولايات المتحدة دون إذن مصر ، من ذلك قول النميري في لقائه مع صحيفة النهار البيروتية : «... عندما بدأنا الحوار مع الولايات المتحدة فإن السادات شجع التيار الذي يقول إننا بعنا القضية ، والأكثر من ذلك فإن السادات أرسل إلينا وزير الحربية ووزير الخارجية ليقولا لنا أن الاستراتيجية الأمريكية تسعى لكي تجعل من إثيوبيا وبوغندا والسودان جبهة تضغط على مصر . فهل هذا سبيل ؟ إن السادات لا يتساور معنا ويشجع سورعي الاتهامات علينا... » (٤) . ويمضي النميري إلى القول : «... إن السادات إذا تفاهم مع السعودية فإن الأمر يعتبر في نظره طبيعياً ، أما إذا تفاهمت أنا مع السعودية وأبوظبي وسائر إمارات الخليج فإنه يشجع أجهزته لتقول إن تحركنا هذا يتم بأمر من الاستعمار ،

(١) منصور خالد ، السودان والنفق المظلم ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١٨ .

(٣) الصحافة ، العدد ٤٤٢٢ ، (الجمعة ٥ يناير ١٩٧٤ م) .

(٤) فؤاد مطر ، " لقاء مع النميري " ، صحيفة النهار البيروتية ، (الجمعة ٢٥ يناير ١٩٧٤ م) .

وفوق أنه لا يتشاور معنا فإنه لا يقول لنا الحقيقة ، وإذا كان السادات يعتقد أن السودان يجب أن يتحرك بالإرادة المصرية فإن اعتقاده ليس في محله ، إننا نعرف كيف نتصرف وفي أي طريق نسير »<sup>(١)</sup> . وقد تصاعدت الأزمة بين مصر والسودان ووصلت إلى درجة قام بعدها السودان بسحب قواته من جبهة قناة السويس بعد أن طلب سحب جزء من قواته لترابط في الحدود مع يوغندا تحسباً لأي طارئ قد يحدث من جراء الأزمة الماثلة بين يوغندا وتنزانيا . إلا أن القيادة المصرية طلبت من الحكومة السودانية سحب كل القوات من الجبهة<sup>(٢)</sup> . وهكذا اشتعلت الأزمة بين السودان ومصر ووصلت ذروتها ، وفي نفس الوقت توترت علاقات السودان بليبيا كذلك بسبب رفض السودان الوحدة الفورية ، واتهام ليبيا للسودان بأن في نظام مايو عملاء لأمريكا في إشارة للدكتور منصور خالد . وقد ذكر الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني آنذاك أن السبب الظاهري لتدهور العلاقات السودانية المصرية تتمثل في استئناف السودان علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة إلا أن هنالك عدة أسباب أغضبت القاهرة وأدت إلى تدهور العلاقات منها :

١/ قرار السودان بإغلاق شركة النصر التجارية نسبة لما حسبه وزير التجارة آنذاك بالممارسات التي تخضر بمصالح السودان .

٢/ طلب السودان إعادة النظر في دور جامعة القاهرة فرع الخرطوم حيث كان التركيز في دراستها على العلوم الإنسانية بصورة تخل بالتوازن في سوق العمل خاصة بالنظر إلى ما تقول به خطة التنمية حول احتياجات القوى البشرية .

٣/ رسالة بعث بها وزير الخارجية السوداني يشير إلى مادة معينة من اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩م ظلت معلقة لقراءة عقد من الزمان<sup>(٣)</sup> .

ولا شك أنه من خلال الدراسة يتضح أن سبب تدهور العلاقات هو تباين دوائر مصالح البلدين ، ففي حين ركز السادات على الوحدة العربية كأساس لتحقيق مصالح مصر القومية ومن ثم مصالح السودان ، فقد ركز الناصري على إفريقيا وأمريكا ، ذلك أن السودان عانى آنذاك من مشكلة جنوب السودان كأكبر عائق للسودان عن تحقيق أهدافه

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) آدم محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

وطموحاته ومصالحه القومية ، وقد فكر النميري أن مشكلة الجنوب لا يمكن حلها إلا بإرضاء الأفارقة اللذين يدعمون حرب الجنوب فاتجه نحو إفريقيا ووطد علاقاته مع دولها حتى نجح في حل المشكلة بعقد اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢ م . والغريب أن مصر لم تشارك السودان أفراحها بالاتفاقية كما ينبغي ولم تساهم كثيراً في دفع مساعي السلام الدائم في السودان آنذاك . كما لم تساهم كثيراً في البرنامج الدولي لإعادة توطين اللاجئين الذي أعلنه حكومة السودان بعد توقيع الاتفاقية ، ذلك البرنامج الذي ساهم فيه عدد كبير من الدول العربية وكأن توقيع الاتفاقية يناقض مصالحها القومية <sup>(١)</sup> . بل كانت تلوم السودان كما اتضح من الدراسة ، على اتجاهه نحو إفريقيا .

أما حول التوجه نحو أمريكا فقد استطاع الدكتور منصور خالد بذكاء أن يقود السودان عبر أديس أبابا إلى واشنطن وبمعزل عن الوساطة الساداتية سا اغضب مصر <sup>(٢)</sup> . فشنت الصحف القاهرية هجوماً علنياً على الخرطوم ووصفته بالارتواء في أحضان أمريكا ، وأن السفير الأمريكي كريست مور هو الذي يحكم الخرطوم <sup>(٣)</sup> ، وقد أدى كل ذلك إلى التخطيط لأحداث أيلول الأسود الذي راح ضحيته السفير الأمريكي كريست مور ومستشار السفارة كليونويل ، كما أدى إلى محاولة انقلابية مدعومة من مصر بقيادة محمد خير شنان . حيث كان ذلك ذروة توتر العلاقات خلال تلك الفترة .

---

(١) فواد مغلر ، مصدر سابق .

(٢) محمد أبو التاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٤٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٢٩ .

## المبحث الرابع :

### المصالح المشتركة تحت المظلة الأمريكية :

تداخلت أحداث كثيرة عادت بالعلاقات الثنائية إلى طبيعتها وأزالت الغيوم التي غطت أجواء العلاقات بين البلدين خلال عام ١٩٧٢م وبدايات عام ١٩٧٣م ، من تلك الأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، والخطر الإسرائيلي المحدق ، والذي أدى إلى وقوف السودان حكومة وشعباً بجانب مصر ، إيداناً ببداية مرحلة جديدة في العلاقات السودانية المصرية تحت المظلة الأمريكية . كذلك زاد من تقارب البلدين ظهور محور عدن الذي يضم ليبيا وإثيوبيا واليمن الجنوبي وبدعم سوفيتي وشرقي كبيرين ، وقد بات هذا المحور من أكبر المهددات لأمن البلدين القومي (١) .

على صعيد السودان ومنذ أحداث يوليو ١٩٧١م ، بدأ نميري يتجه تدريجياً نحو الغرب ، كما بدأت حكومة مايو تتخلى عن الشعارات الثورية في سياستها الخارجية ، وبدأت في انتهاج سياسة خارجية أكثر واقعية ترمي إلى التعامل مع الدول حسب المصلحة القومية كما ركزت الحكومة داخلياً على البناء الاقتصادي وإرساء البنى التحتية . وحول برنامج الحكومة ذكر الدكتور منصور خالد وزير الخارجية : « إن سياستنا الداخلية والخارجية ستكون مبنية على المصالح الاقتصادية أولاً » (٢) . كذلك ذكر السفير جمال محمد احمد وزير الدولة بالخارجية السودانية : « إن السودان تجاوز دبلوماسية التقارير إلى دبلوماسية التنمية ، وأضاف إننا لسنا فقراء ولا محتاجين وإنما نحتاج إلى الخبرة ، والخبرة تحتاج إلى الأرض والإنسان والماء ونحن نستلك كل ذلك إذا نحن غير فقراء ولا محتاجين ، نحن شركاء ، وقد ابتكرنا مبرغة للتعاون الاقتصادي هو مبرغة التعاون المثلث ، أي أن يأتي قطر عربي بالمال وقطر أوروبي بالخبرة والسودان يشارك بالأرض والإنسان والماء ، ولا شك أن مظاهر سياستنا الآن محسوسة فالفنادق مكتظة بالمستثمرين » (٣) . وعليه فقد كانت هذه الأهداف العملية الرامية إلى إحداث التنمية الاقتصادية ، وتحقيق مصالح السودان القومية ، الموجه لسياسة السودان الخارجية تجسده مصر خلال هذه الفترة ، خاصة وأن مصر هو مدخل السودان للخبرات الأوربية والغربية

(1) *Sudanow Magazine*, Vol, 3 , NO 2 , ( February 1978 ) , P .13 .

(٢) الصحافة ، العدد ٤٢٣٨ ، ( الاثنين ١١ فبراير ١٩٧٤م ) .

(٣) جمال محمد أحمد ، " سياسة السودان الخارجية " ، الأيام ، العدد ٧٣٥١ ، ( الخميس ٢ يناير ١٩٧٥م ) .

ومدخله أيضا لرؤوس الأموال العربية من دول الخليج البترولية . وقد أكد السيد مرغيسي حمزة سفير السودان بالقاهرة ذلك النهج الجديد في تعامل السودان مع مصر في لقاءه مع جريدة الصحافة حيث ذكر: إن أسباب تدهور علاقات السودان بمصر خلال الفترة السابقة تنحصر في سببين ، الأول : بعض السودانيين الذين يروجون الإشاعات في السودان ضد مصر وفي مصر ضد السودان { يقصد بذلك الاتحاديين } ، والحمد لله علمت الحكومتان في مصر و السودان بالجهات التي تروج الإشاعات وكشفت نواياها ، السبب الثاني : أن العلاقات كانت في السابق مبنية على العواطف و الآن ستكون العلاقات أكثر واقعية تراعي المصالح للبلدين القومية <sup>(١)</sup> ، ونسبة للرؤية الجديدة والفهم الجديد للسياسة الخارجية فقد بدأت العلاقات في التحسن منذ عام ١٩٧٣م ، حيث تبادل النميري والسادات رسائل بخصوص إزالة الغبار العالق بالعلاقات الثنائية . بدأ السودان ومصر في التحول التدريجي نحو الغرب مدفوعين في ذلك بتحركات محور عدن ، والتغلغل الشيوعي في المنطقة ، وقد تصادف أن المصالح القومية للبلدين أصبحت مرتبطة بالدول المعادية للشيوعية سواء على صعيد الخبرات ورؤوس الأموال العربية ، أم على صعيد رؤوس الأموال العربية ، ومن ثم بدأ البلدان في التعامل مع الغرب متناسيين بذلك مرارات العدوان الإسرائيلي ، والأكثر من ذلك أن مصر بدأت خطوات جادة لتحقيق السلام مع إسرائيل خارقة بذلك الإجماع العربي ، وقد وقف السودان بجانب مصر في كل تلك الخطوات ، مما أدى إلى ابتعاده من مجموعة الدول العربية الغنية ، وفقدانه بالتالي للتدفقات المالية العربية التي دخلت البلاد بكثافة بعد الحصار البترولي العربي للغرب باعتبار السودان سلة غذاء الوطن العربي والبدل العربي لاستثمار عائدات البترول بدلاً من إيداعها في بنوك الغرب واستثمارها هناك . ولعل الحكومة السودانية كانت قد قدمت الحماية الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة ومصر على الاستثمارات العربية ، فقد كانت الحكومة كما سبقت الإشارة مهددة من قبل محور عين والكتلة الشيوعية ولقد كان لهذا المحور أثره في التقارب المصري السوداني الأمريكي .

(١) الصحافة ، العدد ٤٢٣٥ ، (الخميس ٧ فبراير ١٩٧٤م) .

## المبحث الخامس :

### العلاقات المشتركة في نهايات عهد مايو :

في عصر يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١م تعرض السادات لإصابة بطلقات نار بسة أثناء العرض العسكري الخاص باحتفالات أكتوبر والعبور ، أدت إلى وفاته <sup>(١)</sup> ، وقد أصدرت رئاسة الجمهورية في السودان بياناً نعت فيه السادات معدداً مآثره ودوره في خدمة مصر والأمة العربية ، كما أعلنت الحداد لمدة أربعين يوماً <sup>(٢)</sup> . اجتمع مجلس الأمن القومي السوداني بغياب النميري ، وقرر إرسال وفد برئاسة النائب الأول لتقديم واجب العزاء لحكومة وشعب مصر ، والمشاركة في تشييع جثمان السادات . كما قرر عدم مشاركة النميري نسبةً للمخاطر المتوقعة حسب التقارير الواردة من القاهرة والتي تشير إلى إمكانية استهداف المشيعين من الرؤساء العرب من قبل المتطرفين ، خاصةً وأن معظم الرؤساء العرب قد أعلنوا مقاطعتهم للتشييع بسبب العلاقات المصرية الإسرائيلية <sup>(٣)</sup> ، إلا أن النميري لم يستجب لرأي مجلس الأمن القومي حيث سافر على الفور لمصر وحضر تشييع جثمان السادات ، وكان الرئيس العربي الوحيد الذي شارك في التشييع بجانب بعض رؤساء أمريكا السابقين منهم نكسون وفورد وكارتر ، ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن وبعض رؤساء الدول الأوروبية <sup>(٤)</sup> .

وقد أكد النميري بتصرفاته تلك إصراره على موقفه المؤيد للسادات في خطواته الرامية إلى مصالحة إسرائيل من جانبين : الجانب الأول : أن كل القادة العرب قد قاطعوا مراسم تشييع جثمان السادات باستثناء النميري ، والجانب الثاني : أنه أكد ذلك في خطابه أمام مجلس الشعب المصري حيث ذكر : أن من ضمن مآثر السادات مواقفه الصلبة خاصةً فيما يتعلق بخطوات تحقيق السلام في مصر ، أي خطوات السلام المصرية الإسرائيلية . تولي مبارك الساملة خلفاً للسادات ، وقد ورث علاقات عربية فائزة مترددة بسبب مصالحة إسرائيل ، إلا أنه سار على نفس نهج سلفه السادات في سياسته الدولية

(١) ألفت حسن أغا ، "رحيل السادات : تحليل مضمون للصحافة العالمية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٧ ، ( يناير

١٩٨٢م ) ، ص ٦ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسين ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

والإقليمية ، وحيال قضية الشرق الأوسط ومصالحة إسرائيل <sup>(١)</sup> . من جانبه حافظ النميري على علاقاته الطيبة بمصر ، وواصل جهوده الرامية لإعادة مصر إلى الحضيرة العربية ، وتضييف شقة الخلاف بينهما وبين تلك الدول ، وقد استغل النميري في سبيل تحقيق ذلك موقعه كرئيس للجنة التنسيق العربي <sup>(٢)</sup> ، وقد أدت جهوده تلك إلى تسنن كبير في العلاقات السودانية المصرية ، أدت في نهاية المطاف إلى توقيع ميثاق التكامل بين البلدين في ١٢ أكتوبر ١٩٨٢م ، وقد جاء توقيع ميثاق التكامل متأخرا بحسبان أن الخطوات الوحيدة بين البلدين قد بدأت منذ عام ١٩٧٤م ، بتوقيع منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين النميري ومبارك . وقد كان توقيع الميثاق قمة التحسن في العلاقات الثنائية في عهد مبارك ، حيث بدأ بعد ذلك العد التنازلي في العلاقات السودانية المصرية ، فقد عانى نظام مايو في أخريات عهده من عزلة جماهيرية طوقت وجوده ، ومع ذلك فإن مصر لم تجد خيارا آخر غير محالفة حكومة مايو ، وذلك لأنها كانت هي الأخرى تعاني من عزلة عربية بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني <sup>(٣)</sup> . وقد واجهت حكومة مايو انذاك مشاكل كثيرة منها : تزايد قوة المعارضة ، والأزمة الاقتصادية التي ضربت قطاعات كبيرة من الشعب السوداني بسبب شح الأمطار ، وكذلك اندلاع حرب الجنوب مرة أخرى ، إضافة إلى إعلان نظام مايو تطبيق التشريعات الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣م والانتقادات التي واجهتها وخاصة من الدول الصديقة لحكومة مايو مثل الولايات المتحدة ومصر ، وأخيرا إقدام نظام مايو على اعتقال حلفائه من الإسلاميين <sup>(٤)</sup> . إزاء تلك التطورات برزت داخل الحكومة المصرية تياراتان لكل منها وجهة نظرها حول كيفية التعامل مع الحكومة السودانية :

التيار الأول : يري ضرورة دعم نظام مايو والتعاون معه صيانة للأمن القومي المصري ، وذلك أن وصول نظام جديد في السودان مغامرة لا يمكن التكهّن بنتائجها <sup>(٥)</sup> .

---

(١) " الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس مبارك : ١٩٨١م - ١٩٨٤ " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٨ ، ( أكتوبر ١٩٨٤م ) ، ص ٦٠ .

(٢) فضل الله محمد ، " قمة ما بعد الامتحان " ، الصحافة ، العدد ٧٢ ، ( ١٣ سبتمبر ١٩٨٤م ) .

(٣) وحيد عبد ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٤) د. عبد اللطيف محمد البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، ( الخرطوم : معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، ١٩٩٥م ) ، ص ٩١ .

(٥) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥م ، القاهرة ، ( ١٩٨٦م ) ، ص ٨٥ .



التيار الثاني : يري أن دعم النظام المايوي بعد هذه التطورات الأخيرة يعد مغامرة سياسية خاسرة ، ومواجهة ضد الشعب السوداني لن تفيد مصر مستقبلاً ، وقد انتصر هذا التيار في نهاية المطاف .

بدأ نظام مايو في العد التنازلي مخلوقاً بحلف عدن ، وضغوط حركة التمرد في جنوب البلاد ، وبدايات تخلي مصر عنه ، والمعارضة العلمانية في الداخل ، واعتقالات الإسلاميين الذين كانوا يمثلون السند والدعم له ، وحينئذ لم تجد موثيق التكامل ولا الدفاع المشترك فتناً في الإبقاء على نظام مايو ، ففي الأسبوع الأول من إبريل ١٩٨٥م بدأ التوتر يسود في الخرطوم ، حينما كان النميري يقوم بزيادة للولايات المتحدة ، وقد بلغ التوتر ذروته في الرابع والخامس من إبريل ، وفي السادس منه أعلن القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب استيلاء القوات المسلحة على السلطة ، وإنهاء السيري ، وحل جهاز أس الدولة <sup>(١)</sup> ، ولم يشمل ممر هذه المرحلة السلطة فقلت في ١٩٧١م ، وذلك أن حركة إبريل كانت حركة شعبية عريضة يصعب مقاومتها ، إضافة إلى انتصار التيار الثاني داخل الحكومة المصرية ، والذي كان يرى ضرورة التخلي عن نظام مايو صيانة لمصالح مصر القومية والابتعاد عن أي مغامرة قد تؤدي إلى استعداد الشعب السوداني والإضرار بمصالح مصر في حالة الإطاحة بالنميري <sup>(٢)</sup> ، وهذا الموقف شبيه بموقفها من حكومة عبود إبان ثورة أكتوبر ، فقد استنفذ النميري كذلك جميع أغراضه ، وحقق لمصر كثيراً مما أرادت من السودان في مجال مصالحها الحيوية ، ومقتضيات أمنها القومي طيلة ستة عشر عاماً هي عمر نظام مايو <sup>(٣)</sup> .

وقد لعبت مصر دوراً إيجابياً ، فأسهمت في حقن الدماء السودانية حينما أخطرت النميري ، الذي نزل في مطار القاهرة في طريقه إلى الخرطوم من أسريخا ، بأن القوات المسلحة قد استولت على السلطة في الخرطوم ، وأن المصلحة يقتضي عدم مقاومتها ، وقد قبل النميري رأي الرئيس مبارك على مضض <sup>(٤)</sup> ، ولولا ذلك فقد كان محتملاً أن

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، **قصر الحكم وصراع السلطة** ، ( الخرطوم : إبداع للنشر والطباعة والتوزيع ، ٢٠٠٠م ) ،

ص ٧٢

(٢) الرجوع نفسه ، ص ٧٣ .

(٣) جريدة الصحافة ، العدد ٨٠٢٦ ، ( ١٧ إبريل ١٩٨٥م )

(٤) المصدر نفسه .

تحدث صراعات وصدامات في الخرطوم لو أن النميري أصر على دخولها ، وبذلك انطوت صفحة حافلة بالأحداث من صفحات العلاقات السودانية المصرية .

## الفصل الثالث

### فترة الحكومة الانتقالية والحزبية الثالثة

إبريل ١٩٨٥م - يونيو ١٩٨٩م

يتناول هذا الفصل مسيرة العلاقات الثنائية في الفترة التي أعقبت سقوط حكومة مايو في انتفاضة إبريل ١٩٨٥م ، وحتى انقلاب العميد عمر البشير في يونيو ١٩٨٩م . ويقف على السياسات التي انتهجتها الحكومة المصرية لاحتواء الحكومات السودانية ، وتحقيق مصالحها في السودان خلال تلك الفترة ، والتي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي وتقلب الحكومات ، الأمر الذي جعل من الصعب على مصر انتهاز أسلوب ثابت للتعامل مع تلك الحكومات . وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تغطي الفترة الأولى عهد الحكومة الانتقالية من إبريل ١٩٨٥م إلى ١٩٨٦م . أما الفترة الثانية فستدرس العلاقات الثنائية في عهد الحكومة الحزبية الثالثة من إبريل ١٩٨٦م وحتى يونيو ١٩٨٩م .

#### المبحث الأول :

##### فترة الحكومة الانتقالية :

في السادس من إبريل ١٩٨٥م ، انتصرت الإرادة الشعبية التي تبلورت في شكل انتفاضة وعصيان مدني شمل معظم مرافق الدولة بينما كان النميري في أمريكا . حيث أعلنت قيادة القوات المسلحة وقوفها بجانب الشعب وعزل النميري <sup>(١)</sup> . ومما لا شك فيه أن حكومة الانتفاضة قد أطاحت بأقوى حليف لمصر في السودان ، فما هو مصير العلاقات السودانية المصرية خلال هذه الفترة ؟ .

نعم ميثاق التجمع الوطني الذي قاد الانتفاضة الشعبية والذي وضع معظم المبادئ السودانية - نصّ على ضرورة المحافظة على علاقات طيبة مع مصر وتتميمتها لتحقيق أهداف ومصالح البلدين الشقيقين . وقد أعلنت الحكومة الانتقالية المبادئ الأساسية لسياسة السودان الخارجية والتي تضمنت عدة نقاط منها :

١/ الالتزام بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية .

(١) منار الشورنجي ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

٢/ الحرص والحفاظ على روابط الدم العربي ، ووحدة المصير مع الشقيقة مصر والعمل على تنمية العلاقات بما يخدم الأهداف المشتركة للشعبين الشقيقين وتحقيق آمالهما في بناء دولة متكاملة <sup>(١)</sup> .

في اليوم الثالث لنجاح الانتفاضة أعلن الرئيس المصري حسني مبارك تأييده للقيادة السودانية الجديدة التي أطاحت بالنميري ، وقد جاء إعلان مبارك بعد اجتماع لقيادة الحزب الوطني الحاكم في مصر تم خلاله مناقشة الأوضاع في السودان عقب استيلاء القوات المسلحة على السلطة ، وقد تلا وزير الخارجية المصري الدكتور عصمت عبد المجيد تصريح مبارك والذي جاء فيه : « وصف مبارك التطورات في السودان بأنه من صميم العمل الداخلي ونحن لا نتدخل في شئون أحد ، وإن السودان هو الذي يأخذ قراره بالنسبة لرئاسته وحكومته ولا دخل لنا في ذلك ، ولكننا لا نقبل بأي تدخل الشئون الداخلية للسودان » ، وأشار على أنه كان على اتصال مع القائد العسكري السوداني الذي تزعم حركة الاستيلاء على السلطة منذ البيان الأول الذي أعلن فيه عزل الرئيس السابق نميري وقال : «... إن القيادة السودانية تؤكد عمق العلاقات مع مصر ، وقد ظهر ذلك واضحاً في بياناتها ، وقال إن تلك القيادة تحترم جميع المواثيق والتعاقدات بين مصر والسودان » <sup>(٢)</sup> . وقد كان ذلك أول بيان اعتراف من قبل الإدارة المصرية بالوضع الجديد في السودان ، وقد حاول فيه مبارك تأكيد عدة أمور ومؤشرات :

أولاًها : طمأنة الحكومة الجديدة بأن مصر سوف لن تتدخل في الشئون الداخلية للسودان ، فقد كان الحديث يدور آنذاك أن مصر ربما دعمت نميري لاستعادة عرشه ، وذلك قبل استقرار الأوضاع في يد الحكومة الجديدة .

الأمر الثاني : حاول مبارك في بيانه كذلك طمأنة الشعب المصري بأن القيادة الجديدة في السودان سوف لا تتبع من السياسات ما قد تضر بمصالح مصر القومية في جنوب الوادي الأمر الثالث : ربط مبارك دعم مصر ومساندته واعترافه بالنظام الجديد بمدى احترامه للمواثيق والتعاقدات التي وقعت في السابق بين البلدين ، وأبرزها اتفاقية مياه النيل ومواثيق التكامل والدفاع المشترك . ولعل بيان مبارك كان يؤكد التخوف المصري من انجراف الحكومة الجديدة وراء الموجه الشعبية الغاضبة الداعية لمعاداة مصر ، مما قد

(١) صحيفة الصحافة ، العدد ٨٠٢٦ ، ( ١٧ إبريل ١٩٨٥ م ) .

(٢) صحيفة الصحافة ، العدد ٨٠٢٧ ، ( ١٨ إبريل ١٩٨٥ م ) .

يعرض مصالحها في السودان للخطر ، وذلك بسبب دعمها ومساندتها لنظام مايو ضد رغبات ومصالح الشعب السوداني .

في أول خطوة لتحريك العلاقات الثنائية أصدرت الحكومة الجديدة قراراً يقضي بإعفاء السفير السوداني بمصر ضمن قائمة شملت سفراء السودان بكل من أمريكا وبريطانيا <sup>(١)</sup> . وقد أثار ذلك القرار العديد من التساؤلات ، وذلك أنه شمل سفراء السودان في الدول التي ساندت نظام مايو ضد المعارضة الشعبية ، مما يدل على أن الحكومة الجديدة تنوي تغيير سياستها إزاء تلك الدول بأي شكل من الأشكال . وبعد أسبوع من الانتفاضة أوفدت الحكومة الانتقالية المهندس خليل توفيق عضو المجلس العسكري إلى مصر حيث سلّم رسالة خاصة من سوار الذهب للرئيس المصري حسني مبارك تضمنت شرحها للأوضاع بالبلاد بعد أن استتب الأمر وتم التوصل لإجماع حول بدء تنفيذ المرحلة الانتقالية <sup>(٢)</sup> . ولدي عودته صرح قائلاً : « لقد أوضح المجلس العسكري جليا في بياناته أن التطورات الجديدة في علاقات السودان بالدول المجاورة لن تؤثر بشيء على علاقاته بمصر التي يتفق الجانبان على خصوصيتها الأزلية » ، وقال : « إن كل الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق السابقة بين البلدين ستظل سارية كما هي ، وإن الدعم المعنوي الذي يتلقاه السودان من مصر قد ظل مستمراً طوال الوقت » <sup>(٣)</sup> .

ورغم أن السلطة الرسمية في السودان سارت في طريق تحسين العلاقات مع مصر ، إلا أن الشارع السوداني مفجر الانتفاضة اتخذ منحى مغايراً لذلك ، فقد نظر الشعب السوداني وخاصةً تنظيمات التجمع الوطني الديمقراطي إلى مصر باعتبارها الذراع الأيمن لنظام مايو كل تلك المدة ، ومن ثم لم يتسامح مع مصر بل استمر في عداؤه الشديد لها . وقد ارتفعت أصوات تنادي بإلغاء كل الاتفاقيات التي عقدها نظام مايو مع مصر وخاصة اتفاقيات التكامل والدفاع المشترك <sup>(٤)</sup> . قد غالي الشعب السوداني في عدائه لمصر إبان الانتفاضة فطالب البعض بمراجعة الاتفاقيات القديمة والمشاكل المتعلقة ، مثل اتفاقية مياه النيل ، ونزاع الحدود بين البلدين حول مثلث حلايب <sup>(٥)</sup> . زاد من تشدد

(١) صحيفة الصحافة ، العدد ٨٠٣٥ ، (١٦ ابري ١٩٨٥ م) .

(٢) صحيفة الصحافة ، العدد ٨٠٢٦ ، (الأربعاء ١٧ إبريل ١٩٨٥ م) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٦٥٠ .

الشعب السوداني تجاه مصر أيوانها للرئيس نميري بعد الانتفاضة ، فقد اعتقد البعض أن مصر تحتفظ بالنميري ككرت ضغط ووسيلة تهديد للثورة الشعبية والديمقراطية في السودان ، ومن ثم علت أصوات تنادي بتسليم النميري لمحاكمته على الجرائم التي ارتكبتها أثناء وجوده في السلطة (١) . ونسبة لأن مصر لم تستجب لهذا الطلب بحجة أن ذلك يخالف الدستور والعرف المصريين ، فقد كان طلب تسليم النميري عاملاً من عوامل التدهور في العلاقات الثنائية خلال هذه الفترة ، حيث اندلعت مظاهرات في العاصمة وبعض المدن السودانية ، وعلت هتافات خلالها ضد مصر ، وطوق المتظاهرون السفارة المصرية ، وأحرقوا العلم المصري ، وقدموا مذكرات للسفير المصري مطالبين فيها بتسليم النميري .

من جانبها اتسمت السياسة المصرية تجاه السودان بالحذر ، فبالرغم من أن القاهرة قد فقدت حليفاً استراتيجياً في السودان ، إلا أنها لم تبادر بمعاداة ثورة السادس من إبريل ، حتى لا يزداد الأمر سوءاً ، وقد فرضت مصر تعتيماً إعلامياً كاملاً على الأحداث في السودان باستثناء التغطية الخبرية العادية ، وهو نفس الموقف المصري بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م (٢) ، وقد تبلور الموقف المصري بعد ذلك في عدة نقاط أهمها :

١/ إن ما يجري في السودان شأن داخلي ، وإن مصر حريصة على استقرار السودان .

٢/ إن مصر لن تسمح لأي قوى إقليمية باستغلال الأوضاع في المنطقة .

٣/ إن من حق الشعب السوداني تشكيل مستقبله السياسي والاجتماعي على حسب رؤيته

٤/ إن مصر تعتبر الرئيس نميري الموجود في القاهرة الآن لاجئاً سياسياً (٣) .

تزايدت مخاوف مصر تجاه ثورة السودان لعدة أسباب أهمها الانتقادات اللاذعة التي وجهت لمصر من قبل الصحافة السودانية ، والندوات الحزبية ، كذلك المظاهرات العدائية التي انتظمت العاصمة ومدن سودانية أخرى ، وأخيراً إقدام حكومة سوار الذهب على إعادة وتمتين علاقاته مع دول تعادىها مصر مثل ليبيا وإيران وسوريا وإثيوبيا ، وقد أدّى كل ذلك إلى فتور الحماس المصري تجاه الحكومة الجديدة (٤) .

(١) د . حيدر إبراهيم علي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان ، ( القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م ) ، ص ١٤٢ .

(٢) د . بركات موسى الحواني ، مرجع سابق ، ص

(٣) السفير ميرغني النور جلاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٨ .

(٤) د . حيدر عبد الرحمن علي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

حول الجانب الإعلامي : فقد كثفت الأجهزة الإعلامية هجوما على مصر خاصة في ظل حريات الصحافة التي اتسمت بشيء من الفوضى في تأويلها للأحداث ، حيث وصفت الكثير من الصحف السودانية مصر بأنها جز من الاستعمار ذو الأطماع التوسعية في الأراضي السودانية . وأن علاقاتها مع السودان تقوم على أساس مصالحها فقط دون مراعاة لمصالح السودان . كما وصفت بعض الصحف الوجود المصري في السودان المتمثل في البعثات التعليمية ومكاتب الري المصري ... الخ ، وصفتها باعتبارها أوكارا للجاسوسية والتآمر على الشعب السوداني <sup>(١)</sup> . من جانب آخر لعبت أجهزة الإعلام المصرية كذلك دورا مماثلا عمقت من الشقة والخلاف بين البلدين ، فقد تناول بعض كبار الكتاب المصريين السودان وشعبه وثورته في مقالات خلت من روح الأخوة واحترام إرادة الشعب السوداني ، مثال ذلك مقالات مدفون الأنصار في رئيس صحيفة الجمهورية والتي دعا فيها إلى ضرورة تدخل مصر في السودان لحماية مصالحها وأمنها على غرار التدخل الأسريكي في نيكاراغوا ، والتدخل السوفيتي في أفغانستان <sup>(٢)</sup> .

من ذلك أيضاً مقالات أنيس منصور في مجلة أكتوبر والتي لا تخلو من مثل هذه النظرة الساخرة المتعالية المسيئة للسودان من ذلك قوله : « إن السودان بجوعه وعطشه جزء هام من مصر ، السودان لا يعطينا ما نحتاج إليه ولكنه يستطيع أن يقدم لنا وبسخاء ما لا نحتاج إليه من مشاكل وقلق وحروب » <sup>(٣)</sup> .

أما عن الندوات الحزبية المعادية لمصر : فقد عقدت الكثير من الندوات والليالي السياسية ، التي تناول فيها المتحدثون مصر بالتجريح باعتباره السند الرئيسي لحكومة مايو . وماوي لرئيسها بعد الانتفاضة ، من أبرز تلك الندوات : الندوة الكبرى التي عقدت بالخرطوم حول العلاقات السودانية المصرية ، حيث تحدث فيها السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة ، والدكتور لام أكول من الأحزاب الجنوبية ، والسيد محمد إبراهيم نقد رئيس الحزب الشيوعي السوداني ، وقد انتقدوا في هذه الندوة علاقة مصر بنظام مايو .

وعن إعادة علاقات السودان مع دول تعاديهها مصر : فقد تمت إعادة علاقات السودان مع كل من ليبيا وسوريا وإيران وإثيوبيا ، وقد صرح وزير الخارجية السوداني حول ذلك

(١) جريد السياسة ، العدد ٤١١ ، (٥ سبتمبر ١٩٨٧ م) .

(٢) جريدة السياسة ، العدد ٣٧١ ، (١٣ يوليو ١٩٨٧ م) ، والجمهورية القاهرية ، (١١/٧/٨٥) .

(٣) السفير ميرغني النور جويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٣ .

بقوله : « إن عودة العلاقات مع تلك الدول ضرورية خاصة وأن قطعها لم تراع مصالح السودان القومية » ، وقال : « إن قطع علاقات السودان مع إيران وسوريا تم بناءً على إرادة قوي أجنبية لها مصالح في ذلك » <sup>(١)</sup> ، وذلك في إشارة واضحة لمصر والولايات المتحدة ، فقد كانت مصر وأمريكا تعاديان الثورة الإسلامية في إيران . ثم إن الحكومة الانتقالية قد أرسلت وفوداً متتالية إلى تلك الدول إلا أنها تجاهلت تماماً وبصورة متعمدة إرسال أي وفد إلى مصر ، إلا بعد فترة طويلة <sup>(٢)</sup> ، ولعلها فعلت ذلك مدفوعة بالضغط الشعبي الغاضبة المطالبة بقطع العلاقات مع مصر وتسليم النميري ، وقد أثرت تلك الضغوط على الحكومة فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً بهذا الصدد ، قررت فيه مطالبة الحكومة المصرية رسمياً بتسليم النميري لمحاكمته بالتهمة المنسوبة إليه ، إلا أن سوار الذهب أعلن أنه يحترم القوانين المصرية فيما يتعلق بتسليم الرئيس السوداني المخلوع <sup>(٣)</sup> ومن ثم فقد ساهمت كل تلك الأمور سالفة الذكر في تصعيد التوتر في علاقات البلدين ، ودفع العلاقات لاتجاه القطعية ، وقد حدّ من ذلك الاتجاه التوازن الذي حاول خلقه المجلس العسكري الانتقالي الذي رفض الانقياد لتلك الضغوط الشعبية بخلاف مجلس الوزراء المدني كما رأينا ، وذلك لطبيعة تكوينه الذي يضم معظم قادة المجموعات السياسية والفعاليات التي قادت الانتفاضة الشعبية .

كانت تلك ذروة التوتر في علاقات البلدين في عهد الحكومة الانتقالية فقد بدأت الحكومة السودانية تراجع مواقفها تجاه مصر مدفوعة بعدة عوامل منها :

العامل الأول : الدعم الإثيوبي الكبير لحركة التمرد ، والتي باتت تشكل مهدداً لأمن واستقرار البلاد بعد أن استولت الحركة على بعض مدن الشمال <sup>(٤)</sup> .

العامل الثاني : قناعة الحكومة الانتقالية نفسها بضرورة الانفكاك من وطأة الضغوط الشعبية وإعادة النظر في العلاقات السودانية المصرية علي أسس جديدة تخدم مصالح البلدين القومية بدلاً من العداء والمواجهة التي قد لا تخدم إلا مصالح الآخرين ، وذلك لارتباط أمن البلدين القومي وتداخلها بصورة لا يمكن الفصل بينها ببساطة .

(١) منار الشوربجي ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .

(٣) Ann Mosely Lesch , Op.cit , p .820

(٤) جريدة السياسة ، العدد ٤٨٢ ، ١٦/١١/١٩٨٧ م .



العامل الثالث : لعب المثقفون في البلدين دوراً كبيراً أسهم في كسر الحاجز النفسي المترتب على ظروف الانتفاضة الشعبية ، فقد أقيمت الكثير من الندوات التي ناقشت العلاقات الثنائية بجرأة ووضوح ، وركزت على ضرورة قيامها على أسس واقعية تخدم مصالح البلدين القومية بعيداً عن المزايدات السياسية والعواطف ، وقد ساهمت كل هذه الندوات التي تناولت مختلف الموضوعات بصراحة ووضوح في تخفيف حدة التوتر ، ووقف الحملات الإعلامية العدائية ، وتمهيد الطريق لحوارات هادئة بين المسؤولين في البلدين ، تتجاوز السلبيات ، وتضع أسساً جديدة للعلاقات الثنائية تقوم على الذدية والتكافؤ والاحترام المتبادل للسيادة واستقلال القرار <sup>(١)</sup> .

العامل الرابع : تسابق الأحزاب السياسية نحو كسب ود مصر ، ولعل ذلك قد حدث بتخطيط وتدبير من مصر نفسها ، فقد استقبلت القاهرة وفد الجبهة الإسلامية برئاسة الدكتور حسن الترابي .

سهدت تلك العوامل لخطوات عملية نحو تحسين العلاقات بين البلدين بدأت بزيارات رسمية من قبل بعض وزراء الحكومة الانتقالية لمصر أسهمت تلك الزيارات في إزالة التوتر الذي ساد علاقات البلدين ، وفي أكتوبر ١٩٨٥م زار رئيس الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله مصر ضمن جولة طاف خلالها على واشنطن ولندن وبون وبروكسل وصوفيا <sup>(٢)</sup> . وقد أثمرت زيادة دفع الله ونجحت في إزالة الغيوم العالقة بأجواء العلاقات الثنائية ، كما أزال جزءاً من شكوك المصريين تجاه النظام الجديد . وأخيراً وفي الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٨٦م زار الفريق سوار الذهب رئيس المجلس العسكري مصر ، أجرى خلال الزيارة مباحثات رسمية مع الرئيس المصري حسني مبارك هدفت إلى توطيد العلاقات الثنائية ، وقد توصل الرئيسان خلال المباحثات إلى تشكيل لجان فنية لإعادة صياغة مشروع التكامل وإعادة النظر في هيكله ومؤسساته وترشيده لتكون بالصورة التي تخدم مصالح البلدين <sup>(٣)</sup> .

ونسبة لقصر عمر الحكومة الانتقالية فقد انطوت تلك الصفحة بسرعة ، وقد اتسمت العلاقات خلالها بالصيغة الانتقالية ، وعدم الإقدام على اتخاذ قرارات خطيرة من

(١) السفير ميرغني ابراهيم جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٠ .

(٢) " ملف محاضر اجتماعات الوفود ، رقم ٧ " ، وزارة الخارجية السودانية ، ١٩٨٥م .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

قبل الطرفين رغم الضغوط الشعبية على حكومة سوار الذهب فقد أجلت تلك الحكومة كل الأمور الخطيرة لفترة ما بعد الانتخابات العامة .

على صعيد القاهرة فقد اتسمت علاقاتها تجاه السودان بالتوجس والحذر حفاظاً على مصالح مصر القومية في السودان ، ومن ثم فقد تحركت القاهرة لاحتواء الحكومة الجديدة من عدة محاور تمثلت في الآتي :

**المحور الأول :** تمثل في السعي الجاد لامتصاص الغضب الشعبي الناتج عن مواقف مصر الداعمة لنظام مايو ، فقد علمت القاهرة حيال ذلك على تفكيك الجبهة المعادية لمصر والمكونة من عدة تنظيمات سياسية وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير .

**المحور الثاني :** تمثل في تحرك القاهرة لدعم التيار الاتحادي مادياً ومعنوياً لضمان فوزه في الانتخابات العامة المزعم عقدها بعد عام من الانتفاضة ، والعمل على صد الطريق أمام التنظيمات المعادية لمصر خاصة حزب الأمة .

**المحور الثالث :** تمثل في سعي القاهرة لفرض وصاية على السودان وإبعاده عن المحاور والتكتلات المعادية لمصر ، فقد عملت على منع تطور علاقات السودان كل من ليبيا وإيران وسوريا وإثيوبيا .

**المحور الرابع :** تمثل في سعي مصر لاحتواء الحكومة الانتقالية واحتضانها خاصة الجناح العسكري من تلك الحكومة ، فقد كانت بعض الدوائر المصرية تعتقد أن سوار الذهب قد لا يتنازل عن السلطة لصالح المدنيين مما يقتضي من مصر احتوائه وتوجيهه والسعي لخلق علاقات استراتيجية مع حكومته ، واحتواء الغضب الشعبي ضد مصر وامتصاصه ، خاصة وأن معظم التنظيمات السياسية الكبيرة في السودان كحزب الأمة كانت أشد عداءاً لمصر ، مما يندرج بعلاقات سيئة في حالة وصولها إلى السلطة . وعليه فقد كانت القاهرة تنتهج كل تلك السياسات حفاظاً على أمنها القومي ومصالحها الحيوية في السودان ، وتعمل على نقادي أي قرارات وتصرفات غير محسوبة قد تصدر من السلطات السودانية وتضر بمصالحها تلك ، جراء تداعيات الانتفاضة الشعبية وموجة الكراهية لمصر والدول التي ساندت ودعمت نظام مايو .

## المبحث الثاني :

### الديمقراطية الثانية :

أوفت حكومة سوار الذهب الانتقالية بوعدها في تسليم السلطة للشعب ، حيث أجريت الانتخابات العامة على أساس ديمقراطي حزبي حر في مارس ١٩٨٦م ، تمخضت عن تكوين حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي الموالي لمصر ، والذي لقي دعماً كبيراً من القاهرة إبان الحملة الانتخابية ، وقد أصبح السيد الصادق المهدي رئيساً للوزراء .

جمعت تلك الحكومة بين النقيضين في مجال التعامل مع مصر ، فهي بقدر ما شملت حليف مصر في السودان والمتمثل في الحزب الاتحادي الديمقراطي ، فقد اشتملت كذلك على عدد من الأول في البلاد وهو حزب الأمة ، فكيف تعاملت القاهرة مع تلك النقائص ؟ ، وكيف عملت للحفاظ على مصالحها خلال هذه الفترة ؟ . لابد قبل الدخول في الموضوع من ملاحظة أمرين :

الأمر الأول : أن القاهرة تفضل التعامل مع النظم العسكرية في السودان أكثر من النظم الديمقراطية ، التي لا يضمن لها جانب ، والتي كثيراً ما تتأثر بالضغوط الشعبية ، ولعل ذلك هو السبب الذي جعل مصر تعمل على الإطاحة بكل النظم الديمقراطية التي تعاقبت على حكم السودان ، رغم أن معظمها كانت تضم أحزاباً موالية لها ، ولنفس السبب عملت مصر على تمكين معظم الحكومات العسكرية في السودان ، ودعمها واحتوائها لسهولة التعامل معها وتوجيهها وفرض الوصايا عليها .

الأمر الثاني : أن القاهرة قد خبرت التعامل مع الحكومات الائتلافية في السودان خاصة تلك التي تكون إحدى أجنحتها موالية لها ، فهي إما أن توجهها لتحقيق مصالحها ، وإما أن تزرع لها الدسائس والفتن وتزعزع استقرارها عن طريق الجناح الموالي لها في الحكومة ، وأخيراً قد تدبر للإطاحة بها كما حدث مع التجريبتين الديمقراطييتين الأولى والثانية في السودان ، فماذا حدث مع التجربة الديمقراطية الثالثة ؟ .

في أول بيان له عقب انتخابه رئيساً للوزراء في إبريل ١٩٨٦م ذكر السيد الصادق المهدي أمام الجمعية التأسيسية : « إن للسودان علاقات مميزة مع بعض جيرانه مثل مصر والمملكة السعودية وليبيا ودول حوض النيل ، وبخصوص مصر تعترف حكومتنا

على صياغة العلاقات الثنائية على نحو جديد وفي ضوء العلاقات الخاصة بما يوطدها وبوجهها ويقويها لخدمة مصالح البلدين» (١) .

في الواقع العملي تجاهل السيد الصادق المهدي أمر العلاقة مع مصر ، حيث قام بزيارات لدول عربية وإفريقية واسيوية دون أن يزور مصر أو حتى يتوقف فيها في أي من تلك الجولات ، وهذا تقليد جديد وغير معروف من قبل الحكومات السودانية ، وقد انشغلت حكومة المهدي بأولويات أخرى مثل موضوع الوحدة الوطنية ، وإيقاف حرب الجنوب ، ووقف التدهور الاقتصادي ، وبناء المؤسسات الديمقراطية وتمكينها من أداء دورها في تسيير دفة الحكم (٢) ، بل أن بعض القضايا التي حظيت بالاهتمام من قبل حكومة الصادق المهدي تنطوي على تهديد لمصر مثل إعلان كوكادام الذي وقعته بعض الأحزاب السياسية والتجمع النقابي مع حركة جون قرنق حيث انطوي هذا الإعلان على مطالبة حركة التمرد القاضية بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر (٣) .

من جانب آخر فقد اتسم تعامل حكومة الصادق المهدي الائتلافية مع القاهرة بالازدواجية ، ففي حين كان حزب الأمة يتجاهل مصر ويرفض مجرد التعامل معها ، بل أنه كان يفضل التعامل مع دول معادية للقاهرة مثل ليبيا وإيران ؛ فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي حليف حزب الأمة في السلطة كان يفضل التعامل مع القاهرة وعلى كافة المستويات (٤) . وبهذا التعامل المزدوج عجزت القاهرة عن احتواء حكومة الخرطوم ، إذ أن حزب الأمة كان يمثل الأغلبية في تلك الحكومة الائتلافية ، ومن ثم لم تثمر تعامل مصر مع جناح واحد من ذلك النظام عن نتائج إيجابية تخدم مصالح مصر ، خاصة وأن الجناح الآخر كان أكثر سرعة في الاتجاه المعاكس ، بناءً على ذلك رأت القاهرة ضرورة مراجعة علاقاتها مع حكومة الخرطوم بكلا جناحيها وقد كان الدافع لذلك عاملين : الأول : تضرر مصالحها جراء القطيعة ، والثاني : أن الجناح الاتحادي نفسه قد اقترح على القاهرة ضرورة التحرك بصورة أكثر إيجابية تجاه السودان بدلاً من ترك الأمر لدوائر أخرى معادية .

(١) السفير ميرغني النور جويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٥٠ .

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المازق التاريخي وآفاق المستقبل ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ٥٣٩ .

(٤) صحيفة الأسبوع ، العدد ٢٤ ، (الخميس ١٤ أغسطس ١٩٨٦ م) .

بناءً على ذلك بادرت الحكومة المصرية بخطوات لتحسين العلاقات مع السودان وإزالة الجفوة التي صاحبت العلاقات الثنائية منذ الانتفاضة ، حيث أوفد الرئيس المصري حسني مبارك للخرطوم مبعوثه الشخصي الدكتور حلمي الحديدي وزير الصحة ونائب الأمين العام للحزب الوطني الحاكم في مصر <sup>(١)</sup> ، قام الحديدي بعقد لقاءات مع كافة أطراف النظام الحاكم ومعظم الأحزاب السياسية في الخرطوم ، تمخضت تلك اللقاءات عن تكوين لجنة من الحزبين المؤلفين لمراجعة العلاقات الثنائية ، والخروج برؤية موحدة حول كيفية التعامل مع مصر كما تم تكوين لجنة مماثلة من الحزب الحاكم في مصر لنفس الغرض <sup>(٢)</sup> . أعقب زيارة الحديدي زيارة وزير الإعلام المصري السيد صفوت الشويف ، وذلك في ديسمبر ١٩٨٦م وقد لقي ترحيباً كبيراً من الحكومة السودانية ، وأجرى محادثات مهمة مع الكثير من القيادات السياسية والتنفيذية في البلاد <sup>(٣)</sup> .

بدأ السيد الصادق المهدي يعد العدة لزيارة مصر متخلصاً من الكثير من العقد النفسية التي تحيل بالأنصار تجاه مصر ، والتي تكونت بسبب تراكم عوامل تاريخية ومعاصرة <sup>(٤)</sup> ، وقد ذكر في تصريح له أن زيارته لمصر مسألة وقت فقط ، وأن المطلوب هو الشكل الجديد الذي تقوم عليه تلك العلاقات بين البلدين موضحاً أن ميثاق الإخاء هو المناسب ، وأن هناك لجنة مكلفة بصياغته برئاسة الدكتور حسين أبو صالح والسيد إبراهيم الأمين . وذكر أن وجود نميري في مصر يسبب قدحاً في العلاقات الثنائية ، وأن وجوده لا زال يؤثر على العلاقات الثنائية فقد لعب النميري دوراً كبيراً في تخريب السودان وأن للجميع موقف واضح ومحدد وهو أن محاسبة نميري مطلب شعبي لا يستطيع أحد أن يتنازل عنه ، غير أنه ذكر بأن السودان لم يجعل ذلك شرطاً في عودة العلاقات <sup>(٥)</sup> . ساهمت عوامل كثيرة في التعجيل بزيارة السيد الصادق المهدي أهمها أن القاهرة نفسها قدمت يد المصالحة له ولحكومته وطلبت منه زيارتها ، إضافة إلى أن معظم الكيانات السياسية بالسودان تدافعت نحو القاهرة وأقامت معها علاقات وطيدة خاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة جناح الإمام والجبهة الإسلامية القومية كما

(١) جريدة الصحافة ، العدد ٨٠٥٣ ، ( ٥ مايو ١٩٨٥ م ) .

(٢) صحيفة الأسبوع ، العدد ٩٢ ، ( الخميس ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦ م ) .

(٣) جريدة السياسة ، العدد ٢٠٠ ، ( ١٨ يناير ١٩٨٧ م ) .

(٤) محمد زيادة حمور ، " عقدة كامب ديفيد وأخواتها " ، صحيفة الأسبوع ، العدد ١١٨ ، ( ٧ ديسمبر ١٩٨٦ م ) .

(٥) د / حيدر ابراهيم علي ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

سبقت الإشارة في المبحث السابق <sup>(١)</sup> ، على ضوء ذلك قرر السيد الصادق المهدي زيارة مصر ، وقد وصل إليها بالفعل في ١٨ فبراير ١٩٨٧م على رأس وفد كبير ، وقد استقبل استقبالا رسمياً وشعبياً ، واهتمت أجهزة الإعلام المحلية والعالمية بالزيارة ، والنقي خلال الزيارة التي استغرقت خمسة أيام أبرز قيادات مصر الرسمية وقيادات المعارضة المصرية . وقد أجرى محادثات مع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والرئيس المصري حسني مبارك وتم الاتفاق خلال ذلك على فتح صفحة جديدة لتأطير العلاقات بعد الاتفاق على إلغاء اتفاقية التكامل الذي وقعه النميري مع مصر وقد عرفت الصيغة الجديدة بميثاق الإخاء والذي تم توقعه من قبل الطرفين في ٢١ فبراير ١٩٧٧م <sup>(٢)</sup> . وبتوقيع ميثاق الإخاء وضعت الحكومتان أساساً جديداً للتعاون المشترك تنبع من قناعات الشعبين ، وتتجاوز عقدة المؤسسات الفوقية لاتفاقية التكامل ، وتوطر نظرياً للعلاقات الثنائية إلا أن الحواجز النفسية بين الحكومتين لم تتح الفرصة لإنزال النظرية على أرض الواقع كما سنسجل في السطور اللاحقة إثناء الله <sup>(٣)</sup> . في مارس ١٩٨٨م زار الرئيس مبارك السودان على رأس وفد كبير ضم أركان دولته وقد أسهمت الزيارة في إزالة شيء مما علق بنفوس السودانيين من كراهية لمصر بسبب موقفها من أحداث الكرمك وقيسان <sup>(٤)</sup> . بعد الزيارة بدأ العد التنازلي في العلاقات الثنائية ، وقد تضافرت عدة عوامل أسهمت في تدهور العلاقات خلال الفترة الأخيرة من عهد حكومة الصادق المهدي :

أولاًها : زيارة العقيد جون قرنق للقاهرة في ديسمبر ١٩٨٨م على رأس وفد عسكري وسياسي كبير ، حيث استقبل استقبالا كبيرا أثار الرأي العام السوداني والحكومة السودانية ، وقد أجرى مشاورات مكثفة مع الحكومة المصرية شملت كافة المجالات وقد أبدت الحكومة المصرية تعاطفاً واضحاً ومتعمداً حيال جون قرنق وحركته ، الأمر الذي اعتبره السودانيون وقوفاً بجانب حركة التمرد على حساب الحكومة السودانية .

ثاني تلك الأسباب : ورود أنباء للحكومة السودانية تفيد بأن الرئيس السابق جعفر نميري قد خرج من صمته وأدلى بتصريحات لإذاعة صوت أمريكا ، وصحيفة الراية القطرية

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .

(٢) توفيق حامد السيد ، " ماذا بعد زيارة الاخوة الأعداء " ، صحيفة السياسة ، العدد ٣٦٩ ، ( ١١ يوليو ١٩٨٧م ) .

(٣) د . محمد هاء الدين العمري ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر المصير المشترك ، مرجع سابق ، ص

أعلن فيها استمرار نشاطه وجهوده الرامية لإسقاط الحكومة الديمقراطية ، وأنه استقبل في هذا الإطار عدداً من السياسيين السودانيين <sup>(١)</sup> .

بعد ذلك أذاعت الأجهزة الأمنية بياناً رسمياً ذكرت فيه أنها أحبطت محاولة للإطاحة بالحكومة الديمقراطية بقيادة عناصر موالية للنميري ومصر من بينهم العميد الزبير محمد صالح . وقد ألغى السيد الصادق المهدي جدول أعمال الجمعية التأسيسية ليدفع للحضور نبأ المحاولة الانقلابية حيث قال : « إن المخطط كان يهدف إلى استلام السلطة وتسليمها للقائد نميري الذي كان من المقرر أن يعود في ذات اليوم من القاهرة إلى الخرطوم » <sup>(٢)</sup> ، إلا أن الحزب الاتحادي المؤتلف شكك في ادعاءات الصادق المهدي ، واعتبر المحاولة بمثابة إشاعة أطلقت للنيل من العلاقات السودانية المصرية <sup>(٣)</sup> وعلى منسوب ذلك البيان شنّ الرئيس المصري هجوماً عنيفاً على الحكومة السودانية ، وخصّ بالهجوم السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء ، وقال في تصريحات أوردتها الصحف المصرية : « إن الصادق المهدي جعل مصر شماعة لتعليق الأخطاء عليها » <sup>(٤)</sup> .

وهكذا تدهورت العلاقات الثنائية في تلك الفترة وبحسوبة مريضة حيث تزايدت المساجلات الكلامية بين الصادق المهدي وحسني مبارك وبصورة خرجت في بعض الأحيان عن الأعراف والمثل الدبلوماسية . وبذلك فقد عجزت الحكومة المصرية عن التعامل مع النظام الديمقراطي الثالث في السودان حيث حالت دون تحسين العلاقات الموجهة الشعبية الغاضبة ضد مصر بسبب دعمها لنظام مايو واستمرارها في إيواء النميري بعد الانتفاضة ، إضافة إلى توجس السيد الصادق المهدي إزاء التعامل الجاد مع النظام المصري ، فقد ذكر الصادق المهدي نفسه : « إن المصريين لا يؤمن لهم جانب » <sup>(٥)</sup> . هذا من جانب السودان ، أما من الجانب المصري فإن القاهرة تدرك تماماً أن وجود حزب الأمة على رأس السلطة في السودان سوف لن يخدم مصالحها القومية

(١) شرف الدين أحمد حمزة ، " مصر والشطرنج السياسي في السودان " صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٢٠٣٣ ( الثلاثاء ٩ يناير ١٩٩٣ م ) .

(٢) عبد الرحمن الأمين ، ساعة الصفر : مذبة الديمقراطية الثالثة « ( أجندة واشنطن ، ١٩٩٢ م ) ، ص ٢٣٤ .

(٣) محبوب عمر باشري ، معالم تاريخ السودان ، ( الخرطوم : دار السودان للكتب ، ٢٠٠٠ م ) ، ص ٢١١ .

(٤) صحيفة السوداني ، العدد ٨٢٠ ، ( ١ مارس ١٩٨٩ م ) .

(٥) بشير محمد سعيد ، " من مذكراتي " ، صحيفة الأيام ، العدد ٦٠٥٥ ، ( ٥ مايو ١٩٨٧ م ) .

على إطلاقها ، إلا أنها حاولت أن تحافظ على الحد الأدنى من العلاقة بين البلدين حتى لا تصاب مصالحها بالضرر من جراء قرارات قد تتخذها الحكومة السودانية ، ومع كل ذلك بذلت القاهرة مجهودات كبيرة لاحتواء حكومة الصادق المهدي وسارت في سبيل تحقيق ذلك عدة مسارات منها :

المسار الأول : محاولة خلق جدار من الصلة مع حزب الأمة ، حيث رأت مصر أن معاداة أكبر حزب في السودان سوف لن تخدم مصالحها ، ومن ثم كانت اتصالات الدكتور حلمي الحديدي بقيادات الحزب إبان زيارته للسودان ، ومحاولة إجراء حوارات معهم حول رؤيتهم للعلاقات الثنائية ، وأخيراً التمهيد لزيارة قيادات من حزب الأمة للقاهرة لنفس الغرض .

المسار الثاني : استخدم الحزب الاتحادي المؤتلف كأداة ضغط لحكومة الصادق ، فقد كان هذا الشق من الحكومة الائتلافية على وئام تام مع مصر وتستقي معظم توجيهاته منها ، ومن ثم كانت لعبة الموازنات السياسية والائتلافات والاختلافات التي أرفقت كاهل الصادق المهدي فقرر أخيراً فض الائتلاف مع الحزب الاتحادي والتحالف مع مجموعات حزبية أخرى .

المسار الثالث : إنشاء معبر علاقات مع معلم الكيانات السياسية السودانية بما في ذلك الجبهة القومية الإسلامية (١) .

المسار الرابع : التلويح بعصا دعم حركة التمرد في جنوب السودان ، فقد استقبلت القاهرة زعيم حركة التمرد العقيد جون قرنق استقبالا كبيرا أثار غضب الحكومة السودانية (٢) .

المسار الخامس : تخريب علاقات السودان الخارجية ومنعه عن توطيد علاقاته مع دول تعاديها هي وحلفائها مثل إيران وليبيا ، وبإصرار حكومة المهدي على ذلك بذلت مصر مجهودات كبيرة لتشويه صورة حكومته لدى بعض الدوائر الغربية حيث بدأت أمريكا ولأول مرة في اتهام السودان بالإرهاب ، وبناءً على ذلك وقفت أمريكا ضد التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان رغم ادعاءاتها بحماية النظم الديمقراطية .

المسار السادس : التلويح بعصا النميري فقد سمحت القاهرة للرئيس المخلوع جعفر نميري بمقابلة الوسائل الإعلامية والإدلاء بتصريحات معادية لحكومة السودان .

(١) توفيق حامد السيد ، مصدر سابق .

(٢) صحيفة السوداني ، العدد ٧٤٨ ، (٤ سبتمبر ١٩٨٨ م) .



المسار السابع : المواجهات الإعلامية بين القاهرة والخرطوم ، وأبرزها مواجهات  
الصادق المهدي والرئيس حسني مبارك وبصورة أسأت للأعراف الدبلوماسية ، وأواصر  
الأخوة والجيرة والقربي التي تجمع بين السودان ومصر (١) .

المسار الثامن : التجسس والاختراق الأمني والرشوة ، وقد بذلت القاهرة مجهودات كبيرة  
في ذلك الاتجاه ، أبرزها قضية شريط الكاسيت التي أثارت بلبلة في الشارع السوداني (٢) .  
المسار التاسع : المحاولات الانقلابية ، وأخيراً اقتنعت القاهرة أن لا جدوى من حكومة  
الخرطوم فقررت الإطاحة بها عبر انقلاب عسكري ، فقد أصدرت الأجهزة الأمنية بياناً  
أشارت فيه إلى أنها اكتشفت محاولة انقلابية ضد النظام بتخليب وتدمير من مصر ، كما  
تواترت الأنباء والتقارير عن محاولات انقلابية أخرى تديرها دول أجنبية مجاورة في  
إشارة واضحة لمصر والعراق ، وقبل التحقق من صحة هذه التقارير وقع انقلاب  
عسكري مفاجئ بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير ليضع حداً لتلك الفترة (٣) .

---

(١) صحيفة السوداني ، العدد ٨٤٠ ، (١ مارس ١٩٨٩ م) .

(٢) صحيفة السودان ، العدد ٨٥١ ، (١ مارس ١٩٨٩ م) .

(٣) محبوب عمر باشري ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

## الفصل الرابع

### العلاقات الثنائية في عهد حكومة الإنقاذ الوطني

يونيو ١٩٨٩م - ديسمبر ٢٠٠١م

في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م ، أطاح انقلاب عسكري بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير بحكومة الصادق المهدي الديمقراطية ، قاطعاً الطريق أمام المحاولات الانقلابية العديدة التي تديرها الكثير من الجهات بما فيها جهات أجنبية<sup>(١)</sup>.

وضعت حكومة الإنقاذ الوطني حداً للخلاف المستفحل بين حكومة الصادق المهدي والنظام المصري ، فعادت العلاقات إلى مجاريها في بداية عهد البشير ، إلا أن العلاقات بين البلدين تدهورت مرة أخرى وبصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الثنائية ، حيث شهد عهد حكومة الإنقاذ الوطني أسوأ مراحل التدهور في العلاقات السودانية المصرية ، بسبب تضارب المصالح ، ومحاولات حكومة البشير الرامية للانعقاد من تبعية مصر . إضافة إلى ظروف أخرى محلية وإقليمية ودولية ، وسيتناول البحث هذه المرحلة من العلاقات الثنائية من خلال أربعة مباحث على النحو التالي :

#### المبحث الأول :

##### موقف مصر من انقلاب البشير :

ذكر الباحث في الفصل السابق أن العلاقات السودانية المصرية قد وصلت ذروة تدهورها في أواخر عهد الصادق المهدي ، وقد أدى ذلك التدهور إلى سعي الحكومة المصرية للإطاحة بحكومة الصادق المهدي بكافة السبل ، ومن ثم اتهامها من قبل الأجهزة الأمنية السودانية بأنها تخطط لانقلاب عسكري في السودان . وقد كانت مصر مستعدة للترحيب بأي تغيير يحدث في السودان بعد أن وصلت العلاقات إلى طريق مسدود ، وبعد أن تأكد لها صعوبة إخضاع السيد الصادق المهدي لسياستها كما كان يحدث في عهد النميري . من جانبها لعبت حكومة الإنقاذ الوطني على هذه التناقضات فعملت على كسب التأييد الخارجي من خلال مصر ، وذلك بإيهامها بأن الثورة تتبع لها وتحقق وتصور

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصر المشترك ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

مصالحتها في السودان ، فأعلنت الحكومة في برنامجها السياسي الآتي : « إن حكومة الإنقاذ الوطني قد عقدت العزم على إصلاح العلاقات وإعمارها مع كل الجارات العربيات ، وخاصة مصر ، السعودية وليبيا ، وسيسعى لذلك محاولات جادة لدعم التعاون الإقليمي مع دول الجوار وتوسيع آفاقه وتعميق روابطه » (١) .

وفي بادرة لحشد التأييد الدولي والعربي ، قابل قادة الانقلاب السفير المصري محمد نقي الدين الشربيني بالقيادة العامة لقوات الشعب المسلحة في اليوم الأول للانقلاب ، حيث أكدوا له موالاة الحكومة الجديدة لمصر ، وعزمها الأكيد على راب الصدع في العلاقات الثنائية (٢) ، وعلى إثر ذلك اللقاء كانت مصر أول دولة أعلنت اعترافها بالوضع الجديد . وقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا رسميا في الرابع من يوليو ١٩٨٩ م ، أعلنت فيها اعترافها بالنظام الجديد وتأييدها للتغيير الذي حدث في السودان (٣) . من جانبه قام السفير المصري بخطوات أكثر إيجابية لدعم الانقلاب ، حيث أجرى اتصالات هاتفية بمعظم سفراء الدول العربية والأجنبية بالخرطوم مطالبيا منهم حشد دعم حكوماتهم وتأييدها للانقلاب بحسبانه انقلابا مواليا لمصر ، فقد كان السفير المصري يجري اتصالات هاتفية بالسفراء ويتحدث لهم باللهجة المصرية قائلا : « دول أولادنا أيدهم » (٤) . كذلك قامت الحكومة المصرية ببناء على ذلك بإجراء اتصالات دبلوماسية مع معظم الدول العربية والأجنبية طالبة منهم تأييد الوضع الجديد (٥) ، وقد أثمرت الجهود المصرية تلك فأعلنت عدد كبير من الدول اعترافها بحكومة الإنقاذ الوطني ، وأصدرت بيانات بهذا الخصوص .

وحول التأييد المصري السريع لانقلاب البشير يتبادر إلى الأذهان الكثير من الملاحظات والتساؤلات . فمن الملاحظ أولا : أن انقلاب البشير هو أول انقلاب عسكري يتم في السودان دون تخليط من القاهرة أو علمها أو ساندتها ، فقد تفاجأت مصر

(١) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٤٧ ، ( الاثنين ٣ يوليو ١٩٩٠ م ) .

(٢) محمد سعد أبو عامود ، " النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٨ ، إبريل ١٩٩٧ م ، ص ٨٧ .

(٣) عبد الرحيم الأمين ، ساعة الصفر : ملحة الديمقراطية الثانية في السودان ١٩٨٥ - ١٩٨٩ م ، ( أجندة واشنطن ، ١٩٨٩ م ) ، ص ٢٢٨ .

(٤) شرف الدين احمد حمزة ، " مصر الرسمية والشرطيح السياسي في السودان " ، صحيفة القوات المسلحة ، مصدر سابق .

(٥) المصدر نفسه .

كغيرها من الدول بهذا الانقلاب ، بل أن انقلاب البشير قد قطع السبيل لانقلاب آخر كانت تخطط له المخابرات المصرية ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن المخابرات المصرية لم تنجح حتى تلك اللحظة في اختراق الجبهة الإسلامية ، التي تمتلك جهاز استخباري قوي كغيرها من التنظيمات العقائدية ، حيث ساهم ذلك الجهاز نفسه في كشف عدد من المحاولات الانقلابية ضد حكومة الصادق المهدي بعضها بدعم وتخطيط من القاهرة (١) .

الملاحظة الثانية : أن القاهرة تظاهرت بعلمها بما حدث ، بل ودعمها له ، ولعل مصر كانت ترجو من ذلك عدة أمور أهمها : إقناع الدول الصديقة لها بتأييد الانقلاب ، وخاصة الولايات المتحدة التي ترفض تأييد الانقلابات العسكرية التي تقوم على حساب نظم ديمقراطية حسب نص القانون ٥١٣ الصادر من الكونغرس الأمريكي بهذا الخصوص (٢) . من جانب آخر ربما أرادت القاهرة من ذلك الإسراع في احتواء النظام الجديد كما حدث إبان ثورة أكتوبر حينما ادعت الصحف وأجهزة الإعلام المصرية أن ثورة أكتوبر تمت بتأييد ودعم من مصر ، وربما كان ذلك التظاهر بمثابة تمنيات أطلقتها في إشاعات ، وصدقها هي قبل الآخرين فراحت تؤيد حكومة الخرطوم وتحشد لها تأييد الدول الأخرى . لقد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن القاهرة لم تصنع انقلاب البشير ، بل أنها لم تكن تعلم بهوبة الانقلابيين أمسداؤاها هم أم أعداؤها ، أم غير ذلك ؟ . فلماذا بادرت بتأييد الانقلاب ؟ وذهبت إلى أكثر من ذلك فحشدت له التأييد الدولي ؟ . لقد فعلت مصر ذلك لعدة أسباب منها :

السبب الأول : أن القاهرة لا ترض بالحكومات الديمقراطية في السودان ، وتفضل عليها النظم العسكرية لسهولة التعامل معها وتوجيهها ، ولذلك فقد تآمرت وخططت للإطاحة بكل النظم الديمقراطية التي مرت على حكم السودان .

الثاني : أن القاهرة كانت تبحث عن أي بديل لحكومة الصادق المهدي ، وتتمنى حدوث أي تغيير في السودان على أي شكل كان ، خاصة في الأيام الأخيرة من عمر حكومة المهدي التي اشتد فيها العداء بين البلدين (٣) .

(١) محبوب عمر باشري ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

(٢) موسى يعقوب ، " المشهد السياسي " ، صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ٣٩٠ ، (ديسمبر ١٩٩٠ م) .

(٣) عبد المجاهد الأمين ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

الثالث : أن الانقلابيين في الخرطوم قد أوهموا الحكومة المصرية وخدعوها بأن الانقلاب موال لها وفي صالحها ، وذلك من خلال سيناريو مقابلة الشريبي بالقيادة العامة ، والبيانات التي صدرت من الحكومة الجديدة ، والتي تؤكد سعيها لتحسين العلاقات مع مصر (١) .

لقد واصلت الحكومة المصرية دعمها لنظام البشير ، فأرسلت في اليوم الثاني للانقلاب وفداً برئاسة وزير شؤون الرئاسة المصري السيد أمين النمر ، ضم الوفد مدير الاستخبارات العامة ، وقد هدفت الزيارة إلى التعرف على الوضع الجديد وتوجهاته ، والاطمئنان على استقرار الأوضاع واستتاب الأمن ، وقد صرح أمين النمر خلال الزيارة قائلاً : « جئت أحمل تحيات الرئيس مبارك والشعب المصري إلى سيادة الفريق عمر وأعضاء المجلس مؤكدين وقفنا واستعدادنا لدعم السودان » (٢) .

أعقبه زيارة استكشافية أخرى قام بها الصحفي المصري مكرم محمد أحمد ، حيث أمضى أسبوعاً بالخرطوم وأجرى لقاءات واسعة مع قادة النظام تم نشرها في التلفزيون المصري والصحف المصرية مما أسهم في تعريف العالم بالنظام الجديد (٣) . وقد ركزت اهتمامات الوفود الزائرة على التحقق من هوية النظام والتثبت من الإشاعة التي سرت تشير إلى أن الانقلاب تم بتخطيط ومساندة ودعم من الجبهة الإسلامية القومية (٤) .

بعد ذلك قامت القاهرة بمجهودات دبلوماسية أخرى لتعريف النظام الجديد دولياً ، وحشد التأييد له ، فقد صادف وقوع انقلاب اجتماعات الدول الصناعية السبعة في باريس بهدف إلغاء بعض ديون دول العالم الثالث ، ومطالبة نادي باريس بتحويل جزء منها إلى مساعدات ، انتهز البشير هذه الفرصة فطلب في رسالة عاجلة لقاء مبارك ، وعلى الفور سافر إلى القاهرة في زيارة رسمية ، وقد هدفت الزيارة إلى أن يتولى مبارك خلال جولاته في أوروبا التعريف بالوضع الجديد ، خاصة أن الدول الأوروبية قد اتفقت على عدم تقديم مساعدات لأي نظام عسكري يطيح بنظام مدني (٥) . وبعد تلك المحادثات غادر مبارك إلى باريس يحمل لواء التبشير بحكومة الإنقاذ الوطني ويحشد تأييد تلك الدول لها ،

(١) محمد سعيد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(٢) صحيفة التوات المسلحة ، العدد ١٠٤٧ ، (الثنين ٣ يوليو ١٩٨٩ م) .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٧٦ .

(٥) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

وقد كان لمجهوداته تلك كبير الأثر في قبول حكومة الإنقاذ الوطني دولياً ، وحول ذلك سرح البشير قائلاً : « إن زيارته لمصر التي سبقت زيارة مبارك لفرنسا ولقائهما برؤساء الدول السبع العارضة كانت ناجحة وقال : إن رؤساء الدول العارضة تقبلوا استيلاء القوات المسلحة على السلطة في السودان بارتياح بالغ » (١) .

وهكذا نجد أن القاهرة قد اتخذت موقفاً إيجابياً ومسانداً لحكومة الإنقاذ الوطني فور استيلائها على السلطة ، فكان السبب الرئيسي في قبول النظام عربياً ودولياً بسبب كراهيتها لحكومة الصادق المهدي وخلافاتها معها ، وقد اتضح أخيراً أن القاهرة بتصرفها ذلك قد ارتكبت خطأ كبيراً في حق نفسها ، فقد أزاحت الأنصار عن السلطة بسبب الكراهية التاريخية ، إلا أنها بالمقابل مكنت الجبهة الإسلامية أو جماعة الإخوان المسلمين من حكم السودان ، ومن المعلوم أن ما بين الإخوان المسلمين والحكومة المصرية عداوة معاصرة بلغت ذروتها في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات ، فاستبدلت القاهرة العسكرو التاريخي بعدو معاصر ، ولم تدرك هذه الحقيقة إلا مؤخراً ، ذلك أن الانقلاب لم يسفر عن وجهه الحقيقي إلا بعد فوات الأوان .

---

(١) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٦١ ، (الخميس ٢٠ يوليو ١٩٨٩ م) .

## المبحث الثاني :

### التعاون المشترك ومحاولات الاحتواء يوليو

١٩٨٩م - يوليو ١٩٩٠م :

تمكنت حكومة الإنقاذ الوطني من تجاوز المراحل الأولية الحرجة ومواجهه كل العواصف الداخلية ، وتوطيد علاقاتها في الخارج ، مستغلة في ذلك وإلى أبعد مدى ممكن تعاطف القاهرة معها . وقد تخللت تلك فترة قصيرة من التعاون المشترك وفقاً لمصالح البلدين القومية ، كما تخللتها مساعي ومحاولات من القاهرة لاحتواء الحكومة الجديدة وتطويعها وتوجيهها ، لتسير على خطى حكومة عبود ومايو في تحقيق مصالح مصر الحيوية ومقتضيات أمنها القومي . وقد تعمدت القاهرة أن لا تصدق الإشاعات التي سرت آنذاك حول انثناء الحكومة الجديدة لتنظيم الجبهة الإسلامية القومية ، رغم أنها بذلت مجهودات كبيرة للتحقق من تلك الإشاعات.

وحرصاً من الخرطوم على توطيد علاقتها بالقاهرة ، فقد قامت بتعيين السيد عز الدين حامد سفيراً لها بمصر ، وقد كان عز الدين حامد أميناً للتكامل خلال عهد مليو ، وأعفي من مناصبه إبان انتفاضة إبريل الشعبية . وقد استقبله حسني مبارك بحفاوة ، وأدلى حامد بتصريحات ذكر فيها أنه يحمل توجيهات مباشرة من البشير ببذل قصارى جهده لثمتين العلاقات بين البلدين <sup>(١)</sup> .

في ٢٣ يوليو ١٩٨٩م ، قام الرئيس مبارك نفسه بزيارة الخرطوم في طريقه إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الإفريقي ، حيث التقى البشير ، وعقد مؤتمراً صحفياً في نهاية المباحثات ذكر فيها البشير « إن السودان سيسعى للاستفادة من الخبرة المصرية في مختلف المجالات التنموية خاصة في المجال الزراعي » ، كما قال مبارك : « إننا سنسعى ونحرص على تقديم كل ما يمكن أن يساعد الاخوة في السودان لمعالجة مشكلة المنسوب بالوسائل السلمية ودون التدخل من جانبنا في شئون السودان الداخلية ، وكل ذلك في إطار مساعدة الأخ الشقيق لشقيقة » <sup>(٢)</sup> . بعد اللقاء سافر مبارك والبشير إلى أديس أبابا لحضور مؤتمر القمة الإفريقي الخاص باختيار رئيس للمنظمة ، وقد كان حسني مبارك ممن

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٢) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٦٤ ، ( الاثنين ٢٤ يوليو ١٩٨٩م ) .

ترشحوا لذلك المنصب ، حيث وقف السودان بقوة بجانب ترشيحه حتى فاز برئاسة تلك الدورة<sup>(١)</sup> . وفي الأول من يناير ١٩٩٠م ، وصل الرئيس المصري حسني مبارك الخرطوم لحضور احتفالات البلاد بأعياد الاستقلال ، وقد جاء وبرفقته وفد عالي المستوى يضم عدداً من الوزراء ، وأجرى خلال الزيارة مباحثات مع الجانب السوداني شمل كافة مجالات التعاون الثنائي<sup>(٢)</sup> . وفي ٢٠ فبراير ١٩٩٠م زار الفريق عمر البشير القاهرة وبحث مع حسني مبارك الصيغة المثلى للتعاون الثنائي والتعاون بين دول حوض النيل وتنشيط مشاريع التكامل الاقتصادي ، والتعاون في الإنتاج الزراعي ، وقد أكد البشير خلال الزيارة في تصريحات صحفية سريان اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر<sup>(٣)</sup> .

خلال هذه الفترة القمعية والتي لا تنأى عن عسر الإنقاذ ، يوليو ١٩٨٩م إلى يوليو ١٩٩٠م ، ساد العلاقات الثنائية جو ودي وتعاون مشترك في مختلف المجالات ، وزاد تقارب مصر بحذر شديد من حكومة الإنقاذ الوطني لاحتوائها ، وكشف الشائعات حول حقيقة انتمائها ، وقد كانت حكومة البشير نفسها في حاجة ماسة لمصر من أجل تمكين وتأمين نفسها كما قال الدكتور الترابي ، ومن أجل بناء علاقات خارجية راسخة ولا سبيل لكل ذلك إلا عبر مصر .

(١) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٠٦٥ (الثلاثاء ٢٥ يوليو ١٩٨٩م) .

(٢) صحيفة السودان الحديث ، العدد ١٠٥ ، (١ يناير ١٩٩٠م) .

(٣) صحيفة السودان الحديث ، العدد ١٤٦ ، (٢١ فبراير ١٩٩٠م) .



## المبحث الثالث :

فترة العداء والمواجهة أغسطس ١٩٩٠ - ديسمبر ١٩٩٠م

### المظاهر والأسباب والنتائج :

منذ مطلع عام ١٩٩٠م ، بدأت القاهرة تتردد في التعامل المفتوح مع حكومة السودان ، وبدأت شكوكها تتزايد حول علاقة الجبهة الإسلامية بانقلاب البشير ، كما بدأت آمالها تتبدد حول إمكانية تطويع واحتواء حكومة الإنقاذ الوطني . ومن ثم بدأت العلاقات تتدهور بين البلدين إلى أن وصلت مرحلة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الثنائية ، خاصة بعد موقف السودان المغاير للموقف المصري من حرب الخليج الثانية . وسيتناول البحث تلك الفترة من خلال الوقوف على مظاهر تدهور العلاقات في تلك الفترة والأسباب الحقيقية والمستترة وراء ذلك . إضافة لتقييم وتحليل لنتائج ذلك التدهور وأثره على مصالح البلدين القومية وذلك من خلال النقاط التالية :

### أولاً : مظاهر تدهور العلاقات :

تبدت مظاهر تدهور العلاقات الثنائية في عدة أوجه أثرت جميعها على مصالح البلدين القومية ومقتضيات أمنهما القومي ، التي تقتضي التعاون الثنائي لتحقيقها لا التخاصم والتدابير والتآمر مع الآخرين كما حدث بالفعل خلال تلك الفترة .

أولى تلك المظاهر سماح الحكومة المصرية للمعارضة السودانية الموجودة بالقاهرة بممارسة نشاط شبه علني ضد حكومة البشير<sup>(١)</sup> . وقد تزايدت الاتهامات حول ذلك بعد أن وقعت محاولة انقلابية كادت أن تطيح بحكومة الإنقاذ الوطني في ٢٩ رمضان ٢٤ إبريل ١٩٩٠م ، حيث تم احتواء المحاولة وإعدام منفذيهما على الفور وعددهم ثلاثين ضابطاً ، وقد زاد من تدهور الموقف الأقوال التي ترددت حول علاقة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في القاهرة بتلك المحاولة ، خاصة وأن معظم الانقلابيين ينتمون إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي ، مما أثار شكوك حول دور مصر في المحاولة<sup>(٢)</sup> . وذلك رغم أن البشير نفسه قد نفى أن يكون لمصر أي دور في المحاولة حيث قال في مؤتمر صحفي : « إنه لا تدخل في المحاولة من خلال التحريات والوثائق » ، وقال : « إن توقيع ما

(١) "فرج فودة يطالب العسكريين المصريين بضرب السودان" ، صحيفة الشعب المصرية ، العدد ٦٣٥ ، ( الاثنين ٤ فبراير

١٩٩٢م ) .

(٢) المرجع نفسه .

يسمي بالتجمع الوطني لميثاق بالقاهرة تم دون علم الحكومة المصرية ، وإن العلاقة الأزيلية بين السودان ومصر لن يؤثر عليها أي مؤثر » ، وقال : « إن مصر تأوي الآن بعضاً من سياسة العصر المباد ، وهم بحكم العرف ينبغي أن لا تأت منهم أعمال معادية للسودان »<sup>(١)</sup> .

**المظهر الثاني :** تمثل في الحملة الإعلامية الشرسة التي شنتها أجهزة الإعلام في البلدين ، إضافة للتصريحات العدائية المتبادلة من قبل مسؤولي البلدين ، فقد وجه الإعلام المصري هجومه على حكومة السودان متهماً إياها بإيواء الإرهابيين من الأصوليين الإسلاميين ، فقد كشف مصدر أمني أن السلطات الأمنية ألقت القبض على مواطن سوداني يعمل لمصلحة المخابرات المصرية بهدف تشويه صورته السودان ودمغه بالإرهاب<sup>(٢)</sup> . وقد تزامن ذلك مع سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لمحاصرة حكومة السودان والإطاحة به عبر الحصار الاقتصادي والإعلامي ، ودمغه بالإرهاب ، وانتهاك حقوق الإنسان وممارسة تجارة الرقيق ، وبالتآمر ضد الحكومة المصرية . وإثارة القلاقل في دول الجوار إلى غير ذلك من الاتهامات<sup>(٣)</sup> . كما اتهم الإعلام السوداني مصر بأنها تسعى إلى تركيع الحكومات السودانية المتعاقبة وتطويعها لتحقيق مصالحها ، أو التآمر ضدها وإطاحة بها ، وأنها تأوي المعارضة وتدعم حركة التمرد وتآلب الدول العظمى ضد السودان ... الخ<sup>(٤)</sup> .

**المظهر الثالث :** كان أسوأ مظهر لما شهدته العلاقات السودانية المصرية خلال هذه الفترة من تدهور ، ما أطلق عليه حرب المطارات ، والقائمة على إعادة المسافرين من البلدين في أسوأ قطيعة شعبية ورسمية تشهدها البلدان منذ الاستقلال ، حيث يعاد المسافرون من الخرطوم بعد بلوغهم مطار القاهرة والعكس ، وقد انطبق الأمر كذلك على مسافري البحر والبحر<sup>(٥)</sup> .

وكان أسوأ نتائج هذا التصرف إعادة المرضى المسافرين لتلقي العلاج بالقاهرة ، حيث تمثلت معظمها في الأمراض المستعصية والحالات العاجلة ، وقد استمر ذلك التصرف من

(١) السودان الحديث ، العدد ٢٠٠ ، ( ٢٤ إبريل ١٩٩٠ م )

(٢) محمد سعيد هرون ، " العلاقات السودانية المصرية سرمدية " ، السودان الحديث ، العدد ٢٠٥ ، ( ٣ مايو ١٩٩٠ م ) .

(٣) وزارة الخارجية السودانية ، إدارة الأمريكتين ، ملف رقم : و خ أمركين ١٩٩١/٧/١٧٠٠ .

(٤) " لقاء مع الفريق عمر حسن أحمد البشير " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ١٩٢ ، ( ٦ سبتمبر ١٩٩٣ م ) ، ص ١٣ .

(٥) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

قبل الطرفين لفترة من الزمن أطاح بالأعراف والتقاليد المتبعة ، ودفع منها المواطنين فاتورة التوتر .

**المظهر الرابع :** انفجار مشكلة الحدود مرة ثانية وذلك باحتلال القوات المصرية لمثلث حلايب المتنازع عليه الأمر الذي وضع البلدين على حافة الحرب <sup>(١)</sup> .

**المظهر الخامس :** وصلت علاقات البلدين درجة من التردى تم خلالها تقليص التمثيل الدبلوماسي بين البلدين حيث تم في يونيو ١٩٩٣م إغلاق قنصليتي مصر بالأبيض وبورسودان ، وقنصليتي السودان بالإسكندرية وأسوان . وحول ذلك صرح مصدر مسئول بالخارجية السودانية أن إغلاق القنصليتين جاء لأنهما كانتا تقومان بأعمال ضد أمن البلاد واستقراره ووحدته . وفي نفس الإطار تعرض بعض الدبلوماسيين في السفارة السودانية بالقاهرة للاعتداء والضرب من قبل أجهزة الأمن المصرية وهو أمر يخالف تماماً الأعراف الدبلوماسية ، ويعبر عن مدى ما وصلت إليه العلاقات من تردد بين القطرين الشقيقين <sup>(٢)</sup> .

**المظهر السادس :** تمثل في قرار الحكومة السودانية القاضي بتقليص الوجود المصري بالسودان ، حيث اتخذت قرراً يقضي بضم مدارس البعثة التعليمية المصرية الابتدائية والإعدادية بكافة ولايات السودان إلى وزارة التربية والتعليم السودانية <sup>(٣)</sup> . أغقبه قرار يقضي بإلغاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم وضمه لوزارة التعليم العالي تحت اسم جامعة النيلين ، تلاه قرار يقضي بطرد الري المصري من السودان ومصادرة المنازل التابعة لها <sup>(٤)</sup> . وقد أثارت هذه القرارات ضجة إعلامية كبيرة حيث تناولت بعض الأقاليم الشعب السوداني والحكومة السودانية بتجريح لاذع عبرت عن مدى الضرر الذي لحق بمصر جراء تلك القرارات .

**المظهر السابع :** بذلت القاهرة مجهودات كبيرة لمحاصرة السودان دبلوماسياً ، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير ، حيث تدهورت علاقات السودان الإفريقية والعربية

---

(١) عبد الفتاح أبو الفضل ، مصر والسودان بين الوتام والحصام ، ( القاهرة : دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٩٤م ) ، ص ٣٠٣ .

(٢) صحيفة السودان الحديث ، العدد ١٩٩١ ، ( ١٤ يونيو ١٩٩٥م ) .

(٣) بيان الخارجية السودانية حول قضية حلايب وإخلاء المنازل المؤجرة للحكومة المصرية بالخرطوم ، ملحق رقم : ( هـ ) .

(٤) " الصراع المصري السوداني " ، مجلة الشاهد ، العدد ١١١ ، ( نوفمبر ١٩٩٤م ) ، ص ٦٦ .

والغربية على السواء ، مما أدى إلى حصار اقتصادي ، وعزلة دولية غير مسبوقة انعكست سلباً على إنسان السودان ونالت كثيراً من أمنه ورفاهيته واستقراره <sup>(١)</sup> .

المظهر الثامن : تمثل في سلسلة من المحاولات العسكرية للإطاحة بحكومة البشير ، والتدخل في الشئون الداخلية للبلاد ، من خلال دعم المعارضة واستقبال العقيد جون قرون زعيم حركة متمردية جنوب السودان رسمياً بالقاهرة <sup>(٢)</sup> . إضافة للمحاولات الانقلابية المدعومة من مصر ، ففي ٢٤ إبريل ١٩٩٣ كشف البشير في مؤتمر صحفي عن مخطط تقوده القاهرة يهدف إلى الإطاحة بنظام الإنقاذ وقتل رموزه عبر عمل عسكري مباشر <sup>(٣)</sup> .

المظهر التاسع : محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م ، حيث توجهت أصابع الاتهام إلى السودان ، وتم تصعيد القضية إلى مجلس الأمن من قبل مصر وحلفائها ، والذي اتخذ بدوره قرارات خطيرة ترمي إلى إدانة السودان ومحاصرته دبلوماسياً واقتصادياً . إلا أن تلك القرارات لم تلق حظاً من التنفيذ لأسباب كثيرة سيوردها البحث في مكانها <sup>(٤)</sup> .

تلك كانت مظاهر التدهور في العلاقات الثنائية ، وقد مست جميعها المصالح الحيوية للطرفين وألقت بظلالها على أمنهما القومي ، ويلاحظ في تلك المظاهر أن معظمها أتت من جانب مصر ، فالسودان دائماً في موقف دفاع ، حيث جاءت معظم تصرفات الحكومة السودانية كردود فعل للتصرفات المصرية ، وذلك لأن مصر قد شعرت بمرارة شديدة جراء توجهات حكومة الإنقاذ الاستقلالية .

## ثانياً : مناقشة الأسباب المعلنة والمستترة لتوتر العلاقات :

الناظر إلى مستوي تدهور العلاقات الثنائية خلال تلك الفترة لابد أن يعتقد أن هنالك أسباب كبيرة وخلافات جوهرية أدت إلى ذلك ، لأن مظاهر التدهور وصلت مرحلة خرجت عن كل الأعراف الدبلوماسية ، ومقتضيات الجيرة وصلصة الدم والقربى ،

(١) " حوار مع الفريق عمر البشير " ، مجلة قضايا دولية « مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٢) مجلس الإعلام الخارجي ، النشرة الخاصة ، " زيارة جون قرون للقاهرة الأهداف والنتائج " ، ( الخرطوم : ٨ ديسمبر ١٩٩٧م ) .

(٣) صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ١١٦٧ ، ( ٢٥ إبريل ١٩٩٣م ) .

(٤) قرارات الأمم المتحدة ضد السودان بشأن محاولة اغتيال حسني مبارك « الملاحق : ( و ، ز ، ح )

وطالت كل ثوابت العلاقات الثنائية ، حيث وصلت إلى درجة التآمر ، وتآليب الأعداء ودعم التمرد ، وساعي الحصار والتجويع ، ومحاولات الانقلاب والاعتقال ، واحتلال الأراضي ، وتحريك الجيوش والتأهب للقتال... الخ . فما السبب الحقيقي وراء كل ذلك ؟ .

لقد أسهمت عدة عوامل في تدهور العلاقات السودانية المصرية ، منها عوامل تتعلق بمصالح البلدين القومية ، وعوامل أخرى تتعلق بمصالح الدول الحليفة لمصر مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وعوامل تتعلق بالظروف الدولية آنذاك .

أولى تلك العوامل : التوجهات الإسلامية لحكومة الإنقاذ الوطني ، حيث لم تمض فترة طويلة حتى انكشفت حقيقة علاقة النظام بالجهة الإسلامية القومية ، وذلك من خلال تولي كوادر التنظيم الوسيطة والقيادية و الدنيا لمناصب في الدولة <sup>(١)</sup> ، وبروز توجهات الإنقاذ الإسلامية ، بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية ، وتكوين كتائب الدفاع الشعبي ، وإعلان الجهاد في مواجهة متمردي جنوب السودان <sup>(٢)</sup> ، وقد جاء كل ذلك في وقت كانت مصر تعاني فيه من نشاطات المعارضة الإسلامية الداخلية ، التي دخلت في مواجهات مسلحة مع السلطة الحاكمة في مصر ، بجانب معاداة الغرب للإسلام السياسي بحسبانه قد يكون حضارة جديدة بديلة للحضارة الشيوعية في تهديد المصالح الغربية ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط . وبناءً على ذلك فقد رأت مصر والولايات المتحدة في التوجهات الجديدة لحكومة الإنقاذ الوطني تهديد لمصالحها في المنطقة فبادرتاها بالعداء <sup>(٣)</sup> .

السبب الثاني : تهمة رعاية الإرهاب ، ويرتبط هذا بالسبب الأول فقد فتح السودان حدوده للمسلمين والعرب لدخولها من دون تأشيرات ، وأنشأت علاقات مع دول تعادىها سبباً وأمريكا ، وتتهماها برعاية الإرهاب ، مثل ليبيا وإيران ، وقد أدى كل ذلك إلى اتهام الحكومة السودانية بممارسة ورعاية الإرهاب ، حيث لعبت مصر وإسرائيل دوراً كبيراً في إقناع الولايات المتحدة بوضع السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب <sup>(٤)</sup> .

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصر المشترك ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) " لقاء مع الدكتور حسن الترابي " مجلة السواعد ، العدد ٧ ، ( الخرطوم : يناير ١٩٩٥ م ) ، ص ١٢ .

(٣) صمويل ب. هانتجتون ، الإسلام والغرب آفاق الصدام ، ترجمة مجدي شرشر ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٥ م )

، ص ص ٢١ - ٥٣ .

(٤) صحيفة المستقلة ، العدد ١٣٥ ، ( ٩ ديسمبر ١٩٩٦ م ) .

السبب الثالث : تداعيات حرب الخليج الثانية : ففي ٢ أغسطس ١٩٩٠م اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت واحتلتها مسببة بذلك أزمة دولية ومحلية ، ووضعت المنطقة في حافة الحرب <sup>(١)</sup> ، وعلى إثر ذلك انعقد مؤتمر قمة عربي بالقاهرة لدراسة الموقف ، وقد اقترحت القاهرة اقتراحاً يقضي بإدانة العراق والسماح للقوات الأجنبية بدخول منطقة الخليج العربي لتحرير الكويت ، وقد أثار هذا الرأي جدلاً كبيراً داخل المؤتمر ، حيث عارضت بعض الدول العربية مسألة إدانة العراق بغرض إتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية لحل المشكلة ، كما عارضت تلك الدول دخول قوات أجنبية في المنطقة باعتبار أن المشكلة تهم الأمة العربية ويجب حلها في إطار البيت العربي <sup>(٢)</sup> .

كان السودان من ضمن الدول التي عارضت الرأي المصري ، فكان ذلك إيذاناً بتدهور علاقات السودان المصرية والعربية والأمريكية على السواء <sup>(٣)</sup> ، وقد وصلت العلاقات السودانية المصرية على وجه الخصوص مرحلة من التدهور لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال ، ووصلت الخصومة بين البلدين إلى مرحلة الفجور ، حيث تم توجيه هجوم إعلامي مكثف ضد السودان ، وبدأت سلسلة من الاتهامات تنهال على الحكومة السودانية من قبل الإعلام المصري ، والمسؤولين في الحكومة المصرية ، وقد تم اتهام الحكومة السودانية بأنها تمثل الأصولية الإسلامية ، وأنها تدعم الإرهاب في مصر بالتعاون مع إيران ، وأنها تنوي ضرب السد العالي بصواريخ عراقية تم تركيبها في السودان <sup>(٤)</sup> .

ولم يقتصر الأمر في حد الاتهامات العادية ، بل أن الحكومة المصرية سعت إلى تشويه صورة السودان في المجتمع الإقليمي والدولي ، واتخذت إجراءات أكثر عدائية ، حيث استقبلت المعارضة السودانية رسمياً بالقاهرة ، وفتحت لها أجهزة إعلامها ، وسمحت لبعض التنظيمات بالقيام بنشاط معاد للسودان مثل اتحاد المحامين العرب بزعامة فاروق ابن عيسى ، واللجنة العربية لحقوق الإنسان <sup>(٥)</sup> . وحول وجود صواريخ عراقية بالسودان نفى المسؤولون في الحكومة السودانية ذلك ، حيث أكد العقيد محمد الأمين خليفة

(١) د/ المحار مطلق ، المشاغل السياسية الكبرى المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ - ٢٥٤ .

(٢) " الصراع العربي السوداني " ، مجلة الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

(٤) السيد ابراهيم ، " المحور الدولي لحرب الأصولية الإسلامية " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٦٨ ( ٢٠ فبراير ١٩٩٥م ) ،

ص ٢٧ .

(٥) نشرة سونا ، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٤م .

رئيس دائرة السلام والشئون الخارجية عدم صحة مثل هذه الإشاعات ، وقال : أن هذه المزاعم هي محض افتراء مكشوف ينطوي على نوايا مغرضة ترمي إلى دعوة قوات إمبريالية لتحل بالسودان كما حدث في الخليج ، وقال في تصريح لسونا : « إن الصواريخ المدمرة لأرض الكنانة منصوبة في الأرض العربية المحتلة تحت أيدي صهيونية »<sup>(١)</sup> .

وحول هذه الصواريخ كذلك أجري الصحفي المصري عادل حسين لقاء مع عمر البشير نشرته جريدة الشعب المصرية ، حيث قال عادل حسين أن مصدر غربي أكد له أن المخابرات الغربية لم تكن مصدرا لهذه الفرية وأن هذه الحكاية نشأت من القاهرة ، وفي سؤاله للبشير أجاب : «تعالوا نناقش الامر ببساطة ، حتى يوم ٢ أغسطس من كان حليفا للعراق ، هل كان السودان أم كانت مصر هي الحليفة من خلال عضويتها في مجلس التعاون العربي ؟ ، حتى ٢ أغسطس لم نكن أصدقاء للعراق ، وتعاملنا معه لم يكن يخفى لأسباب معروفة \* ، ويعني هذا أن الصواريخ العراقية الموجه لضرب السد العالي ليس ممكنا أن تصل قبل ٢ أغسطس ، وبعد هذا التاريخ فرض الحصار على العراق ، وأصبح متعذرا أن يرسل لنا الصواريخ ، كيف إذا ومتي وصلت الصواريخ والطائرات ؟ »<sup>(٢)</sup> .

السبب الرابع : سياسات داخلية لم ترض عنها مصر: ولعل هذا هو بيت القصيد ، فقد لعبت الأسباب سالفة الذكر دورها الكبير في تدهور العلاقات الثنائية ، إلا أن الامر كله يرتبط بنهج حكومة الإنقاذ الوطني وسياساته الداخلية والخارجية التي لم ترض عنها القاهرة ، فقد اعتادت مصر على توجيه كل الحكومات السودانية المتعاقبة ، والإسهام بصورة أو أخرى في صنع السياسة السودانية ، يساعدها في ذلك رصيد داخلي كبير يتمثل في الأحزاب الموالية لها وتغلغلها وسط القوات المسلحة وتكوين تنظيمات كتنظيم الضباط الأحرار ، إضافة إلى معرفتها اللصيقة بقواعد اللعبة السياسية السودانية لوجودها الكثيف وسط الشعب السوداني من خلال مكاتب الري المصري ، والبعثات التعليمية ، والطلاب الدارسين بمصر ... الخ<sup>(٣)</sup> . إن مسألة التدخل المصري في الشؤون الداخلية للسودان وتوجيه حكوماته لم يقلت منها معظم الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال

(١) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٣٣٠ ، (الأحد ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠ م) .

(٢) صحيفة الشعب القاهرة ، ١٠ يوليو ١٩٩١ م .

(٣) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

وكل ما حاولت حكومة الخروج عن بيت الطاعة المصري فإنها تواجه إحدى مصيرين ، إما العودة إليها خاضعة ، أو الإطاحة بها ، وقد حاولت القاهرة الإطاحة بحكومة عبد الله خليل فكانت السبب في تساقط السادة الحريش . كما حاولت والدولة الديمقراطية وحاولت الإطاحة بالثالثة <sup>(١)</sup> ، كما أعادت نميري إلى بيت الطاعة بعد أن حاول مخالفة سياسات مصر في ١٩٧٢م <sup>(٢)</sup> . لقد ذكرت حكومة الإنقاذ الوطني منذ البداية أنها ستتبع سياسات تخدم مصالح البلاد القومية فقط دون وصاية من أحد ، وقد أتت ذلك القول بالفعل في مختلف المجالات : ففي المجال للاقتصادي أعلنت سياسة الاعتماد على الذات ورفعت شعار [ نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع ] وتبع ذلك خطوات عملية تمثلت في التوسع في القطاع الزراعي ، وتعليق خزان الرصيرص ، وحفر ترعتي الرهد وكنانة والتخطيط لإنشاء خزان الحماداب <sup>(٣)</sup> ، وهذه سياسات قد تؤثر على الموارد المائية المصرية وهي ما لم تجرؤ على فعلها أي حكومة سودانية سابقة .

أما في المجال السياسي فقد حاولت الحكومة السودانية أن تمارر من ثمرة مصر في سياستها الداخلية والخارجية ، وأن تكون للسودان سياسته الخاصة به دون تدخل من السفير المصري في تعيين الوزراء والمسؤولين السودانيين كما ذكر السفير المصري في عهد الديمقراطية الثانية بأنه يعين وزراء الدفاع والداخلية والخارجية في السودان <sup>(٤)</sup> ، وقد وجدت القاهرة صعوبة في التحكم في صنع القرار السياسي الداخلي للسودان حينما عجزت توجيه حكومة الإنقاذ والتحكم في قراراتها ، وبنفس القدر وجدت صعوبة في المجال الخارجي وخاصة إبان مؤتمر القاهرة الخاص بحرب الخليج الثانية ، فقد كان الرئيس المصري يقول لبعض القادة العرب قبل وصول الوفد السوداني : « أنا أضمن لكم رأي السودان » <sup>(٥)</sup> . كيف لا ورأي السودان دائما هو رأي مصر في مثل هذه المناسبات ، إلا أن الوفد السوداني جاء برأي مغاير هذه المرة مما أذهل الحكومة المصرية التي لم تكن تتوقع أن يعصياها السودان ويخالفها في الرأي لهذه الدرجة ، وكان رد فعلها انفعاليا

(١) محبوب عمر باشري ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٢) منصور خالد ، السودان والنق المظلم ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٣) د/ عمود أبو العينين ، الدور الإقليمي العربي في إفريقيا وتغيرات التسعينات ، ندوة مصر وإفريقيا ، ( القاهرة : معهد

البحوث الدراسات الإفريقية ، مايو ١٩٩٦م ) ، ص ٢٨ .

(٤) صحيفة الوفاق ، العدد ١٣٨ ، ( ١٩ مايو ١٩٩٨م ) .

(٥) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٣٣٠ ، الأحد ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠م .



بقدر دهشتها كما رأينا في عرضنا لمظاهر العداء . إذاً فاستقلال القرار والإرادة هو من أبرز أسباب العداء المصري السوداني ، ولعل مصر ترفض استقلال القرار السوداني لعدة أسباب منها :

١/ أن وجود حكومة معادية أو غير موالية لمصر في السودان قد تضرر بمصالحها الحيوية وأمنها القومي . لأن في السودان الشريان الذي يمد مصر بدماء الحياة ، ولا يمكن أن يكون ذلك الشريان إلا في أيدي أمينة تتمثل في حكومة موالية في الخرطوم .

٢/ لعل القاهرة ما زالت تتعامل مع السودان بالعقلية التاريخية التي جعلتها يوم ما سيده ومستعمرة للبلاد ، إذ لم ينجح المصريين أبداً في التخلص من هذه العقدة حيال تعاملهم مع السودان ، فما زالوا يتعاملون مع السودان بعقلية محمد علي وابنه إسماعيل باشا وما زالوا يتعاملون بعقلية حقوق الفتح والسيادة <sup>(١)</sup> ، ولعل هذا الفهم المصري هو الذي يؤدي إلى خلق ردود أفعال عنيفة وسط السودانيين ترمي إلى التحرر من الهيمنة المصرية مدفوعين كذلك بعقيدة التنمية والدونية التي تقابلها السلوة الاستعمارية من قبل المصريين . حيث أنه وبفلسفة القدر تأتي ردود الأفعال السودانية مشابهة لردود فعل الملك نمر حيال إساءات إسماعيل باشا <sup>(٢)</sup> .

إذاً السببين أعلاه هما الذان دفعا المصريين وباستمرار لإخضاع الحكومات السودانية المتعاقبة ( عقد السيادة، ومنظور الأمن القومي والعمق الاستراتيجي ) كما سبق الإشارة إلى ذلك في الباب الأول من هذا البحث <sup>(٣)</sup> . ولا ينكر أحد للمصريين اهتمامهم بأمنهم القومي وسعيهم لحماية الشريان الذي يمدهم بأسباب الحياة ، ولكن ما ينكره الجميع هو أن يكون ذلك عن طريق الهيمنة والإخضاع والتهديد بالإطاحة والعقلية الاستخبارية <sup>(٤)</sup> . وخاصة في عصرنا هذا بعد أن تبلورت الدولة القومية ذات السيادة وتم سنن القانون الدولي الذي يحمي الدول من اعتداءات الآخرين . لأن ذلك ليس من مصلحة مصر إذ أن مياه النيل ليس مصدره السودان فحسب وإنما هنالك دول لمخرى تتبع منها هذا المياه .

(١) د/ عبد اللطيف البوي ، " سفينة العلاقات السودانية المصرية من شلالات النيل إلى أمواج الخليج " ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٤٩٠ ، ( الثلاثاء ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢ م ) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) د. يونان لبيب ، الخبرة التاريخية للعلاقات السودانية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٤) د/ عبد اللطيف البوي ، سفينة العلاقات السودانية المصرية من شلالات النيل إلى أمواج الخليج ، صحيفة السودان الحديث ، مصدر سابق .

الأمر الذي يقتضي من السودان ومصر التعاون من أجل مواجهة بدلا من التصادم وترك موارد المياه نهبا للتدخلات الخارجية وخاصة الإسرائيلية . إذا المطلوب أن تقيم مصر علاقات ودية متكافئة مع السودان وأن تعي أن السودان قد شب عن الطوق وأصبح دولة دامنجة كاسلة السيادة ينبغي التعامل معه وفقا لقواعد العلاقات الدولية ، وحينها ستخلو العلاقات عن الأفعال وردود الأفعال ، وتتجه في اتجاه تخدم مصالح البلدين القومية وما أكثرها .

### ثالثا : أمن البلدين القومي في ظل تداعيات القطيعة :

أفرزت ظروفاً القبلية ومظاهر العداء سألقة الذكر الكثير من السلبيات التي أضرت بأمن البلدين القومي ، كما أفرزت بعض الإيجابيات علما بأن أمن البلدين كل لا يتجزأ فهو متداخل ومترابط بصورة يصعب فصلها ، الأمر الذي يقتضي التعاون المشترك لتحقيقها . وسنتناول تلك الآثار في التحليل التالي :

#### أولا : الآثار على السودان :

أدى تدهور العلاقات الثنائية إلى سلبيات كثيرة أضرت بالأمن القومي السوداني تمثلت أولاها في اقتطاع جزء عزيز من الأراضي السودانية من قبل الحكومة المصرية ، حيث تم احتلال مثلث حلايب وتمصيره وطمس معالم الوجود السوداني فيه <sup>(١)</sup> . أيضا تأثر السودان من جراء الدعم المصري لحرب الجنوب ، وفتح جبهة جديدة في الشرق ، ودعم المعارضة الشمالية حيث ذهبت موارد البلاد كلها في الإنفاق العسكري والحرب وخسر البلاد زهرة شبابه في العمليات العسكرية . كذلك لقد أدى الحصار المفروض على السودان بسبب السياسة المصرية إلى تدهور علاقات السودان الخارجية وحصاره اقتصاديا مما أدى إلى تدهور الاقتصاد السوداني وارتفاع أسعار العملة ، فقد ارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني قرابة المائتين وأربعين ضعفا مما أدى إلى انتشار الجوع والفقر والكساد الاقتصادي داخل السودان <sup>(٢)</sup> . أيضا أدى اتهام السودان بالإرهاب وإيواء الأصوليين إلى تدهور علاقات السودان العربية والإفريقية والغربية وأصبح البلاد يعيش أسوأ عزلة منذ استقلاله <sup>(٣)</sup> .

(١) " الصراع المصري السوداني " ، مجلة الشاهد ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٢) جمهورية السودان ، بيان السودان ، المبرر الأول ، ٢٠٠٠ م ، ص ٥٧ .

(٣) محمد حسن الحضر ، " السودان بين منحل إثيوبيا ومطرقة الكنائس " ، مجلة العالم ، العدد ٢٠٢ ، ( السبت ٢٦ ديسمبر

١٩٨٧ م ) ، ص ١٨ .

من جانب آخر كان لتدهور العلاقات بعض الآثار الإيجابية على الأمن القومي السوداني إذ لأول مرة في تاريخ البلاد تحررت فيها الإرادة الوطنية السودانية عن تبعية مصر ، حيث شعر السودانيون بذلك أنهم نالوا الاستقلال الحقيقي بعد الاستقلال المصوري الذي تم في ١٩٥٦ حسب منظور الكثير من قطاعات الشعب السوداني . وقد أدت ظروف المحاصرة الاقتصادية إلى اعتماد السودان على نفسه بدلا من الاعتماد على الإغاثات والإعانات الخارجية ، حيث دفعت الحاجة الحكومة السودانية إلى البحث عن بدائل داخلية لمصالحها القومية ، فتم استخراج البترول السوداني لأول مرة بعد قرابة الأربعين عاما من الاستقلال <sup>(١)</sup> ، وتم تحرير الأسعار فنشطت الحركة الاقتصادية والاستثمارية والصناعية والتجارية بصورة غير مسبوقة ، وقد فرضت الضغوط الاقتصادية الحرجة على المواطن السوداني الخروج إلى العمل وكسب العيش بدلا من الخمول والكسل الذي كان طابع الإنسان السوداني كما أشار إلى ذلك إسماعيل باشا إبان فتحه للسودان. وقد زادت جراء ذلك نسبة الأيدي العاملة في البلاد بنسبة تزيد على ٣٠% <sup>(٢)</sup> .

كذلك بحث السودان في الخارج عن بدائل لمصالحه القومية بعد أن قاطعه معظم الدول وخاصة الغربية والعربية ، ومن ثم لم تعد مصر هي مدخل السودان للعلاقات الدولية كما كان في السابق حيث خرجت الدبلوماسية السودانية هذه المرة بحثا عن أصدقاء وفقا لمصالح البلاد لا لمصالح مصر التي تخلت عنها في مفترق الطرق في ظل حصار دولي نظمت حباله القاهرة نفسها <sup>(٣)</sup> ، وقد كان ذلك أيضا في مصلحة السودان حيث أنشأ أول فرصة لتدريب الدبلوماسية السودانية على مواجهة التحديات . والصعاب وشق طريقها إلى الخارج دون إعانة من القاهرة بل في ظل عداء منها وتحريض الدول عليها . وقد نجح السودان في خلق علاقات طيبة مع دول شرق آسيا والصين وبعض الدول الغربية ، حيث ركزت تلك الدول استثماراتها في مجال البنى التحتية للبلاد ، فساهمت شركاتها في استخراج البترول السوداني والمعادن المختلفة ، وفوتت فرصة نادرة للشركات الأمريكية والمصرية للاستثمار في هذا المجال الحيوي <sup>(٤)</sup> .

(١) وزارة الطاقة والتعدين ، الأبعاد النفطية ، ( الخرطوم : عدد وثائقي ) ، ص ٣ .

(٢) جمهورية السودان ، بنك السودان ، التقرير الأربعون ، ٢٠٠٠م ، ص ٥٧ .

(٣) عادل علي احمد ، "العلاقات السودانية المصرية إلى أين ، صحيفة الوفاق ، العدد ١٦٩ ، ( ١٩ يونيو ١٩٩٨ م ) .

(٤) د/ عبد اللطيف محمد البوي ، " سفينة العلاقات السودانية المصرية من شلالات النيل إلى أمواج الخليج " ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٤٧ ، ( ١٩٩٢/١/٢٦ ) .

وفي المجال الاقتصادي كذلك نجحت الدبلوماسية السودانية فسي فتح أسواق جديدة لصادرات وواردات السودان تتحاشى القاهرة (١) .

أما في المجال الصحي وبعد حرب المطارات وإعادة المسافرين والمرضى منهم على وجه الخصوص ، فقد وجد السودان بدائل في هذا الصدد ، فتوجه المرضى نحو الأردن ودول أخرى لتلقي العلاج ، كما توجه البلاد كذلك إلى تلك الدول لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية . وهكذا نجد أن الحكومة السودانية قد وجدت بدائل لمصالحها القومية إبان فترة توتر العلاقات الثنائية فلجأت إلى دول أخرى بدلاً عن مصر أو عن طريقها . ولعل مصر قد تضررت كثيراً من ذلك وفقدت الكثير من الفرص والأموال التي تجنيها مقابل تلك المصالح السودانية . فهل وجدت مصر بديلاً لمصالحها القومية ؟ .

### ثانياً: آثار القطيعة على أمن مصر القومي :

ذكرنا أن الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسودان الذي يمثل حقيقة العمق الاستراتيجي لمصر وليس المنس ، ونسبة لذلك فوجود حكومة معادية أو غير موالية لمصر في السودان لاشك سيلقي بأضرار كبيرة على تلك المصالح ، ومن ثم بذلت مصر مجهودات كبيرة لضمان موالية الحكومات السودانية ، بما في ذلك حكومة الإنقاذ الوطني في بدايات عهدها (٢) . أدى تدهور العلاقات وتداعياتها إلى إلحاق أضرار بليغة بالمصالح المصرية في السودان على كافة المستويات وبصورة غير مسبقة منذ الاستقلال . فقد اتخذت الحكومة السودانية العديد من القرارات واتبعت الكثير من السياسات التي استهدفت تحرير القرار السوداني من التبعية لمصر ، من تلك القرارات :

إنهاء الوجود التعليمي المصري في السودان ، وذلك على كافة المستويات من الإعدادية حتى الجامعية (٣) ، وقد بررت حكومة السودان هذا القرار بعدة مبررات أولاهها : أن البعثة التعليمية المصرية الضخمة في السودان تعتبر بؤرة للتجسس وتكوين الخلايا الاستخبارية بهدف تطويع الإرادة السودانية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد حيث ذكر تقرير صادر من الأجهزة الأمنية بالبلاد أن معظم الأساتذة في جامعة القاهرة فرع الخرطوم يتبعون لجهاز الأمن المصري ، ويقومون بتدريب كوادر وسط الطلاب

(١) السودان ، وزارة الصناعة والاستثمار ، جهاز الاستثمار ، مناخ الاستثمار في السودان ، ( ٢٠٠٠ م ) ، ص ٢٠ .

(٢) لقاء مع الفريق عمر البشير ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢٠٢٤ ، ٧ أغسطس ١٩٩٥ م .

(٣) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٢٠١٩ ، ( ٥ يناير ١٩٩٣ م ) .

وخارجهم من أجل تحقيق السيطرة المصرية على السودان <sup>(١)</sup> . كما قررت الحكومة السودانية القرار أيضا بأن جامعة القاهرة فرع الخرطوم تدرس مناهج نظرية وتتناشى إنشاء الكليات العلمية إذ لم تحو على كلية واحدة علمية مما أدى إلى خلل في ميزان سوق العمل بالبلاد ، وقال مصدر مسئول إن السودان لا يحتاج الآن لمثل هذه الدراسات النظرية ، وتساءل لماذا لا يقدم المصريون على إنشاء كليات علمية في السودان كما فعل الإنجليز حينما أنشؤا كلية غردون بكل كلياتها وتركوها للسودان بلا من ولا أذى <sup>(٢)</sup> . يذكر أن من ضمن أسباب توتر العلاقات الثنائية في عام ١٩٧٢م طلب تقدم به السودان لمصر لإعادة النظر في جامعة القاهرة الفرع لتشتمل على كليات علمية أيضا بدلا من الكليات النظرية التي لا تفيد البلاد كثيرا <sup>(٣)</sup> . المبرر الثالث لإلغاء الوجود التعليمي المصري هو أن السودان قد عقد العزم على إنشاء عدد كبير من الجامعات ضمن إطار ثورة التعليم العالي الذي أعاد الكثير من الطلاب الدارسين بالخارج ، والذين يكفون الحكومة السودانية أضعاف تكلفة الطالب الدارس في الجامعات السودانية <sup>(٤)</sup> ، وذلك من خلال تسهيلات تحويل العملة التي تقدمها لهم الحكومة السودانية ، والتي تقدر بأموال طائلة أسهمت في تحويل عدد كبير من هؤلاء الطلاب إلى تجار بدلا من التحصيل الأكاديمي ، وقد كان عدد الطلاب السودانيين العائدين من مصر كبير . كما كان لحجم تحويلاتهم أثره الكبير على الاقتصاد السوداني وتدهور سعر العملة في البلاد . كما يرى منظرو الإنقاذ أن وجود هؤلاء الطلاب بالخارج وبذلك العدد الكبير يعد خرق للأمن القومي للبلاد ، ونقل لعادات وتقاليد وسلوكيات قد تضر بأمن البلاد القومي ، وإتاحة الفرصة للكثير من المساومات الضارة بسيادة الدولة ، وخاصة فيما يتعلق بمصر إذ تسوء معاملة الحكومة المصرية للطلاب السودانيين في حالة تدهور العلاقات الثنائية كما حدث في عهد الحكومة الانتقالية حينما عاملت القاهرة الطلاب السودانيين معاملة المبعوثين الأجانب ، فكان موضوع الطلاب ضمن أبرز أجندة الزيارة الأولى للدكتور الجزولي دفع الله لمصر <sup>(٥)</sup> ، وكما قال النميري نفسه في لقائه مع صحيفة النهار البيروتية في عام

(١) صحيفة الغد ، المجلد ١٩ ، العدد ١٦ ، مارس ١٩٩٣م .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) د/ منصور خالد ، السودان والنفاق المظلم قصة الفساد والاستبداد ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ ، ٥٢٠ .

(٤) موسى يعقوب ، المشهد السياسي ، صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ٣٩٠ .

(٥) الخرطوم وزارة الخارجية ، ملف محاضر اجتماعات الوفود ، ١٩٨٥م .

١٩٧٢م . أنه ، وجد معاملة قاسية من المتمردين حينما كان يتكرب بالقاهرة ، وتوترت علاقات السودان في عام ١٩٥٦م . وبإنهاء الوجود التعليمي المصري في السودان وبناءً على مبررات الحكومة السودانية سالفة الذكر لاشك أن القاهرة تكون قد فقدت أهم ذراع من أذرع أمنها القومي الممتد في عمقها الاستراتيجي داخل السودان ، حيث تم طرد الجالية المصرية وتحويل الجامعات والمدارس لصالح الحكومة السودانية ، وقد قدر عدد العاملين ضمن الجالية التعليمية المصرية في السودان بحوالي ٥٠٠٠ شخص من عمال وموظفين وأساتذة وغيرهم ، كما كانوا يشغلون أفضل المواقع الاستراتيجية في قلب الخرطوم في حي المقرن وتقدر عدد العقارات التابعة لهذه البعثة بحوالي ٣٥٠ عقاراً<sup>(١)</sup> .

القرار الثاني : يتمثل في إلغاء مكاتب الري المصري بالسودان وطرد موظفيها ، وقد برر مصدر أممي ذلك القرار بأن مكاتب الري المصري تسد من حلقا إلى سولي حيث تسلك هذه المؤسسة أجهزة اتصال متقدمة لا تتوفر حتى لدى الحكومة السودانية ، مما يعد خرق كبير لأمن البلاد القومي ، ولا يمكن لدولة ذات سيادة ان ترضى بذلك لولا هوان الحكومات السودانية المتعاقبة ، لقد وجدنا أن المصريين يعرفون معلومات عن البلاد أكثر مما نعرف ، فهم في كل موقع من حلقا إلى نمولي يتحركون بحرية مطلقة دون رقيب<sup>(٢)</sup> لقد أنشئت مكاتب الري المصري بالسودان ضمن اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م وامتد نشاطها في رصد وقياس موارد مياه النيل منذ ذلك الوقت إلى حين إلغاء وجودها في عهد الإنقاذ ، وحسب الرأي السابق ورأي الكثير من المراقبين فإن نشاط الري المصري لا يقتصر على مجرد مراقبة مياه النيل وإنما تتعداه إلى نشاطات سياسية تمس جوهر الأمن القومي السوداني .

الثالث : من سياسات حكومة الإنقاذ التي انعكست سلباً على الأمن القومي المصري فهي فترة القطيعة حسب المنظور المصري كذلك سياسات الاعتماد على الذات السالفة الذكو ، حيث تري القاهرة أن أي تطور اقتصادي في السودان سيؤدي بالضرورة إلى استغلال المزيد من مياه النيل ، وقد نجحت حكومة الإنقاذ في استغلال البترول السوداني مما قد يؤدي إلى نهضة اقتصادية وزراعية ، كما عملت تلك الحكومة على تعبئة خزان

(١) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٢٠٧٨ ، (١٦ مارس ١٩٩٣م) .

(٢) صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ١٢٠٣ ، (١٨ مايو ١٩٩٣م) .

الرصيرص وإنشاء خزان الحماداب وشق ترعتي الهد وكنانة ، وكل هذه سياسات لا ترض عنها مصر ، ولم تجرؤ حكومة سودانية واحدة على فعلها منذ الاستقلال (١) .

الرابع : كذلك مسألة وجود بدائل لمصالح السودانية القومية الاقتصادية والتجارية والصحية والسياسية وغيرها ، قد أضرت كثيراً بمصالح مصر في هذا الإطار ، فقد كانت مصر هي المستفيد من ذلك وقد وجد السودان دول أخرى بدائل لتلك المصالح (٢) .

الخامس : كذلك من مؤثرات تلك الفترة على الأمن القومي المصري تنامي للتيار المعادي لمصر في السودان ، فقد كانت مصر تحظ بتأييد أغلبية الشعب السوداني إبان الاستقلال والدليل على ذلك فوز الاتحاديين بأول انتخابات ، وقد استمر هذا العدد في التناقص المستمر بسبب سياسات الحكومات المصرية تجاه السودان حيث انحصر التيار الاتحادي إلى حد كبير ، حتى أصبح من الواضح أنه كلما ابتعد حزب سوداني عن محسر زادت شعبيته والعكس ، وأصبح معيار صلاح الحكومات في منظور الشعب السوداني هو مدى بعدها من مصر أو قربها منها (٣) .

وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني وبسبب السياسات المصرية العدائية ضد السودان من تشويه إعلامي ، وحصار اقتصادي ، ودعم حركة التمرد ، وإيواء المعارضة ، واحتلال حلايب ، وتآليب أمريكا ومجلس الأمن ضد السودان ، وساعي حصار وتجويع الشعب السوداني ... الخ . بسبب تلك السياسات فإن مصر أصبحت في منظور الشعب السوداني أولى الدول في قائمة الأعداء ، ومن ثم فقد كانت المظاهرات الصاخبة ضد مصر تقدر عدد المشاركين فيها بالملايين (٤) . مما يدل أن الشعب السوداني قد وصل مرحلة بعيدة من الكراهية لمصر ، أسهمت في ذلك حكومة الإنقاذ الوطني بأجهزة إعلامها التي صورت تصرفات الحكومة المصرية بأنها ضد التوجه الإسلامي للشعب السوداني ، وأنها تتآمر مع القوي العظمي بقيادة أمريكا وإسرائيل ، وأنها تتفق مع حركة التمرد لذلك السبب فتدعمها بالسلاح لقتل ابنا الشعب السوداني واستنزاف موارد السودان ، وأن مصر تريد أن تعيد السودان إلى عهد الاستعمار (٥) ، ولا شك أن أكبر رصيد لعلاقات البلدين

(١) صحيفة الرافق ، العدد ١٢١ ، ( ١٤ مايو ١٩٦٨ م ) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٤) صحيفة الرافق ، العدد ١٣٨ ، ( ١٩ مايو ١٩٩٨ م ) .

(٥) المصدر نفسه .

كانت تتمثل في العلاقات الشعبية التي انهارت تماماً بسبب تصرفات القاهرة تلك ، ونسبة لأن الشعوب هي التي تختار الحكومات فليس من المتوقع في ظل العداء الشعبي لمصر أن تصل إلى كرسي الحكم في السودان حكومة موالية لمصر ، خاصة إذا أتيحت الفرصة للاختيار الديمقراطي الحر ، فقد تأمرت القاهرة لإذهاب حكومة الصادق المهدي لأنها كانت معادية لها ، واستبشرت خيراً بقدوم حكومة الإنقاذ الوطني والتي أذاقت مصر الولايات أضعاف ما فعلته حكومة الصادق المهدي ، حيث أزالته هذه الحكومة كل مظاهر الوجود المصري في السودان ، ولا ندري إذا استمرت السياسة المصرية على هذا المنوال فأني نوع من الحكومات سنأتي في السودان بعد زوال حكومة الإنقاذ الوطني .

السادس : من تلك الآثار أيضاً منح جنوب السودان حق تقرير المصير ، فقد كانت السياسة المصرية تجاه حرب الجنوب تقوم على إدارة الحرب بصورة لا يكون فيها غالب ولا مغلوب ، لأنه في حالة انتصار أي من الطرفين يتعرض أمنها القومي للخطر . فإذا انتصرت الحكومة السودانية تفرغت للتنمية وخاصة التنمية الزراعية وذلك يعني مزيد من استغلال مياه النيل وهذا ما لا يرض مصر ، وإذا انتصرت حركة التمرد تم فصل الجنوب الأمر الذي يعني قيام دولة جديدة على منابع النيل وهذا أيضاً ما لا يرض مصر . وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، وبسبب الضغوط الغربية والمصرية اقتنعت الحكومة السودانية بمنح الجنوبيين حق تقرير المصير ، مما يناقض هذا الموقف المصري ويلحق أضراراً بالغة بأمنها القومي ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مصر عن مواقفها العدائية لحكومة السودان ، والداعمة لحركة التمرد .

وعليه فقد رأينا أن فترة العداء والمواجه قد ألقت بظلالها على أمن البلدين القومي ومصالحهما الاستراتيجية . وبالنسبة للسودان فإن الآثار محدودة وبعضها إيجابية ، وحتى الآثار السلبية منها قد أفرزت نتائج إيجابية في صالح مستقبل الشعب السوداني ، أما مصر فقد جنت من جراء تلك السياسات وبالأعلى أمنها القومي ومستقبل علاقاتها مع السودان ، فقد فقدت وجودها التاريخي في السودان ، وفقدت هي وحلفائها فرصة نادرة للاستثمار في السودان خاصة في مجال البترول والمجال الزراعي ، وخسرت علاقاتها التجارية مع السودان والتي كانت دائماً في صالح مصر ، كما أسهمت في تنامي التيار المعادي لمصر في السودان وانحسار التيار الاتحادي لدرجة التلاشي ، وأخيراً مهدت سياستها تلك لقيام دولة جديدة في جنوب السودان قد تشارك مصر في مياه النيل .



## المبحث الرابع :

### تحسن العلاقات السودانية المصرية يناير ١٩٩٧م -

#### ديسمبر ٢٠٠١م : الأسباب والنتائج :

وصلت العلاقات الثنائية ذروة تدهورها في عام ١٩٩٦م ، وفي مطلع عام ١٩٩٧م بدأت العلاقات تتحسن تدريجيا ، حيث بدأت القاهرة تتراجع عن عدائها المطلق للحكومة السودانية وذلك لعدة أسباب أهمها :

السبب الأول : تطور الوضع في جنوب السودان بعد العدوان الثلاثي ( الإثيوبي - الإرتري - اليوغندي ) ، المدعوم من الولايات المتحدة ، والذي بدأ في يناير ١٩٩٧م ، فقد دفع ذلك العدوان الحكومة السودانية إلى الاعتراف بحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم الأمر الذي يعتبر تهديدا كبيرا للأمن القومي المصري يفوق تهديدات حكومة الإنقاذ الوطني (١) .

السبب الثاني : المجهودات الحثيثة التي بذلها الزبير محمد صالح النائب الأول لرئيس الجمهورية السوداني في سبيل إصلاح العلاقات بين البلدين ، حيث زار القاهرة عدة مرات في هذا الصدد ونجح في إرساء الكثير من الأسس التي أدت في النهاية إلى عودة العلاقات الثنائية ، وقد كان الزبير مخلصا في سعيه لولا أن وافقه المنية في فبراير ١٩٩٨م ، وحول جهود الزبير تلك ووفاته دارت الكثير من الآراء والتحليلات ، وانطلقت الكثير من الإشاعات يمكن إيراد بعضها في التحليل التالي :

ذهب البعض إلى أن الزبير كان رجل مصر في السودان ، وأن الحكومة المصرية كانت تسعى من خلاله للنفاذ في عمق نظام الإنقاذ واختراقه ، وفي رأي هؤلاء أن موت الزبير كان مدبرا لقطع الطريق أمام تلك المساعي المصرية (٢) ، وقد عكس هذا الرأي عدة شواهد منها : أن الزبير كان قد قاد محاولة انقلابية فاشلة قبل أسبوع من انقلاب البشير ، وقد أعلن السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء آنذاك للصحافة المحلية والعالمية وفي جلسة الجمعية التأسيسية أن تلك المحاولة كانت مدعومة من مصر تخطيطا وتمويلا ، كما ذكرت الأجهزة الأمنية آنذاك أنها أحبطت محاولة انقلابية دبرتها القاهرة . إلا أن

(١) محمد أبو النضل ، " الولايات المتحدة والمسألة السودانية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٥ ، ( يوليو ٢٠٠١م ) ، ص ١٤٢ .

(٢) محمد طه محمد أحمد ، صحيفة الوفاق ، العدد ٥٢٤ ، ( ١٥ أغسطس ١٩٩٩م ) .

الإنقاذ أكدوا أن لا دور لمصر في تلك المحاولة ، وأنها كانت من صنع الجبهة الإسلامية نفسها لشغل الأجهزة الأمنية عن انقلابها الحقيقي بقيادة البشير<sup>(١)</sup> ، ويؤكد ذلك أن معظم قادة الانقلاب الفاشل وخاصة الزبير محمد صالح وإبراهيم شمس الدين قد أصبحوا أعضاءاً في مجلس قيادة حكومة الإنقاذ الوطني بعد أن كانوا في السجون قيد المحاكمة .

السبب الثالث : تعرض المصالح المصرية في السودان للضرر بالصورة التي ذكرناها في المبحث السابق فقد رأت القاهرة أن المضي في هذا السبيل المعادي لحكومة السودان وشعبه سيفقدها الكثير من مصالحها الاستراتيجية في السودان<sup>(٢)</sup> .

السبب الرابع : أيفنت القاهرة أن المعارضة السودانية الموجودة لا يمكنها الإطاحة بالحكومة السودانية خاصة بعد أن أصبحت تلك المعارضة ضعيفة مخترقة تتقل كاهل الحكومة المصرية . وقد ذكر ذلك مبارك نفسه في لقاء مع بعض قادة المعارضة السودانية بالقاهرة<sup>(٣)</sup> .

السبب الخامس : إيداء الحكومة السودانية رغبتها في عودة العلاقات الثنائية والتنازل عن الكثير من التصرفات التي تسبب التوتر في العلاقات ، وذلك بطرد عناصر المعارضة الإسلامية المصرية من السودان<sup>(٤)</sup> ، وإعلان البشير عن نية السودان في إعادة الممتلكات المصرية المصادرة ، واتباع ذلك بتكوين لجان بهذا الصدد ، إضافة إلى سكوت الحكومة السودانية عن المطالبة بتسليم مثلث حلايب وإيداء نيتها في جعل المنطقة حرة بين البلدين .

السبب السادس : توتر علاقات القاهرة بالولايات المتحدة وإسرائيل حيث اتهمت الإدارة الأمريكية مصر بتسليم معارض لبيبي لسلطات القذافي ، إضافة إلى قبض الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام في القاهرة<sup>(٥)</sup> ، وأخيراً بسبب محاولات الولايات المتحدة الرامية للضغط على الحكومة السودانية والإطاحة بها ، خاصة وأن أمريكا تقف مع حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم<sup>(٦)</sup> .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢١٢ .

(٢) عباس الطرابيلي ، " مصر والسودان قضية الأمن القومي " ، صحيفة الوفد ، القاهرة ، ( ١١ يونيو ١٩٩٨ م ) .

(٣) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢٠٣٧ ، ( ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ ) .

(٤) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، ( ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ م ) .

(٥) صحيفة أخبار اليوم ، العدد ١٠٦٢ ، ( ٦ يناير ١٩٩٨ م ) .

(٦) محمد أبو الفضل ، الولايات المتحدة والمسألة السودانية ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

السبب السابع : السبب الأخير والأهم تأكد القاهرة من حقيقة خلافات الإسلاميين وصراعاتهم حول كراسي الحكم في السودان ، فقد كانت الولايات المتحدة والقاهرة تراهنان على هذا الجانب كأسهل وسيلة لإخضاع الحكومة السودانية واحتوائها أو الإطاحة بها ، وذلك عبر خصام وخلاف قد يحدث بين المدنيين والعسكريين مشابه لما حدث لعناصر مايو في عام ١٩٧١م ، وقد ركزت القاهرة جهودها في هذا الصدد إذ كانت تحمل كل سوءات حكومة الإنقاذ وتدهور العلاقات الثنائية للمدنيين من قادة الجبهة الإسلامية دون العسكريين <sup>(١)</sup> ، وبعد محاولة اغتيال مبارك حاولت القاهرة إلصاق التهمة بعناصر مدنية وتبرئة المجلس العسكري السوداني من ذلك في تصريحات علنية <sup>(٢)</sup> ، من جانب آخر ركزت القاهرة إعلامها على شخصية الدكتور حسن الترابي رئيس المجلس الوطني باعتباره العقبة أمام تحسين العلاقات وحاولت هي وحلفائها شن حرب نفسية مخططة على البشير باعتباره رئيس دولة لا يملك قراره ، حيث تعتمد مبارك ذكر ذلك في عدة مناسبات منها قوله في مؤتمر القمة العربي المعقود بقطر حينما أجمع الرؤساء العرب على قرار مهم فقال مبارك ساخراً : « نخلي البشير يشاور ناسوا » <sup>(٣)</sup> ، وفي إحدى تصريحات محمد عثمان الميرغني كذلك أصر على توضيح ذلك حيث ذكرت صحيفة المستقلة اللندنية : « إن واشنطن والقاهرة تراهنان على خلاف يقع بين الإسلاميين ، وأن هناك أشخاص يسعون للوقعة بينهم ، وقالت : إن الرئيس البشير محرج لأن الميرغني رئيس التجمع أبلغه بأنه لا يمانع في مقابله من دون الترابي ، وأن على البشير تقع مسؤولية منع الترابي من الإدلاء بتصريحات تضر بعلاقات السودان مع الدول العربية » <sup>(٤)</sup> . يؤكد ذلك أن القاهرة استبشرت خيراً بخلافات الإسلاميين الأخيرة وتمنت بل سعت لأن يكون الخلاف أكثر شمولاً بحيث يضم كل الجناح المدني من الإسلاميين ولا يقتصر على الترابي ومجموعته بحيث ينفرد العسكريون بالسلطة ومع ذلك فبعد الخلاف مباشرة قام حسني مبارك بالاتصال بالرئيس عمر البشير للاطمئنان على استقرار الأوضاع حيث ذكر : « إن مصر تساند السودان والحكومة السودانية والرئيس

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ٦٢٢ .

(٢) صحيفة الوفاق ، العدد ٥٤٩ ( ١٠ أغسطس ١٩٩٩م ) .

(٣) صحيفة أخبار اليوم ، العدد ١٨٤٠ ، ( ٥ ديسمبر ١٩٩٩م ) .

(٤) صحيفة الوفاق ، العدد ٥٤٩ ( ١٠ أغسطس ١٩٩٩م ) .

فبعد الخلاف مباشرة قام حسني مبارك بالاتصال بالرئيس عمر البشير للملمس على استقرار الأوضاع حيث ذكر : « إن مصر تساند السودان والحكومة السودانية والرئيس البشير على الخطوات التي اتخذت واستهدفت استقرار السودان ووحدته وسلامة أراضيه »<sup>(١)</sup> . وفي هذا الإطار بذل مبارك مجهودات دبلوماسية كبيرة لإقناع العالم العربي والغربي بالتطورات الجديدة في السودان وضرورة دعم البشير ضد خصمه التركي ، حيث قام بزيارة عاجلة للجماهيرية الليبية والتقى رئيسها القذافي وتشاور معه حول الأمر ، وقد قطع التلفزيون المصري برامج ليذيع البيان المصري الليبي المشترك الصادر في كل من القاهرة وطرابلس في وقت واحد وقد جاء في البيان : « إن الدولتين تقدمان الدعم بكل ما يمكن للتطورات السياسية التي شهدتها السودان »<sup>(٢)</sup> . كذلك قام الرئيس حسني مبارك بجولة شملت عددا من دول الخليج العربي من أجل حشد الدعم لنظام البشير<sup>(٣)</sup> . وفي نفس الإطار كذلك أشار وزير الخارجية المصري عمرو موسى قائلاً : « إن الإجراء الذي اتخذته البشير سينقذ السودان من الغرق الذي كادت أن تسببه ازدواجية الحكم ومصر لا تقبل أن يغرق السودان ، وقد طلبت من واشنطن وعواصم أخرى عدم استعجال اتخاذ مواقف مناوئة للحكومة الشرعية في السودان »<sup>(٤)</sup> .

وبناءً على ذلك فقد أعادت القاهرة علاقتها مع الخرطوم ، وقد تجلت مظاهرها في عودة السفير المصري للخرطوم في عام ١٩٩٩م ، وتبادل الزيارات بين البلدين على كافة المستويات ، وتكوين اللجان المشتركة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية التي غطت الكثير من مجالات المصالح المشتركة<sup>(٥)</sup> ، كما تجلت في مساعي مصر بجانب ليبيا لتسوية الخلافات السياسية في السودان ووضع حد لحرب الجنوب ، وكذلك إعادة السودان للكثير من المستلكات المصرية التي تمت مصادرتها ، إضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها القاهرة من أجل إعادة سمعة السودان ومكانته الدولية بعد التشوهات التي لحقت بها ... الخ .

(١) صحيفة أخبار اليوم ، العدد ١٨٤٠ ، مصدر سابق .

(٢) صحيفة الرأي العام ، العدد ٨٣٤ ، ( ١٥ ديسمبر ١٩٩٩ م ) .

(٣) صحيفة أخبار اليوم ، العدد ١٨٤٣ ، ( ١٩ ديسمبر ١٩٩٩ م ) .

(٤) صحيفة الرأي العام ، العدد ٨٣٨ ، ( ١٩ ديسمبر ١٩٩٩ م ) .

(٥) صحيفة الخرطوم ، العدد ٢٧٤٩ ، ( ٧ يوليو ٢٠٠١ م ) .

## الباب الثالث

### العلاقات الثنائية وقضايا الأمن القومي في المجال السياسي

- الفصل الأول : قضايا التكامل والتبعية في ظل اتفاقيات كامب ديفد .
- الفصل الثاني : الإسلام السياسي وأثره على العلاقات الثنائية .
- الفصل الثالث : تأثير الإرهاب الدولي على العلاقات الثنائية .

## الباب الثالث

### قضايا الأمن القومي في المجال السياسي

يتناول هذا الفصل المصالح السياسية في إطار العلاقات السودانية المصرية ، وذلك بعد عرض نظري لمفهوم الذراع السياسي للأمن القومي ، وأهميته بالنسبة للدولة القومية ، التي تتطلع لتحقيق مصالحها السياسية في خضم المجتمع الدولي . وفي نفس الإطار يقف الفصل على أهمية التنسيق السياسي بين السودان ومصر ، بحسبانهما دولتان تجمع بينهما الكثير من المصالح المشتركة ، ويقف على الجهود التي بذلت من أجل ذلك من خلال دعوات الوحدة السياسية والتكامل ، وأسباب فشل تلك الجهود ، والمشاكل التي اعترضت سبيل التنسيق السياسي بين البلدين ، من تهم بالتبعية والتعالي ، وعدم الإدراك المتبادل لمصالح البلدين القومية المشتركة . ويقف الفصل كذلك على بعض المشاكل السياسية الأخرى التي شابت مسيرة العلاقات الثنائية مثل اتفاقيات كامب ديفيد والدعم السوداني اللامحدود لها . وموقع ذلك الدعم من مصالح السودان القومية ، إضافةً لدور الإسلام السياسي في عرقلة مسيرة العلاقات الثنائية ، ودور الإرهاب الدولي ومحاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك ، وتوجيه التهمة للحكومة السودانية ، ومن ثم مساعي مصر الرامية لاستئصال حكومة الإنقاذ الوطني ، من خلال حشد حلفائها المحليين والدوليين ، واستغلال الهيئة الدولية لتحقيق ذلك ، وأثر كل ذلك على الأمن القومي السوداني . وسيتناول البحث هذا الموضوع من خلال سبعة مباحث علي النحو التالي :

## الفصل الاول

### قضايا التكامل والتبعية السياسية

يتناول هذا الفصل قضايا الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق أمن البلدين القومي ، وذلك بالوقوف علي مقومات الوحدة والجهود التي بذلت في سبيل تحقيقها . والأسباب التي أدت إلى فشل تلك الجهود . كما يتقف في سبحث آخر منه على اتفاقيات كامب ديفد والدعم السوداني الكبير لها ، وذلك كله بعد عرض نظري لمفهوم الأمن السياسي والمصالح السياسية بين الدول .

#### المبحث الأول :

##### مفهوم الأمن السياسي والمصالح السياسية :

من أبرز محاور الأمن القومي المحور السياسي ، والدولة تكون أمانة سياسياً إذا لم تتعرض مصالحها السياسية للخطر <sup>(١)</sup> ، وتتمثل المصالح السياسية في عدة عناصر منها : الاستقرار السياسي ، وإشاعة الحريات وقيم الشورى والديمقراطية ، والتداول السلمي للسلطة وصيانة حقوق الإنسان ، إضافة إلى مكانة الدولة وهبتها علي المستوي الدولي وعدم التدخل في شئونها الداخلية وصيانة سيادتها واستقلال قرارها الخارجي <sup>(٢)</sup> وعلي ضوء ذلك فالمصالح السياسية للدولة تندرج تحت إطارين هما :

أ/ الإطار الداخلي : وأبرز صورة لمصالح الدولة في هذا الإطار تتمثل في الاستقرار السياسي ، والذي تعكسه الحكومة التي تمثل الشعب ، وبدون استقرار سياسي لا يمكن أن تتحقق مصالح الدولة أو أن تتوفر لها الأمن والحماية حتى وإن كانت الجوانب الأخرى سليمة ، حيث أن استقرار الحكومة يمثل قوة للدولة ، ولا يمكن أن يتوفر الاستقرار السياسي داخل الدولة إلا بتوفر أمرين هما :

١/ وجود سند أغلبية الشعب للحكومة بغض النظر عن شكلها .

٢/ أن تعمل الحكومة علي تحقيق المصالح العليا للدولة <sup>(٣)</sup> .

(1) David S. Robert , *National Security* , ( London : Oxford University Press , 1997 ) , P . 23 .

(2) Ibid , P . 26 .

(٣) شوقي عبد المنعم سعيد ، قضايا الأمن القومي العربي ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨ م ) ، ص ٣١ .

فالشرط الأول الذي ينص علي وجود سند أغلبية الشعب للحكومة شرط أساسي لخلق استقرار سياسي داخل الدولة ، حيث يؤدي ذلك إلى تماسك الجبهة الداخلية ، وحماية حريات الأفراد من الانتهاك من قبل أجهزة السلطان القمعية ، كما يرسخ قيم التداول السلمي للسلطة ، وعدم الاستئثار بها من قبل فرد أو قبيلة أو جهة أو طائفة ، كما يحدث الآن في معظم دول العالم الثالث ، حيث أن أغلب الحكومات لا تحظ برضى شعوبها ، فتلجأ للأساليب القمعية من أجل ضمان بقائها في السلطة <sup>(١)</sup> ، وعليه نجد أنه كثيراً ما تتأثر الدولة بالانتقاسات في داخلها ، سواء علي أساس طائفي أو عرقي أو ديني ... الخ ، ويؤدي ذلك إلى عدم وجود دراية واضحة بمصالح الدولة القومية العليا ، ويكون الولاء للطوائف والانتماءات الأخرى أقوى من الولاء للدولة مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الدولة القومية العليا <sup>(٢)</sup> .

أما الشرط الثاني فأساسي لتحقيق الأمن السياسي وهو أن تعمل الحكومة علي تحقيق المصالح العليا للدولة ، لا أن تعمل علي تحقيق مصالح فرد أو قلة دون كافة الشعب ، وقد تحدث الفلاسفة كثيراً في هذا الإطار أثناء بحثهم عن النظم السياسية المثلي ، من خلال معيار تحقيق مصلحة من ؟ : ( فرد أم قلة أم كثرة ) . فحكومة الفرد في نظر أغلبية الفلاسفة لا تحقق إلا مصلحة الفرد ، وبنفس القدر فإن حكومة القلة تحقق مصالح القلة فقط ، أما حكومات الكثرة أو الحكومات الشعبية فغالباً ما تحقق مصالح الجميع ، ومن ثم رأى معظم منظري العلوم السياسية أن حكومات الكثرة هي أفضل أنواع الحكومات من خلال تحقيقها لمصالح الشعب كافة <sup>(٣)</sup> .

ب/ الإطار الخارجي : يتمثل الإطار الثاني من أطر تحقيق المصالح السياسية للدولة في الإطار الخارجي أو العالمي ، ففي ظل علاقات دولية متشعبة لا تنحصر مصالح الدولة السياسية في الإطار الداخلي فحسب ؛ إذ تتأثر تلك المصالح بظروف البيئة الدولية . وتتمثل تلك المصالح في حماية كيان الدولة وسيادتها ووجودها من التدخلات الخارجية

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٦ .

(2) David S. Robert , Op . cit , P . 29 .

(٣) روبرت أ . دال ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة د . علاء أبو زيد ، ( القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ،

١٩٩٣م ) ، ص ١٠٠ .



من قبل الدول الأخرى ، أو فعل ما ينقص من سيادتها ، وبروز مكانة الدولة كعضو مشارك في المجتمع الدولي على قدم المساواة مع الدول الأخرى ، وقدرتها على التأثير السياسي في الإطار الإقليمي والدولي ، وعلو صوتها في المحافل والمؤسسات الدولية كدولة فعالة ومؤثرة ومشاركة <sup>(١)</sup> . وفي هذا الإطار هنالك عدة عناصر تؤثر على الأمن السياسي في الإطار الدولي منها :

- ١/ عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول .
  - ٢/ عدم احترام القانون الدولي رغم سلبياته .
  - ٣/ سعي الدول القوية في تحقيق مصالحها على حساب الدول الضعيفة .
- حيث يؤدي كل تلك العناصر إلى تهديد السلام العالمي ، وقد تتطور تلك المهددات من الجانب السياسي إلى جوانب أخرى <sup>(٢)</sup> .

وهكذا نجد أن لكل الدول مصالح سياسية تسعى لتحقيقها ، سواء كانت تلك المصالح مصالح حكومات أو مصالح شعوب أو الاثنين معاً حسب نوع الحكومة [ فرد أو قلة أو كثرة ] ، وقد تتبع تلك السياسات منفردة أو عبر التحالف والتعاون مع الدول الأخرى في شكل محالفات ثنائية أو تكتلات جماعية ، كما هو الحال عليه في عالم اليوم .

(١) د . إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) شوقي عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

## المبحث الثاني :

### دعوات الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي :

#### أولا : أهمية الوحدة ودواعيها :

مما لا شك فيه أن العلاقات السودانية المصرية تتسم بالخصوصية ، خصوصية فرضتها ظروف الجغرافيا والتاريخ واللغة والدين والتاريخ المشترك<sup>(١)</sup> . والتي تباينت في شكل روابط اجتماعية واندماج ومدى التماس بين السكان منذ القدم . بعيدة ، فالبلدان يمثلان وحدة متكاملة لا يمكن تجزئتها بسهولة ، وتتداخل مصالحهما وتتشابك بصورة لا يمكن الفصل بينها<sup>(٢)</sup> . وقد ظلت وشائج الود والإخاء بين الشعبين ثابتة مستقرة لا يعكر صفوها إلا اختلاف الحكام بسبب تضارب المصالح واختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا السياسية ، التي تتم عن قصر نظر حكومات البلدين عن استيعاب مقتضيات الوحدة بين البلدين تحقيقا لتلك المصالح المشتركة ، وما أكثرها !<sup>(٣)</sup> . فقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن إيجاد إجابة شافية للكثير الأسئلة التي تطرح هنا وهناك ، والدراسات التي تجرى حول ضرورة الوحدة بين البلدين ، ففي مصر تطرح الكثير من التساؤلات حول ضرورة تقنين الوحدة الطبيعية بين شطري وادي النيل ، الوحدة التاريخية لشعب طالما أحس بأنه شعب واحد ، وطالما أقام بين أفراد روابط التجارة والزواج والثقافة ، إضافة لروابط السياسة<sup>(٤)</sup> . وفي مصر يقولون كذلك : من غير المعقول أن تعاني مصر من أزمة الغذاء [ القمح واللحم ] وهناك على بوابته الجنوبية واحدة من أكبر المراعي وأوسع المزارع ؟ . إن المنطق يفرض التكامل لأنه بقدر ما يحتاج مصر للاستيراد يحتاج السودان للتصدير والعكس صحيح<sup>(٥)</sup> . وفي السودان يقولون إننا نملك أرضا بكر وثروات مهددة ، وإذا كنا ندعو

(١) محمود محمد صالح ، العلاقات المصرية السودانية وإشكاليات الإدراك المتبادل ، في أسامة العزالي حرب ، ندوة العلاقات السودانية المصرية . مرجع سابق ، ص ١٤١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤١ .

(٣) رأفت غنيمي الشيش ، مصر والسودان ، في العلاقات الدولية ، ( الخرطوم : عالم الحب ، ١٩٧٩ م ) ، ص ١٣ .

(٤) د/ يونان لبيب رزق ، " أيولوجية الوحدة بين السودان ومصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، ( إبريل ١٩٧١ م ) ، ص ٥٧ .

(٥) المرجع نفسه . ص ٥٩ .

العالم كله للاستثمار في السودان فلماذا لا تكون الأولوية لمصر ؟ ، لماذا لا نتوحد إمكانات البلدين لتأتي دفعه نحو اقتصاد سوداني حديث يستغل معنظم الموارد ويشبع معظم الحاجات ؟<sup>(١)</sup> . ثم يضربون المثال بالأخشاب في الجنوب والتي لا تجد من يقطعها ويهذبها ويقوم بتصنيعها ، ويضربون المثال بالثروة الحيوانية في غرب السودان التي تفيض عن الحاجة ولا تتحول لصادرات تثري السودان بسبب مشكلة النقل وغياب التصنيع والتعليب ، هذا بالإضافة إلى الثروات الأخرى التي يزخر بها السودان<sup>(٢)</sup> . كل ذلك مطروح في التصريحات السياسية والدراسات الاقتصادية إلا أنها لم تجد الإجابة الشافية تنفيذاً لها من قبل الساسة ، فقد فشلت كل المحاولات الوحشية بسبب سوء الفهم ، وعدم الإدراك المتبادل لحجم المصالح المشتركة ، التي تقتضي التكامل والتعاون لتحقيقها ، حيث ظلت العلاقات بين القطرين الشقيقين في حدّها الأدنى في الوقت الذي يتجه فيه العالم كله نحو تكوين وحدات سياسية تبرز في الشرق والغرب بين دول لا تجمع بينها غير المصلحة المشتركة<sup>(٣)</sup> . وتبدو أهمية التكامل للبلدين بصورة أساسية في الجانب الاقتصادي ، وذلك نتيجة لتنوع الثروات الطبيعية والقدرات الإنتاجية ، والموارد البشرية ، فإذا كانت مصر تفتقر إلى الموارد الأرضية والزراعية ، والإنتاج النباتي والحيواني التي يحوزها السودان ؛ فإن السودان يفتقر إلى البنية الصناعية المتقدمة المتنوعة نسبياً ، وإلى المهارات العلمية والفنية والإدارية التي تمتلكها مصر ، ويتوافر العوامل الأخرى والاستفادة من السوق الواسع بالبلدين فإن ما يمتلكه البلدان يجعل التكامل ضرورياً للتعجيل بالتنمية الزراعية والصناعية علي أساس المنافع المتبادلة والمتكافئة للشعبين ، وذلك لتجاوز واقع التخلف الاقتصادي والاعتماد غير المتكافئ علي الخارج<sup>(٤)</sup> . إن بناء ودعم مقومات الأمن القومي للبلدين وبشكل خاص الأمن الاقتصادي القومي يمثل أهم مبررات التكامل

(١) فؤاد مظهر ، لقاء مع النميري ، صحيفة الأيام ، مصدر سابق .

(٢) جمهورية السودان ، الأمانة العامة لشؤون مصر بالسودان ، قرارات وتوصيات وإنجازات الاجتماع السابع للجنة الوزارية المشتركة ، الخرطوم ، ( ١٢ - ١٥ يناير ١٩٧٩ م ) ، ص ٣ .

(٣) منصور خالد ، السودان والنفاق المظلم قصة الفساد والاستبداد ، مرجع سابق ، ص ٥٢٤ .

(٤) عبد المنعم حسن شافعي ، المشاكل التي تواجه تجارة السودان ومصر ، ( القاهرة : دار القومية للثقافة والنشر ، ١٩٨٧ م ) ، ص ٦ .

الاقتصادي المصري السوداني وذلك لأهمية الاقتصاد وضرورته بالنسبة لفروع الأمن القومي الأخرى ، فالقدرة العسكرية والمكانة السياسية والعدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها بدون قدرة اقتصادية فاعلة <sup>(١)</sup> .

ثانيا : جهود البلدين نحو الوحدة السياسية والتكامل :

تأكيدا لتلك الخصوصية في العلاقات والمصالح المشتركة ، فقد بذلت الدولتان مجهودات كبيرة لتقنينها وتأطيرها اعترافا بأهميتها وضرورتها ، إلا أنها جميعا لم تكلل بالنجاح ، لأسباب كثيرة سيناقشها البحث في موضعها . من تلك المجهودات دعوات وحدة وادي النيل قبل وبعد استقلال السودان من قبل بعض الأحزاب والمجموعات السياسية في البلدين ، وكذلك مساعي تمتين العلاقات برفع شعار إزالة الجفوة المفتعلة بعد تولي عبود السلطة ، وأخيرا ميثاق التكامل في عهد مايو ، وميثاق الإخاء في عهد حكومة الصادق المهدي <sup>(٢)</sup> .

**أ/ فترة ما قبل استقلال السودان :** لقد كان الدافع لدعوات الوحدة خلال تلك الفترة كما ذكر البحث في الباب الثاني يتمثل في عنصرين هما قدم الوعي المصري بأهمية السودان بحسبانه العمق الاستراتيجي لمصر وشريان حياته ، وتطلع السودان الحضاري نحو مصر <sup>(٣)</sup> . وقد ذكر البحث أن مصر في الفترة التي سبقت استقلال السودان قد بذلت مجهودات كبيرة لاحتواء السودان وخلق نوع من الوحدة القسرية معه ، وقد استعانت في ذلك بالأتراك تارة وبالإنجليز تارة أخرى <sup>(٤)</sup> . إلا أن تلك المجهودات لم تحقق لها ما أرادت إذ أن مصر نفسها لم تكن تملك إرادتها خلال العهد الاستعماري ، وقد كانت مصر ترى ضرورة خروج الإنجليز من السودان وتحقيق الاستقلال تحت التاج المصري الأمر وجد معارضة من شريحة كبيرة من الشعب السوداني والحركة الوطنية السودانية <sup>(٥)</sup> . وقد نجحت مصر في اجتذاب شريحة من

---

(١) د/ طه عبد العليم ، التكامل المصري السوداني بين الضرورات والعقبات ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٢٣ .

(٣) د . يونان لبيب ، الخيرة التاريخية للعلاقات السودانية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٤) علي مبارك باشا ، الخطط التوفيقية الجديدة ، ( القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م ) ، ص ٩٩ .

(٥) محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

الحركة الوطنية السودانية إلى جانبها ، وقدمت لها كل وسائل الدعم المادي والمعنوي لتتولى نيابة عنها التبشير بالمبادئ الاتحادية ، وقد كان جزءاً من هذه الشريحة تؤمن بالوحدة كسبيل لتحقيق مصالح البلدين ، وبناءً على ذلك فقد رفضت القاهرة مساعي الإنجليز الرامية لمنح السودان استقلاله ، فرفضت اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م<sup>(١)</sup> وبعد إصرار الإنجليز عولت مصر على الأحزاب الاتحادية فدعمتها وقامت بتوحيدها للفوز بالانتخابات العامة المترتبة على تلك الاتفاقية ، ومن ثم الانتصار لمشروع الوحدة ، وبناءً على ذلك الدعم المصري فاز الاتحاديون في الانتخابات وتشكلت حكومة برئاسة الزعيم إسماعيل الأزهرى كما ذكرنا سابقاً<sup>(٢)</sup> .

ولظروف كثيرة بدأ الحزب الاتحادي نفسه يتراجع عن مشروع الوحدة إذ عرض الأزهرى على لجنة الحزب اقتراحاً جاء فيه : " أن يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها ، كما أن مصر جمهورية ، ويكون الرابط بينها في شكل اتحاد يتكون من مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السوداني والمصري " ، وقد وجد اقتراح الأزهرى رضا معظم التيارات السياسية في البلاد واعتبروه خطوه في طريق الاستقلال ، بناءً على ذلك بدأت الحكومة نفسها في الانحياز نحو المعسكر الاستقلالي وقد برز انحيازها في عدة أوجه منها : أنها رفضت دون سبب مقنع هدية من الأسلحة قدمتها مصر للسودان ، كما رفضت إرسال ضباط سودانيين لتلقي تدريبات في القاهرة<sup>(٣)</sup> . وأخيراً رفضت مبلغ أربعة مليون جنيه هدية قدمتها مصر لتنفيذ مشروعات صحية واجتماعية في السودان<sup>(٤)</sup> .

على ضوء ذلك أيقنت القاهرة أن الحكومة السودانية قد غيرت موقفها من الاتحاد ، وأن معظم قيادات الختمية قد غيروا موقفهم أيضاً ، وأن الصراع قد انتقل من ميدان الاستقلاليين إلى ميدان المتمردين من الاتحاديين . بناءً على ذلك شنت حملة من الهجوم والسباب على الحزب الوطني عموماً ، وعلى الزعيم إسماعيل الأزهرى

(١) أمين التوم ، ذكريات ومواقف ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٢) بشير محمد سعيد ، خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٣) بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهرى وعصره ، ( القاهرة : القاهرة الجديدة للطباعة والنشر ، د ت ) ، ص ٣٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٣ .

وبعض القيادات الاتحادية علي وجه الخصوص ، وبعد أن قام الزعيم الأزهري بزيارة بريطانيا والإدلاء بتصريحات ضد فكرة الاتحاد - شنت أجهزة الإعلام المصرية عليه وعلي حزبه هجوماً عنيفاً واتهمه الصاغ صلاح سالم بالتكرار لمبادئه والتآمر مع الإنجليز ضد مصر <sup>(١)</sup> ، وفي إبريل ١٩٥٥م قاد الأزهري وفد السودان للمشاركة في مؤتمر باندونج ، وقد حاول الوفد المصري برئاسة عبد الناصر إقناع الوفد السوداني بالانضمام إليه ، ولما أصر الوفد السوداني علي تمثيل البلاد دون وسيط وجد من الوفد المصري مضايقات كبيرة <sup>(٢)</sup> ، وقد زادت تلك المضايقات مع إصرار الحزب الوطني علي التمسك بمبدأ الاستقلال ، فقد أقدم الحزب الوطني علي الخطوة التي حاولت مصر جاهدة بالترغيب والترهيب منع حدوثها إذ أصدر الحزب برنامجاً محدداً أهدافه بكل وضوح حيث أكد الهدف الأول علي : « أن يكون السودان جمهورية مستقلة » <sup>(٣)</sup> .

وقد أغضب برنامج الحزب القاهرة فزادت من ضغوطها عليه مستخدمة محمد نور الدين ورفاقه ، وإغراء نواب الجنوب في الوطني الاتحادي إلى غيرها من الوسائل ، إلا أنها جميعاً باءت بالفشل <sup>(٤)</sup> ، إذ أجمع السودانيون علي إعلان الاستقلال ، والذي تم في يناير ١٩٥٦م .

### ثانياً : أسباب فشل الجهود الوحدوية في فترة ما قبل الاستقلال :

تضافرت أسباب كثيرة لتؤدي إلى فشل الجهود الوحدوية خلال تلك الفترة منها ١/ موقف الجبهة الاستقلالية القوي الرافض للاتحاد مع مصر ، فقد نظرت هذه الجبهة إلى مصر باعتبارها سبب هلاك السودان ، وجزء من الاستعمار التركي والإنجليزي للبلاد ، ومن ثم فإن الاتحاد معها يعني استمرارها في استعمار السودان <sup>(٥)</sup> ، وقد انعكس ذلك على رفض حزب الأمة لنتائج الانتخابات بحسبان أن القاهرة تدخلت في تزويرها <sup>(٦)</sup> ، وزاد من الشقة أحداث ٣ مارس الدامية التي عبر فيها

(١) عبد الرحمن مختار ، خريف القرع : أسرار السودان ١٩٥٠ - ١٩٧٠م ، (الخرطوم ، ب د ن ، ١٩٧٨م) ، ٩٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٣) أحمد حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، ج ٣ ، ص ١١ .

(٤) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

(٥) عبد الماجد أبو حسيو ، مذكرات أبو حسيو ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ١١٣ .

الجبهة الاستقلالية عن رفضها لزيارة محمد نجيب للسودان لحضور افتتاح أول برلمان والاحتفال بفوز الاتحاديين في الانتخابات <sup>(١)</sup> .

٢/ الرفض الشعبي للاتحاد مع مصر ، حيث زاد عدد الأحزاب المنضوية تحت اسم الجبهة الاستقلالية ، وأصدر اتحاد طلاب كلية غردون الجامعية بياناً دعا فيه للاستقلال عن كل من مصر وبريطانيا <sup>(٢)</sup> ، كما أعلن اتحاد المزارعين في الجزيرة واتحاد العمال في الخرطوم في مواكب وقوفهم إلى جانب الاستقلال <sup>(٣)</sup> ، مما يؤكد أن مسألة الوحدة لم تكن مطلباً شعبياً بقدر ما كانت قناعة فسي رؤوس زعماء الجبهة الاتحادية .

٣/ موقف الحكومة البريطانية الصلب بجانب استقلال السودان ورفض أي شكل من أشكال الوحدة والارتباط مع مصر <sup>(٤)</sup> .

٤/ انشقاق الجبهة الاتحادية إلى عدة تنظيمات رفضت بعضها الوحدة مع مصر .

٥ / يري بعض المحللين أن شعار وحدة الوادي الذي رفعه الاتحاديون كان تكتيكياً من بعضهم للتخلص من بريطانيا أولاً بالاعتماد علي مصر ، ثم التخلص من مصر نفسها لاحقاً ، إذ لم يكن أغلب الاتحاديين مخلصاً في دعوته للوحدة <sup>(٥)</sup> .

٦/ شعور معظم السودانيين بمن فيهم الاتحاديين بأن السودان قد أصبح دولة ناضجة وبإمكان أبناءه إدارة شئونهم بأنفسهم دون الارتباط مع مصر ، وقد صرح بذلك الأزهري نفسه في عدة مناسبات .

٧/ إبعاد محمد نجيب من السلطة والذي أحدث ردود فعل داخل السودان ، فقد كان أكثر أعضاء مجلس قيادة الثورة تعاطفاً مع السودان ، حيث كسبانت أسسه السودانية ، إضافة إلى أن عبد الناصر نفسه لم يكن يؤمن تماماً بفكرة الوحدة حسب رأى بعض المحللين ، فقد كان يرى أن السودان سيكون عبئاً على مصر .

(١) أمين الترم ، ذكريات ومواقف ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢) عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين طمع فزاع ووثبة فجهاد ، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه ، ( الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٢م ) ص ٢٠٤ .

(٣) نوال عبد العزيز مهدي ، مصر والسودان في مفترق الطرق ١٩٥٣ - ١٩٥٦م ، مرجع سابق ، ص ٧١ - ٧٧ .

(٤) عبد الرحمن علي طه ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٥) محجوب عمر بشير ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

٨/ معاملة الحكومة المصرية القاسية لجماعة الإخوان المسلمين ، وقتل قادتهم ، فقد كان الإخوان في مصر يتعاطفون مع محمد نجيب حيث كانت مظاهراتهم في مصر السبب الرئيسي في عودة محمد نجيب للحكم <sup>(١)</sup> . علما بأن الشعب السوداني يتعاطف مع محمد نجيب ، ونسبة لأن الحكومة المصرية قد مارست حملات تشهير وتعذيب وقتل في وسط الإخوان ؛ فقد أدى ذلك إلى الاستياء والنفور وسط الشعب السوداني <sup>(٢)</sup> .

٩/ تصدرت الحكومة المصرية الرسمية افردت الوحدة بمخاضات في الوقت الذي استغرت الشعب السوداني فزادت حجم الجبهة الاستقلالية حتى وسط الاتحاديين من تلك التصرفات :

الحملات الإعلامية الغاضبة التي كانت تشنها مصر على رموز الاستقلاليين ، وتتهمهم فيها بالارتقاء في أحضان الاستعمار البريطاني ، وقد انصبت تلك الحملات أخيرا على من رفضوا الوحدة من قادة الحزب الوطني مثل إسماعيل الأزهرى والذي اتهمه الصاغ صلاح سالم بالتكرار لمبادئه والتآمر مع الإنجليز بعد زيارته لبريطانيا .  
النظرة الاستعلائية من قبل المصريين للشعب السوداني في مواقف كثيرة منها أنه بعد فشل مفاوضات مياه النيل اتهمت القاهرة خضر حمد وزير الري السوداني بأنه كان يوزع منشورات ضد مجلس الثورة المصري ، وبعد ذلك استخف الجانب المصري بخضر حمد في مؤتمر صحفي عقده القائممقام سمير حلمي تناقلته الإذاعات عمدا حيث قال : « يوسفنا أن نقرر أن وزير الري السوداني الذي يترأس وفد المباحثات قد استهل المحادثات التي قبلنا أن نكون فيها ندا للسودان استهلالا سيئا ، فقد حدث أن ضبطت إحدى المطابع وكان بها وزير الري وهو يشرف على طبع منشورات ضد نظام الحكم في مصر ، وهذا يوضح العقلية التي تسيطر على هذه المباحثات والتي لم يقبل فيها الجانب السوداني أي أساس عادل معقول لتقسيم مياه النيل ولم يقبل مساواة المصري بالسوداني بل لم يقبل العرض الذي تقدمت به مصر » <sup>(٣)</sup>

(١) نوال عبد العزيز هادي ، دراسات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية ، ١٩٥٤ - ١٩٥٦ م ، (المسامرة : دار الأنصار ، ١٩٨٢ م) ، ص ١٢٠ .

(٢) محمد أحمد كرار ، الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٣) محمد أحمد كرار ، الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .



تصرفات الصاع صلاح سالم الذي أعجب السودانيون ، فقد ثار يندخل باستمرار في شئون البلاد الداخلية مما أدى إلى توتر العلاقات حتى أُقيل من منصبه في ٢٩ أغسطس ١٩٥٥م ، وقد أعلنت القيادة المصرية أن سبب إقالته هو فشل السياسة التي كان يتبعها في السودان (١) .

احتواء الحكومة المصرية لبعض العناصر الاتحادية وتقريبها ودفع الرشوة لها من أجل خلق بلبلة داخل السودان ينصب في صالح الوحدة ، من هؤلاء مجموعة محمد نور الدين ، فقد كان محمد نور الدين من المقربين لمصر ، يذكر أنه في العيد الثالث لثورة يوليو في ١٩٥٥م وجهت الدعوة للسودان فتوجه الأزهرى على رأس وفد البلاد ، وفي ذات الوقت أرسلت الحكومة المصرية خمسمائة تذكرة سفر لمحمد نور الدين لتمكين أنصاره من حضور الاحتفالات ، وفي القاهرة ظل محمد نور الدين وأنصاره وبتأييد مطلق من صلاح سالم يوسعون وفد الحكومة سباً وتجريحاً ، وأهمل الوفد في الاحتفالات بإنزاله في فندق بعيد لا يليق بمكانة الوفد (٢) ، وقد نبه الصحفي اللبناني جبران حائل - المطلع على دقائق الأمور في السودان - الرئيس جمال عبد الناصر علي ذلك حينما التقى به في القاهرة في نوفمبر ١٩٥٥م وأوصاه بتغيير سياسته تجاه السودان ، لأن ذلك سيضر بمستقبل العلاقات الثنائية (٣) ، وقد أوصاه في هذا الصدد بأن يتخلى عن محمد نور الدين نهائياً ، وذكر كيف أن نور الدين كان يدعي ضغط الحكومة عليه وعلي أعوانه وكيف أن ذلك لم يكن صحيحاً وإنما كان يريد أن يكون موضع اهتمام الحكومة المصرية ، وذكر جمال : « كيف يجوز أن يكون نور الدين السخيف ممثلاً لمصر » ، وقال : « إن مصيبتكم بنور الدين أعظم من بلاءكم بالأزهري ، إذا أردتم أن لا تقطعوا عطفكم ومساعدتكم لنور الدين علي اعتبار أن يبقى معكم فذلك عائد لكم ولكن التخلي سياسياً عنه أمر ضروري لمصر » (٤) ، وطلب من عبد الناصر وقف دفع الرشوة لنور الدين لأن الإشاعات في السودان تقول بثراء نور

---

(١) نوال عبد العزيز مهدي ، رياح الشمال : دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) حضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية ، الاستقلال وما بعده ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(٣) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

الدين ثراءاً فاحشاً ، وقال : « إن علي مصر أن لا تتفق قرش واحد في السودان إلا في مشروعات تخلد اسم مصر » (١) . وقد أسهمت كل تلك الأسباب السالفة في فشل مشروعات الوحدة التي نادى بها البعض قبل استقلال السودان .

#### ب/ الجهود الوحودية في عهد مايو :

تبخرت كل مساعي وأحلام الوحدة والاندماج بإعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦م ، ونسبة للعوامل المشتركة سالفة الذكر ؛ فقد استمرت دعوات وحدة وادي النيل في فترة ما بعد الاستقلال ، وقد دفعت المصالح الحيوية لمصر للسعي لاحتواء كل الحكومات الوطنية الحاكمة في السودان بهدف إقامة شكل من أشكال الوحدة معها ، وفي حالة فشل تلك المساعي لجأت مصر إلى أسلوب التآمر والانقلابات العسكرية كما استعرض البحث في الباب الثاني (٢) . وقد وقفت تضارب المصالح أمام أي مسعى للوحدة بين مصر وأول حكومة وطنية بزعامة إسماعيل الأزهرى ، ومن بعده حكومة عبد الله خليل (٣) . أما حكومة عبود فقد رفعت شعار إزالة الجفوة المفتعلة التي خلفتها حكومة عبد الله خليل مع مصر ، ومن ثم تسارعت خطي تقارب البلدين ، إلا أن قصر عمر حكومة عبود قد أوقفت ذلك التقارب وقطع الطريق أمام الجهود الوحودية (٤) ، أما حكومة أكتوبر الانتقالية ، والحكومة الديمقراطية الثانية ، فقد انشغلتا بمشاكل البلاد الداخلية عن تحسين علاقتهما بمصر ناهيك عن السعي لإقامة وحدة أو تكامل معها ، خاصة وأن مصر في نظر الكثيرين كانت السبب في تفويض الحكومة الديمقراطية الأولى ودعم ومساندة حكومة عبود (٥) .

بوصول النميمري إلى السلطة ١٩٦٩م ، عادت مصر لاحتواء السودان مرة أخرى وقد ساعدت الظروف الدولية آنذاك في زيادة تقارب البلدين بجانب ليبيا ، فقد كان العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية والدعم الغربي له في ذروته ، وقد برز عبد

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٢) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٣) د/ محمد عمر بشير ، الجذور التاريخية للتكامل المصري السوداني والواقع المعاصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، (

يناير ١٩٦٨م ) ، ص ١٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

(٥) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

الناصر آنذاك كقائد عربي قومي مناصر لقضايا الأمة العربية ومناهض للاستعمار والإمبريالية وقد تأثر بمبادئه وأفكاره ثورتي السودان وليبيا ، فقد كان الباعث لاندلاعهما . ومن ثم كان القذافي النميري كعبد الناصر يؤمنان بالمبادئ الاشتراكية وبضرورة محاربة الاستعمار ومناصرة قضايا الأمة العربية <sup>(١)</sup> ، وقد كان ذلك التوافق الأيديولوجي سببا في مزيد من التقارب بين الجمهوريات الثلاث ، وقد كان القذافي النميري أكثر لهفة للوحدة الفورية ، إلا أن عبد الناصر وبحكم تجاربه رأى ضرورة التريث حتى تكون التجربة ناضجة وناجحة ، وحتى لا تتكرر تجربة الوحدة المصرية السورية الفاشلة <sup>(٢)</sup> . وقد مات عبد الناصر قبل أن تتحقق أي شكل من أشكال الوحدة بين البلدين . أدت المحاولة الانقلابية الشيوعية الفاشلة في يوليو ١٩٧١م إلى تغيير سياسة السودان الخارجية بالتركيز علي المصالح الاقتصادية بدلا عن المبادئ الأيديولوجية الثورية ، فقد ذكر منصور خالد وزير الخارجية آنذاك : « إن سياستنا الداخلية والخارجية ستكون سببية علي المصالح الاقتصادية أولا » <sup>(٣)</sup> . اقتضت تلك السياسة الجديدة مراجعة علاقات السودان وفقا لتلك المصالح ، فبدأ السودان يتجه نحو الغرب والدول البترولية الغنية مما يعني أن مصر قد لا تمثل حلقة مهمة في علاقاته الخارجية إلا بقدر ما تؤديها من دور كوسيط بين السودان وتلك الدول ، علما بأن علاقات مصر قبل طرد الخبراء السوفيت لم تكن علي ما يرام مع الغرب ، علي صعيد آخر فقد كان من أهم أولويات سياسة السودان الخارجية حل مشكلة جنوب السودان بحسبانها العقبة الرئيسية أمام نهضة السودان الاقتصادية ، وقد اقتضى ذلك تركيز السودان في علاقاته علي الدول الإفريقية لأن معظمها كانت تدعم حركة التمرد <sup>(٤)</sup> ، وقد انعكست كل تلك التوجهات الجديدة علي علاقة السودان بمصر حيث لم تعد لها الأولوية في سياسة السودان الخارجية القائمة علي المصالح الاقتصادية والأمنية . وبناءا علي ذلك توترت علاقات السودان بالقاهرة ، خاصة في عام ١٩٧٢م حينما

(١) من سياستنا الخارجية ، وزارة الإرشاد القومي ، سبتمبر ١٩٦٩م ، ص ٣ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، عبد الناصر والسودان ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(3) Andrew Lycett, Op . cit , P . 12 .

(4) " Interview with Francis Deng : Sudanese Minister of State for Foreign Affairs " Op . cit , p - 20 .

رفض السودان الانضمام لبرنامج الوحدة الرباعية بين السودان ومصر وليبيا وسوريا <sup>(١)</sup> ، فقد ذكر نميري بأن للسودان وضعه الخاص الذي يحول دون الارتباط بأي برنامج للوحدة العربية في الوقت الراهن ، ذلك أن السودان متنوع الأعراق والأجناس الأمر الذي يضع البلاد في موقف حساس في حالة دخوله في مثل هذه التجمعات ، خاصة في ظل الصراع الدائر في جنوب السودان والذي يبذل مجهودات كبيرة لحله <sup>(٢)</sup> . وقد اتهم السادات فيها النميري بأنه تنكّر لمبادئ الأمة العربية رغم أن ثورته كان يهدف لإقامة وحدة عربية شاملة ، وقد حدثت مواجهات كلامية وتصريحات معادية ، وتحريك مصر لبعض المجموعات الاتحادية ضد نظام مايو <sup>(٣)</sup> . إلا أن الرئيسان قررا تصفية الخلافات بين البلدين عقب اللقاء الذي تم بينهما في مؤتمر القمة الإفريقي بأديس أبابا <sup>(٤)</sup> ، وقد تضافرت بعد ذلك أحداث أخرى أسهمت في توطيد العلاقات أبرزها حرب أكتوبر ١٩٧٣م المصرية الإسرائيلية ، حيث أعلن السودان وقوفه بجانب مصر ووضع مطاراته وموانئه وإمخاناته العسكرية في خدمة المعركة <sup>(٥)</sup> ، وعلى إثر ذلك عادت العلاقات الثنائية إلى طبيعتها إلا أن عودتها جلت هذه المرة بفهم جديد يواكب المرحلة الجديدة من سياسة السودان الخارجية . فقد رأى الطرفان ضرورة قيام العلاقات على أسس عقلانية وواقعية تخدم مصالح البلدين بعيدا عن العواطف ، فالسودان في حاجة لمكانة مصر العربية والعالمية من أجل الحصول على الدعم اللازم لمشاريعه التنموية <sup>(٦)</sup> ، ومصر في حاجة لثروات السودان وخيراته الوفيرة ، وفي حاجة لتأمين مياه النيل ولابد من تكامل جهود البلدين خدمة لتلك المصالح ، وقد رأى الطرفان أن الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك هو الخروج إلى دائرة الواقعية والتنفيذ العملي بدلا من التمنيات التي لم تخدم غرضا منذ الاستقلال ، ذلك بوضع العلاقات في قوالب فعلية وأطر تخدم تلك المصالح فكانت فكرة التكامل .

(١) د/ منصور ، السودان والنفق المظلم : قصة الفساد والاستبداد ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٢) عبد الغفار محمد احمد ، السودان والوحدة في التنوع ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٣) فواد مظهر " حوار مع النميري " ، صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٢٠٦ ، ( السبت ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م ) .

(٤) السفير محمد ميرغني ، سياسة السودان الخارجية ، الصحافة ، العدد ٤٢٣٥ ، ( ٧ فبراير ١٩٩٧م ) .

(٥) الصحافة العدد ٤٢٣٥ ، ( ٧ فبراير ١٩٧٤م ) .

(٦) السفير محمد ميرغني ، مصدر سابق .

## ميثاق التكامل :

في ١٢ فبراير ١٩٧٤م زار النميري القاهرة علي راس وفد كبير ضم أركان حكومته ، وقد أجرى محادثات مع نظيره المصري تمخضت عن توقيع منهاجا للعمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين البلدين <sup>(١)</sup> ، وطبقا لذلك قامت العديد من المؤسسات والأجهزة السياسية والفنية التي تشرف على تنفيذ الأهداف التي تضمنتها الميثاق وتشمل الآتي : ١/ المجلس الأعلى للتكامل برئاسة رئيسي الدولتين . ٢/ الأمانة العامة للتكامل ٣/ اللجان الفنية المشتركة : ٤/ صندوق التكامل . ٥/ اللجان الفرعية الأخرى . هناك عدد من اللجان هي :

أ/ اللجنة السياسية العليا المشتركة : نص المنهاج على تكوين لجنة سياسية عليا من ثلاثة أعضاء من الأمانة العامة لكل من التنظيمين السياسيين [ الاتحاد الاشتراكي السوداني والاتحاد الاشتراكي المصري ] ، وتتولى هذه اللجنة تنشيط أجهزة التنظيمين لتنفيذ برامج التعاون بينهما ومتابعة نشاط الأمانة المتخصصة لتوحيد الأفكار والمفاهيم وتبادل الخبرات التنظيمية والحركية <sup>(٢)</sup> .

ب/ اللجنة الوزارية المشتركة : نص المنهاج على تكوين اللجنة من البلدين تجتمع دوريا في كل من القاهرة والخرطوم مرة كل ستة أشهر لتبحث مقترحات ومشروعات محددة ، وتنشئ الأجهزة الكفيلة بتوفير الإمكانيات الفنية والإدارية والمالية اللازمة لنقل هذه المشروعات إلى حيز التنفيذ ، كما ترفع تقارير دورية للرئيسين كل ستة أشهر تعكس الإنجاز الفعلي للعمل المشترك <sup>(٣)</sup> .

ج/ المؤتمر المشترك لمجلسي الشعب المصري والسوداني : ويمثل قمة السلطة التشريعية في البلدين ويقوم بمهام المراقبة والمتابعة والحساب والاقتراح يقابلة تقديم كشف حساب من السلطة التنفيذية في البلدين ممثلة في اللجنة الوزارية العليا المشتركة <sup>(٤)</sup> .

(١) جريدة الصحافة ، العدد ٤٢٤٠ ، ( ١٣ فبراير ١٩٧٤م ) .

(٢) عبد المبرق ، " التكامل بين مصر والسودان " ، مجلة الاقتصاد العربي ، العدد ٢٢ ، ( مارس ١٩٧٦م ) ، ص ٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧ .

(٤) احمد يوسف القرعي ، " الإطار البرلماني للتكامل المصري السوداني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٦ ، ( إبريل ١٩٧٩م ) ص ١٩٢ .

د/ مجلس الدفاع المشترك : أنشئ بموجب اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين السوقعة في ١٥ يوليو ١٩٧٦ م ، وقد أنشئت هذه الاتفاقية بعدا جديدا لمنهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي إذ امتدت إلى الميدان العسكري لتعزيز أمن وسلامة البلدين (١) .

ووفقا لمنهاج تم تكوين اللجان الفنية المشتركة الثمانية الآتية :

١/ اللجنة الفنية المشتركة للاقتصاد والتجارة . ٢/ اللجنة الفنية المشتركة للتنمية الزراعية والري . ٣/ اللجنة الفنية المشتركة للصناعة والتعدين . ٤/ اللجنة الفنية المشتركة للنقل والمواصلات . ٥/ اللجنة الفنية المشتركة للشئون الدينية والثقافة والإعلام والشباب والسياحة . ٦/ اللجنة الفنية للتعليم والبحث العلمي . ٧/ اللجنة الفنية للصحة والعمل والشئون الاجتماعية والتعاون . ٨/ اللجنة الفنية للشئون القانونية (٢) .

كما أنشأت الشركات التالية :

١/ الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي . ٢/ الشركة السودانية المصرية لمشروعات الري والإنشاءات . ٣/ هيئة النيل للملاحة النهرية . ٤/ الشركة السودانية المصرية للتعدين . ٥/ الشركة الإفريقية للمياه الجوفية . ٦/ شركة الاستثمار المصرية السودانية المحدودة . ٧/ الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل (٣) .

كذلك تم الاتفاق على إنشاء المنطقة المتكاملة التي تجمع أقصى الجنوب المصري مع أقصى الشمال السوداني في منطقة متكاملة ، وقد شملت مديرية أسوان في مصر والمديرية الشمالية في السودان (٤) . وفي ١٥ يونيو ١٩٧٦ م ، وبعد أحداث الجبهة الوطنية وقع الرئيس نميري والسادات اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين كأول محاولة للتكامل العسكري . وقد هدفت إلى التعاون والتنسيق بين البلدين من أجل رد العدوان وتبادل الخبرات العسكرية والعمل المشترك علي تطوير القوات المسلحة في البلدين ،

(١) د/ عبد الملك عودة ، " قضايا الأمن القومي في إطار التكامل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، ( يناير ١٩٧٨ م ) ، ص ٢٣ .

(٢) احمد يوسف القرعي ، " البنيان التنظيمي للتكامل المصري السوداني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٦ ، يناير ١٩٧٨ م ، ص ٣٠ .

(٣) د/ يونان ليب ، " التكامل التاريخي بين مصر والسودان " ، السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٤) احمد يوسف القرعي ، " منطقة التكامل السوداني المصري " ، السياسة الدولية ، العدد ٥٢ ، ( إبريل ١٩٧٨ م ) ، ص ١٧٧ .

وقد تم إنشاء الأجهزة الكفيلة بتنفيذ ذلك تمثلت في مجلس الدفاع المشتركة وهيئة الأركان المشتركة وغيرها من الأجهزة الفرعية <sup>(١)</sup> . في أكتوبر في ١٩٨٢م وقع الرئيسان مبارك والنميري ميثاق التكامل السوداني المصري في الخرطوم ، وقد كان توقيع الميثاق إنجازاً فريداً وخطوة متقدمة في سبيل تقارب البلدين ، وقد تم التمسيدق عليه من قبل برلماني البلدين بعد أسبوعين من تاريخ التوقيع <sup>(٢)</sup> ، وقد تميز بوجود كيان مستقل هو المجلس الأعلى للتكامل ، وبميزانية مستقلة ، ويتضمن العديد من المؤسسات التي تخدم أغراض التكامل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية سألغة الذكر <sup>(٣)</sup> . وقد دخل الميثاق حيز التنفيذ العملي في أكتوبر ١٩٨٣م حينما أجاز في مقرة في الخرطوم عدداً من التشريعات الخاصة ببعض الأنشطة الزراعية والاقتصادية وتنظيم الهجرة بين البلدين <sup>(٤)</sup> . جاء توقيع الميثاق متأخراً بحسبان أن الخطوات الوحيدة بين البلدين قد بدأت منذ عام ١٩٧٤م بتوقيع منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين السادات ونميري ، وعن سبب تأخير إعلان التكامل ذكر مبارك في تصريح له عقب توقيع الميثاق معللاً ذلك بقوله : « أن أول الدروس والعبر التي استفدناها هو أن الخطوات الوحيدة السلمية لا يجوز أن تأخذ شكل القفزات الفجائية والطفرات العشوائية ، وأن لا يضحى فيها بالمضمون جرياً وراء الشعارات لأن مثل هذه الخطوات تسيء إلى الوحدة وتزعزع ثقة الجماهير فيها وإيمانها بها ، وتقلل من فرص تحقيقها في المستقبل ، ومن ثم فإنها تكون وبالاً على الوحدة وسفها وسيرتها ، ولذلك كان طبيعياً أن نلجأ إلى خطوات تدريجية متصاعدة تحقق كل منها إضافة ملموسة لتجربتنا المشتركة ورصيدنا القومي » <sup>(٥)</sup> .

#### تقييم تجربة التكامل في عهد مايو :

لقد ظل البلدان ينشدان الوحدة والتكامل منذ فترة بعيدة سبقت استقلال السودان ، وبصرف النظر عن الدوافع من وراء دعوات الوحدة ، إلا أن الواقع يؤكد أن البلدين

(١) انظر : نص اتفاقية الدفاع المشترك ، ملحق رقم : ( د )

(٢) أحمد يوسف القرعي ، " التكامل المصري والسوداني بين الفكر والممارسة " ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) محمد عبد الغني سعودي وآخرين ، التكامل المصري السوداني ، ( القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣م ) ، ص ١٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٢ .

(٥) جريدة الصحافة ، العدد ٧٢٢٢ ، ( ١٣ أكتوبر ١٩٨٢م ) .

كلّ لا يمكن تجزئته . ومصالحهما متداخلة بصورة لا يمكن الفصل بينها . ورغم كثرة الحديث عن تكامل الجهود لرعاية تلك المصالح ، إلا أن الحكومات السابقة لحكومة مايو لم تقدم علي خطوة جريئة من أجل تأطير العلاقات ووضعها في قوالب رسمية تخدم تلك المصالح ، ومن ثم فبإمكاننا القول أن ميثاق التكامل الذي وقع في عهد مايو هي أكثر الخطوات جدية وجرأة في سبيل تقارب البلدين بغض النظر عن أهدافها وملابسات وظروف توقيعها ، فقد مثل من الجانب النظري على الأقل إجابة شافية للكثير من الأسئلة التي ظلت تدرج هنا وهناك حول ضرورة التقارب بين البلدين ، وقد وضع الميثاق قوالب علمية وهياكل فعلية لتنفيذ المشروعات المرسومة وتحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها ، وقد اتسعت تلك المشروعات وتشعبت حتى غطت كافة نواحي الحياة ومختلف جوانب المصالح المشتركة التي ستحقق رفاهية البلدين وازدهارهما <sup>(١)</sup> ، غير أن ما صادف هذه المشروعات من تنفيذ محدود للغاية مما يؤكد حقيقة استمرار العلاقات فعلياً عند حدها الأدنى بصرف النظر عن كل الشعارات والأهداف الطموحة التي أعلنت ، وقد حدث ذلك ليس فقط لعدم إرادة تحويل هذه المشروعات لواقع عملي ، وإنما أيضاً لقلة الإمكانيات وضيق الوقت والإجراءات الروتينية في البلدين ولحدثة التجربة ، وأيضاً لما لقيته اتفاقيات التكامل من رفض من جانب القوي الوطنية المعارضة لحكم مايو والتي خانت قوتها تتزايد بالمراد <sup>(٢)</sup> ، ومن ثم فقد كان لميثاق التكامل بعض الإيجابيات والكثير من السلبيات .

ويمكن تلخيص الإيجابيات في الآتي :

١/ أنه أول خطوة عملية نحو تأطير العلاقات الثنائية وإقامة وحدة فعلية في إطار قوالب وهياكل علمية تغطي معظم جوانب المصالح المشتركة في البلدين ، مما يعني تجاوز لمرحلة التمنيات التي استمرت منذ فترة ما قبل استقلال السودان حتى تاريخ توقيع الميثاق في ١٩٧٤ م .

٢/ ان الكثير من مشروعات التكامل قد دخلت حيز التنفيذ الفعلي رغم قصر عمر حكومة مايو بعد التوقيع وقلة الإمكانيات . من تلك المشروعات مثلاً : تم إنشاء عدد من

(١) احمد يوسف الترمي ، البيان التنظيمي للتكامل المصري السوداني ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٢) محمود الميرغني ، مرجع سابق ، ص ٧ .



الشركات العاملة في المجالات الاقتصادية بعضها ما تزال مستمرة حتى عام ١٩٩٣م وبعضها حتى الآن . وقد حققت بعض تلك الشركات نجاحات كبيرة انصبت في صالح البلدين .

٣/ خلال تلك الفترة كذلك تم إلغاء الرسوم الجبركية وخفضها على معظم السلع المتبادلة بين البلدين ، كما تم إنشاء المنطقة المتكاملة بين المديرية الشمالية ومحافظة أسوان <sup>(١)</sup> .

٤/ كذلك صدرت الكثير من القرارات في مجال الثقافة والإعلام والشئون الدينية ، فقد تم إنشاء إذاعة وادي النيل والتي لا تزال تعمل حتى اليوم <sup>(٢)</sup> .

٣/ كذلك تم إصدار بطاقة وادي النيل لتسهيل الهجرة والتنقل بين البلدين <sup>(٣)</sup> .

٥/ أيضاً بدأ العمل الفعلي في تنفيذ مشروع جونقلي ، حيث تم جلب الآليات وأسهمت شركات فرنسية في تنفيذ المشروع والذي استمر العمل به حتى وقف في عام ١٩٨٣ بسبب هجمات حركة التمرد <sup>(٤)</sup> .

من جانب آخر صاحبت تجربة التكامل الكثير من السلبيات منها :

١/ أن معظم مشروعات التكامل ظلت حبر على ورق ولم تجد حظها من التنفيذ الفعلي <sup>(٥)</sup> .

٢/ أن الانفعال بتجربة التكامل ظل محصوراً على المستوى الرسمي ، فلم تأخذ التجربة البعد الشعبي المطلوب ، وخاصة في السودان حيث نظر معظم قطاعات الشعب السوداني للتجربة نظرة شك وريب باعتبارها تمت لخدمة نظام مايو <sup>(٦)</sup> .

٣/ وجدت التجربة صعوبات في تمويل معظم المشروعات حيث أن ميزانية صندوق التكامل والتي تقدر بـ ٥٤٠ مليون لم يدفع منها سوى ٢٨ مليوناً من الجنيحات ، إضافة

(١) احمد يوسف الفرعي ، " منطقة التكامل المصري السوداني " ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٢) أسامة غيث ، التكامل الاقتصادي : دار تطبيقية التكامل المصري السوداني ، ( القاهرة مركز النيل للإعلام ١٩٧٩م ) ، ص ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٤) محمد قنديل ، " مشروع قناة جونقلي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، ( يناير ١٩٧٨م ) ، ص ٥١ .

(٥) محمود المرفعي ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٦) السفير ميرغني النور جويش ، مرجع سابق ، ص ٦٣١ .

إلى أن الدول العربية رفضت تمويل مشروعات التكامل بسبب خطوات السلام المصرية الإسرائيلية .

٤/ نظر الجنوبيون إلى تجربة التكامل بأنها لم تراع التعدد الإثني في السودان ، وأنها قد تستهدف متمردي الجنوب ولعل هذا هو السبب الذي أدى إلى استهداف مشروع قنلة جونقلي من قبل المتمردين وتعطيل العمل فيه (١) .

٥/ ركز النظامان على تنفيذ الجانب السياسي من الاتفاقية أكثر من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وهي الأهداف التي تهم الشعب أكثر من غيرها ، فقد كان هنالك تحيز واضح لصالح الأهداف السياسية التي استثمرها نظام مايو لتأمين استمراره في الحكم ، كما استثمرتها مصر للتخفيف من أثر العزلة التي فرضت عليها بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد (٢) .

وبناء على ذلك تم توجيه عدة انتقادات لتجربة التكامل يمكن تلخيصها في الآتي :

١/ أن حكومة مايو وقعت ميثاق التكامل مع القاهرة من أجل الاستعانة بها في تمديد بقاءها في السلطة وقمع المعارضة الداخلية التي تزداد نشاطها وقوتها باطراد (٣) .

٢/ إن القاهرة أيضا هدفت من ذلك إلى فك الحصار المضروب عليها من قبل الأمة العربية بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد .

٣ / أن للقاهرة أطماع في السودان تتوي تحقيقها عن طريق احتواء أنظمة الحكم لمساندة تلك المصالح المتمثلة في العمق الاستراتيجي وسياه النيل .

٤/ إن تعدد مؤسسات التكامل وترهل هياكله ما هو إلا وسيلة للصرف البذخي وتبديد أموال البلدين في أمور لا تخدم المصالح المشتركة (٤) .

رغم كل تلك الانتقادات فبالإمكان القول أن تجربة التكامل تعتبر تجربة رائدة وخطوة جريئة لتأطير علاقات البلدين في سبيل تحقيق مصالحهما المشتركة ، وقد كان حري

(١) محمود الميرغني ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٤٣ .

(٣) صلاح احمد إبراهيم ، مصر مسؤولة عن بقاء النميري رغم كراهية الشعب له ، صحيفة السياسة ، العدد ٤١٢ ، (٦) سبتمبر ١٩٨٧ م

(٤) د/ محمد علي المشماوي ، التنافس السوداني المصري ومعوقات التعاون العربي ، السياسة الدولية ، العدد ٧٦ ، (١) يناير

١٩٨٣ م ، ص ١١٤ .

بالحكومات التي أعقبت حكومة مايو رعايتها والحفاظ عليها وتطويرها وإزالة السلبات التي علقت بها بدلاً من الانسياق وراء الغضب الشعبي المترتب على انتفاضة إبريل والذي أدى إلى تجميد التجربة من قبل حكومة سوار الذهب ثم إلغائها في عهد حكومة الصادق المهدي واستبدالها بميثاق الإخاء <sup>(١)</sup> .

#### ج/ الجهود الوحيدة في الفترة الديمقراطية الثالثة :

أطاحت انتفاضة إبريل الشعبية بالخطوات الوحيدة التي تمت في عهد مايو ، وقد تضمنت موائيق الانتفاضة في إحدى بنودها علي التزام الحكومة الجديدة بالموائيق والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي وقعتها الحكومات السابقة <sup>(٢)</sup> ، مما يعني الالتزام بميثاق التكامل والدفاع المشترك ، وقد كان ذلك دافعاً لاعتراف مصر بالحكومة الجديدة فقد ذكر مبارك في بيان الاعتراف : « إن تلك القيادة تحترم جميع الموائيق والتعاقدات التي وقعت بين مصر والسودان » <sup>(٣)</sup> ، وقد كانت القاهرة تأمل في أن توفي تلك الحكومة الانتقالية بوعدها في رعاية تلك الموائيق ، وربما كانت الحكومة الانتقالية نفسها لا تنوي اتخاذ خطوة تؤذي العلاقات الثنائية ، وترك كل شئ لما بعد الفترة الانتقالية المقدرة بسنة ، إلا أن الضغوط الشعبية المدفوعة بعاطفة الكراهية لمصر ، قد دفعت العلاقات الثنائية إلى اتجاه التدهور ، فقد ارتفعت أصوات إبان الانتفاضة تنادي بإلغاء كل الاتفاقيات التي عقدت مع مصر وخاصة اتفاقيات التكامل والدفاع المشترك <sup>(٤)</sup> . وذلك باعتبارها اتفاقيات عقدت بهدف حماية نظام مايو وتمكينه من مواجهة وقمع الشعب السوداني من جانب ، ومن جانب آخر نظر إليها باعتبارها هدفت لفك العزلة التي فرضتها الدول والحكومات العربية علي مصر بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد ، وفي كلا الحالتين فإن أهداف هذا الاتفاقيات لم تكن في مصلحة الشعب المصري والسوداني وإنما عقدت لحماية النظامين فقط ، وحماية ممارساتهما التي تتجافى مع مصالح الشعبين .

(١) محمد فضل ، حول العلاقات السودانية المصرية تدور الدوائر وتبقى مصر ، صحيفة السياسة ، العدد ٣٤٥ ، ( ١٧ يونيو ١٩٨٧م ) .

(٢) منار الشوربجي ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٣) جريدة الصحافة ، العدد ٨٠٢٦ ، ( ١٧ إبريل ١٩٨٥م ) .

(٤) السفير ميرغني النور جاويش ، مرجع سابق ، ص ٦٣٨ .

وقد غالى البعض قطاعات الشعب السوداني في عداء لمصر إبان الانتفاضة فطالب بمراجعة الاتفاقيات القديمة ، والمشاكل المعلقة مثل اتفاقية مياه النيل والنزاع الحدودي بين البلدين <sup>(١)</sup> ، ساعد على ذلك وقوف معظم التيارات السياسية بالبلاد ضد الارتباط بمصر ، وضد كل ما يتعلق بنظام مايو من اتفاقيات ، وقد عقدت الكثير من الندوات والليالي السياسية حول علاقة السودان بمصر منها الندوة التي تحدث فيها السيد الصادق المهدي معرباً عن رفضه التام لبرامج التكامل والدفاع المشترك وذلك لأنها جاءت بعد أحداث يوليو ، وهدفت إلى حماية نظام مايو ، وقال إن سياسة السودان الخارجية تجاه بعث السودان الجديدة <sup>(٢)</sup> ، كما قال محمد إبراهيم نقسب رئيس الحزب الشيوعي السوداني في نفس الندوة « إن جوهر التكامل والدفاع المشترك هو حماية نظام مايو ، لذلك فهي لم تعد صالحة مع من أزال ذلك النظام ، ولا بد من إنغائه لأن الشعب السوداني لم يشارك فيه ولم يستشر ، وهو نموذج سيئ لاستغلال العلاقات السودانية المصرية <sup>(٣)</sup> .

وقد شعرت القاهرة نفسها أن الإصرار على سريان اتفاقيات التكامل مع رفض الشعب السوداني غير ممكن ، فبدأت تتجاوب مع تلك المطالبات الشعبية الخاصة بمراجعة تلك الاتفاقيات بحسبان أن العلاقات الأزلية تتجاوز أي موثيق موضوعة <sup>(٤)</sup> ، ومن ثم بدأت العلاقات الثنائية في التحسن ، حيث زار رئيس الوزراء السوداني الدكتور الجزولي دفع الله القاهرة في أواخر عام ١٩٨٥ م ، وقد تم خلال الزيارة الاتفاق علي مراجعة اتفاقيات التكامل على أن يقدم كلا الجانبين تصوراً في هذا الصدد لاجتماع مشترك بهدف الخروج برؤية موحدة حول شكل التكامل في ظل الوضع الجديد ، وقد أكد دفع الله في القاهرة ضرورة وجدوى التكامل من حيث المبدأ ، وأن مأخذهم عليه تتلخص في عجزه وترهل هياكله والصرف البذخي عليه ، ودعوا إلى إعادة النظر في هذه الهياكل مؤكداً أن الاتجاه العام في السودان لا يدعو لإلغاء أو تجميد التكامل وإنما يدعو إلى إعادة النظر في هياكله .

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٣٨ .

(٢) د/ حيدر إبراهيم علي ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٣) وزارة الخارجية السودانية ، " ملف محاضر اجتماعات الوفود " ، ١٩٨٥ م .

(٤) محمد فضل ، مصدر سابق .

ومع أن المجلس العسكري كان يسير في اتجاه تحسين العلاقات مع مصر والإبقاء علي التكامل إلا أن مجلس الوزراء وبضغوط شعبه كان يسير في الاتجاه المعاكس . فقد أصدر قراراً يقضي بتعليق مؤسسات التكامل وتحويلها إلى مكاتب تتبع للوزارات باعتبارها عملاً فوقياً وبذخياً لا يعبر عن المصالح المشتركة <sup>(١)</sup> ، وقد انقضى أجل الحكومة الانتقالية قبل اتخاذ موقف حاسم من تجربة التكامل .

### الصادق المهدي وتجربة الإخاء :

تمخضت الانتخابات العامة التي أجريت في أبريل ١٩٨٦م عن فوز كبير لحزب الأمة التي تعادىها مصر مقابل الاتحاديين ، مما يعكس حقيقة كراهية الشعب السوداني لمصر إبان فترة الانتفاضة ، ورفض أي شكل من أشكال الارتباط معها . تولى السيد الصادق المهدي رئاسة الوزراء في تلك الحكومة ، وقد تعمد في سياسته الخارجية تجاهل مصر ، حيث استمرت في بدايات حكمه الضغوط الشعبية الداعية لإلغاء التكامل مع مصر خاصة من قبل المجموعات اليسارية <sup>(٢)</sup> ، وقد كان الشق الاتحادي من الحكومة الائتلافية تفرض ضغوطاً علي السيد الصادق المهدي من أجل توثيق العلاقات مع مصر بدلاً من التوجه نحو ليبيا ودول أخرى ، فقد عارض الاتحاديون بناءً علي ذلك مساعي الصادق المهدي نحو التكامل مع ليبيا ، بحسبان أن الوحدة الطبيعية ووحدة المصالح تجمع السودان بمصر أكثر من ليبيا ، ومن ثم بدأ الاتحاديون وبدعم مصري في عرقلة سياسة الصادق المهدي في هذا الصدد مما أدى إلى عرقلة نظام الحكم وفض الائتلاف عدة مرات <sup>(٣)</sup> . علي ضوء ذلك ونسبة لضغوط كثيرة قرر السيد الصادق المهدي ضرورة التخلص من إشكالية العلاقات السودانية المصرية ومن أوسع المنافذ والثغرات التي تسبب في عرقلة حكومته ، فقرر زيارة القاهرة ، وذكر في تصريح له أن زيارته لمصر مسألة وقت فقط وأن المطلوب هو الشكل الجديد الذي تقوم عليه تلك العلاقات بين البلدين ، موضحاً أن ميثاق الإخاء هو المناسب ، وإن هنالك لجنة مكلفة بصياغته برئاسة الدكتور حسين أبو صالح والسيد

(١) جريدة السياسة ، العدد ٤٨٢ ، ١٦ نوفمبر ١٩٨٧م .

(٢) د/ محمد با الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

(٣) محمد عمر بشير ، " المعادلة الصعبة : السودان حر ومصر ديمقراطية " ، الأهرام : (١٤/٥/١٩٨٦م) .

إبراهيم الأمين <sup>(١)</sup> . وفي ١٨ فبراير ١٩٨٧م زار السيد الصادق المهدي القاهرة . وقد تمخضت لقاءاته هناك عن صيغة جديدة لتأطير العلاقات الثنائية بعد الاتفاق علي إلغاء اتفاقية التكامل الذي وقعه النميري مع مصر <sup>(٢)</sup> ، وقد ذكر السيد الصادق المهدي أنه حمل معه تصوراً للعلاقات الثنائية التي تقوم علي الندية والتكافؤ ومراعاة المصلحة المشتركة للبلدين ، وإرساء مؤسسات تتبع من قناعات الشعبين حتى تكون راسخة باقية لا تتأثر بتغيير الحكومات ، وبعد محادثات مضمنة توصل الجانبان إلى تلك الصيغة الجديدة البديلة لميثاق التكامل والتي عرفت "بميثاق الإخاء". حيث تم توقيعه من قبل الطرفين يوم ٢١ فبراير ١٩٨٧م <sup>(٣)</sup> . تقوم نظرية الإخاء علي أساس فلسفي يستند على أولية العلاقات بين البلدين وضرورة تنميتها واستقرارها على أساس الندية والتكافؤ تحقيقاً لمصالح البلدين القومية ، وقد شملت مجالات مختلفة غطت الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية بين البلدين ، والتي ستتحقق متطلبات مصالحهما الاستراتيجية المشتركة وتحركهما السياسي حيال الثوابت والمتغيرات في المجال العربي والإفريقي والإسلامي والعالمي ، وقد حددت النظرية آليات تنفيذها تمثلت في اللجان العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين وعضوية الوزراء المختصين إضافة للجان الفنية <sup>(٤)</sup> . وقبل أن تدخل نظرية الإخاء حيز التنفيذ العملي توترت العلاقات بين البلدين ولم تلق النظرية حظها من التطبيق حتى أطيح بحكومة الصادق المهدي في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م <sup>(٥)</sup> .

### تقييم ميثاق الإخاء :

رغم أن ميثاق الإخاء ظل نظرياً لم يجد حظه من التطبيق إلا أنه يعتبر خطوة في سبيل تأطير العلاقات الثنائية بصورة تخدم مصالح البلدين ، وقد انطوت النظرية علي الكثير من السمات الإيجابية كما انطوت علي سلبيات صبت عليها الكثير من الانتقادات ، ويمكن تلخيصها في الآتي :

(١) صحيفة الأسبوع ، العدد ٢٤ ، (العدد ١٤) ، أغسطس ١٩٨٦ .

(٢) د/ حيدر إبراهيم علي مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٣) د/ محمد بهاء الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٤) عبد الحفيظ عباس الصديق ، مرجع سابق ، ص ٥١ ، ٥٤ .

(٥) المرجع نفسه . ص ٥٣ .

## أولاً : إيجابيات الميثاق :

١/ يعتبر ميثاق الإخاء ثاني محاولة وحدوية تم التوقيع عليها من قبل البادين بعد استقلال السودان ، حيث تمثلت المحاولة الأولى في ميثاق التكامل . وعلية يمكن اعتبارها خطوة في سبيل وحدة البلدين ورسيدياً في التجارب الوحدوية يسر الاستفاده من سلبياتها وإيجابياتها في المستقبل .

٢/ جاء مشروع الإخاء بعد تقييم شامل للعلاقات الثنائية علي إثر التوتر الذي شابها إبان الانتفاضة ، وبعد تقييم شامل لتجربة التكامل الموقع في عهد مايو ، ومن ثم حاول المشروع تلمس المشاكل الحقيقية بين البلدين ، وأوجه المصالح المشتركة والعمل على حلها وتأطيرها بالصورة التي ترضي الطرفين ، متلافياً أخفاقات تجربة التكامل (١) .

٣/ جاء ميثاق الإخاء في عهد ديمقراطي مستصحباً الرأي العام السوداني ، بخلاف كل الاتفاقيات والمواثيق التي وقعت في السابق والتي تمت في ظل حكومات دكتاتورية فظلت اتفاقيات فوقية مفروضة افتقرت للبعد الشعبي (٢) .

٤/ من إيجابيات التجربة كذلك أنه اشترك في صياغتها حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي بعد دراسة مستفيضة ، ولا شك أنهما يمثلان طرفي نقيض في شأن التعامل مع مصر ، مما أصبح علي مشروعاتهما سمة الواقعية ، فقد كان وسطاً بين رأيين عاطفيين متناقضين في حب وكرهية مصر (٣) .

٥/ توقيع الميثاق من قبل السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة يعتبر خطوة كبيرة لصالح القاهرة ، إذ لأول مرة يتخلّى فيها حزب الأمة عن آراءه الاستقلالية ويفكر ولو نظرياً في الاتحاد مع مصر (٤) .

ثانياً : السلبيات والانتقادات : احتوت نظرية الإخاء علي بعض السلبيات ، التي صبت عليها بعض الانتقادات أهمها :

أن ميثاق الإخاء لم يتضمن هياكل وآليات عملية لتنفيذه ، إذ نص علي إنشاء لجنة مشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المختصين ، بهذه

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٥٩ .

(٢) عبد الحفيظ عباس الصديق ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٥٤ .

العسومية دون تكوين لجان أو تحديد اختصاصات . هذا بخلاف ميثاق التكامل الموقع في عهد مايو ، والذي نص علي آليات محددة لتنفيذه تمثلت في المجلس الأعلى للتكامل والأمانة العامة وبرلمان وادي النيل وصندوق التكامل واللجان الفنية وشركات التكامل ... الخ <sup>(١)</sup> . نسبة لذلك فإن ميثاق الإخاء كان أقرب للبيان المشترك من كونه اتفاقية أو معاهدة ، فقد ذكر الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه : « أنه لا يمكن قانوناً تكييف ميثاق الإخاء كاتفاقية أو معاهدة فهو لا يترتب عليه أي حقوق أو التزامات متبادلة في ظل أحكام القانون الدولي ، ولا يعدو كونه إعلاناً أو بياناً مشتركاً يفصح عن مواقف البلدين بشأن العلاقات الثنائية وإزاء بعض القضايا الإقليمية الدولية » <sup>(٢)</sup> ، وقد طرح الرئيس المصري حسني مبارك نفسه بما يؤكد ذلك حينما توترت علاقات البلدين في أواخر عهد حكومة الصادق المهدي حيث قال : « إنه لا يوجد ميثاق إخاء أو غير إخاء وإنما هنالك بيان مشترك » <sup>(٣)</sup> . هنالك اتجاه يرى أن السيد الصادق المهدي وبسبب رواسب تاريخية لم يكن علي قناعة بالتكامل مع مصر ، إذ كان يفضل التوجه نحو ليبيا ، ولم يلجأ للتعاون مع مصر إلا مضطراً كما ذكرنا في مبحث سابق ، ناهيك عن إقامة تكامل معها ، وقد صرح السيد الصادق المهدي نفسه بما يفيد ذلك إبان توتر العلاقات حيث قال : « إن ميثاق الإخاء كان وسيلة للتخلص من إشكالية العلاقة مع مصر وإبقاء خصوصية العلاقات بين البلدين » <sup>(٤)</sup> ، وذكر في مكان آخر : « إن المصريين لا يؤمن لهم جانب » <sup>(٥)</sup> ، ومن حق السيد الصادق المهدي أن يفقد الثقة في المصريين فقد كانوا السبب في إقصاء حزب الأمة عن السلطة منذ الاستقلال ، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، وحينما أدلى بهذه التصريحات كانت الأجهزة الأمنية السودانية تشير إلى عدة محاولات انقلابية تديرها دوائر أجنبية للنيل من حكومته ومن بينهم مصر .

(١) مصر والعرب : مصر والسودان ، التقرير الاستراتيجي العربي ، ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،

١٩٨٨ م ) ، ص ٣٨٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٨٨ .

(٣) د/ محمد بما الدين الغمري ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٤) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٨٢٠ ، ( ١ مارس ١٩٨٩ م ) .

(٥) حديث السيد الصادق المهدي في ندوة الأمن القومي السوداني ، ( الخرطوم : إبريل ١٩٨٩ م ) .



لقد كان ميثاق الإخاء آخر التجارب الوجدوية بين البلدين ، فقد أطيح بحكومة السيد الصادق المهدي ، وجاءت حكومة الإنقاذ الوطني والتي لوحنت باستمرار اتفاقيات التكامل و الدفاع المشترك الموقعة في عهد مايو مما يعني عدم اعترافها بميثاق الإخاء ، إلا إن التدهور السريع في العلاقات المصرية السودانية خلال فترة التسعينات قد حالت دون التفكير في أي مشروع وحدوي بين البلدين ، وقد اتجه السودان إلى ليبيا وأقام شكلاً من أشكال التكامل معها بدلاً عن مصر .

## المبحث الثالث :

### الدعم السوداني لاتفاقيات كامب ديفيد وموقعه من مصالح البلاد القومية :

كثيرا ما اتهم البعض نظام مايو بالتبعية والذيلية لمصر دون إدراك منه أو مراعاة لمصالح السودان القومية ، ودليلهم الرئيسي علي ذلك موقف السودان من خطوات السلام المصرية الإسرائيلية ، والذي خالف الإجماع العربي الرافض لتلك الخطوات ، والقاضي بمقاطعة مصر . فقد تراوح موقف حكومة السودان آنذاك بين تأييد السادات تارة ، والتحفظ ، والتردد ، والمعارضة تارة أخرى . فما الدافع وراء ذلك الموقف السوداني ؟ ، وما أثر ذلك على أمن البلاد القومي ومصالحة الحيوية ؟ . كل هذه أسئلة مطروحة سيحاول البحث الإجابة عليها في النقاط التالية :

#### أولا : خطوات السلام المصرية الإسرائيلية :

بعد انتصار مصر وهزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، فاجأ الرئيس المصري أنور السادات العالم العربي بقرار أعلن فيه أنه على استعداد لزيارة القدس مادت هذه الزيارة في خدمة السلام في الشرق الأوسط ، وتحقيق استرداد الأراضي العربية المحتلة <sup>(١)</sup> ، من جانبه لم يتوان الكيان الصهيوني في استثمار هذه الفرصة فوجه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن دعوة فورية للسادات لزيارة إسرائيل <sup>(٢)</sup> . بعد ذلك ألقى السادات خطابا في مجلس الشعب المصري أعلن فيه استعداده للذهاب للقدس ومخاطبة الكنيست الإسرائيلي <sup>(٣)</sup> . بعد أسابيع من ذلك زار السادات القدس ، واستقبله قادة إسرائيل استقبالا رسميا ، وكان في مقدمتهم قولدا مائير وشارون وإسحاق شامير وموشي ديان ومناحيم بيغن <sup>(٤)</sup> ، وبعدها أدى صيلا العيد في المسجد الأقصى

(١) " التطلع بين مصر وإسرائيل " ، مجلة الحوادث ، العدد ١٢٧١ ، ( الجمعة ١٣ مارس ١٩٨١م ) ، ص ١٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

(٣) " نفس خطاب السادات في مجلس الشعب " ، حول الزيارة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٢ ، ( إبريل ١٩٧٨م ) ، ص ٢٥ .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص

وألقى خطابه الشهير أمام الكنيست الإسرائيلي ، والذي حدد فيه مطالب الأمة العربية لتحقيق السلام <sup>(١)</sup> . وقد واصل السادات خطوات التطبيع مع إسرائيل فوق اتفاقية سلام في كامب ديفيد مع الرئيس الإسرائيلي مناحيم بيغن ، بحضور الرئيس الأميركي جيمي كارتر . وذلك بعد محادثات مطولة ومضنية استمرت ثلاثة عشر يوما <sup>(٢)</sup> ، وقد أثارت تلك الخطوات حيرة المجتمع الدولي فطرات العديد من التساؤلات حول أسباب الخطوة الجريئة التي اتخذها السادات في مصالحة إسرائيل ، خاصة وأن خطوات المصالحة تلك جاءت بعد انتصار مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣م وهزيمة إسرائيل . ويرى الباحث أن هنالك ثلاثة احتمالات وأسباب دفعت السادات لذلك هي :

**الاحتمال الأول :** أن يكون السادات قد فعل ذلك بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية أو مغريات منها ، بهدف كسر شوكة الأمة العربية في مواجهة إسرائيل ، حيث أنه لا حرب بلا مصر ولا سلام بلا مصر <sup>(٣)</sup> ، وقد كان هذا تفسير معظم الدول العربية ، فاتهموا السادات بالعمالة والذيلية والتبعية لأمريكا وإسرائيل <sup>(٤)</sup> .

**الاحتمال الثاني :** وينبني على الاحتمال الأول ، حيث يرى بعض المحللين أن مصر لم تحقق انتصارا في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، وقد كان سيناريو النصر خطة أمريكية إسرائيلية نفذتها القاهرة ، وترمي إلى فك الحصار الدبلوماسي والعسكري العربي المفروض على إسرائيل . فتم التخطيط لانسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بتلك الصورة الدراسية مقابل عقد اتفاقية صلح مع مصر يتبعها صلح مع الدول العربية الأخرى خاصة وأن إسرائيل لم تكن تتوي البقاء في الأراضي المصرية المحتلة وإنما هدفت من ذلك إلى درء الخطر المصري عنها . ويستدل هؤلاء علي أن تلك الخطوات السلمية جاءت بعد انتصار مصر في حرب أكتوبر مباشرة .

---

(١) " نص خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي " ، ( ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧م ) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٢ ، ( إبريل ١٩٧٨ ) .

(٢) إبراهيم سعد " خواطر شخصية عن السادات " ، أخبار اليوم ، القاهرة ، ( ١٤ نوفمبر ١٩٨١م ) .

(٣) بطرس غالي ، " أسرار لم تنشر عن رحلة السلام " ، مجلة أكتوبر ، القاهرة ، العدد ٢٨٧ ، ( ٢٥ إبريل ١٩٨٢م ) ، ص ٢٩ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

**الاحتمال الثالث :** يرى أن السادات قرر وضع حد لمعاناة مصر بسبب تحمله مشاكل العالم العربي قرابة الثلاثين عاما ، فقد دخلت في ثلاثة حروب شهيرة ضد إسرائيل هي : « حرب النكبة عام ١٩٥٦م ، والنكسة عام ١٩٦٧م ، والنصر في أكتوبر ١٩٧٣م » . وقد خسرت مصر كثيرا في هذه الحروب وكان موقف العالم العربي إزائها موقفا فائرا . وعليه فقد رأى السادات ضرورة انكفاء مصر على البناء الداخلي ، وترك تحمل أعباء الوطن العربي ، فرفع شعار [ مصر أولا ] لتحقيق ذلك <sup>(١)</sup> .

وقد انبنت على هذه التحليلات مواقف ، يهمنها منها موقف السودان والدول الدول العربية من تلك الاتفاقيات

### **ثانيا : موقف الدول العربية من خطوات السلام المصرية الإسرائيلية :**

جابهت الشعوب العربية خطوات السلام المصرية الإسرائيلية في كل مراحلها بالرفض النام ، وخرجت مظاهرات عاصفة في مختلف العواصم العربية تنديدا بالاتفاق وبالرئيس السادات ، وقد أعلنت جميع الحكومات العربية رفضها لتلك الخطوات وشتت أجهزة الإعلام هجوما عنيفا على السادات ووصفته بالعمالة لأمریکا وإسرائيل <sup>(٢)</sup> . وعلى إثر ذلك انعقد مؤتمر القمة العربي الشهير ببغداد تقرر فيه تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من مصر إلى تونس ، كما قررت كل الدول العربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر باستثناء السودان ، حيث قاطع النميري القمة وأرسل وزير خارجيته لينوب عنه <sup>(٣)</sup> . وكانت أكثر الدول العربية تشددا ضد مصر هي ليبيا و سوريا والعراق واليمن الديمقراطية ، وقد عرفت هذه الدول بمجموعة دول الرفض <sup>(٤)</sup> . وقد أدت كل تلك الخطوات إلى عزل مصر عن محيطه العربي الإسلامي وشن حملة إعلامية مكثفة ضد الحكومة المصرية وتخفيض المساعدات الاقتصادية التي كانت تتلقاها من الدول العربية البترولية الغنية <sup>(٥)</sup> .

(١) " الاستراتيجية المصرية قبل قمة كامب ديفد " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٥ ، ( يناير ١٩٧٩م ) ، ص ١٩٣ .

(٢) " الرأي العام العربي بين التأييد والرفض والحياد " ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٣) وحيد عبد المجيد ، العلاقات المصرية العربية في عهد السادات ، في كتاب سعد الدين إبراهيم ، مصر والمغرب ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٨٤م ) ، ص ٦٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٦٧ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٦٩ .

**ثالثًا : موقف السودان :** اتخذت حكومة السودان موقفًا مغايرًا للإجماع العربي تجاه مصر ، فقد تراوح موقف السودان بين التأييد المطلق ، والتحفظ والمعارضة ، وفي كل تلك الأحوال استمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واستمر التواصل ، وقد مر التقارب المصري الإسرائيلي بعدة مراحل بدءًا بإعلان السادات عن نيته لزيارة القدس وتنفيذ الزيارة . ومرورًا بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد وانتهاءً ببداية التطبيع الفعلي للعلاقات المصرية الإسرائيلية بتبادل التمثيل الدبلوماسي <sup>(١)</sup> ، في كل مرحلة من هذه المراحل تتورخ خلافات داخل حكومة مايو حول الاستمرار في تأييد السادات من عدمه . وكثيرًا ما يكون الغلبة لرأي النميري الذي يستخدم من الحجج ما يقنع به أعضاء حكومته ، وقد كان أقوى حجة قوله : « إن لم نكن مع إخواننا في شمال الوادي في ساعات الخطر فمتي نكون معهم » <sup>(٢)</sup> . وقد حرص السادات بعد كل الخطوة يخطوها في تطبيع العلاقات على مقابلة النميري وإقناعه بما حدث وشرح مبرراته من وراء تلك الخطوة ، وفي كل مرحلة يأتي النميري مقتنعًا برأي السادات ويسعى إلى إقناع أركان حكومته بذلك <sup>(٣)</sup> .

صادف توقيع اتفاقية كامب ديفيد وجود نميري في الولايات المتحدة وبعد عودته إلى الخرطوم أصدر بيانًا تضمن تحفظات على الاتفاقية والمعاهدة حيث وصف بعض بنودها بالغموض وخاصة في ما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة وإغفال مدينة القدس ، وقد كان البيان متعاطفًا مع القاهرة رغم تلك التحفظات ، مما أثار الصحافة الدولية علي السودان <sup>(٤)</sup> . وقد أدى الهجوم الإعلامي العربي الكثيف علي القاهرة وشيئًا ما على الخرطوم إلى تحفظ النميري في تأييده المطلق للسادات وخاصة خلال عام ١٩٧٩م مما أدى إلى فتور العلاقات بين البلدين ، وقد زاد من التوتر بداية الخطوات العملية في مسلسل التطبيع مع إسرائيل ، وذلك بقبول أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي بالقاهرة ، وقد أثار ذلك الإجراء غضب النميري فأتخذ عدة إجراءات معادية لمصر منها :

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصر المشترك ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٠٢ .

(٣) د/ محمد الحسن مصيلحي ، مصدر سابق .

(٤) صحيفة الأيام ، العدد ٩٢٨٧ ، ( الاثنين ٦ يناير ١٩٨٧م ) .

١/ استدعاء السفير السوداني بالقاهرة سيرغني حمزة ، فقد قال النميري أنه لا يستطيع أن يتقبل وجود سفير السودان بالقاهرة بجانب سفير تل أبيب .

٢/ قرار بإيقاف بعض الصحف العربية عن دخول السودان وخاصة صحيفة أخبار اليوم القاهرية لتعرضها بالهجوم علي بعض ملوك ورؤساء الدول العربية ، وكذلك لأن رئيس تحريرها موسى صبري تعرض بالنقد للرئيس نميري (١) .

٣/ قال النميري أن قدمه لن تملأ أرض مصر بعد الآن ، أي بعد أن أعلن عن خطوات التطبيع مع إسرائيل ، وقد رد عليه السادات بعبارة مسينة لشخصه هو قوله بأن أرض مصر طاهرة (٢) .

٤/ كذلك اتخذ السودان موقفا متشددا إزاء المعلومات المتعلقة بمياه النيل ، والتي تفيد بأن الحكومة المصرية تتوي الاستفادة منها في ري الصحراء المصرية بمساعدة خبراء إسرائيليين ، فقد التقى النميري السفير المصري سعد الفطاطري وأثار معه موضوع المساس بقدسية مياه النيل ، ومن جانبها ردت القاهرة باستدعاء سفيرها على الفور من الخرطوم (٣) .

كانت تلك محاولات للإفلات من قبل النميري ، وقد قابلتها ردود أفعال حاسمة من قبل السادات الذي بدأ وكأنه لم يكن يأبه خيرا بتأييد حكومة مايو . بعد ذلك التوتر عادت العلاقات إلى طبيعتها حيث زار السادات الخرطوم ، وساهمت الزيارة في إزالة الجفوة التي شابت علاقات البلدين كما زار النميري القاهرة فسي ٢٠ يوليو ١٩٨١م بدعوة من السادات . بعد ذلك تحول النميري إلى مؤيد للاتفاقية وأصبح يشيد بها بحسبانها السبيل الوحيد لتحرير الأراضي العربية المحتلة من ذلك ما قاله عقب الغزو الإسرائيلي للبنان ، إذ قال : « أقول بصدق إنه لمن الحظ أن مصر متمسكة باتفاقية كامب ديفيد وتسعي إلى تنفيذها وهذا هو الأمل ، ولو لم تكن هذه الاتفاقية موجودة لكان المجال متسعا لإسرائيل ولما كان هناك شيء يمكن للعرب التمسك به لإرغام إسرائيل (٤) . وبناءا علي تلك القناعات بذل النميري مجهودات كبيرة في سبيل تقريب

(١) المصدر نفسه .

(٢) جريدة الصحافة ، العدد ٦٤١٨ ، ( الثلاثاء ٢٦ فبراير ١٩٨٠م ) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) جعفر محمد نميري ، السادات : المواقف والمواقف ، ( القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨١م ) ، ٩٧ .

وجهات النظر العربية المصرية ، وإعادة مصر إلى الصف العربي خاصة في ظل تشدد دول الالفن التي تضم ليبيا و العراق وسوريا واليمن الجنوبي ، وقد استند النميري في سبيل تحقيق ذلك من موقعه كرئيس للجنة التضامن العربي (١) . وفي هذا الإطار ألقى خطابا ضافيا في مؤتمر القمة العربي بفاس دعا فيه صراحة إلى ضرورة عودة مصر للأمة العربية ، وقد وجد خطابه قبولا لدى الكثير الدول العربية حيث تمخضت القمة عن رؤية تتيح للدول العربية الاتصال بمصر على أساس ثنائي (٢) . وبنفس القدر بذل نميري جهوده على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي ، والتي كانت قد اتخذت قرارا يقضي بتعليق عضوية مصر بعد تطبيعها العلاقات مع إسرائيل ، وقد تكللت تلك المساعي بالنجاح في مؤتمر الدار البيضاء حيث طرح النميري مقترح عودة مصر ، وأيدته معظم الدول الإسلامية ومن ثم استعادت مصر عضويتها في المنظمة رغم الاعتراض الليبي والسوري (٣) .

على الصعيد الشعبي لم تحظ الاتفاقية بتأييد قطاعات عريضة من شعب السودان ، فقد عارضته جميع الأحزاب السياسية المحظورة والتنظيمات والمجموعات الاجتماعية والسياسية غير تنظيمات حكومة مايو ، حيث عبرت تلك المجموعات عن معارضتها بطريقة تتناسب والوضع الشمولي آنذاك .

رابعا : دوافع الموقف السوداني بجانب مصر وأثره على أمن البلاد القومي :

برزت الكثير من الآراء والتحليلات حول الأسباب التي دفعت جعفر نميري لتأييد اتفاقيات كامب ديفيد ، ويرى الباحث أن هناك ثلاث احتمالات وراء الموقف السوداني ، وكأها تؤثر على الأمن القومي السوداني ومصالحه الاستراتيجية سلبا أو إيجابا : الاحتمال الأول : ذهب الكثير من المحليين وخاصة المعارضين لحكومة مايو أن النميري أيد مصر بضغط من السادات وإرضاء له ، مما يؤكد ذيلية وتبعية نظام مايو للقاهرة آنذاك . ويرى هؤلاء أن السودان بذلك الموقف قد أضر بمصالحه الاستراتيجية ومصالح الأمة العربية بتأييد ودعم خطوات الاستسلام للكيان

(١) د/ محمد الحسن مصيلحي ، مصدر سابق .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) حسن أبو طالب ، " قمة الدار البيضاء وعودة مصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٧ ، ( يونيو ١٩٨٩م ) ، ص ١٥٥

الصهيوني ، وقد أيد هذا الرأي موقف بعض وزراء مايو ضد الاتفاقية منهم موسى المبارك وزير الثقافة والإعلام آنذاك والذي اعترض بشدة على خطوات السلام بحسبان أنه مخالف للإجماع العربي ، وأن النميري بتأييده لتلك الخطوات قد غلب الاعتبارات العاطفية على الاعتبارات السياسية <sup>(١)</sup> . وقد حاول السادات بعد توقيع الاتفاقية طمأنة النميري بأن يستقل برأيه في تأييد مصر حيث قال له : « إن صدري لمن يضيق لو أعلنت رأيا يخالف ويعارض الاتفاقية حيث إنني أرى أن الخلاف في ظل العلاقات ممكن بل مطلوب ، حيث أن تعدد الاتجاهات قد يكون مفيدا لكل الأطراف » <sup>(٢)</sup> . وعلى أية حال إذا كان الدافع من موقف النميري هو تبعية مصر ، فلا شك أن ذلك سيضر بالأسن القومي السوداني من ناحية خروج السودان عن إجماع الأمة العربية وفقدانه لرؤوس الأموال العربية ، حيث وقف بجانب السادات دون مصلحة للسودان ومصلحة في . ومن أن السادات كان يعني شار توقيع الاتفاقية كالمصير ، وقد تمكنت مصر من تحرير جزء من أراضيها في إطار الاتفاقية [سيناء وطابا مثلا] . وتمكنت أيضا من الحصول على الدعم والتأييد الأمريكي الكبير إذ أصبحت مصر ثاني دولة تتلقى المعونات الأمريكية بعد إسرائيل . فقد ربح مصر وخسر السودان <sup>(٣)</sup> .

**الاحتمال الثاني :** يرى آخرون أن النميري أيضا كان على قناعة تامة بأن اتفاقيات كامب ديفيد يمكن أن يؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية وأن الحرب مع الهوان العربي لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة إيجابية ، وأن موقف الدول العربية تجاه اتفاقيات كامب ديفيد موقف عاطفي يضر بالقضية أكثر مما يصلحه ، وقد اتضح هذا الجانب في معظم خطاب نميري وتصريحاته التي أدلى بها دفاعا عن اتفاقية كامب ديفيد <sup>(٤)</sup> .

**الاحتمال الثالث :** يرى أن المصلحة هو الدافع وراء تأييد نميري ، فبعد الانقلاب الشيوعي أعلن النميري [ أن سياسته الخارجية سيكون مبنيا على المصالح الاقتصادية أولا ] ، بخلاف شعار المرفوع قبل الانقلاب والذي يقول : [ إن علاقات السودان

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصر المشترك ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

(٢) جريدة الصحافة ، العدد ٥٨٧٧ ، (الأحد ٢٨ مايو ١٩٧٨ م) .

(٣) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢ م ) ، ص ٨٦ .

(٤) " خطاب النميري في قمة فاس حول التضامن العربي " ، جريدة الصحافة ، العدد ٧١٩٨ ، ( السبت ١١ سبتمبر ١٩٨٢ م ) .



الخارجية ستكون مبنية علي موقف أي دولة من القضية الفلسطينية [ ، ففي ظل الشعار السابق قطع السودان علاقاته مع أمريكا ودول أخرى تؤيد إسرائيل ، وبعد رفع الشعار الجديد ، تحرك السودان نحو الغرب وأقام علاقات معها كما تحرك نحو الدول العربية البترولية الغنية كالسعودية والكويت ، ومدخل السودان لهذه الدول لا شك أنها مصر ، وبذلك توثقت علاقات السودان بمصر وتوجه الدولتان نحو الغرب في عهد السادات (١) . ومن ثم فمن المرجح أن يكون موقف السودان منطلقا من مصالحه القومية [ قد تكون مصالح النظام دون مصلحة الشعب ] ، وتتمثل المصالح في تلك الفترة في جانبين :

**الجانب الأول :** المصالح العسكرية والأمنية : فالسودان خلال تلك الفترة كان محاصرا بمحور عدن . ويتعرض لتهديدات كبيرة من دول المعسكر الشرقي ، وكان درع الوقاية للسودان من تلك التهديدات يتمثل في تحالف ضم بجانب السودان مصر والولايات المتحدة والسلطة السعودية ، ومن ثم لا يمكن للنميري أن يخسر أهم حلقة من حلقات أمن النظام وبقائه في ظل تلك التهديدات المتكررة التي كادت أن تطيح بحكومته (٢) .

**الجانب الثاني :** يتمثل في المصالح الاقتصادية : فقد كانت العلاقات الخارجية مبنية علي المصالح الاقتصادية ، وكانت دول الخليج البترولية تتفق على السودان أموالا طائلة بعد دحر الانقلاب الشيوعي ، كما كانت الولايات المتحدة تقدم للسودان معونات اقتصادية كبيرة ، ورغم أن نظام مايو بموقفه المؤيد للاتفاقية قد فقد جزءا من الأموال العربية ؛ إلا أن ذلك يقدر بالنذر اليسير مقابل الإعانات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية (٣) ، وقد اتخذ نظام مايو موقفا وسطا حتى لا يخسر أيا من الجهتين ، فقد كان يقف مع مصر أحيانا ، ويدلي ببعض التصريحات المتقطعة التي تعارض سياسة مصر أحيانا أخرى ، وبذلك الموقف المعتدل لم يخسر نظام مايو علاقاته مع الدول العربية المعتدلة مثل السعودية والكويت ومعظم دول الخليج البترولية ، وهي الدول المهمة في ميزان المصلحة الاقتصادية السودانية ، وقد كانت المساعدات الكبيرة التي قدمتها السعودية للسودان في عام ١٩٧٩م سببا في تراجع النميري عن تأييده المطلق

(1) Andrew Lycett ,Op . cit , p .12 .

(2) *Sudanow Magazine* , Vol .3, No 2 , ( February 1978 ) , P13 .

(3) Byrard Sally Ann , op .cit , p – 243 .

لاتفاقية كامب ديفيد . (١) أما الدول العربية المتطرفة [ دول الرفض ] فهي دول فقيرة قد لا تلعب دوراً كبيراً في ميزان مصالح السودان الاقتصادية .

علي أية حال فإن خصوصية العلاقات السودانية المصرية ، وتداخل مصالح البلدين القومية لا يمكن أن يجعل موقف السودان من كامب ديفيد مماثلاً لمواقف الدول العربية الأخرى ، خاصة وأن مواقف تلك الدول لم تكن على مستوى واحد فقد تبأنت مواقف الدول العربية من قضية كامب ديفيد حسب تبأين المصالح والانتماءات الأيدلوجية . فالدول الخليجية البترولية المتحالفة مع الولايات المتحدة كان موقفها أكثر اعتدالاً من موقف دول الرفض ، التي تضم القوميين العرب واليساريين من الشيوعيين وغيرهم ، فموقف هذه الدول المتشدد تجاه مصر لم تكن من منطلق الدفاع عن القضية الفلسطينية فحسب . وإنما لكرهية هذه الدول للمعسكر الغربي وتعاطفها مع المعسكر الشرقي كذلك .

---

(١) د/ها الدين صنفى ، " العلاقات السودانية الأمريكية في أربع عهود " ، مجلة الملتقى ، العدد ٩٩ ، ( ١٠ أبريل ١٩٩٤ م ) ص ٤٧ .

## المفصل الثاني

### موقع الإسلام السياسي من أمن البلدين القومي

من أبرز قضايا الأمن القومي بين البلدين في المجال السياسي تلك القضايا المتعلقة بالجانب الديني أو الحضاري ، والمتمثل في بروز الإسلام السياسي كظاهرة مؤثرة في العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة ، ورغم أن الدولتين يعتنقان الإسلام إلا أن اختلاف المذاهب وتباينها حول الجانب التطبيقي للدين الإسلامي ، وخاصة فيما يتصل بنظام الحكم قد أحدث تبايناً كبيراً ألقى بظلاله على العلاقات الثنائية منذ الخمسينات من القرن الماضي ، وذلك بسبب وقوف بعض الجماعات الدينية في السودان ضد الإعدامات التي تمت لرموز الحركة الإسلامية في مصر<sup>(١)</sup> ، مروراً بإعلان النصري تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر ١٩٨٣م<sup>(٢)</sup> ، وانتهاءً بوصول الحركة الإسلامية إلى الحكم عبر انقلاب المريد عمر حسن البشير في يونيو ١٩٨٩م<sup>(٣)</sup> . ولعل تأثير الإسلام السياسي على العلاقات الثنائية ينبع من جانبين : جانب يتعلق بمصالح البلدين القومية ، وجانب آخر يتعلق بمصالح الدول الصديقة لمصر مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

أ/ مصالح البلدين : تتمثل مصالح البلدين القومية في التهديد الأمني والسياسي الذي يمثله جماعات المعارضة الإسلامية للنظام المصري منذ عهد عبد الناصر وحتى الآن ، مما أسهم في خلق عدم استقرار سياسي وأمني في مصر ، يقابلها الاتهامات الموجهة للسودان بدعم تلك الجماعات<sup>(٤)</sup> . ويتمثل كذلك من جانب السودان في نظرة الشعب السوداني ومعظم الحكومات والتنظيمات السياسية في السودان إلى نظام الحكم في الإسلام باعتباره النظام الأمثل الذي يجب أن يطبق في السودان ، الأمر الذي

(١) محمد كرار ، الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٢) د/ عبد اللطيف محمد البوي ، تجربة تحري الإسلامية في السودان ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٣) صحيفة العوازم المساءة ، العدد ١٠٤٩ ، (٥ يوليو ١٩٨٩م) .

(٤) عادل حمودة ، " السادات والإخوان والسفارة الأمريكية " مجلة روز اليوسف ، العدد ٣٣٢٧ ، (١٦ مارس ١٩٩٢م) ، ص ٣٨ - ٤١ .

تعارضه مصر وحليفاتها ، وتسلك مختلف السبل لإبطاله ، مما يعد تهديداً لمصالح السودان الدينية وتدخلاً في الشؤون الداخلية للبلاد (١) .

ب/ مصالح الدول الحليفة لمصر : وتتمثل في مصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الغرب التي تحتفظ بمصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط ، وتتبع "الطرق للحفاظ عليها" (٢) ، وهي معظمها سبل تناقض مصالح شعوب المنطقة مما أثار جماعات الإسلام السياسي والقوميين العرب ، والذين بادروا بمقاومة التدخل الغربي في المنطقة الأمر الذي أدى إلى خلق مواجهات بين الغرب وتلك الجماعات ، فبات الغرب ينظر إليها بمثابة التهديد الرئيسي لمصالحها في المنطقة خاصة في عهد النظام الدولي الجديد (٣) .

ونسبة لوصول جماعات الإسلام السياسي للسلطة في السودان في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، فقد ناصب الغرب السودان العداء والتقت المصالح الغربية مع المصالح المصرية في هذا الصدد مما أدى إلى توتر العلاقات السودانية المصرية (٤) .

## المبحث الأول :

### ظاهرة الصهوة في السودان ودور مصر :

لعبت جمهورية مصر العربية وعلي الدوام دور الرائد في العالمين العربي والإسلامي ، وذلك لعدة عوامل أبرزها موقعها الاستراتيجي في قلب العالم ، إضافة إلى قدم حضارتها. فمن مصر انطلقت شرارة العلم والثقافة لتغزو جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي ، وتضفي علي ثقافات تلك الدول طابع الثقافة المصرية (٥) ، وبنفس

(١) البروفيسور مدثر عبد الرحيم ، " الإسلام والسياسة في السودان " ، مجلة دراسات إفريقية ، العدد ٤ ، ( الخرطوم : دار المركز الإسلامي الإفريقي للطباعة والنشر . مارس ١٩٨٩ م ) ، ص ١٥ .

(2) Thoe. Stork Merip , *The Cartor Doctrine and U. S. Bases in Middle East* , ( Colorado – U S A ; West view press , 1980 ) , p . 30 .

(٣) د/ عبد الله الشيخ ، " دور العامل الإسلامي في فشل السياسة الخارجية الأمريكية " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٢٠ ، ٢٩ مارس ١٩٩٤ م ، ص ١٠ .

(٤) الولايات المتحدة والإسلام ، نشرة سفارة الولايات المتحدة بالخرطوم ، بتاريخ ، ٢٧ يوليو ١٩٩٣ م .

(٥) د/ عبد العزيز كامل ، " وجهة الإسلام في القارة الإفريقية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣ ، ( يناير ١٩٦٦ م ) ، ص ٩٤ .

القدر فقد كانت مصر مركز الشعاع الديني والإنساني ، ولقد لعبت جامعة الأزهر دوراً رئيسياً في نشر الدعوة الإسلامية ، وذلك بما نتيجته هذه الجامعة من فرص دراسية لطلاب العلم من شتى أنحاء العالم ، وقد عاد هؤلاء إلى بلادهم ليقودوا حملة الفكر والدعوة الإسلامية (١) .

من جانب آخر ساهم عدد كبير من المفكرين الإسلاميين المصريين في إثراء الثقافة والمكتبة الإسلامية ، والإدلاء بدلوهم في الصحوة الإسلامية التي انتظمت العالم خلال القرن التاسع فظهر عدد كبير من المجددين الإسلاميين أمثال الشيخ محمد عبده وغيره من العلماء (٢) .

قادت ظاهرة الصحوة الإسلامية الحديثة عدد من الحركات الإسلامية أبرزها وأكثرها تأثيراً وأوسعها انتشاراً حركة الإخوان المسلمين التي أسسها الإمام حسن البنا في مصر ، ومنها انطلقت لتغطي كافة أنحاء العالم الإسلامي وتؤثر بصورة فعالة في الصحوة الإسلامية المعاصرة ، وتسهم بفعالية في العمل السياسي في العالم العربي والإسلامي (٣) .

ومن ثم فقد لعبت مصر الدور المحوري في حركة الإحياء الإسلامي خلال القرن التاسع عشر . وأثرت كثيراً بذلك على معظم دول العالم الإسلامي وخاصةً ، السودان كما سيوضح المبحث في الفقرات التالية :

#### التأثير الإسلامي المصري على السودان :

مما لا شك فيه أن مصر تمثل بوابة السودان للعالم ، ومن ثم فقد دخلت كل الحضارات والديانات السودان عن طريق مصر ، فالمسيحية دخلت السودان على يد الإمبراطور جستنيان وزوجته ثيودورا القادمين إليه عبر مصر (٤) . أما الإسلام فقد بدأ دخوله السودان على إثر معاهدة البقط التي وقعها عبد الله بن أبي السرح مع الممالك

(١) محمد سليمان ، دور الأزهر في السودان ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ م ) ، ص ١٣٤ .

(٢) ماكروم كبر ، " ندوة حركة الإحياء الإسلامي ومظاهرها المعاصرة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، ( يوليو ١٩٨٠ م ) ، ص ١٩١ .

(٣) مجدي حماد ، " البقطة الإسلامية في السياسة الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، ( يوليو ١٩٨٠ م ) ، ص ٩٤ .

(٤) ضارح صالح ضارح ، تاريخ السودان الحديث ، ط ٣ ، ( بيروت : دار مكتبة الحياة ، د ت ) ، ص ٥٦ .

المسيحية السودانية في عام ١٤٠٦هـ<sup>(١)</sup> . فأخذت القبائل العربية تتقاطر على سهول السودان الواسعة وبدأ الإسلام ينتشر من خلالها ليشمل جميع أرجاء السودان ، وقد أدى ذلك أخيراً إلى قيام ممالك إسلامية مثل سلطنة الفونج في سنار ، ومملكة الفور في غرب السودان ، وسلطنة العبدلاب في شمال السودان<sup>(٢)</sup> . واكب ذلك انتشار الثقافة الإسلامية وروادها من علماء الفقه ومشائخ الطرق الصوفية. ولما دخل المستعمر السودان كانت أكثر القوى المناهضة له تتمثل في القوى الإسلامية مثل حركة الإمام محمد احمد المهدي التي تمكنت من توحيد كلمة السودانيين تحت راية الإسلام ليصبحوا قوة ضاربة تمكنت من مجاهدة المستعمر ودحره وإقامة نظام إسلامي استمرت اثني عشر عاماً<sup>(٣)</sup> . وفي فترة الحكم الثاني تبلورت رؤية القوة الوطنية وتوحدت تحت تاج الطريقتين الختمية والأنصارية ، وبعد نيل البلاد استقلاله كان أشهر حزبين دخلا المعترك السياسي وفازا بأصوات الناخبين هما حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي المرتكزان علي تلكما الطائفتين<sup>(٤)</sup> ، وقد تمثل تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان البند الأول من بنود برنامجها الانتخابي ، وانضم إليهما في أكتوبر ١٩٦٤م جبهة الميثاق الإسلامي ، وهي أكثر تمسكاً بالدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من الحزبين السابقين ، وتقوم فلسفتها العامة علي هدى حركة الإخوان المسلمين في مصر ، وقد نجحت في التغلغل وسط الطبقة الوسطى خاصة من طلاب الجامعات وأصبحت أحد أكبر ثلاثة أحزاب في السودان<sup>(٥)</sup> .

أسست بعض الأحزاب السياسية مشروعاتها علي الدين الإسلامي باستثناء الحزب الشيوعي السوداني الذي تعرض طبقاً لذلك لحصار من قبل تلك الأحزاب بسبب توجهه السياسي مما أدى إلى حله في نوفمبر ١٩٦٥م ، وقد تبلور موقف الأحزاب السياسية من الدين الإسلامي في محاولتين لكتابة الدستور الإسلامي في عام

(١) د/ احمد الحفناوي . السودان وادي النيل في ظل الإسلام ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢م ) ، ص ٥٦ .

(٢) أ . د/ محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠م ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٣) أ . د/ مدثر عبد الرحيم ، الإسلام والسياسة في السودان ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٤) د/ عبد اللطيف البوني ، تجربة فكري الإسلامية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٥) د/ حسن عبد الله الترابي . الحركة الإسلامية في السودان ، التطور والمنهج والكسب ، ط ٢ ، ( باكستان : مطبعة إيمان

١٤١٠ هـ ) ، ص ٣٢ .

١٩٥٧م و ١٩٦٨م ، إلا أن تلك الجهود باءت بالفشل نسبة لكثرة الخلافات بين الأحزاب الكبرى إضافة إلى المعارضة الشديدة التي واجهتها من قوي اليسار والجنوبيين <sup>(١)</sup> ، واستمرت تلك الجهود إلى أن قامت حكومة مايو في ١٩٦٩م بمساندة ودعم من اليساريين وقد بادرت تلك الحكومة بتمزيق مسودة الدستور الإسلامي ، ونسبة إلى ميوله اليسارية ، فقد واجهت حكومة مايو مقاومة عنيفة من قبل اليساريات الإسلامية وخاصة جماعة الأنصار والإخوان المسلمين الذين رأوا فيه نظاما يساريا بشكل خطرا على الإسلام ، مما دفعهم إلى رفع راية الجهاد في وجهه ، فكانت محاولات المقاومة التي قادوها ضد النظام في الجزيرة أبا وودنوبادي في مارس ١٩٧٠م ، وحركة يوليو ١٩٧٦م ، والتي يشار إليها بالغزو الليبي <sup>(٢)</sup> . أدت المحاولة الانقلابية التي قادها الحزب الشيوعي السوداني ضد النظام النميري إلى تراجع النظام عن ميوله اليسارية ومعاداته السافرة للدين الإسلامي ، كما أسفرت المواجهات المتصلة مع الحركة الوطنية عن محاولات مصالحة بين النظام ومعارضيه ، وقد نتجت هذه المحاولات في يوليو ١٩٧٧م عن دخول حزب الأمة وحركة الإخوان المسلمين في مصالحة مع النظام المايوني والعمل داخل إطار الاتحاد الاشتراكي السوداني ، الحزب الوحيد المسموح له بممارسة العمل السياسي <sup>(٣)</sup> ، وقد تمخض كل ذلك عن تراجع النميري عن ميوله اليسارية واقتناعه بتطبيق الشريعة الإسلامية وإعلانها في سبتمبر ١٩٨٣م <sup>(٤)</sup> . بعد الانتفاضة كان تطبيق الشريعة محور الحملة الانتخابية ، وقد رفعت الأحزاب الثلاثة الكبرى : [ الأمة الاتحادي والجمهورية الإسلامية القومية ] شعار تطبيق الشريعة الإسلامية ، إضافة إلى أحزاب أخرى صغيرة ، إلا أن الحكومة التي أسفرت عنها تلك الانتخابات قد ترددت في ذلك إلى أن أطيح بها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م ، في انقلاب عسكري بقيادة العميد عمر البشير الذي أعلن تطبيق الشريعة الإسلامية في يناير ١٩٩١م <sup>(٥)</sup> . الأمر الذي نقل الخلاف السياسي في السودان إلى مرحلة جديدة من

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

(٢) د/ حسن عبد الله الترابي . مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

(٥) صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ٤١٧ ، ( ٢ يناير ١٩٩١م ) .

المهاتمات بين حكومة الإنقاذ وحزب الإسلاميين والتظاهرات الأخرى ، بمساحة  
المجتمع الدولي الذي يرى أن الخطر الإسلامي الذي ينتهجه السودان يشكل إشاعة لعدم  
الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط <sup>(١)</sup> ، بناءً على ذلك يمكن إبداء  
الملاحظات التالية :

١/ أن الإسلام قد انتقل إلى السودان ابتداءً من مصر وانتشر بعد ذلك ليشمل معظم  
ربوع السودان .

٢/ استمر التأثير المصري على السودان ضمن إطار التأثير المصري الشامل على  
الوطن العربي والإسلامي عن طريق جامعة الأزهر والبعثات التعليمية المختلفة .

٣/ أن أكبر حركة إسلامية أثرت في العالم الإسلامي وبصورة أساسية على السودان قد  
انبثقت من مصر وهي حركة الإخوان المسلمين ، والتي لعبت دوراً بارزاً في الحرحه  
السياسية السودانية وأصبحت الآن أحد أكبر الأحزاب السياسية في السودان وأكثرها  
تأثيراً ، خاصةً بعد أن قادت الحركة انقلاباً عسكرياً بقيادة العميد عمر البشير ،  
واستمرت السلطة حتى تاريخ كتابة هذا المبحث ثلاث عشرة عاماً ، وحاولت طيلة هذه  
الفترة إجراء تغييرات جوهرية في نظام الحكم باعتماد التوجه الإسلامي وكانت للحركة  
الإسلامية أثره الكبير على العلاقات السودانية المصرية .

٤/ رغم انتقال الإسلام إلى السودان من مصر ورغم أن مصر هي منبع الصحوة  
الإسلامية المعاصرة ؛ فإن ظاهرة الإسلام السياسي انحصرت في مصر في الإطار  
الشعبي فلم تتبناها الحكومات المصرية المتعاقبة ، بل على العكس من ذلك قاست  
بمحاربتها ومحاصرة كل التنظيمات والجماعات التي تدعو لها ، وعلى رأسها جماعة  
الإخوان المسلمين مما أدى إلى مواجهات بين الحكومة المصرية وتلك الجماعات ،  
فأصبحت بذلك ضمن المهددات الأمنية لمصر ولنظم الحكم القائمة فيها <sup>(٢)</sup> .

٥/ بعكس مصر فإن الإسلام السياسي في السودان تتبناه معظم التنظيمات السياسية  
الكبيرة ، كما تبنته عدد كبير من الحكومات المتعاقبة ، ودافع الشعب السوداني عن

(١) فلاح السمهري ، " التوجه الإسلامي في السودان بين مقاصد ثورته والمكائد التي تترص به " ، مجلة الجهاد ، العدد ٩٦  
( مارس ١٩٩٣ م ) ، ص ٤٢ .

(٢) نبيل عبد الفتاح ، " الجماعات الإسلامية والنظام السياسي في مصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٨ ، ( إبريل  
١٩٨٢ م ) ، ص ١٢٢ .



الشرعية بالغالي والنفيس ، فأصبحت بذلك ضمن المصالح القومية المختلفة للبلاد <sup>(١)</sup> ،  
فبقدر ما يمثله بين نظام الحكم في الإسلام من دور محوري ضمن مصالح السودان  
ومقومات أمنة القومي ، فإنه يمثل كذلك ضمن مهددات الأمن المصري أو على الأقل  
ضمن مهددات المصالح الذاتية للحكومات المصرية [ إذ ليس بالضرورة أن تكون  
مصلحة الشعب مطابقة لمصلحة الحكومات القائمة ] ، وبسبب هذا التناقض لعب  
الإسلام السياسي دوره في عرقلة مسيره علاقات البلدين .

---

(١) أ. د. / مدثر عبد الرحيم ، الإسلام والسياسة في السودان » مرجع سابق ، ص ١٥ .

## المبحث الثاني :

### الإسلام السياسي والعلاقات الثنائية :

من التحليل السابق يتضح أن معظم الشعب السوداني والأحزاب السودانية ، ومن ثم معظم الحكومات السودانية المتعاقبة تفضل التوجه الإسلامي في البلاد ، ولذلك فقد أصبح هذا التوجه إحدى المصالح القومية ، بذل الشعب السوداني في سبيل تحقيق والحفاظ عليه الأرواح في حقبة متفاوتة ، في حين يمثل تهديد للأمن القومي والمصالح القومية للحكومات المصرية بغض النظر عن موقف الشعب منه .

وعلى ضوء هذا التعارض في الأهداف فقد شهدت العلاقات السودانية المصرية خلال تاريخها الطويل توترات بسبب ذلك ، حيث مثل التوجه الإسلامي أيضا مثابة ترمومتر لقياس العلاقات الثنائية ، ففي الفترات التي تتبنى فيها الحكومة السودانية النظام الإسلامي أو تسعى لتبنيها تتوتر العلاقات ، في حين أنها تتحسن في الفترات الأخرى .

ولعل للتاريخ دوره في ذلك فقد قوض الاستعمار التركي المصري ممالك الفونج والفور الإسلامية ، وكانت حركة المقاومة لذلك الاستعمار بقيادة رجال الدين أمثال الإمام محمد أحمد المهدي ، الذي دخل في مواجهات مع الاستعمار انتهت بخروجه من البلاد وتكوين دولة المهدي الإسلامية في السودان <sup>(١)</sup> ، إلا أن المصريين عادوا مرة أخرى بصحبة الإنجليز وقضوا على تلك الدولة الإسلامية ، في معارك دامية واجه فيها مجاهدي المهدي العزل بالسلاح الأبيض قوة السلاح الحديث ، وقد استشهد منهم عشرات الآلاف في معارك شهيرة مثل معارك كرري وأمديكرات <sup>(٢)</sup> .

وبناء على ذلك تكون شق كبير من الحركة الوطنية السودانية تضرر الكراهية لمصر ، وتدعو للعودة إلى الأصول الإسلامية في حكم البلاد <sup>(٣)</sup> ، بجانب حركة الإخوان المسلمين التي انتقلت إلى السودان من مصر في الخمسينات من خلال الطلاب الدارسين هناك ، وقد كانت علاقة الحركة الإسلامية السودانية بالحركة الأم في مصر

(١) نعوم شقير ، تاريخ السودان ، تحقيق د. محمد إبراهيم أبو سليم ، ( بيروت : دار الجيل ، ١٩٨١م ) ، ص ٥٨٦ .

(٢) د/ عبد الفتاح عبد الحميد منصور ، العلاقات السودانية المصرية في ظل الإنقاذ الوطني ١٨٩٩م - ١٩٢٤ ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م ) ، ص ٤٣ - ٥٣ .

(٣) د/ رأفت غنيمي الشيخ ، مصر والسودان في العلاقات الدولية ، ( القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٧م ) ، ص ١٣٥ .

علاقة الرافد بالأصل ، ومن ثم فقد نشأت الحركة الإسلامية السودانية في بدايات عهدها على حب مصر <sup>(١)</sup> ، أما حركة الإخوان المسلمين فقد كانت تنتظر إلى السودان باعتباره ميدان خصب لنشر الدعوة الإسلامية ومبادئ الحركة ، ومن ثم فقد دعا هؤلاء لوحدة وادنى النيل من هذا المنظور المصري . وفي هذا الإطار قال الإمام حسن البنا في جريدة الإخوان المسلمون في أكتوبر ١٩٤٦م : « إن مصر لا تحرص على وحدة وادي النيل لمجرد حصولها على ما تحتاج إليه من مياه النيل ، فهذا التفكير المادي البحت بعيد عن الشعور المصري ولكن مصر حريصة على السودان لأنه جزء من حدود هذا الوطن ولأن أبناءه مواطنون حقيقيون بدينهم ولغتهم وعقيدتهم وشعورهم وآمالهم وأنسابهم وألقابهم » . كما كتب صالح العشماوي في جريدة الإخوان المسلمين بتاريخ ٢٥ / أغسطس ١٩٤٤م : " مصر والسودان أمة واحدة ولن نسمح للسودان بالانفصال إلا إذا سمحنا للإسكندرية أو لأسوان بهذا الانفصال » <sup>(٢)</sup> . تلك كانت رؤية الحركة الإسلامية حول طبيعة العلاقات بين البلدين ، وبعد ذلك أسهمت عوامل كثيرة في تغيير هذه الرؤية الوجدانية ووضع الحركة الإسلامية السودانية بجانب حزب الأمة في خانة التنظيمات المعادية لمصر . من تلك العوامل ، الخلاف الذي وقع بين حركة الإخوان المسلمين في مصر وحكومة عبد الناصر ، والذي أدى إلى اغتيال مرشدهم الإمام حسن البنا ، وإعدام معظم قادة الإخوان المسلمين في مصر <sup>(٣)</sup> .

وقد تعاملت الشعب السوداني مع حركة الإخوان المسلمين ضد ممارسات الحكومة المصرية وذلك لعدة أسباب فيها :

أ/ السبب الأول : إن الشعب السوداني بطبعة يكره أسلوب الاغتيالات كوسيلة لتصفية الخصومات السياسية . ب/ السبب الثاني : كذلك فإن الحركة الإسلامية المصرية كانت قد وقفت بقوة وصلابة ضد اتفاقية صدقي بيقن ، وخاضت مظاهرات عبرت عن رفضها لتلك الاتفاقية مما أنتج صدور الشعب السوداني الذي رفض الاتفاقية كذلك .

(١) د/ حسن مكي محمد احمد ، حركة الإخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ - ١٩٦٩م ، ( الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية ، دت ) ، ص ٢ .

(٢) د/ بركات موسى الحواتي ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٣) نوال عبد العزيز مهدي راضي ، دراسات في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ١٩٥٤ - ١٩٦٦م ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

ج/ السبب الثالث : أن الحركة الإسلامية المصرية قد وقفت أيضاً بجانب اللواء محمد نجيب المؤامرات التي أدت إلى إقصاءه من السلطة في مصر ، حيث فرضت الحركة منغولات على عبد الناصر ، «جلس قيادة الثورة حتى تمت إعادة محمد نجيب مرة أخرى ، يذكر أن محمد نجيب هو أقرب وأحب إنسان للشعب السوداني داخل الحكومة المصرية إضافة إلى أن أمة سودانية (١) ، وقد أدت كل تلك الأسباب إلى تعاطف الشعب السوداني مع حركة الإخوان المسلمين ، خاصة في الفترة الديمقراطية الثانية ، وقد تجلت مظاهر ذلك التعاطف في عدة أوجه منها :

١/ خاضت بعض الصحف والمنابر السياسية والدينية حملة إعلامية شرسة ضد الحكومة المصرية (٢) .

٢/ خروج مظاهرات ومواكب في الخرطوم ضد تلك الممارسات من قبل الحكومة المصرية ، وقد قاد بعض تلك المظاهرات الزعيم إسماعيل الأزهرى على طالب الله وعبروا فيه عن رفضهم لأسلوب العنف والتعذيب ضد الإخوان المسلمين (٣) .

٣/ قام أعضاء مجلس النواب بأداة صلاة الغائب على روح الإخوان الذين أعدمتهم النظام المصري (٤) .

٤/ في وقت لاحق عقدت الجمعية التأسيسية جلسة خاصة ناشدت فيها الحكومة المصرية عبر خطاب أرسلته للرأفة بسيد قطب ورفاقه .

٥/ منح مساعد الطيار المصري الذي ينتمي لتنظيم الإخوان المسلمين حق اللجوء السياسي في السودان .

وقد أسهمت كل تلك التصرفات في توتر العلاقات السودانية المصرية ، كما دفعت لتنظيم الإخوان المسلمين في السودان إلى تغير وجهة نظره تجاه الاتحاد مع مصر ، والوقوف في معسكر الاستقلاليين ، والإسهام في حملة الكراهية ضد الحكومة المصرية التي انتظمت صفوف الشعب السوداني آنذاك . وبالرغم موقف الحكومة الديمقراطية الثانية الموالي لمصر إبان مؤتمر اللاءات الثلاثة ، إلا أن الحكومة

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٠ .

(٣) محمد احمد كرار ، الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٠ .

المصرية خافت من بعض التوجيهات الإسلامية لتلك الحكومة ، والتي قد تذكرها بممارسات المعارضة الإسلامية في مصر ، من تلك التوجهات طرد الحزب الشيوعي من البرلمان ، ومحاولة كتابة الدستور الإسلامي وإجازته في البرلمان في مرحلة القراءة الثانية <sup>(١)</sup> ، ومن ثم فقد قاد الشيوعيون والتنظيمات السياسية الموالية لمصر داخل القوات المسلحة كتتظيم الضباط الأحرار - قاد هؤلاء تحالفاً أطيح بالديمقراطية الثانية بمساعدة ودعم مصر <sup>(٢)</sup> ، ونسبة للتوجه اليساري لحكومة مايو فقد وجدت دعماً كاملاً وتعاوناً من مصر عبد الناصر ، حيث أكد الطرفان في مناسبات عديدة أن التوجه الأيدلوجي المشترك للبلدين قد أسهم بشكل أساسي في توطيد العلاقات الثنائية <sup>(٣)</sup> ، وكما سبقت الإشارة فإن عوامل عديدة تضافرت لتؤدي إلى انسلاخ الدولتين من المعسكر الاشتراكي والتوجه صوب المعسكر الرأسمالي ، منها الانقلاب الشيوعي في السودان ، وصراعات السلطة في مصر ، والخلافات المصرية الروسية التي أدت إلى طرد الخبراء السوفيت من مصر <sup>(٤)</sup> ، خلال تلك الفترة كانت قوى المعارضة الرئيسية لنظام مايو تتمثل في الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية مثل جبهة الميثاق الإسلامي وحزب الأمة ، وقد قاد هؤلاء عدة محاولات للإطاحة بحكومة مايو منها محاولة حسن حسين الانقلابية في سبتمبر ١٩٧٥ م ، وحركة يوليو ١٩٧٦ م <sup>(٥)</sup> ، وقد أسمت القاهرة بصورة فاعلة في دحر تلك المحاولات بدايةً بكشف معلومات للنميري عن تحركات الجبهة الوطنية وانتهاءً بتحريك القوات السودانية المرابطة في القناة للمساهمة في دحر الحركة <sup>(٦)</sup> . وقد فعل السادات ذلك لأنه كان على توافق تام مع النميري في كراهيتهما للجماعات الإسلامية ، حيث يقود السادات حرباً شرسة ضدها في مصر فقد كان ضمن تصريحاته آنذاك : «... لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ولن أسمح بوجود آيات الله مصريين ...» . بعد المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧ م عادت جبهة

(١) د/ عبد المطلب محمد البري ، تجربة نميري الإسلامية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٣٧ .

(٤) عبد المنعم صبحي ، السادات وثورة التصحيح ، ( القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٥ م ) ، ص ١٠ .

(٥) صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٣٩٧ ، ( الأحد ٤ يوليو ١٩٧٥ م ) .

(٦) صحيفة الأيام ، العدد ٧٨١٨ ، ( ٨ يوليو ١٩٧٦ م ) .

الميثاق الإسلامي وحزب الأمة للبلاد ودخلا في مصالحة وتحالف مع حكومة مايو ، وقد أدى ذلك إلى تراجع النميري عن كراهيته للحركات الإسلامية ، وأدى في نهاية المطاف إلى إقدامه على إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان في سبتمبر ١٩٨٣م <sup>(١)</sup> ، ورغم ما وجده ذلك الإعلان من تأييد وقبول من عامة الشعب السوداني ، إلا أن معظم التنظيمات السياسية قد عارضته باعتباره إعلان سياسي يرمي إلى تطويل عمر حكومة مايو المتهالك ، وقد كان الإعلان سبباً في تدهور العلاقات السودانية المصرية وبداية تخلي مصر عن دعم حكومة مايو خوفاً من انتقال العدوى إليها <sup>(٢)</sup> ، ذلك أن تصريحات رصدت داخل مصر تدعو إلى حذو سبيل السودان في تطبيق الشريعة الإسلامية ، فقد دعا شيخ الأزهر الحكومة المصرية إلى الرجوع إلى الأصول الإسلامية <sup>(٣)</sup> ، كما أصدر مجلس الشعب المصري قراراً يقضي بأن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريعات بالبلاد ، كما ازداد نشاط الحركات الإسلامية الداعية إلى تطبيق الشريعة في مصر . لم تتخل مصر عن حكومة مايو فحسب بل فرضت عليها ضغوطاً بمساعدة الولايات المتحدة للتراجع عن إعلان تطبيق الشريعة ، وبالفعل بدأ النميري يتراجع عن ذلك الإعلان ، حيث أصدر بياناً اتهم فيه الإخوان المسلمين بأنهم يخططون للإطاحة بحكومته ، فقام باعتقال كافة قيادة الحركة الإسلامية وسافر إلى الولايات المتحدة بدعوة من الإدارة الأمريكية ليعود بعد ذلك ويتخذ قراره بشأنهم <sup>(٤)</sup> . إلا أن انتفاضة إبريل ١٩٨٥م قد حالت دون عودته إلى السودان . خلال فترة الحكومة الانتقالية الذهب كانت الأحزاب السياسية تعد نفسها لخوض الانتخابات العامة ، وقد تركزت شعاراتها حول تطبيق الشريعة الإسلامية ، أو تصحيح تطبيقها بعد التشوهات التي أحدثتها نظام مايو ، وكان ضمن تلك الأحزاب الجبهة الإسلامية القومية التي تضم جماعة الإخوان المسلمين . ونسبة لأن معظم الأحزاب السياسية قد قاطعت القاهرة لموقفها من نظام مايو بما في ذلك الحزب

(١) جمال عبد الجواد ، " تعثر التعديلات الدستورية في السودان " الموقف العربي ، العدد ٥٣ ، ( سبتمبر ١٩٨٤م ) ، ص ٢٨

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٣) صحيفة الأيام . العدد ١١٠٦٨ ، ( الثلاثاء ١٣ أكتوبر ١٩٨٣م ) .

(٤) " الرأي يندحلي النجدي بعد معادته نوبل السودان " ، مجلة المجتمع ، العدد ٧٠٩ ، ( ١٩٨٥م ) ، ص ٣٥

الاتحادي الديمقراطي الموالي لمصر ، والذي شارك في المظاهرات الداعية لتسليم نميري وساهم في إحراق العلم المصري --نسبةً لذلك فقد حسنت القاهرة علاقاتها مع الجبهة الإسلامية القومية التي لم تسهم في تلك التظاهرات بل اتخذت موقفاً مؤيداً لمصر . فقد زار وفد كبير من الجبهة الإسلامية القاهرة برئاسة الدكتور الترابي ، وأجرى لقاءات علي كافة المستويات حيث استقبل الرئيس مبارك الوفد استقبالاً كبيراً <sup>(١)</sup> . ولعل القاهرة كانت تريد بذلك أن تلفت نظر الاتحاديين الذين انجرفوا وراء الموجة الشعبية المعادية لمصر ، وحينها قال بعض قيادات التجمع الوطني الديمقراطي : « إن القاهرة تحارب الأصولية الإسلامية وتريد أن تحاربنا بالأصولية الإسلامية » <sup>(٢)</sup> ، وقد وعي الاتحاديون الدرس وتخلوا عن معارضتهم لمصر بل انسلكوا عن التجمع الوطني الديمقراطي .

خلال الفترة الديمقراطية الثالثة وقفت القاهرة مع التيار الداعي لإلغاء القوانين الإسلامية التي سنّها نميري ، وعملت على وقف مجهودات استبدالها بقوانين إسلامية بديلة ، وقد كانت أدواتها في ذلك استخدام الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤتلف والتيارات اليسارية للضغط على الحكومة الصادق المهدي وعرقلة مساعيها الرامية لسن قوانين إسلامية بديلة ، والأكثر من ذلك أن القاهرة استمرت في محاولاتها لاحتواء المعارضة الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابي من أجل الضغط على حكومة الصادق المهدي . وكان من أبرز الخطوات المصرية الناجحة لتعويق مسيرة حكومة المهدي ما يتفق باتفاقية السلام بين الميرغني وقرنق ، فقد خططت القاهرة للقاء الميرغني وقرنق بأديس أبابا لتوقيع اتفاقية السلام ، حيث جرت الاجتماعات التمهيدية لهذا اللقاء بالقاهرة تحت رعاية مصر ، وقد نصت الاتفاقية علي تجميد التشريعات الإسلامية تمهيداً لعقد المؤتمر الدستوري ، ووقف حرب الاستنزاف في جنوب البلاد . وقد أثارت الاتفاقية ضجة كبيرة في السودان خاصة من أنصار الجبهة الإسلامية القومية . وفي غضون ذلك كانت هناك عدة محاولات للإطاحة بحكومة الصادق المهدي بعضها تدار بأيدي أجنبية ، حيث أشارت أصابع الاتهام الأمنية إلى القاهرة ،

(١) " الجبهة الإسلامية تقود مارثون الخرطوم القاهرة " ، جريدة السياسة ، مصدر سابق .

(٢) المصدر نفسه .

إلا أن الجبهة الإسلامية عجلت بانقلابها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ م . لم تكشف القسامة هوية الانقلاب فقامت بتأييده وحشد التأييد الدولي له نكاية في الصادق المهدي ، وبمرور الزمن بدأ النظام يسفر عن وجهة الإسلامي ، وعن علاقة الجبهة الإسلامية بالوضع الجديد ، فبدأت سلسلة من الاتهامات تنهال علي السودان من قبل الأجهزة الإعلامية المصرية ، والمسئولين المصريين ، حيث اتهمت حكومة البشير بالأصولية الإسلامية ، وبالإرهاب الأصولي ، والتطرف الديني ، وأنها تأوي أعضاء الجماعات الإسلامية الذين يمارسون الإرهاب في دولهم ، إلى غير ذلك من الاتهامات ، وقد اشتط بعض الكتاب في معاداتهم للسودان إلى درجة السخرية والاستعلاء علي الشعب السوداني . أمثال الدكتور فرج فودة ، الذي كتب مقالات كثيرة وصف فيها النظام الإسلامي بالثأر . ووصفت الشعب السوداني بأنها شعب جائع يهتف وراء الثغارات ، ودعا السلطات المصرية للتدخل علنا وغزو السودان علي غرار غزو العراق للكويت ، وقال إن الحكومة السودانية تشكل خطرا علي مصر تتعدى خطورة إسرائيل ، وأن هذه الحكومة أقامت علاقات مع إيران من أجل محاصرة مصر وتصدير الإرهاب إليها<sup>(١)</sup> . بناءا علي ذلك اتخذت مصر عددا من الإجراءات العدائية ضد السودان ، وعملت علي إسقاط حكومة البشير بعدة سبل منها الضغوط الخارجية وتآليب المجتمع الدولي و محاولات الاختراق الداخلي ، إلا أن العلاقات بين البلدين تحسنت خاصة بعد أن تأكدت للحكومة المصرية حقيقة الخلافات داخل الجبهة الإسلامية القومية ، والتي انتهت بإقصاء الدكتور حسن عبد الله الترابي عن السلطة في ١٩٩٩ م<sup>(٢)</sup> ، فقد كانت القاهرة تراهن علي هذه الانشقاق منذ زمن طويل ، رغم أنها كانت ترجو أكثر مما حدث بأن يحدث فصال بين الجناح العسكري والمدني في الحركة الإسلامية الحاكمة ، ومع ذلك قامت باحتضان جناح البشير وقدمت له كل التسهيلات اللازمة لتصفية وجود الحركة الإسلامية في السلطة .

(١) د/ عبد المصطفى البروي . " في العلاقات السودانية المصرية حوار هادي مع فرج فودة " ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٤٧ ، (الاحد ٢٦ يناير ١٩٩٢ م) .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، قصر الحكم وصراع السلطة ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .



## الفصل الثالث

### الإرهاب الدولي والعلاقات السودانية المصرية

من القضايا التي أثرت علي العلاقات السودانية المصرية ، ظاهرة الإرهاب الدولي ، فقد أصبح الإرهاب خلال العقود الأخيرة من هذا القرن ظاهرة دولية تهدد مصالح الكثير من الدول ، ولم تدخل هذه الظاهرة في أجندة العلاقات السودانية المصرية إلا مؤخراً ، في عهد حكومة الصادق المهدي حينما ازداد تقارب تلك الحكومات من ليبيا ، وأدى ذلك التقارب إلى دخول عناصر تتهمها الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب ، خاصة بعد أن تعرض موظف اتصال بالسفارة الأمريكية لمحاولة اغتيال في الخرطوم <sup>(١)</sup> ، فقد بدأت الصحف المصرية والمسؤولين المصريين يتحدثون عن وجود عناصر إرهابية في السودان . وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني أصبحت ظاهرة الإرهاب الدولي ضمن العوامل المؤثرة على علاقات البلدين خاصة بعد أن اتضح حقيقة التوجه الإسلامي لحكومة الإنقاذ الوطني بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية ، وبعد أن أعلنت حكومة الخرطوم عن فتح حدود السودان للمسلمين والعرب لدخوله بدون الحصول علي تأشيرات ، وتقارب السودان من إيران ، وتكوين المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي يضم زعماء الحركات الإسلامية والعربية المهتمة بالإرهاب <sup>(٢)</sup> . وأخيراً جاءت محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك بأديس أبابا لتكون في يد القاهرة وحلفاءها بمثابة الدليل القاطع لاتهام السودان برعاية الإرهاب ، ومن ثم محاصرته والتضييق عليه <sup>(٣)</sup> ، ونسبة لأن مصر تتعرض لعمليات إرهابية متواصلة واغتيالات سياسية وتصفيات ، فقد رأت أن إيواء الجماعات الإسلامية بالسودان يشكل خطراً علي أمنها القومي ، إضافة إلى أن ذلك يشكل خطراً على أمن حليقاتها مثل إسرائيل والولايات المتحدة ، التي حملت لواء مكافحة الإرهاب في العالم ، وذلك لأنها أكثر الدول تعرضاً للعمليات الإرهابية .

(١) صحيفة السياسة ، العدد ٦١٥ ، (الأربعاء ٣٠ مارس ١٩٨٨ م) .

(٢) فلاح السمهري « مرجع سابق » ، ص ٤٢ .

(٣) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢١٢٠ ، (١٣ فبراير ١٩٩٦ م) .

وعلي ضوء ذلك بدأت القاهرة تتهم السودان بممارسة ورعاية الإرهاب ، وقد أسهمت بذلك في دفع الجهود التي أدت في نهاية المطاف إلى وضع السودان في القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب ، حيث لعبت القاهرة دوراً كبيراً في الحملة الدولية الرامية إلى إدانة السودان بالإرهاب ، ومن ثم التصديق عليه دبلوماسياً واقتصادياً والإساءة إلى سمعته دولياً <sup>(١)</sup> ، وقد أسهم كل ذلك في التدهور الذي شهده البلاد في عهد حكومة الإنقاذ الوطني .

وبناءً عليه فقد برزت الكثير من التساؤلات حول : هل يمارس السودان حكومة وشعباً الإرهاب أو يقوم برعايته ؟ ، ولماذا انتشرت العمليات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية ومصالح حليفاتها مثل القاهرة وإسرائيل على وجه الخصوص ؟ ، وما هو الهدف من إدانة السودان بالإرهاب ؟ ، وما مدي تأثير الإرهاب على العلاقات السودانية المصرية وعلى مصالحهما الاستراتيجية ؟ ، سيحاول البحث الإجابة على تلك التساؤلات في النقاط التالية :

### المبحث الأول :

#### دوافع اتهام السودان بالإرهاب :

أصبح السودان ضمن قائمة الدول المتهمة بممارسة ورعاية الإرهاب في عقد التسعينات ، وقد أسهمت عدة دول وجهات في دفع السودان إلى تلك القائمة ، على رأسها مصر وإسرائيل والولايات المتحدة ، لأسباب تتعلق معظمها بممارسات حكومة السودان المنافية لمصالح تلك الدول ، ففي عهد مايو والفترة السابقة لها لم تكن لظاهرة الإرهاب الدولي الصدا الكبير والأثر البالغ على العلاقات الدولية كما هو الحال عليه الآن ، كما أن وجود القطب السوفيتي قد أضعف القدرة الأمريكية على اتهام ومحاسبة الدول والجماعات بممارسة ورعاية الإرهاب ، إضافة لآي أن ومنع الإسلام السياسي بالإرهاب جاء مؤخراً بعد انهيار الشيوعية <sup>(٢)</sup> ، ومن ثم لم تتهم السودان بالإرهاب

(١) محمد الخطيب ، "مركزات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط" ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٩٣ ، ( ٤ أغسطس

١٩٩٥م ) ، ص ١٦٦ .

(2) Fredric S. Bearson & J.Martin , *International Relations , The Golobal Condition in The Twenties Century* , Second Edition , ( New Yourk : M c . Graw Hill Publishing House , 1988 ) , P . 295 .

خلال تلك الفترة ، بل علي العكس كان السودان ضمن الدول التي تكيل التهم علي دول أخرى بممارسة الإرهاب ، فقد كان نظام مايو بجانب مصر وبتحريض من الولايات المتحدة تعتبر أن جمهورية إيران الإسلامية دولة إرهابية ، ومن ثم فقد أسهمت حكومة مايو بقوات لمحاربة إيران بجانب العراق .

أول تهمة وجهت للسودان بذلك كان عهد الحكومة الانتقالية بعد سقوط حكومة مايو حليفة الولايات المتحدة ومصر ، وقد كان السبب في ذلك توقيع تلك الحكومة ميثاقا للتكامل مع الجماهيرية العربية الليبية ، وإعادة علاقاتها مع إيران ، إضافة إلى خروج الشعب السوداني في مظاهرات تنديدا بالغارات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة علي ليبيا في مارس ١٩٨٥م<sup>(١)</sup> ، وقد تخلل تلك الأحداث محاولة اغتيال فني لاسلكي بالسفارة الأمريكية بالخرطوم إذ أصيب بطلق ناري من مجهول في مارس ١٩٨٥م قال علي أنه إلى واشنطن<sup>(٢)</sup> ، وبذلك علي ذلك علاقات وميثاق التكامل ، ثم العربية والغربية أنباء عن الإرهاب في السودان ، كما أجرى السفير الأمريكي بالخرطوم اتصالات مع جهات عديدة . مشيرا إلى وجود أفراد ينتمون إلى أكثر من جهة لهم سجل إرهابي أو سوابق عنف مما يقتضي إجراءات أمنية مشددة لحماية أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية ومنشأتها<sup>(٣)</sup> ، وقد تواصلت تلك الاتهامات في عهد حكومة الصادق المهدي نسبة لعلاقات تلك الحكومة الحميمة بليبيا وإيران ومعاداتها للحكومة المصرية .

في عهد حكومة الإنقاذ الوطني تزايدت الاتهامات للسودان بممارسة ورعاية الإرهاب للأسباب سابقة الذكر ، والتي تتعلق بالتوجيهات الإسلامية لحكومة الإنقاذ الوطني . فقد بدأت الاتهامات تكال علي السوادن بالإرهاب من قبل مصر والولايات المتحدة وإسرائيل وتونس وعدد من الدوائر المعادية للسودان<sup>(٤)</sup> . وقد تجلّت مظاهر الاتهام في عدة تصريحات وقرارات اتخذتها تلك الدول ضد السودان ابتداءا بتصريح المستر باوتشر نائب الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية للصحفيين والذي قال فيه

---

(1) Ann Mosely , Op . cit , P . 820 .

(٢) صحيفة السياسة ، العدد ٦١٥ ، ( الأربعاء ٣٠ مارس ١٩٨٨م ) .

(٣) صحيفة الأسبوع ، العدد ١٨١ ، ( الجمعة ٢٠ فبراير ١٩٨٧م ) .

(٤) "لقاء مع الرئيس عمر البشير " مجلة قضايا دولية ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

« ... إننا نتابع الوضع في السودان عن كثب إذ تتواجد مجموعات إرهابية واتصال هذا البلد بدول ترعى الإرهاب ، وقد أعربنا عن وجهة نظرنا في هذا الصدد لكبار المسؤولين في الحكومة السودانية في كل من واشنطن والخرطوم ولزعيم الجبهة الإسلامية القومية . وقال : إن للسودان صلات وثيقة بعدد من الدول التي ترعى الإرهاب مثل إيران وليبيا ، وأشار إلى أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق من جراء ذلك إذ أن للسودان تاريخ يؤسف له كدولة يستطيع الإرهابيين العمل فيها بحرية ... » (١) .

أعقب ذلك في يوم ١٨ أغسطس ١٩٩٣ م ، أن قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإدراج السودان ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب ، معللة ذلك بما يلي (٢) :

١/ سماح السودان باستخدام أراضيهم كملجأ للإرهابيين ومن بينهم أعضاء حزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي ، وحركة حماس .

٢/ السماح بوجود مخابئ آمنة أخرى لدعم الإرهابيين بدعم وعلم السلطات السودانية .

٣/ تدريب متطرفين ليقوموا بأعمال إرهابية وزعزعة الاستقرار في الدول المجاورة

٤/ ممارسة بعض الموظفين في جهاز الدولة التابعة للحكومة السودانية للإرهاب .

٥/ رفض الحكومة السودانية اتخاذ خطوات إيجابية حيال ذلك رغم إلحاح الحكومة الأمريكية (٣) . وبذلك أصبح السودان ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب التي تضم بجانب السودان كل من إيران وليبيا وسوريا وكوريا وكوبا ، فهل يمارس السودان الإرهاب أو يراعاه ؟ ، ولماذا وضع في قائمة الدول الراحية للإرهاب ؟ ، ولمصلحة من تم ذلك ؟ . وحول ممارسة السودان للإرهاب يمكن القول أن تاريخ السودان في هذا الصدد وبعبكس معظم الدول العربية خال بنسبة كبيرة من العنف ، وخاصة من قبل أياد سودانية أو ضد سودانيين رغم ظروف عدم الاستقرار السياسي والحرب التي يعيشها السودان لفترة طويلة ، إذ أن الصراع السياسي في السودان مهما بلغ من مراحل الخصومة والفصام لا تصل إلى مرحلة الاغتيالات السياسية ، ويؤكد ذلك سجل السودان في هذا الصدد إذ أن ما وقعت من أحداث إرهابية بالبلاد جميعها تمت بأياد

(١) نشرة السفارة الأمريكية حول الإرهاب في السودان ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٩٢ م .

(٢) نشرة السفارة الأمريكية حول قرار ضم السودان لقائمة الإرهاب ، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٩٣ م

(٣) المصدر نفسه .

أجنبية استغلت جو التسامح المتاح في البلاد لتقوم بعملياتها تلك ، مثل مقتل السفير الأمريكي بالخرطوم المستر كليونوبل ، مستشار السفارة المستر مور علي أيدي جماعة أيلول الأسود الفلسطينية في عام ١٩٧٣م ، كذلك حادث فندق الاكروبول والنادي السوداني ، والذي قامت به جماعات فلسطينية أيضا <sup>(١)</sup> ، ثم حادث اغتيال المعارض العراقي مهدي الحكيم في فندق هلتون في عام ١٩٨٦م ، وقد أشارت أصابع الاتهام إلى دبلوماسيين بالسفارة العراقية <sup>(٢)</sup> . إذا فالسودانيون أنفسهم لا يمارسون الإرهاب ، إلا أن وجود الأجانب الذين يقومون ببعض الأنشطة الإرهابية هي التي دفعت بالسودان إلى قائمة الإرهاب حسب المفهوم الأمريكي الذي يكيل بمكيالين في شأن الإرهاب ، حيث أكدت عدة جهات عدم ممارسة السودانيين ، من ذلك :

١/ في سبتمبر ١٩٧٣م ذكر الأمريكي الأسبق جيمي كارتر : « أن الإدارة الأمريكية لا تملك دليل على ادعائها ضد السودان » .

٢/ كذلك أصدرت نشرة إير الأمريكية ( *Executive Intelligence Review* ) بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٩٣م مقالا ذكر فيه : « إن التهم الأمريكية للسودان بممارسة الإرهاب غير صحيحة ، وهناك عدة أسباب لم تفصح عنها الإدارة الأمريكية أدت إلى ذلك القرار منها نزاع السودان مع صندوق النقد الدولي ، والطريقة التي تدير بها الحكومة حرب الجنوب ، إضافة إلى تصاعد المعارضة الإسلامية في مصر واتهام الحكومة السودانية بالوقوف معها » <sup>(٣)</sup> .

٣/ وفي نفس الإطار أكد المستر تيموثي مايكل كارني السفير الأمريكي الأسبق بالخرطوم في يونيو ١٩٩٦م ، حول قرار الولايات المتحدة القاضي بسحب بعثتها الدبلوماسية من السودان ، فقد قال : « إن هذا القرار اتخذ لأن السودان يعتبر ملاذاً آمناً لعدة منظمات إرهابية . تاريخياً فإن المنظمات الأجنبية هلي التي قامت بأعمال أدت إلى قتل وجرح أجانب وكان من بينهم أمريكيين » <sup>(٤)</sup> .

(١) / آدم محمد احمد ، مرجع سابق ، ص ١٩٥م .

(٢) موسى يعقوب " الغرب والإسلام السياسي والإرهاب " ، الإنقاذ الوطني ، العدد ١١٣٧ ، ( ١٣ مارس ١٩٩٣م )

(٣) مجلة قضايا دولية ، ( ١٣ ديسمبر ١٩٩٣م ) .

(٤) " لقاء مع السفير الأمريكي بالخرطوم : تيموثي مايكل كارني " ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢٣١٦ ، ( ٥ يونيو ١٩٩٦م ) .

٤/ كذلك قال جورج موسى مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية : «  
أؤكد عن قناتي بأن السودانيين ليسوا إرهابيين إلا أن لدينا مخاوف من بعض الأجانب  
الموجودين بالسودان ، إضافة إلى أننا قلقون علي سلامة سفيرنا ...» ، إذا فالدافع  
الظاهري وراء اتهام السودان بالإرهاب يمكن في أيوائه لجماعات الجهاد الإسلامي  
والمعارضة الإسلامية في مصر ، وكل هذه الجماعات ليس على خصومة مباشرة مع  
الولايات المتحدة إلا بقدر ما تقدمه أمريكا من دعم لأنظمة تقوم بقمعهم ، مثل  
سارسات الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وممارسات بعض الحكومات  
العربية ضد الجماعات الإسلامية المعارضة وعلى رأسها الحكومة المصرية ، إذا  
فالتهم الأمريكية للسودان بالإرهاب يأتي دفاعا عن مصالحها ومصالح حليفاتها في  
المنطقة ، إذ أن الجماعات الإرهابية باتت تستهدف تلك المصالح وتتخلص مصالح تلك  
الدول في الآتي : تتمثل مصالح مصر في أن الحكومة السودانية انتهجت سياسة  
خارجية مستقلة عن القاهرة ولأول مرة في تاريخها ، كما بذلت تلك الحكومة جهودا  
تنموية كبيرة مما يقتضي استغلال المزيد من نصيبها من مياه النيل والأمر الثالث أن  
حكومة السودان فتحت الباب على مصراعيه لدخول العرب والمسلمين مما أدى إلى  
دخول عناصر من المعارضة المصرية السودان لأول مرة في تاريخ البلاد ، فبالرغم  
من أن القاهرة تأوي الجماعات المعارضة لمعظم الحكومات التي تعاقبت على السودان  
حتى تلك الموالية لها لضمان استمرار ولائها ، إلا أن الحكومات السودانية لم تقدم على  
معاملة القاهرة بالمثل على الإطلاق ، إلا حكومة الإنقاذ الوطني الأمر الذي أثار جنون  
القاهرة فعمدت إلى إطلاق اتهامات للسودان بإيواء الإرهابيين وحرضت الولايات  
المتحدة لاتخاذ إجراءات ضده في هذا الصدد ٢٠/ ويتمثل التهديد السوداني لمصالح  
إسرائيل في إيواء بعض الجماعات الإسلامية والعربية التي تقاتل الكيان الصهيوني مثل  
منظمة حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله وجماعة أبونضال ، إضافة إلى رجل  
الأعمال السعودي أسامة بن لادن ، إذ أن هذه الجماعات هي التي تقود العمليات  
الفدائية ضد الكيان الصهيوني ، الأمر الذي دفعت إسرائيل إلى مطاردتها وملاحقتها  
، وبذل مجهودات كبيرة لتصفية وجودها (١) . ٣/ أما التهديد السوداني للمصالح

(١) صحيفة المحرر ، القاهرة ، العدد ٢٧٩ ، (٢١ نوفمبر ١٩٩٤ م) .

الأمريكية فيأتي من باب تهديد الحكومة السودانية لمصالح حليقاتها كما ذكرنا انفا ، إضافة إلى مصالحها الذاتية المتداخلة مع مصالح تلك الدول والتي تتمثل في تخوف الولايات المتحدة من ظاهرة الإسلام السياسي بعد انهيار الشيوعية بحسبانها قد تكون بديلة للشيوعية في مناهضة الحضارة الغربية والمصالح الغربية في الشرق الأوسط <sup>(١)</sup> . وبناءا على ذلك تولت الولايات المتحدة حملة مكافحة هذه الجماعات ومطاردتها ووصمها بالإرهاب والتطرف الديني ، ودعم الحكومات العربية والإسلامية من أجل تصفية وجودها الأمر الذي وضع أمريكا في رأس قائمة المستهدفين من قبل هذه الجماعات <sup>(٢)</sup> .

ولا شك أن الأمر كله يتعلق بالجدل حول مفهوم وتعريف الإرهاب أو صراع المصالح ، فبالنسبة للسلطات المصرية والإسرائيلية تمثل كل الحركات المقاومة لوجودها حركات إرهابية . وقد تصادف أن هذه الحركات معظمها حركات إسلامية فرضت عليها ضغوط حكوماتها بمعاونة الولايات المتحدة اللجوء إلى ممارسة العنف ، أما في نظر الولايات المتحدة فإن كل الحركات التي تعارض وجودها ووجود الأنظمة الموالية في منطقة الشرق الأوسط والراعية لمصالحها تعتبر حركات إرهابية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران <sup>(٣)</sup> . ولعل هذا يغير ويناقض النظرة الإسلامية بما فيها الجبهة الإسلامية الحاكمة في السودان لتلك الحركات مثل حماس والجهاد الإسلامي والمقاومة الإسلامية في مصر ، فهي في نظرهم حركات جهادية قتلها شهيد <sup>(٤)</sup> ، وبناءا على ذلك فقد امتدت يد إسرائيل دورا كبيرا في وميض السودان بالإرهاب ، وإقناع الولايات المتحدة بوضعه ضمن قائمة الدول الراعية لهذه الظاهرة ، حيث ركز الإعلام الإسرائيلي على تشويه صورة الحركات الإسلامية عموما ووضعها في صدارة الجماعات المتهمة بالإرهاب في العالم <sup>(٥)</sup> . وفي إطار ذلك جاءت الحملة

(١) السيد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) صحيفة الأهرام ، القاهرة العدد ٣٩٥٨٧ ، ( ٢٦ إبريل ١٩٦٥ م ) .

(٣) مكرم محمد أحمد ، " الحوار مع الإرهاب " ، مجلة المصور ، القاهرة ، العدد ٣٦٦٨ ، ( ١٧ يناير ١٩٩٥ م ) ، ص ٥

(٤) د / يوسف القرضاوي ، الصحوة الإسلامية وهوم الوطن العربي الإسلامي ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣ م ) ،

ص ١٥٠ ، ١١٠ .

(٥) مجلة العالم ، العدد ٢٧٩ ، ( الاثنين ٢٠٠٢ م ) ، ١٩٩٤ م .

الإسرائيلية على السودان ، وكثيرا ما حملت الصحف الإسرائيلية وأجهزة إعلامها وتصريحات مسئوليتها أخبارا بإيواء السودان للإرهاب وتدريب الإرهابيين ، من ذلك ما لإذاعة راديو إسرائيل في ١٥ مارس ١٩٩٢م ، حيث ذكر أن الولايات المتحدة قدمت تحذيرا بشأن إيواء الإرهاب وتدريب الإرهابيين ، وأضاف : أن الحكومة السودانية تقوم بعمل دورات تدريبية لعناصر أصولية متطرفة ، حيث يتلقى هؤلاء الأشخاص تدريبات عسكرية ودورات سياسية وأمنية في كيفية تنظيم الثورات وإشاعة الفوضى تدريب الحوادر المعارضة المدنية والعسكرية لإثارة القلاقل في بلادهم ، وأن هذا التدريب يتم في المباني الرئيسية لجهاز الأمن السوداني وفي معسكر برمبيطة بجنوب السودان ومعسكر أبو رخم بالإقليم الشرقي ، ثم في المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم ، والقاعة الرئيسية لبنك فيصل الإسلامي (١) .

وبنفس القدر فقد لعبت السلطات المصرية دورا كبيرا في تشويه صورة الحركات الإسلامية عموما ، بجانب بعض الأنظمة العربية التي فشلت لأسباب كثيرة عن التفاهم بطريقة سلمية مع الأحزاب المعارضة لها ، وهي التي يغلب عليها حاليا الطابع الإسلامي فراحت تصور معركتها ومساعيها الرامية إلى التضييق على هذه الأحزاب لتخمس بقائنها في الحكم بأنها حرب ضد الإرهاب الإسلامي أو ضد إرهاب الجماعات الإسلامية (٢) ، فقد أصبحت أخبار وقضايا الإرهاب في مصر مادة دسمة تلوكها كل الأجهزة الإعلامية الحكومية ، وأصبحت هي الوسيلة الرئيسية التي تتقرب بها الإدارة المصرية من الدوائر الغربية بهدف مساعدتها للقضاء على هذه الظاهرة ، وقد تنبه إلى خطورة ذلك المنحى المؤدي إلى تشويه الإسلام بعض المهتمين بالشئون الإسلامية ، فحذروا حكام المسلمين من ذلك ، أبرزها البيان الذي أصدره المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والفنون الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري ، حيث حذر حكام المسلمين من إطلاق التهم والأكاذيب والدعايات الباطلة والمضللة ضد الإسلام والمسلمين ، ودعاهم إلى تحاشي تضليل شعوبهم من أجل إرضاء الغرب وذلك بتشويه صورة الإسلام ووصمه بالإرهاب .

(١) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٨٩ ، (٧ مارس ١٩٩٢م) .

(٢) مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق ص ٩ .



وفي نفس ذلك الإطار ونسبة المعارض الموصوفين بالجهل من الحكومة السودانية  
والحكومة السودانية المتهمة بالأصولية ، فقد شن الإعلام المصري هجوما عنيفا على  
السودان متتهما إياه بالإرهاب ، وقد حملت القيادة المصرية لواء التشهير بالحكومة  
السودانية بوصفها بالإرهاب والتطرف الديني ، وقادت كل المساعي الرامية للتضييق  
على الحكومة السودانية واستئصالها ، وفي هذا الإطار أوردت صحيفة المستقلة اللندنية  
في لقاء مع أحد الخبراء المتخصصين في شئون الشرق الأوسط والحركات الإسلامية  
، والذي ذكر : « إن تزايد الضغط السياسي للإدارة الأمريكية على السودان ، يعكس  
إلى حد كبير زيادة الضغوط التي تواجهها إدارة الرئيس كلنتون من حليفين أساسيين في  
الشرق الأوسط هما إسرائيل ومصر ، وكلاهما متفقان على تصعيد الحرب السياسية  
والإعلامية ضد السودان » ، وأضاف : « إن الحكومة الإسرائيلية تؤيد الضغوط على  
السودان ضمن حملتها على ما تسمي بالأصولية الإسلامية عامة إذ ترى فيها خطرا  
إستراتيجيا على أمنها ، وهي تحت على قطع أي قنوات قائمة للحوار مع الحركات  
الإسلامية في مصر والجزائر مثلا ، وتضييق الخناق على الحكومات المتهمة بتبني  
توجهات إسلامية مثل إيران والسودان <sup>(١)</sup> ، أما الحكومة المصرية فإنها تبدو أكثر هلعا  
وفزعا من إسرائيل نفسها ، فيما يخص التيار الاسلامي بشكل عام وهي تلعب منذ فترة  
دور المحرض الرئيسي ضده داخل الولايات المتحدة بالتحالف مع الجماعات الضغط  
السياسي المؤيدة لإسرائيل ، وذكر : إن تشديد الحصار على السودان كان باستمرار  
واحدة من المطالب الرئيسية للرئيس المصري حسني مبارك في كل زيارته الأخيرة  
إلى واشنطن ، ويعتقد أن الحكومة المصرية ترى أن مجرد وجود الحكومة الحالية يمثل  
خطرا إستراتيجيا على أمنها في الحرب الدائر منذ عشرين عاما مع جماعات  
المعارضة الإسلامية المعتدلة والمتطرفة على حد سواء » ، وقال : « إن من الممكن  
توقع ردود فعل الرئيس بيل كلينتون إذا لاحظ أن تضييق الحصار على السودان ،  
أصبح مطلبا لبنيامين نتنياهو وحسني مبارك ، وربما بعض القادة العرب  
الآخرون » <sup>(٢)</sup> .

(١) صحيفة المستقلة ، العدد ١٣٥ ، (٩ ديسمبر ١٩٩٦ م) .

(٢) المرجع نفسه .

## المبحث الثاني :

### مصر وظاهرة الإرهاب الدولي :

من أبرز المؤثرات علي الأمن القومي المصري خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ، ظاهرة العنف السياسي التي باتت تهدد المصالح المصرية في مختلف مجالاتها . ولم تكن هذه الظاهرة جديدة علي مصر فقد عرفتها الحضارات القديمة التي سادت هناك ، وعلى رأسها الحضارة الفرعونية ، حيث كانت ظاهرة الاغتيالات السياسية معروفة وشائعة آنذاك . إلا أن العصر الراهن شهد تطوراً للظاهرة بتطورها على المستوى العالمي فاستشرت الاغتيالات السياسية التي استهدفت رموز السلطة والمعارضة على السواء ولم يسلم منها عامة الشعب المصري حيث تبرز الإحصاءات أرقاماً مذهلة في هذا الصدد ، أبرزها قديماً مقتل محمد بن أبي بكر الصديق والي مصر في عهد سيدنا عثمان بن عفان ، والذي أعقبه اغتيال عدد كبير من الولاة والوزراء منهم مروان بن محمد وموسى بن مصعب وخمارويه بن احمد... الخ<sup>(١)</sup> . ومن أبرزها كذلك خلال العهد الاستعماري اغتيال سليمان الحلبي خليفة نابليون بونابورت في ١٤ يونيو ١٨٠٠م ، واغتيال بطرس باشا ناظر النظار رئيس الوزراء في ١٩١٠م علي يد المحامي المصري الورداني<sup>(٢)</sup> ، واغتيال السيرلي ستاك في ٥ نوفمبر ١٩٢٤م علي يد عبد الفتاح عنایت ، واحمد ماهر باشا في هرم البرلمان ، والنقراشي باشا في مسعد وزارة الداخلية ، وسليم زكي باشا مدير شرطة القاهرة ، ووصفي التل رئيس وزراء الأردن في بهو أحد فنادق القاهرة ، ثم حسن البنا في دار الشبيبة بالقاهرة ، ومحاولة اغتيال سعد باشا والنحاس باشا وصدقي باشا ومحمد محمود باشا ... الخ .

ومن أبرز أحداث العنف السياسي في مصر وأهمها في العصر الراهن محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر<sup>(٣)</sup> قتل الرئيس محمد أنور السادات ١٩٨٢م علي يد

(١) محمد يوسف الكندي ، ولاة مصر ، ( بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٥٩ م ) ، ص ٥٢ ، ١٨٨ ، ١٦٨ ، ٢٩٢ .

(٢) إبراهيم أمين غالي ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٣) هاني الخيزر ، أشهر الاغتيالات السياسية في العالم ، ( بيروت : دار أسامة للنشر ، ١٩٨٨ م ) ، ص ١٤٩ .

الجماعات الإسلامية المعارضة<sup>(١)</sup> ، ومحاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك بأديس أبابا في عام ١٩٩٦م على أيدي تلك الجماعات أيضاً ، إضافة إلى قتل وزير الداخلية رفعت المحجوب ، وقتل الصحفي المصري المناوئ للحركات الإسلامية الدكتور فرج فودة<sup>(٢)</sup> .

ولعل السبب الرئيسي الذي أدى إلى استشراء ظاهرة العنف السياسي في مصر يتمثل في الغبن السياسي الذي يشعر به بعض الفئات من جراء عزلها عن الساحة السياسية وقمعها وانتهاك حقوقها من قبل السلطات الحاكمة ، فقد تأثرت الممارسة السياسية في مصر بفكرة الفرعون الواحد الحاكم القابض الذي يطاع ولا يعصى له أمر ، وبناءً على ذلك فإن التعبير عن بعض المواقف السياسية قد تعد معارضة لنظام الحكم القائم وجريمة يعاقب عليها ، مما اضطر البعض إلى اللجوء إلى العنف . ولعل ما يهمننا في هذه الدراسة هو استشراء ظاهرة العنف السياسي في مصر الحديث ، والذي أصبح يؤثر بصورة واضحة على الأمن القومي لتلك الدولة ، مما دفعها للوقوف صفاً واحداً مع الدول التي تسعى لمكافحة الإرهاب ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ارتبطت ظاهرة الإرهاب والعنف السياسي في مصر حديثاً بالجماعات الإسلامية المعارضة ، والتي دفعت السلطات المصرية بعضها بسياساتها القابضة إلى أن تنحو منحى متطرفاً في مواجهاتها مع تلك السلطات<sup>(٣)</sup> ، وقد بدأت أولى المواجهات بين الحكومة المصرية والإسلاميين عقب ثورة يوليو ١٩٥٢م ، بعد أن انفض التحالف الذي كان يربط بعض الجماعات الإسلامية بقيادة تلك الثورة<sup>(٤)</sup> ، حينما أبدت جماعات الإخوان المسلمين معارضتها لكثير من السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية آنذاك وعلى رأسها اتفاقية السودان لعام ١٩٣٦م [ اتفاقية صدقي بيقن ] ، وكذلك قرار عزل

(١) عادل حمودة ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) يوسف علي سليمان ، الاغتيالات السياسية في مصر ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨م ) ، ص ١٠ .

(٣) د/ حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ١٩٩٦م ) ، ص ١٥ .

(٤) حسن محمد أحمد حمودة ، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين ، ( القاهرة : دار الإعلام العربي ، ١٩٨٥م ) ، ص ٩٥ .

محمد نجيب من السلطة . فقد وقفت الجماعة بجانب محمد نجيب ضد عبد الناصر حتى تمت إعادته إلى السلطة بصورة مؤقتة <sup>(١)</sup> ، وبعد إقالته للمرة الثانية دخلت الحركة الإسلامية وعبد الناصر في مواجهات أدت إلى محاولة اغتياله ، الأمر الذي دفعه للتكليف بالإسلاميين ، وإعدام ستة من أبرز قياداتهم ، وإيداع الآلاف منهم في السجون ، واغتيال مرشد الأخوان المسلمين الإمام حسن البنا من قبل أجهزة الأمن المصرية <sup>(٢)</sup> . بعد مجيء السادات إلى السلطة حاول التصالح مؤقتاً مع حركة الإخوان المسلمين ، ثم عاد الممنوع إلى الانفجار مرة أخرى فمارس السادات إعتقالات و اغتالات و اعدامات وسط أفراد و قيادات الحركة والجماعات الإسلامية الأخرى مما أدى في نهاية المطاف إلى اغتياله من قبل تلك الجماعات <sup>(٣)</sup> .

لم تنحصر الحركة الإسلامية في مصر على جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر أكثر اعتدالاً ، فقد ظهرت حركات إسلامية أخرى متطرفة واجهت الحكومات المصرية بأعمال عنف أفلقت مضاجعها ، من تلك الحركات حركة الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية ، وجماعة التكفير والهجرة ... الخ <sup>(٤)</sup> . فقد واجهت تلك الحركات محاولات الحكومة الرامية إلى تحجيم دورها بأعمال عنف حصدت الكثير من الأرواح ، كما واجهتها الحكومات المصرية كذلك بعمليات قمعية أدت إلى مقتل الكثير من عضوينها وقياداتها . وإيداع عدد كبير منهم في السجون .

ولعل لجوء تلك الجماعات لممارسة الإرهاب سببه ردود الفعل الانتقامي للعنف الممنون الذي تمارسه السلطة المصرية ضدها ، وعجزها عن اللجوء إلى وسائل أخرى للدفاع عن نفسها ، فمثلاً يبلغ عدد المعتقلين من الجماعات الإسلامية في مصر عشرة آلاف شخص يقابل هذا العدد عشرة آلاف ناظم خارج السجون يريدون الأخذ بالنار لهم ، حيث أن لكل معتقل أو قتل أخاً أو صديقاً أو قريباً يفعل باعتقاله أو قتله ، وهذا في

(١) د / نوال عبد العزيز مهدي ، الإخوان ووفد السودان ، ( القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٨ م ) ، ص ٩٧

(٢) محسن محمد ، من قتل حسن البنا ، ط ٢ ، ( القاهرة : دار الشروق ١٩٧٨ م ) ، ص ٣ .

(٣) جميل السيد ، عبد الحامد محمد ، العلاقة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية في مصر ، ١٩٧٠ - ١٩٧٧ م ، ( القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤ م ) ، ص ١٢١ .

(٤) فؤاد عبد الرحمن محمد البنا ، الإخوان المسلمين والسلطة السياسية في مصر ، ( الخرطوم : دار جامعة أفريقيا للطباعة والنشر ، د ت ) ، ص ٤٣٨ .

حد ذاته يشكل نواة تنظيم أو خلية إرهابية ، فخلال الاسلامبولي السذي قتل الرئيس المصري محمد أنور السادات كان شخصية ذات اهتمامات عامة ، إلا أن اعتقال أخيه دفعه إلى قتل السادات <sup>(١)</sup> . ويشهد التاريخ كذلك أن اغتيال علاء محي الدين المتحدث الرسمي باسم تنظيم الجماعة الإسلامية المصرية عام ١٩٩٠م كان نقطة تحول في تصاعد أعمال العنف والإرهاب من قبل تلك الجماعات الإسلامية <sup>(٢)</sup> . وقد أصبحت ظاهرة الإرهاب والعنف السياسي المتبادل ، طابع السياسة المصرية الراهنة ، وأصبحت من أبرز مهددات الأمن القومي المصري في السنوات الأخيرة من مختلف الأوجه ، فقد أسهمت الظاهرة سياسيا وأمنيا في عرقلة نظام الحكم وخلق توتر في العلاقات بين أطراف المعادلة السياسية في مصر ، وتشويه صورة السلطات المصرية علي المستوى الدولي ، وذلك باتهامها بممارسات بشعة ، وانتهاكات لحقوق <sup>(٣)</sup> الإنسان وممارسة التعذيب ، والقتل الجماعي ، وتشريد الأسر ، وإزهاق الأرواح البريئة ، وخلق مجموعات إضافية من الحاقدين والناقمين علي السلطة القائمة والمجتمع بإثره <sup>(٤)</sup> ، كما ساهمت في خلق جو من الرعب والخوف وعدم الشعور بالأمن وسط المجتمع المصري ، وفئات المعارضة ، ولم يسلم من ذلك الشعور مسئولو الحكومة والتنظيم الحاكم ، والأجانب وخاصة من رعايا الدول التي تناصر السلطات المصرية في تمسرفاتها تلك ، فقد تفرس عدد كبير منهم للاغتيال أو محاولة اغتيال ، مما أدى إلى خلق سياق أمني متين بينهم وبين عامة الشعب المصري <sup>(٥)</sup> .

من جانب آخر هددت الظاهرة مصالح مصر الاقتصادية وذلك بالصرف البذخي علي الإجراءات الأمنية الرامية إلى تأمين النظام ورموزه ، وتعقب تلك الجماعات وضربها وتصفيتها <sup>(٦)</sup> ، كما ألحقت الظاهرة أضرارا بالغة بأهم الموارد الاقتصادية

(١) مجدي احمد حسين ، " كيف يمكن القضاء علي الإرهاب ورائحة الموت في كل مكان " ، صحيفة الشعب ، القاهرة ، العدد ٦٤٠ ، ( ١١ يوليو ١٩٩٥م ) .

(٢) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٩٥٨٧ ، ( ٢٦ ابريل ١٩٩٥م ) .

(٣) فلاح السجهرني ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

(٤) صحيفة الأخبار ، القاهرة ، العدد ١٣٤٠٦ ، ( ٢٥ ابريل ١٩٩٥م ) .

(٥) مجدي احمد حسين ، مصدر سابق .

(٦) المصدر نفسه .

المصرية والتي تتمثل في قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية ، حيث استهدفت الكثير من العمليات أفواج السياح الأجانب وتلك الاستثمارات الأجنبية <sup>(١)</sup> ، ونسبة لكل الأضرار التي ألحقها ظاهرة الإرهاب بالأمن القومي المصري ومصالحها الحيوية ، فقد تولت السلطات المصرية راية مكافحة الإرهاب والجماعات الإسلامية ، وأصبحت في طليعة الدول التي تقاوم هذه الظاهرة .

---

(١) يوسف علي سليمان ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

## المبحث الثالث :

### محاولة اغتيال حسني مبارك :

#### أولاً : وقوع المحاولة :

من القعنابا التي ألقت بظلالها على العلاقات السودانية المصرية في حقبة التسعينات ، والتي تتعلق بظاهرة الإرهاب الدولي ، هي محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك ، الذي تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا في السادس والعشرين من يونيو ١٩٩٥م ، وذلك حينما كان موكبه يمر في طريقه للمشاركة في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية . فقد تعرض موكبه لإطلاق نار مكثف من مجموعة مسلحة حيث تبادل رجال الأمن الإثيوبي إطلاق النار معهم مما أدى إلى وفاة عدد من الأشخاص من الجانبين ، وفرار بقية المهاجمين ونجاة الرئيس المصري الذي عاد فوراً إلى بلاده <sup>(١)</sup> . بعد ساعات معدودة من عودته أدلى الرئيس مبارك بتصريحات معادية للسودان وحملة مسئولية الحادث والتورط فيها ، وقال أن العقل المدبر لها سوداني وبدعي محمود سراج ، كما اتهم مبارك إثيوبيا نفسها بالضلوع في المحاولة ، وقد تناقلت أجهزة الإعلام الدولية تلك التصريحات <sup>(٢)</sup> . كما شنت الأجهزة الإعلامية المصرية هجوماً ضارياً على السودان وركزت علي وجود معسكرات لتدريب وإيواء الإرهابيين داخل الأراضي السودانية ، وأنهم من الجماعات الإسلامية المناهضة لأنظمة الحكم في عدد من الدول ، كما ذكر مبارك أن السودان أصبح يشكل خطراً على جيرانه ولا بد من تحرك دولي لاحتواء ذلك <sup>(٣)</sup> .

#### ثانياً : الموقف الأثيوبي :

في الثالث من يوليو ١٩٩٥م أصدرت وكالة الإعلام الإثيوبية بياناً ذكرت فيه أن ما صرح به الرئيس المصري عبارة عن إشاعات وقصص مختلفة وأكاذيب لا أساس لها من الصحة ، وجاء في البيان ما نصه : « إن على السلطات المصرية أن

(1) David Hoile , *The Klinton Administrations Policy Tward Sudan : 1992-2000* , ( The European Sudanese Public Affairs Council , June 2000 ) , P.18 .

(٢) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢١٢٠ ، ( ١٣ فبراير ١٩٩٦م ) .

(3) David Hoile , Op.cit, P.18 .

تكف عن حملة الأكاذيب والتشهير التي تعلم وحدها دواعيها « . ومضي البيان إلى القول : « إنه بينما كانت الحكومة الإثيوبية مشغولة بتوفير الحماية للشخصيات الزائرة وتسعي جادة لإلقاء القبض على العناصر الإرهابية التي شاركت في المحاولة ؛ ظل المسؤولون المصريون وطوال الأسبوع الذي تلى وقوع المحاولة يتبعون كل أنواع القمع الخيالية ذات الغرض « . ووصفت السلطات الإثيوبية الاتهام المسمري بالضلوع في المحاولة بأنها مدعاة للسخرية <sup>(١)</sup> . بعد مباشرة التحقيقات حاولت السلطات المصرية الضغط على إثيوبيا لإلصاق التهمة بالسودان ، ومن ثم أصدرت وزارة الإعلام بياناً آخر أدانت فيه المحاولات المصرية للتأثير على سير التحقيق ، وأكدت أن جميع الذين خططوا وشاركوا ونفذوا المحاولة هم مصريون مائة بالمائة ، وعددهم أحد عشر شخصاً وينتمون إلى الجماعات الإسلامية في مصر <sup>(٢)</sup> . بعد أيام أوفدت القاهرة فريقاً من رجال التحقيق الجنائي والمخابرات العامة لأديس أبابا من أجل مساعدة السلطات الإثيوبية في الوصول إلى الجناة ، كما وصل أديس أبابا فريق آخر من المباحث الفدرالية الأمريكية لنفس الغرض <sup>(٣)</sup> بعد ذلك بأيام غيرت إثيوبيا من موقفها فاتخذت خطوة مفاجئة حيث أوفدت مبعوثاً خاصاً من الرئيس الإثيوبي ملس زناوي وصل الخرطوم في الثامن والعشرين من يوليو ١٩٩٥ م ، أي بعد اثنين وثلاثين يوماً من وقوع المحاولة ، وقد جاء يحمل رسالة من زناوي للبشير يزعم فيها أن ثلاثة من المشاركين في محاولة اغتيال مبارك تسللوا هرباً إلى السودان وعلى رأسهم المواطن المصري مصطفى حمزة <sup>(٤)</sup> . بعد ذلك اتخذت إثيوبيا عدة إجراءات تصعيدية ضد السودان حيث شنت الأجهزة الإعلامية الإثيوبية هجوساً مكثفاً على السودان متهمَةً إياه باختراق سيادة إثيوبيا ، وعدم التعاون في تسليم المتورطين في المحاولة ، ثم قامت إثيوبيا بتقليص بعثتها الدبلوماسية بالخرطوم واتخاذ إجراءات أخرى معادية لحكومة السودان ، وقد أثار التغيير المفاجئ للموقف الإثيوبي الحيرة

(١) تصريح لوزير الإعلام بالحكومة الانتقالية الإثيوبية ، أديس أبابا ٣ يوليو ١٩٩٥ م .

(٢) كتاب ابيض ، الزج باسم السودان في محاولة اغتيال الرئيس المصري مبارك ، الخرطوم ، مجلس الإعلام الخارجي ،

(فبراير ١٩٩٦ م) ص ٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(4) David Hoile , OP.cit p.19 .



والشك في أن واحد ، فذهب البعض إلى أن الموقف الإثيوبي الأول كان هو الموقف الطبيعي قبل توفر المعلومات بترك الأمر للجهات القانونية وعدم التدخل لتغيير سير القضية والعدالة ، وبعد أن كشفت للسلطات الإثيوبية بناءً على التحقيقات التي أجريت حقيقة ضلوع السودان ، فإن إثيوبيا اتخذت الموقف الطبيعي الذي كان بإمكان أي دولة اتخاذه عندما تخترق سيادتها بهذه الصورة السافرة ، ويرى آخرون بأن الولايات المتحدة ومصر قد فرضتا ضغوطا ومغريات على إثيوبيا لتغيير مجري التحقيق ، والصاق التهمة بالسودان ، خاضعة لعدد ومسؤول وفدين المتفرق من مصر وإثيوبيا ، وأن العملية كلها مدبرة من قبل مخابرات أجنبية من أجل توريط الحكومة السودانية والعمل على الإطاحة بها كما حدث بالفعل بعد ذلك ، ويستدل هؤلاء على ذلك بأن إثيوبيا كانت قد ألقت القبض على ثلاثة من المتهمين المصريين الضالعين في العملية ، وقامت بمحاكمتهم سرا وأصدرت أحكاما عاجلة للإعدام عليهم ونفذتها دون إطلاع الرأي العام الإقليمي أو المحلي أو الدولي على حيثيات هذه المحاكمات رغم مطالبة السودان والهيئة الدولية بعلنية تلك المحاكمات ، وتمكين الجهات ذات الصلة من الاطلاع على ما يدور فيها ، مما يدل على أن السلطات الإثيوبية تتعمد إخفاء معالم الجريمة ومرتكبيها الحقيقيين لإلصاق التهمة بالسودان (١) .

### ثالثا : موقف الحكومة السودانية :

علي الصعيد السوداني فقد أدانت الحكومة محاولة اغتيال الرئيس المصري في حينها ، وأعلنت شجبها لها وأبدت أسفها لوقوعها ، ورفضها لأسلوب العنف كوسيلة لتصفية الخلافات السياسية ، وأكدت رفضها كذلك للإرهاب بكافة أشكاله وصوره ، كما رحبت بنتائج التحقيقات الأولية التي توصلت إليها السلطات الإثيوبية ، إذ أنها تعتبر شهادة براءة للسودان من الاتهامات التي وجهها إليه الرئيس حسني مبارك (٢) . وبعد تغيير الموقف الإثيوبي أبدت الحكومة السودانية النية في التعامل الجاد مع إثيوبيا في البحث عن المطلوبين إن كانوا قد دخلوا الأراضي السودانية ، وقد طلبت الحكومة السودانية من أدريس أبابا مدها بمعلومات مفيدة للوصول إلى نتائج إيجابية لمنع إفساد

(١) " المشهد في السودان " ، الميدل إيست انترناشيونال ، لندن ، ( ديسمبر ١٩٩٦ م ) .

(٢) كتاب أبيض ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

فريق تحقيق إثيوبي للسودان للعمل في إطار التعاون المشترك ، كما طلبت السودان من القاهرة تعاوناً مماثلاً ، إلا أن الدولتان لم تستجيبان للطلب السوداني ، ومن ثم قامت الحكومة السودانية بعدة إجراءات للبحث عن المتهمين بما فيها تعميم المعلومات والأوصاف التي جاءت بها مذكرة الحكومة الإثيوبية ، حيث تم تشكيل لجنة برئاسة الدكتور عبد الرحمن إبراهيم المدعي العام لهذا الغرض ، حيث قامت بتعميم تلك المعلومات على جميع نقاط البوليس والمطارات والموانئ كما قامت بفحص قوائم وصول ومغادرة الركاب وقوائم خدمات التاكسي والفنادق وتفتيش عدد من المنازل بالإضافة إلى نشر إعلان بكافة أجهزة الإعلام بأوصاف المصريين الثلاثة<sup>(١)</sup> ، وقامت أخيراً بحصر الأجانب الموجودين بالبلاد بمن فيهم الرعايا المصريين باستثناء حاصلتي الجوازات الدبلوماسية ، وأخيراً اتخذت حكومة السودان خطوة أكثر أهمية بإلغاء قرارها الصادر في مارس ١٩٩٠م والقاضي بالسماح للأجانب من المسلمين والعرب بدخول السودان بدون الحصول على تأشيرات ، بعد كل ذلك أوضحت اللجنة عدم وجود أي من المتهمين الثلاثة بالبلاد . وبالفعل فقد أعاققت الجهود السودانية للبحث عن المتهمين عدة أمور أهمها : أن الأوصاف المقدمة من السلطات الإثيوبية غير كافية لإيجاد المتهمين حيث ذكرت مذكرة الأوصاف المقدمة من إثيوبيا أن واحداً من المتهمين يرتدي ساعة كاسيو ، والآخر متزوج ولعل ذلك يعد مخالفة لاتفاقية تبادل المجرمين بين البلدين الموقعة في عام ١٩٦٤م ، والتي تنص على ضرورة تقديم أوصاف واضحة ومفصلة عن المجرم المراد تسليمه . أيضاً فإن حدود السودان المفتوحة وإمكانيات البلاد الأمنية الضعيفة قد تحول دون الوصول إلى المجرمين إن دخلوا السودان فعلاً ، والاحتمال الأخير هو أن يكون المتهمين قد فروا إلى دول أخرى غير السودان وهذا هو الأرجح إذ تأكد ذلك بعد ظهور أحدهم في أفغانستان .

رابعاً : أدلة في صالح السودان : في غمرة تلك الاتهامات والإجراءات الرامية إلى التضييق على السودان من قبل مصر وإثيوبيا والولايات المتحدة ، برزت الكثير من الأدلة التي انصبحت في صالح السودان منها :

(١) قائمة الملاحقة القضائية في ميزان العدل الدولي قراءة في قرار مجلس الأمن ١٠٤٤ - ١٠٥٤ ، (المعلومات : المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، ١٩٩٦م) ، ص ١٢ .

**الدليل الأول :** في الرابع من يوليو ١٩٩٥م أعلنت الجماعة الإسلامية المحظورة في مصر مسئوليتها عن محاولة اغتيال مبارك ، وقالت أنها قامت بها في إطار تصفية الحسابات مع النظام الحاكم في مصر الذي يدخل في مواجهات معها ، وقال البيان إن العملية قامت بها كتائب الشهيد طلعت ياسين أحد قادتها الذي قتلته الشرطة المصرية في أبريل ١٩٩٤م ، وجاء في البيان ما نصه : « إن محاولة التخلص من هذه الطاغية إنما هو واجب شرعي قامت به الجماعة الإسلامية ، وإن محاولاتها لتنفيذ حد الله في هذا المجرم لن تتوقف بأذن الله وذلك لأنه سفك دماء الشباب المسلم المجاهد ، وسجن الشيوخ والأطفال والنساء ، وقام بتعذيب الكبير والصغير ، كما قام بممارسات أضرت بالشعب المصري والأمة الإسلامية » (١) .

**الدليل الثاني :** في ١٩ أبريل ١٩٩٦م أجري مراسل صحيفة الحياة اللندنية لقاء مع المدعو مصطفى حمزة المتهم الأول في محاولة الاغتيال ، وذلك بمقره بمحافظة كونسو بأفغانستان ، أوضح المتهم أنه موجود خارج السودان وأن محاولة الاغتيال ليست للسودانيين ضلع فيها ، وإن الجماعات الإسلامية المصرية هي التي خططت لها وقامت بتنفيذها داخل الأراضي الإثيوبية ، وقال أنه دخل إلى إثيوبيا عن طريق باكستان بجواز سفر عربي ، وقال أنه أثناء المحاولة كان في أفغانستان ولم يكن بالسودان ، وأعلن أن المتهم الثاني في بلد آخر ولا يوجد بالسودان وسيظهر قريباً (٢) .

#### **خامساً : التصعيد الإثيوبي الأمريكي المصري للقضية :**

لم ترض الإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان بالبحث عن المتهمين ، كل من مصر وإثيوبيا فقامتا بتصعيد القضية على عدة مستويات ، بداية بالمستوى الإقليمي ثم العالمي . فقد تم عرض القضية على اجتماع أمة فرض النزاعات الإفريقية المنعقد في ١١ سبتمبر ١٩٩٥م ، حيث أصدرت الآلية بياناً شديداً للتهمة ضد السودان حملته فيها مسئولية تلك العملية الإرهابية ، وطالبته في نفس الوقت بتسليم المتهمين الثلاثة إلى الحكومة الإثيوبية (٣) . بعد ذلك وفي يوم ٢١ ديسمبر ١٩٩٥م قامت إثيوبيا بنقل

(١) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٢١٢٣ ، (٢٩ فبراير ١٩٩٦م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) فاطمة سالم ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

القضية إلى مجلس الأمن ، حيث قدم وزير الخارجية الإثيوبي بياناً حول القضية في مجلس الأمن متهماً فيها السودان بالضلوع في المحاولة ، وعدم التعاون في تسليم المتهمين ، <sup>(١)</sup> أعقبه إصدار القرار رقم ١٠٤٤ ضد السودان في يوم ٣١ يناير ١٩٩٦م ، وقد طالب القرار السلطات السودانية باتخاذ الإجراءات النيلية بسليم المتهمين الثلاثة لإثيوبيا ، وطالبت الحكومة السودانية بالكف عن دعم الأنشطة الإرهابية وإثارة القلاقل مع جيرانها ، وقد طالب المجلس أن يقدم الأمين العام تقريراً حول التزام السودان بالقرار في غضون ستين يوماً ، وقد أبدت كل من روسيا والصين تحفظات على قرار مجلس الأمن من واقع أنه لا يستند على أدلة قاطعة <sup>(٢)</sup> . بعد انتهاء مهلة الستين يوماً التي حددها القرار ١٠٤٤ لتسليم المتهمين ، رفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريره بهذا الصدد ، حيث ذكر فيه أن السودان لم يسلم المتهمين الثلاثة الهاربين ، وبعد مداوالات في مجلس الأمن ، وطرح عدة خيارات في جلسة يوم ٢٧ إبريل ١٩٩٦م أصدر المجلس قراره رقم ١٠٥٤ ، والقاضي بفرض عقوبات دبلوماسية على السودان هي الأولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة ، وقد تقرر أن يسري القرار بعد أسبوعين من تاريخ صدوره أي في العاشر من مايو ١٩٩٦م <sup>(٣)</sup> . بعد ذلك أجرت مصر اتصالات مكثفة داخل أروقة مجلس الأمن بهدف استصدار عقوبات إضافية ، والتي تنص على حظر الطيران السوداني وحظر شركة الخطوط الجوية السودانية ، وأي شركات طيران أخرى مسجلة بالسودان حيث صدر القرار رقم ١٠٧٠ والذي يحوي تلك العقوبات في ٢٦ أغسطس ١٩٩٦م <sup>(٤)</sup> . إلا أن القرار لم ينفذ حيث تم تأجيله عدة مرات بسبب الاعتراض عليه من عدد من أعضاء المجلس ، نسبةً للآثار الإنسانية السالبة التي قد تلحق تنفيذها بالشعب السوداني ، ولعدم قناعة بعض الدول الأعضاء بكفاية الأدلة ضد السودان بعد أن وجد مجلس الأمن نفسه أمام بينات ناقصة في ظل ظهور بعض المتهمين خارج السودان ، ومعارضة بعض الدول

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

(٢) انظر نص القرار ١٠٤٤ ، ملحق رقم : ( و ) .

(٣) انظر نص القرار ١٠٥٤ ، ملحق رقم : ( ز ) .

(٤) انظر نص القرار ١٠٧٠ ، ملحق رقم : ( ح ) .

الأعضاء لتلك العقوبات ، ولأسباب أخرى غير معلومة قرر المجلس تعليق العقوبات إلى أجل غير مسمى ، إذ لم تنفذ حتى تاريخ كتابة هذا البحث .

#### سادسا : تأثير المحاولة على أمن البلدين القومي :

لقد ألفت ظاهرة الإرهاب بصورة عامة ، ومحاولة اغتيال مبارك على وجه الخصوص بظلالها على العلاقات السودانية المصرية ، وأثرت على أمنيهما القومي ومسالحيهما المشتركة ، وذلك بنفس النمل عن الفاعل والجهات التي تقف وراءه .

أ/ تأثيرها على الأمن القومي المصري : على الصعيد المصري يعتبر استهداف رئيس الحكومة المصرية أكبر استهداف لسيادة البلاد القومية وأمنه واستقراره ، خاصة إن حدث ذلك بدعم أو تخليط من دولة أجنبية كما تشير بذلك الاتهامات ، فمن هذه الزاوية فقط تختلف هذه الحادثة عن سابقتها والتي تمت جميعها بدعم وتخطيط وتنفيذ داخلي ، مما تعد أحداث داخلية في ظل الصراع على السلطة ، وهو شأن يخص مصر وحدها ولا يعتبر تدخلا أجنبيا في شئون البلاد الداخلية ، وبنفس القدر فقد تمت معالجة كل تلك الأحداث داخليا . وقد كانت للمحاولة بجانب المردودات السلبية ، لمردودات أخرى إيجابية استفادت منها حكومة القاهرة ، إذ استدرت من خلالها عداوة المجتمع الدولي ودعمها في صراعه مع جماعات المعارضة الداخلية ، فقد أسهمت الحملة الإعلامية المصاحبة لمحاولة الاغتيال على أقل تقدير في سكوت المجتمع الدولي عن الممارسات القمعية التي تمارسها حكومة القاهرة ضد هذه الجماعات ، كما أعطت المحاولة للقاهرة الفرصة للتضييق على حكومة الخرطوم المناوئة لمصالحها في السودان ، وتبرير ودعم محاولاتها الراسية إلى استئصالها ، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي والهيئة الدولية ، كما ساهمت المحاولة في إقناع المجتمع المصري بعدالة الإجراءات العدائية التي تتخذها حكومة القاهرة ضد الخرطوم<sup>(١)</sup> .

#### ب/ الآثار على الأمن القومي السوداني :

إما على صعيد السودان ، فقد تأثر البلاد كثيرا بما حدث ، وتضرر الأمن القومي السوداني في مختلف مجالاته من جراء ذلك ، ومن تلك الآثار :

(١) محمد علي ، دواعي اقام السودان بالإرهاب ، السودان الحديث ، العدد ٢٣٢٠ ، (فبراير ١٩٩٧م) .

## أولا : الآثار السياسية :

على الصعيد السياسي كان لإلصاق التهمة بالسودان أثره الكبير في تشويه صورته على المستوي الدولي ، حيث ركزت أجهزة الإعلام العالمية والمصرية على وجه الخصوص علي هذا الحدث ، وصورت السودان كدولة راعية للإرهاب ، مما أعطى القوى المعادية للسودان مبررا مقنعا أمام الرأي العام للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا الصعيد كذلك اشتمل القرار ١٠٥٤ على عقوبات دبلوماسية ضد السودان وذلك بإرغامه على تخفيض بعثاته الدبلوماسية في الخارج ، وحث كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقليص بعثاتها في السودان إلى أدنى درجة ممكنة ، كما فرض نفس القرار تقليص تمثيل السودان في المؤتمرات الدولية وعدم عقد مؤتمرات دولية في السودان<sup>(٢)</sup> . من أثاره السياسية كذلك علي المستوي الثنائي تدهورت علاقات السودان مع عدد من الدول منها إثيوبيا وإرتريا ومصر وعدد من دول الجوار<sup>(٣)</sup> ، وقد أثرت كل تلك الإجراءات على المكانة الدبلوماسية والسياسية للسودان في المجتمع الدولي وأضررت بمصالحه في هذا الصدد .

## ثانيا: الآثار العسكرية :

أما على الصعيد العسكري والأمني فقد أدت محاولة اغتيال مبارك إلى عدد من الأمور التي أضررت بمصالح السودان في هذا الجانب منها :

١/ دعمت الولايات المتحدة عقب المحاولة معظم دول الحزام العربي والإفريقي المعادي للسودان ، وبذلت مجهودات كبيرة للإطاحة بالحكومة السودانية ، وقد انعكس كل ذلك على التحركات العسكرية من قبل دول الجوار ضد البلاد .

٢/ كذلك صعدت مصر من عملياتها العسكرية وإجراءاتها في مثلث حلايب ، وقامت بتهجير بعض المواطنين من المنطقة قسرا ، وقطع إمدادات المياه عن بعض المناطق ، كما قام الجيش المصري بشن هجوم عنيف علي مراكز الشرطة السودانية بشلاتين وأبو رماد ، وحلايب وذلك يوم ٢٧ يونيو ١٩٩٥م مما أدى إلى قتل ضابط برتبة ملازم

(١) المصدر نفسه .

(٢) انظر نص القرار ١٠٥٤ ، مصدر سابق .

(٣) محمد علي محمد ، مصدر سابق .

وعددا من الجنود ، كما قامت أربعة طائرات ميج بتطلعات جوية فوق حلايب ، بجانب إطلاق قذائف مدفعية داخل البحر الأحمر بهدف ترديد المواطنين (١) .

٣/ علي الصعيد الإثيوبي فقد ذكر البحث أن إثيوبيا اتخذت إجراءات دبلوماسية ضد السودان بتخفيض التمثيل الدبلوماسي معه ، إضافة إلى إجراءات إعلامية تمثلت في الهجوم الإعلامي الكثيف التي شنته إثيوبيا ضد السودان ، أما على الصعيد العسكري والأمني فقد قامت بإيقاف الرحلات الجوية بين البلدين وإغلاق مكاتب منظمات الإغاثة السودانية والمدارس السودانية بإثيوبيا ، كما وقع . حادث اغتيال لأثنين من موظفي منظمات الإغاثة السودانية بإثيوبيا ، وقد تجاهلت السلطات الإثيوبية البحث في الجريمة ومحاكمة المتسببين فيها (٢) ، وقد كان مبررات إثيوبيا إزاء تلك الإجراءات أن هذه المؤسسات السودانية تمثل مدخلا لاختراق الأراضي الإثيوبية . عسكريا في السابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٩٥م زادت إثيوبيا من حشودها العسكرية على حدودها مع السودان ، وقد اعتدت على منطقة باسلام واحتلتها ، وفي الأول من يناير ١٩٩٦م جددت إثيوبيا عملياتها العسكرية واحتلت منطقة العلو الحدودية ، كما هاجمت القوات الإثيوبية مناطق أخرى في الجبهة الشرقية للسودان ، وهكذا كثفت إثيوبيا من عملياتها العسكرية ضد السودان ، ودعمت حركة التمرد وجماعات المعارضة السودانية علانية منذ تلك الفترة ، بسبب محاولة الاغتيال تلك ، وقد خسر السودان علاقاته الدبلوماسية مع جارة طالما تعاطف مع محتتها ووقف مع ثورتها حتى انتصرت بفعل الدعم السوداني الكبير في عام ١٩٩٠م .

وهكذا فقد أدت محاولة الاغتيال إلى استعداد معظم الدول المجاورة على السودان ، وفتح جبهات قتالية مع معظم دول الجوار مما شكل تهديدا عسكريا منقطع النظير للبلاد . إذ لأول مرة في تاريخ السودان تدار قتال في الشرق والجنوب والشمال ، ومع معظم الدول المجاورة .

### ثالثا : الآثار الاقتصادية :

خلفت محاولة الاغتيال كذلك آثار اقتصادية بالغة على السودان تمثلت في الآتي :

(١) محمد علي محمد ، مصدر سابق .

(٢) المصدر نفسه .

١/ زادت الضغوط الاقتصادية الأمريكية على السودان ، وتمت مقاطعة السلع والمنتجات السودانية من قبل الدول التي تساند مصر والولايات المتحدة .

٢/ أدى الحصار الدبلوماسي الذي نص عليه القرار ١٠٥٤ كذلك إلى تقليص نشاط السودان الاقتصادي في الخارج رغم أن معظم الدول لم تلتزم بذلك القرار (١) .

٣/ لقد أدت الإجراءات العسكرية سالفة الذكر وفتح جبهات قتالية عديدة في آن واحد إلى استنزاف موارد السودان الاقتصادية بصورة غير مسبقة ، إذ تكلف حرب الجنوب وحدها قرابة الاثنین مليار دولار في اليوم الواحد .

٤/ أنشئ القرار ١٠٧٠ علي حنلر شركة الخطوط الجوية السودانية الناقل الوطني الوحيد بالبلاد ، وحظر الشركات الأخرى المسجلة بالسودان ولو قدر لهذا القرار أن يطبق حسب الضغوط المصرية الأمريكية فإن السودان سيصاب بضرر اقتصادي كبير نسبة لأهمية الشركة بالنسبة للاقتصاد السوداني ، ودوره في النقل داخليا وخارجيا (٢) .

هكذا ألقت محاولة اغتيال مبارك بظلالها على علاقات البلدين ومصالحها القومية ، سواء تمت العملية بدعم من السودان أم لا ، ولقد كان السودان أكثر تضررا بسبب اتهامه في تلك المحاولة وتآليب المجتمع الدولي عليه ، حيث تضرر السودان من جراء ذلك كثيرا رغم عدم ثبوت التهمة ضده ، فقد اختفت القضية وبصورة غامضة في أروقة مجلس الأمن ، ولم يدر الكثيرون سبب اختفائها المفاجئ ، ويرى البلحث أن هنالك عدة احتمالات أدت إلى اختفاء القضية وتناسيها من قبل مصر وإثيوبيا والولايات المتحدة منها :

**الاحتمال الأول :** قد يكون ذلك بسبب قناعة مصر وحلفائها بأن لا دور للسودان في العملية ، وأن استمرار تلك الإجراءات سوف لا تحقق الهدف المرجو منه والمتمثل في إسقاط الحكومة السودانية ، لأن التحديات الخارجية كثيرا ما تزيد من حجم التلاحم والوحدة الوطنية خاصة في السودان .

**الاحتمال الثاني :** قد يكون السبب اعتراض معظم الدول الأعضاء على فرض عقوبات جديدة على السودان لعدم كفاية الأدلة خاصة بعد ظهور أحد المتهمين خارج السودان ،

(١) نص القرار ١٠٥٤ ، ملحق رقم : ( ز )

(٢) انظر فهرس القرار ١٠٦٠ ، مصدر سابق .



إسقاط الحكومة السودانية . لأن التحديات الخارجية كثيرا ما تزيد من حجم التلاحم والوحدة الوطنية خاصة في السودان .

**الاحتمال الثاني :** قد يكون السبب اعتراض معظم الدول الأعضاء على فرض عقوبات جديدة على السودان لعدم كفاية الأدلة خاصة بعد ظهور أحد المتهمين خارج السودان ، ورفض إثيوبيا تسليم حيثيات المحاكمات السرية التي تمت للمتهمين الثلاثة .

**الاحتمال الثالث :** تقارير المنظمات الإنسانية العاملة بالسودان والتي أشارت إلى أن فرض عقوبات جديدة على السودان ، وحظر شركة الخطوط الجوية السودانية سيلحق ضررا بالأبرياء وعامة المواطنين ويفود إلى ماسي إنسانية .

**الاحتمال الرابع :** تخوف مصر من استمرارها في معاقبة واستعداد الشعب لسوداني مما يزيد ويعيق الكراهية ضدها ، ويلحق أضرارا إضافية بمصالحها الاستراتيجية في السودان وخاصة في مجال المياه .

**الاحتمال الأخير :** يري البعض أن هنالك مقايضة تمت التزم من خلالها السودان بعدم الأضرار بمصالح مصر ، وتنفيذ بعض السياسات الداخلية المرضية للولايات المتحدة والقاهرة . ويؤكد هؤلاء أن تلك المقايضات هو سبب خلافات الإسلاميين الأخير في السودان . فقد أبرزت حملة كشف الأسرار التي أعقبتها الكثير من الخفايا حول تلك العملية وغيرها ، فذهب البعض في ندوات وتصريحات علنية أن سبب الخلاف هو أن إحدى جناحي الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان هي التي قامت بتدبير العملية دون علم الطرف الآخر . وبعد أن تكشفت خيوطها دخلت في مساومات ومقايضات مع القاهرة والولايات المتحدة . تقضي بإقصاء الطرف الآخر من السلطة وصيانة مصالح مصر في السودان مقابل سكوت مصر وحلفائها وتنازلهم عن متابعة القضية في مجلس الأمن ، ويرى هؤلاء أن أكبر دليل على ذلك أن نفس الأشخاص الذين تتهمهم مصر وتطالب بتسليمهم هم الذين قادوا حملة الانشقاق الأخيرة ، ووقفت مصر بجانبهم لإقصاء الطرف الآخر من السلطة (١) .

(١) ندوة الدكتور الترابي بامدرمان : امدة ، أغسطس ٢٠٠٠ م .

## الباب الرابع

### القضايا العسكرية والمائية وقضايا الحدود

- الفصل الأول : القضايا العسكرية والأمنية وحرب الجنوب .
- الفصل الثاني : القضايا المائية وأمن البلدين القومي .
- الفصل الثالث : قضايا الحدود المشتركة .

## الباب الرابع

### القضايا العسكرية والمائية ومشاكل

#### الحدود المشتركة

يتناول هذا الباب بعض القضايا التي ألفت بظلالها على العلاقات الثنائية مثل القضايا العسكرية والمائية وقضايا الحدود المشتركة ، فقد جابهت البلدين مشاكل عسكرية كثيرة اقتضت وقوفها معاً للتصدي لها حيث تعرضت مصر للكثير من أوجه العدوان الخارجي ، ووقف السودان بجانبها زوداً عن أمنها القومي ، أما السودان فقد تعرض لأحداث عسكرية داخلية تمثلت جميعها في الصراع السياسي حول السلطة والتي تحولت في بعض الأحيان إلى صراع عسكري استدعت تدخل مصر لصالح أحد أطراف الصراع وكان لكل ذلك آثاره على أمن البلدين القومي .

من جانب آخر فقد ألفت مشاكل المياه بظلالها على علاقات البلدين باعتبار المياه المصلحة المحورية بينهما ، إذ يرتبط الأمن القومي المصري ارتباطاً مباشراً بمياه النيل الذي يعبر السودان ليمد مصر بأسباب الحياء الأمر الذي وضع السودان في موضع اهتمام السياسة المصرية وأدى إلى نشوء الكثير من المشاكل المائية بين البلدين بصور أثرت على مصالحهما المائية المشتركة التي تقتضي التنسيق الثنائي لمواجهة التهديدات التي تستهدف مياه النيل .

على صعيد آخر سيناقش الفصل مشاكل الحدود المشتركة التي تطفح في السطح من حين إلى آخر لتعكر صفو العلاقات الثنائية ، وتضع البلدين في موقف مواجهة تشل قدرتهما نحو التحرك الإيجابي لتحقيق مصالحهما المشتركة وتتيح الفرصة للتدخلات الخارجية التي تستهدف أمنهما القومي . وسيتناول البحث كل ذلك من خلال ثلاثة فصول على التوالي .

## الفصل الأول

### القضايا العسكرية والأمنية وحرب الجنوب

تعتبر المشاكل العسكرية والأمنية من أبرز وجوه التهديد لأمن الدولة القومي ومصالحها الوطنية ، وقد واجه البلدان مصر والسودان مهددات عسكرية كثيرة داخلية وخارجية ، تطلبت في كثير من الأحيان وقوفهما معاً للتصدي لها ، وسيتناول هذا الفصل تلك المشاكل التي جابهت البادين والجهود المبذولة من قبل البلدين في هذا الصدد ، وذلك من خلال المباحث التالية :

#### المبحث الأول :

#### التحديات العسكرية والأمنية

##### آثارها وسبل مواجهتها :

جابهت المشاكل العسكرية المجتمعات البشرية منذ القدم ، فالقت بظلالها على مصالحها القومية ، وألحقت أضراراً بالغة بأمنها القومي ، إذ أن تاريخ البشرية كله تاريخ حروب وصراعات بين الأمم والشعوب على تلك المصالح<sup>(١)</sup> ، فامتدحت الحرب واستخدام القوة العسكرية أحد الوسائل المهمة لتحقيق الأهداف القومية ، وصيانة الأمن القومي للمجتمعات البشرية بعد فشل الوسائل الدبلوماسية السلمية<sup>(٢)</sup> ، وتبعاً لذلك أصبح امتلاك القوة العسكرية والإعداد العسكري في حد ذاته مصلحة قومية قد يحقق وجودها فقط الهدف المنشود في ترهيب وإخافة العدو ، دون اللجوء إلى استخدامها فعلاً ، يقول تعالى : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾<sup>(٣)</sup> . ونسبة لأهمية القوة العسكرية فقد عمدت المجتمعات البشرية إلى تكوين الجيوش وإعدادها من أجل حماية وجودها ، أو بهدف الاعتداء على الآخرين<sup>(٤)</sup> ، وقد انحصرت أسباب

(١) د/ إسماعيل صبري مقلد « الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية » ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٤ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : (٦٠) .

(٤) لواء ركن أحمد أنور زهران ، العالم والحرب ، ( القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ١٩٩٢ م ) ، ص ٦ .

العدوان منذ القدم في الإطماع التي تساور بعض المجتمعات والدول من أجل الحصول على حقوق الآخرين ، من ثروات و موارد مائية وبشرية واحتلال الأراضي بالقوة <sup>(١)</sup> . تنقسم المهددات العسكرية والأمنية التي تواجه الدولة القومية إلى شقين :

**الشق الأول : المهددات الداخلية :** وتتمثل في الاضطرابات الداخلية ، وحركات التمرد والعصيان و الانقلابات العسكرية ، وغيرها من تلك المهددات التي تؤثر على استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي والأمني <sup>(٢)</sup> .

**الشق الثاني : المهددات الخارجية :** وتتمثل في الغزو الخارجي والعدوان من قبل الدول الأخرى وخاصة القوية منها ، أو الدعم الخارجي لحركات التمرد الداخلية وإذكاء نار الاضطرابات داخل الدولة <sup>(٣)</sup> .

وتلحق المشاكل العسكرية أضراراً بالغة بجسد الدولة القومي ومصالحها الحيوية ، فقد تؤدي إلى الاستيلاء على الدولة كلها واستحواذها بما فيها ومن فيها ، أو استحواذ جزء من مصالحها كتهب الثروات ، وأخذ الأسرى وقتل السكان ، واقتطاع الأراضي ، أو خرق السيادة ، وإذهاب الحكومة الوطنية ، وخلق الإرادة القومية ... الخ <sup>(٤)</sup> . ونسبة لنلك الأضرار التي تسببها الحروب فقد اتبعت الدول والسجسعات وسلنل كثيرة لتجنبها أو مجابهتها في حالة الضرورة منها :

أ/ إقامة علاقات دبلوماسية بالوسائل السلمية <sup>(٥)</sup> . ب/ تكوين التحالفات السلمية والمنظمات التي ترعى التعامل السلمي بين الدول ، وتعمل على تجنب الحروب وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة <sup>(٦)</sup> ، ج/ اتبعت الدول وسائل أخرى تتمثل في الإعداد لمجابهة العدوان وذلك بتكوين الجيوش والأساطيل والترسانات ، والتحالف مع الأطراف

(١) المرجع نفسه ، ص ٧ .

(٢) د/ إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية المعاصر والحقائق الاساسية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤١ .

(٤) جو زيف س . ناني الابن ، المنازعات الدولية : النظرية والتطبيق ، ترجمة د/ احمد أمين الجمل وبجدي كامل ، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٧م ) ، ص ٥٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٥٨ .

(٦) جمال عبد الملك ابن خلدون ، السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ( بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٧م ) ، ص ٣٤ .

الأخرى في وجه تلك الأخطار<sup>(١)</sup> ، وقد كانت تلك سمة العلاقات الدولية خاصة في العصر الراهن بعد أن أصبح خطر الحرب يحدق بالشعوب من كل جانب خاصة في ظل تطور الأسلحة إذ باتت الحروب تهدد معظم جوانب حياة الإنسان ورفاهيته<sup>(٢)</sup> ، وأخيرا فإن لعبة الحرب والسلام هي أيضا لعبة الرفاهية والتنمية ، فإما أن ننفق على الحرب والاستعداد لها ، وإما أن ننفق للتنمية ورفاهية البشر ، فقد ذهبت معظم أموال دول العالم الثالث في الإنفاق على العسكرية وشراء الأسلحة على حساب البنيات التحتية ووسائل الرفاهية والنماء الاقتصادي .

---

(١) د/ محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية ، ( الكويت : مطبعة عالم المعرفة ، يونيو

١٩٧٨ م ) ، ص ٦٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

## المبحث الثاني :

### موقف السودان من التهديدات العسكرية

#### التي واجهت مصر :

السودان ومصر دولتان جارتان جمعتهما الكثير من وشائج القربى التي تتمثل في الأصل الواحد ، والتاريخ واللغة والدين المشترك ، إضافة لعلاقة الجوار والمصالح المشتركة . وقد فرضت تلك الوشائج على الدولتين تطلعات وآمال وآلام مشتركة اقتضت بالضرورة نصرة بعضهما البعض في حالتي السلم والحرب ، إلا أن واقع العلاقات الثنائية يختلف عن ذلك في أحيان كثيرة رغم ، التهديدات التي جابهت البلدين ، حيث يواجه السودان حرباً في جنوبه استمرت قرابة الخمسين عاماً ، أما مصر فقد واجهت منذ استقلالها الكثير من التهديدات العسكرية الخارجية خاصة من قبل إسرائيل وبعض الدول الغربية أبرزها العدوان الثلاثي ١٩٥٦م وحرب يونيو ١٩٦٧م ، وأكتوبر ١٩٧٣م ، وقد وقف السودان حكومة وشعباً بجانب مصر خلال تلك المحن زوداً عن أمنها ودفاعاً عن مصالحها القومية ، وسيتناول البحث تلك المواقف من خلال النقاط التالية :

١/ العدوان الثلاثي : بدأت الخلافات بين عبد الناصر والكتلة الغربية تطفو على السطح بسبب صفقة الأسلحة التشكيلية لمصر ، والتي تمت بعد الشروط التعجيزية التي وضعتها الدول الغربية لعبد الناصر في هذا الصدد <sup>(١)</sup> ، وقد أدت تلك الصفقة إلى تراجع الدول الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة عن دفع ما وعدت به مصر لبناء السد العالي الأمر الذي أثار غضب عبد الناصر ، فأصدر قراراً مفاجئاً في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م بتأميم شركة قناة السويس <sup>(٢)</sup> ، وقد أثار قرار عبد الناصر غضب الدول الموقعة على اتفاقية قناة السويس : [ اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨م ] ، والدول الرئيسية التي كانت تستخدم القناة . فبادرت هذه الدول بعقد اجتماع في لندن قررت فيها أن يعهد بالقناة إلى مجلس دولي يضم المصريين ومستعملي القناة الرئيسيين ، وبعد أن اطلع عبد الناصر على هذا القرار أصرّ على موقفه القاضي بتأميم القناة ورفض أي وصاية

(١) محمد احمد محمود ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٢) نصر محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

أجنبية عليه <sup>(١)</sup> . في أكتوبر ١٩٥٦م وقع العدوان الثلاثي على مصر ، حيث أغارت عليها القوات الإسرائيلية والفرنسية والبريطانية من كل صوب ، وقد احتلت القوات المعتدية السويس وشبه جزيرة سيناء ، وشكلت بذلك تهديداً كبيراً لأمن مصر القومي ومصالحها الاستراتيجية <sup>(٢)</sup> .

### موقف السودان :

وجد الموقف المصري تعاطفاً كبيراً من الشعب العربي والإسلامي فخرجت مظاهرات عارمة تنديداً بذلك العدوان <sup>(٣)</sup> . على صعيد السودان لم تكن الحكومة السودانية برئاسة عبد الله خليل على وفاق مع مصر آنذاك ، وذلك بسبب خلافات حول بعض المصالح الاستراتيجية بعد نيل السودان استقلاله أبرزها الخلاف حول العملة وقسمة مياه النيل ، إضافة إلى أن عبد الله خليل كان يرى أن من مصلحة السودان الانحياز للكتلة الغربية والنأي عن الكتلة الاشتراكية بعكس عبد الناصر <sup>(٤)</sup> . بعد العدوان الثلاثي وجدت الحكومة السودانية نفسها في موقف حرج بين الانحياز لمصالح البلاد القومية القاضية بعدم التعاطف مع مصر والاستمرار في مصادقة الكتلة الغربية ، وبين الانحياز للرأي العام الشعبي المناصر لمصر ، فبالرغم من أن السلطة الرسمية برئاسة عبد الله خليل كان على استمرار بعدم التعاطف مع مصر مراعاة لمصالح البلاد القومية آنذاك ؛ إلا أن موقف الشعب السوداني ومجموعات المعارضة الحزبية خاصة الموالية منها لمصر قد أخذت منحى مغايراً لموقف الحكومة السودانية ، حيث خرج الشعب السوداني في مظاهرات كبيرة تأييداً لعبد الناصر <sup>(٥)</sup> ، كما وقفت معظم المجموعات الحزبية بجانب مصر ووجهت نداءات إلى الجماهير وأصدرت بيانات أدانت فيها العدوان الغربي ودعت لنصرة مصر ، وقد طالب الشعب السوداني خلال تلك المظاهرات بإلغاء التمثيل الدبلوماسي بين السودان وكل من بريطانيا وفرنسا ، وإعلان التعبئة العامة وإغلاق المطارات في وجه طائرات الأعداء ، وفرض رقابة

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٢) د/ فتح الله الخليل ، " العدوان الإسرائيلي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩ ، ( يوليو ١٩٦٧م ) ، ص ٥٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

(٤) منجوب عمر باشري ، معالم الحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٥٠٦ .

(٥) محمد سعيد محمد الحسن ، عبد الناصر والسودان ، مرجع سابق ، ص ٣١ .



على أوكار الجاسوسية والصهيونية والاستعمار<sup>(١)</sup> ، إزاء تلك المواقف الشعبية ومواقف المعارضة الموالية لمصر لم يجد عبد الله خليل بداً من التعاطف ولو ظاهرياً مع مصر انصياعاً لرغبة الشعب السوداني وسداً للشخرات التي بدأت تستغلها مجموعات المعارضة ، التي اتهمت عبد الله خليل وبعض أعضاء حكومته بالعمالة للغرب على حساب مصالح الأمة العربية<sup>(٢)</sup> . بناءً على تلك الضغوط أوفد عبد الله خليل وزير خارجيته محمد أحمد المحجوب إلى مصر لمساندة عبد الناصر والوقوف مباشرة على مجريات الأحداث ، ومتابعة محادثات لجنة منزيس الخماسية بشأن القناة ، وقد استثمر علاقات السودان الطيبة بإثيوبيا التي كانت ضمن لجنة مستعملي القناة الخماسية ، حيث عمل الوفد الإثيوبي بالفعل خلال المؤتمر للحيلولة دون استخدام القوة ضد مصر<sup>(٣)</sup> ، من جانب آخر حرك عبد الله خليل الدبلوماسية السودانية لخوض معركة دبلوماسية مؤيدة لمصر في مقر الأمم المتحدة بنيويورك . حيث وصف المحجوب العدوان الثلاثي بأنه ليس عدوان على مصر وإنما عدوان مباشر على الأمم المتحدة ومواقفها ، وطالب بانسحاب الجيوش المعتدية فوراً من السويس وتعويض مصر عن كل الخسائر التي نجمت عن العدوان ، وتوقيع عقوبات قاسية على الدول المعتدية<sup>(٤)</sup> .

ماذا استفاد السودان ؟ .

وقف السودان بجانب مصر إلى حين انجلاء العدوان الثلاثي وانسحاب القوات المعتدية من السويس وشبه جزيرة سيناء ، ولا شك أن موقف السودان بجانب مصر قد حقق لها الكثير من أهدافها ، إذ كان لموقف الشعوب العربية القوي بما فيها السودان دوره في انسحاب الدول المعتدية من مصر ، وانتصار الإرادة المصرية في تأميم قناة السويس واتباعها للسيطرة المصرية بعد أن كانت موارد تذهب لدول أخرى فقد استفادت مصر أيضاً فائدة من موقف السودان ، فماذا خسر السودان وماذا استفاد ؟ .

بوقوف السودان بجانب مصر تنازل عن الكثير من مصالحه آنذاك منها :

١/ كانت الحكومة المصرية تعادي حكومة السودان بسبب خلافات جوهرية حول بعض

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٢ .

(٢) ٦ محجوب عمر باشري ، معالم الحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٥٠٧ .

(٣) محمد أحمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

المصالح الاستراتيجية ، مثل تجديد اتفاقية مياه النيل ، وقضية العسلية ، وقد تناسى السودان تلك القضايا الحربية ونسي عداء مصر ووقف بجانبها إبان العدوان الثلاثي <sup>(١)</sup> .

٢/ خلافات أخرى تتعلق بالتوجه الأيدلوجي للبلدين ، إذ كانت مصر عبد الناصر ووفقاً لمصالحها تتبع للمعسكر الاشتراكي ، الذي قدم للقاهرة دعم عسكري تمثل في صفقة الأسلحة التشيكية ، واقتصادي تمثل في تمويل بناء السد العالي ومعونات اقتصادية أخرى أما السودان فقد كانت مصالحه مع الغرب ، وقد قدمت الدول الغربية معونات للسودان منها العرض المقدم من الولايات المتحدة ضمن برنامج المعونة الأمريكية <sup>(٢)</sup> ، وقد خسروا السودان صداقته مع الغرب كذلك ، ووقف بقوة بجانب عبد الناصر ، بل لقد طالب الشعب السوداني بتصفية المصالح الغربية في البلاد ، وهي بلا شك مصالح مشتركة تتمثل معظمتها في مشروعات البنية التحتية للاقتصاد السوداني <sup>(٣)</sup> . وقد أكد خسارة السودان لصداقاته ومصالحه في الغرب رئيس الوزراء المطاح به السيد عبد الله خليل متحسراً ، إذ قال : « لا شك إن أحد الأسباب الرئيسية لتألم الولايات المتحدة من السودان موقفنا الصلب في الجانب المصري في فترة حرب الأيام الستة ، ولكن ذلك إنما كان شيئاً طبيعياً ، وكان ينبغي أن يكون مفهوماً لأنه مهما تكن الخلافات بيننا وبين الرئيس ناصر فليس هناك موقف آخر نستطيع اتخاذه » <sup>(٤)</sup> . وقد أثار ذلك الموقف السوداني دهشة المراقبين الذين كانوا يتوقعون عكس ذلك وفقاً لمعاييرهم القائمة على معطيات اللعبة السياسية ، والمصالح المادية ، وقد علق على ذلك الموقف رئيس الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة حين قال : « أن الوفد السوداني يقاتلنا في أروقة الأمم المتحدة ، ورئيسه يخرجنا بنظرات قاتلة وعنجهية وتقريع ، وكنا نظن أننا بضررتنا لمصر ولناصر قد أتحنا للسودان فرصة التخلص منه ، ولكن السودانيين يلقون الآن بكل ثقلهم بجانب مصر وعبد الناصر ، وكأنما العدوان وقع على رؤوسهم وحدهم وليس على قناة السويس في مصر <sup>(٥)</sup> ، ولعل السودان كانت قد رجح المصالح الاجتماعية وشائج القرى التي تربطه بمصر على المصالح المادية في مواقفه تلك ، وليت مصر كانت تبادل نفس الشعور ، إذ أن السودان لم يجن

(١) صحيفة الرأي العام ، العدد ٣٥٤٥ ، الجمعة (١٩ فبراير ١٩٥٧ م)

(٢) جيلي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٣) محمد احمد عجوب ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٧ .

(٥) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

شمار ذلك الموقف إلا تخليعاً ، و تآمراً للإطاحة بحكومته الديمقراطية الوليدة من قبل السلطات المصرية ، الأمر الذي دفع عبد الله خليل لتسليم السلطة للجيش ، فبالرغم من موقف السودان القوى في حرب الأيام الستة ، ورغم الصداقة الحميمة التي كانت تربط المحجوب بعبد الناصر كما ذكر أحمد حمروش في كتابة قصة ثورة ١٣ يوليو <sup>(١)</sup> ، رغم كل ذلك فإن عبد الناصر كان يخطط للإطاحة بالحكومة الديمقراطية ، وحينما وصلت خبر استيلاء القوات المسلحة على السلطة كان مشرق الوجه مهتماً أشد الاهتمام بما حدث في السودان <sup>(٢)</sup> ، مما يدل على أن الذي يهتم السلطة في مصر ليس موقف السودان إزاء القضايا المهمة ، وإنما المهم مدى تحقيق نظام الحكم في السودان لمصالح مصر وتبعيته لها ، وقد شعر المحجوب بمرارة ذلك الخذلان ، إذ لم تشفع للسودان معاداته لأصدقائه من القوى المصرية لصالح مصر ، بل سبب له معاداة القوى العربية وراءه في « رار » : « في أخطر ساعات الأزمة ساعدت ناصر ، ولكنه كان وراء المؤامرة التي أدت إلى الانقلاب العسكري الأول في السودان » <sup>(٣)</sup>.

#### ب / حرب يونيو ١٩٦٧م وموقف السودان :

في مايو ١٩٦٧م بدأت نذر الحرب تلوح في سماء الشرق الأوسط ، بعد أن أطلق الكيان الصهيوني تهديداته لسوريا <sup>(٤)</sup> ، إزاء ذلك أمر عبد الناصر بسحب قوات الطوارئ الدولية المتمركزة في سيناء منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م <sup>(٥)</sup> ، وتلاه إعلان آخر يقضي بإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية <sup>(٦)</sup> ، وقد كان ذلك الإعلان إيذان ببداية الحرب بين العرب وإسرائيل ، إذ فاجأ الكيان الصهيوني الطيران المصري بضربة خاطفة ، فقتل عليها وهي رابضة في مطاراتها ، وقد أدى ذلك إلى هزيمة مصر والنكسة التي منيت بها القوات العربية في يونيو ١٩٦٧م <sup>(٧)</sup>.

(١) محمد سعيد محمد الحسين ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٨٠ .

(٣) محمد أحمد محجوب ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ .

(٤) د . بطرس غالي ، " الحرب بين مصر وإسرائيل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩ ، ( يوليو ١٩٦٧م ) .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٥ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٧) د / بطرس غالي ، الجماحة العربية الإسرائيلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩ ، ( يوليو ١٩٦٧م ) ، ص ٥ .

## موقف السودان :

في ظل هذه الظروف أعلن السودان ومنذ اللحظة الأولى ، وقوفه بجانب مصر في محنتها ، فتم إعلان التعبئة العامة في جميع أنحاء القطر استعداداً للحرب <sup>(١)</sup> ، حيث أعلن رئيس الوزراء الحرب على إسرائيل ، وعقد مجلس الوزراء جلسة طارئة اتخذ فيها كافة الإجراءات المتعلقة بإعلان التعبئة العامة ، وإرسال قوات سودانية إلى الجبهة المصرية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساند العدوان الإسرائيلي ، إضافة إلى إرسال المواد الغذائية والماشية إلى شعب مصر ، وأعلن السودان إغلاق أجواءه وموانئه في وجه طائرات بريطانيا والولايات المتحدة وسعنها ، كما اتخذت الحكومة حملات سلبية لنسبيته النفوذ الغربي في البلاد <sup>(٢)</sup> . وبالفعل وصلت القوات السودانية مصر بعد انتهاء الحرب الخاطفة وعسكرت في بور سعيد <sup>(٣)</sup> . بعد ذلك اقترح الأزهرى عقد مؤتمر قمة عربي بالخرطوم لمعالجة آثار الهزيمة ، وبالفعل انعقدت القمة في أغسطس ١٩٦٧م والتي عرفت بمؤتمر اللاءات الثلاثة <sup>(٤)</sup> .

## أوجه الدعم السوداني لمصر وأثرها على أمن البلاد القومي :

تجلى الدعم السوداني لمصر في عدة أوجه معظمها كان خصصاً على مصالح البلاد القومية منها :

- ١/ تناسلت تلك الحكومة تحفظاتها تجاه التعامل مع مصر ، فقد رفعت الثورة الشعبية في أكتوبر شعارات معادية لمصر وحرقت العلم المصري ، بسبب تآمرها على التجربة الديمقراطية ومساندة حكومة عبود ، ودفعها لتوقيع اتفاقية مياه النيل المجحفة بنصيب الشعب السوداني <sup>(٥)</sup> . وقد كانت حرب يونيو ١٩٦٧م فرصة لينسى الشعب السوداني ولو مؤقتاً ما فعلته به مصر خلال عهد عبود .
- ٢/ إعلان التعبئة العامة وخروج مظاهرات مؤيدة لمصر .

---

(١) صحيفة الرأي العام ، العدد ٦١١٠ ، ٥ يونيو ١٩٦٧م .

(٢) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦١٩٦ ، ( الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧م ) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) صحيفة الأخبار ، العدد ٢٧٠ ، ( الأحد ٣ سبتمبر ١٩٦٧م ) .

(٥) صحيفة التفراف ، العدد ١١١٤ ، ( الجمعة ٢٣ يونيو ١٩٦٧م ) .

٣/ تقديم دعم مادي كبير للقاهرة بجانب الدعم العسكري المتمثل في المون وإرسال قوات سودانية إلى الجبهة <sup>(١)</sup> .

٤/ إعلان الحرب على إسرائيل وحلفاءها .

٥/ قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساند إسرائيل .

٦/ إجراء حصر شامل للمصالح الغربية بالبلاد تمهيدا لتصفيتها ، وخاصة مصالح أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية ، وهو ما لم تفعله حتى مصر نفسها ، وقد كان الوجود الغربي في البلاد من أجل المساهمة في مشروعات السودان الإنشائية والإعمارية ، إلا أن موقف الحكومة السودانية قد أدى إلى إيقاف كل تلك المشروعات <sup>(٢)</sup> ، حيث كان رد فعل الولايات المتحدة وحلفائها إزاء تصرفات الحكومة السودانية تلك عنيفا ومتسرعاً ، فقد قامت أمريكا بسحب بعثتها الدبلوماسية من الخرطوم بجانب جميع الخبراء والفنيين ، كما أوقفت برنامج المساعدات الفنية والاقتصادية ، وأصدرت بيانا حذرت من خلالها رعاياها عن السفر إلى الخرطوم <sup>(٣)</sup> . وقد ذكر تلك العقوبات وزير المالية والاقتصاد السوداني آنذاك السيد الشريف حسين الهندي حيث قال : « لقد قامت الحكومة الأمريكية بممارسة سلسلة من العقوبات ضد السودان بسبب موقفه الأخير ، خارقة بذلك كل الاتفاقيات المعقودة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية بغرض تخويف السودان وتهديده لتغيير موقفه السياسي ، فقد أوضحت الحكومة الأمريكية للخرطوم ذلك ، وقد قطعت أمريكا الإعانات المالية عن المبعوثين السودانيين الذين بعثتهم برنامج المعونة الأمريكية للدراسة هناك ، وقامت بإيقاف قرض البنك الصناعي ومعدات مشروعات الطرق وغيرها » <sup>(٤)</sup> ، وفي نفس الإطار أعلن الدكتور أحمد السيد حمد وزير التجارة والتموين : « إنه تقرر وقف التعامل التجاري مع أمريكا بسبب الحصار الاقتصادي الذي تحاول الحكومة الأمريكية فرضه على السودان » <sup>(٥)</sup> .

(١) صحيفة الرأي العام ، العدد ٦١٣٠ ، (١٩ يونيو ١٩٦٧ م) .

(٢) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦١٩٩ ، (الأحد ١٨ سبتمبر ١٩٦٧ م) .

(٣) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٦١٩٦ ، (الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ م) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

٧/ عقد مؤتمر اللاءات الثلاثة بالخرطوم لمعالجة آثار العدوان .  
٨/ تمخض عن المؤتمر عقد مصالحة بين الملك فيصل وعبد الناصر بعد طول خصام ،  
مما فتح لمصر فرصة الاستفادة من الأموال السعودية والخليجية بعد أن توقفت بسبب  
القطيعة <sup>(١)</sup> .

٩/ قدمت الدول العربية المقتدرة دعم مالي كبير لدول المواجهة ومنها مصر <sup>(٢)</sup> .  
١٠/ ساهمت استقبالات الشعب السوداني الثيرة لعبد الناصر في رفع روحه المعنوية  
وتحويله من قائد مهزوم إلى قائد منتصر .

وحول تلك الاستقبالات علقت صحيفة أمريكية بقولها : « إنها لا تعرف له نظير  
تجاه قائد مهزوم » <sup>(٣)</sup> . كما نشرت مجلة التايمز والنيوزويك خبر الاستقبال حيث ذكر  
النيوزويك : « إن الاستقبالات المذهلة للشعب السوداني حولت عبد الناصر من رجل  
مهزوم وجريح لقائد منتصر ، وإنه لولا استقبالات الخرطوم وشحناتها المعنوية العالية  
لظل عبد الناصر أسيراً لضغوط الهزيمة المريرة » <sup>(٤)</sup> . وقد قال عبد الناصر نفسه بعد  
مغادرته الخرطوم : « جئت إلى الخرطوم وأنا جثة هامدة ، وخرجت منها قوياً مرفوع  
الرأس ملئ بالأمل » <sup>(٥)</sup> .

ماذا جني السودان جراء ذلك الدعم اللامحدود لمصر ؟ :

هكذا وللمرة الثانية وقف السودان بقوة بجانب مصر في محنتها العسكرية ،  
فضربت بعلاقاتها الغربية ومصالحها في تلك الدول أرض الحائط ، كما اتضح من  
الدراسة . حيث قرر الوقوف بجانب مصر خصماً على تلك المصالح ، فقدمت لمصر كل  
أوجه الدعم المادي والمعنوي ، وقد كان من الطبيعي بعد ذلك الموقف السوداني أن  
تتحسن العلاقات بين البلدين إلى أبعد مدى ممكن ، وأن تقف مصر بجانب تلك الحكومة  
كما وقفت هي بجانبها ، إلا أن ما حدث بعد ذلك أمر حير المراقبين ، حيث أنه وبعد  
خمس أشهر فقط من مؤتمر اللاءات الثلاثة في نوفمبر ١٩٦٧م دعمت مصر محاولة  
انقلابية فاشلة ضد حكومة الخرطوم ، واستمرت القاهرة بعد ذلك تتدخل في الشؤون

(١) محمد سعيد محمد الحسين ، عبد الناصر والسودان ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٧ .

(٣) محمد سعيد محمد الحسين ، السودان ومصر المصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٥) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .

الداخلية للبلاد بصورة سافرة من أجل عرقلة نظام الحكم ، بدعم الجناح الاتحادي من الحكومة<sup>(١)</sup> . وأخيراً دعمت القاهرة تنظيم الضباط الأحرار الموالي لها من أجل الإطاحة بتلك الحكومة الديمقراطية ، حيث قاد جعفر نميري الانقلاب في مايو ١٩٦٩م ، بدعم وسند كاملين من الحكومة المصرية<sup>(٢)</sup> .

### ج/ حرب أكتوبر ١٩٧٣م :

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣م تدهورت العلاقات السودانية المصرية بسبب خلافات بين النميري والسادات حول برنامج الوحدة القومية الذي رفضه السادات ، ولا العلاقات السودانية الأمريكية ، وتوجه النميري نحو الدول الإفريقية من أجل حل مشكلة جنوب السودان الأمر الذي رفضه السادات<sup>(٣)</sup> .

رغم ذلك التدهور في العلاقات الثانية جاءت أحداث أكتوبر ١٩٧٣م لتعيد المياه إلى مجاريها ، فقد حققت مصر خلال تلك الأحداث انتصاراً كبيراً على إسرائيل أثلج صدور الأمة العربية<sup>(٤)</sup> . وكان السودان أكثر دوله شاركت الشعب المصري أفراحها بذلك النصر ، فخرجت مسيرات مؤيدة لمصر بالبلاد ، وتحسنت العلاقات بين البلدين ، ووضع الجيش السوداني في حالة استعداد تمهيداً لأي رد فعل قد تقوم به إسرائيل تجاه مصر . وهكذا وكما شارك الشعب السوداني مصر أحزانها في نكبة ١٩٥٦م ونكسة ١٩٦٧م ، شارك السودان مصر أفراحها في انتصار أكتوبر ١٩٧٣م ، وذلك رغم دور العلاقات بين البلدين قبيل تلك الأحداث .

خلاصة القول أن مصر تعرضت لتلك المهددات الأمنية سالفة الذكر ، مما استدعي تدخل السودان ، والملاحظ أن كل المهددات الأمنية التي تعرضت لها مصر هي مهددات خارجية استهدفت الأمن القومي المصري ومصالحها الحيوية ، ومن ثم فإن فتدخل السودان كان ذوداً عن تلك المصالح المصرية ، وكما رأينا فقد وقف السودان بجانب مصر دون اكتراث لمصالحه الحيوية ، إذ أضرت مواقفه تلك كثيراً بمصالحه القومية ، إما تنازلاً عنها لمصر كما حدث إبان العدوان الثلاثي حينما كانت المفاوضات

(١) د / بركات موسى الحواشي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٢) محبوب عمر باشرني ، معالم الحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٥٢٦ .

(٣) د / منصور خالد ، السودان والنفق المظلم : قصة الفساد والاستبداد ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٤) محمد حسنين هيكل ، أكتوبر ١٩٧٣م : السلاح والسياسة ، ( القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣م

، ص ٥٦١ .

على أوجها في موضوعي العملة ومياه النيل كما رأينا ، أو إلغاء لمصالحه في دول أخرى بسبب معاداتها لمصر ، كما حدث أيضاً حينما عادي السودان أصدقاءه من الدول الغربية بسبب العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م ، وكذلك في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م ، حينما هدد السودان بقطع العلاقات مع تلك الدول وألغى مصالحه معها .



## المبحث الثالث :

### التهديدات العسكرية للسودان وموقف مصر :

واجه السودان كذلك تهديدات عسكرية كثيرة استدعت تعاطف الكثير من الدول معه ، وخاصةً العربية والإسلامية منها ، وعلى رأسها مصر . إلا أنه وبعكس مصر فإن معظم التهديدات التي واجهت السودان ، واستدعت تدخل القاهرة نابعة من الصراع السياسي الداخلي حول السلطة ، والذي يتلور في بعض الأحيان في شكل صراع عسكري بين أطراف المعادلة السياسية السودانية ، ومن أمثلة تلك الصراعات حرب الجنوب ، وأحداث الجزيرة أبا وودنوباوي ، ويوليو ١٩٧١م ، ونوفمبر ١٩٧٥م ، ويوليو ١٩٧٦م ، وسيدرس هذا البحث تلك الأحداث وموقف مصر منها ، في حين يدرس البحث حرب الجنوب في مبحث آخر منه ، وفي هذا الصدد لا بد لنا أن نشير ابتداءً إلى أن التهديدات العسكرية التي واجهت السودان قديماً وحديثاً أتت الكثير منها من قبل مصر نفسها ، ومن ثم فإن موقف مصر في تلك الأحداث هو موقف المعتدي لا موقف الناصر . من تلك التهديدات في فترة ما قبل الاستقلال الغزو التركي المصري للسودان واحتلاله ، وكذلك الغزو الإنجليزي المصري <sup>(١)</sup> . وقد كانت كل تلك الغزوات العسكرية من أجل تحقيق مصالح مصر القومية بجانب مصالح حلفائها من الأتراك والإنجليز ، وقد تمثلت تلك المصالح في جلب العبيد ، والوصول إلى مناجم الذهب في السودان ، والوصول إلى الثروات الأخرى التي يزخر بها البلاد ، إضافة إلى تأمين العنق الاستراتيجي لمصر وتأمين مياه النيل <sup>(٢)</sup> ، وقد أضرت تلك الغزوات كثيراً بمصالح البلاد القومية في شتى مجالاتها .

أما في الفترة التي أعقبت استقلال السودان ، فقد واجه البلاد بعض التهديدات العسكرية من قبل مصر ، معظمها بسبب مثلث حلايب حيث استخدمت مصر القوة العسكرية لضم مثلث حلايب مرتين ، مرة في عام ١٩٨٥م ، ومرة أخرى في مطلع التسعينات في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، وقد كان سبب اللجوء المصري إلى القوة العسكرية إخضاع الحكومات السودانية التي تخالف سياساتها وتعرقل مصالحها القومية في

(١) عموم شفير ، مرجع سابق ، ص ٥٨٦ .

(٢) مكى شبكة ، السودان عبر القرون ، ط ٣ ، (بيروت : دار الجيل ، ١٩٩١م) ، ص ٢٤ .

البلاد <sup>(١)</sup> . أما حالات النزاع الداخلي حول السلطة التي وقفت فيها مصر بجانب حكومة السودان فقد تمثلت في الآتي :

أ/ أحداث أبا وودنوباوي :

تمثلت تلك الأحداث في المواجهات التي تمت بين سلطات النميري والأنصار والتي أدت إلى سقوط الكثير من الضحايا آنذاك ، وقد كانت الدور المصري في تلك الأحداث واضحة ، فبعد محاولة قتله في منطقة شوال عاد النميري إلى الخرطوم واتصل بعبد الناصر فأوفد إليه أمين هويدي على الفور <sup>(٢)</sup> ، وأجرى اتصالات مع السوفيت ولكنهم رفضوا أن يشتركوا في ضرب الجزيرة أبا وسمحوا لطائراتهم أن يقودها طياروهم ويملقوا فوق أبا ليوزعوا منشورات مساندة ، وقد حمل النميري على السلاح من ليبيا ومصر وخاصة مدافع الهاوتزر التي تم بها دك المدينة . كما شاركت طائرات مصرية بقيادة الطيار حسني مبارك الرئيس المصري الحالي في ضرب الانصار بالجزيرة أبا <sup>(٣)</sup> . وقد كان الدور المصري الداعم لنظام مايو ضد الانصار آنذاك ضمن أسباب الخلاف بينهم وحكومة مايو حيث كان ضمن شروط الإمام الهادي للمصالحة مع النميري رفض الإمام للتدخل الليبي المصري في شئون السودان الداخلية ورفض السحور الربلعي الذي يضم بجانب السودان كل من مصر وليبيا وسوريا <sup>(٤)</sup> . وقد كتب الإمام الهادي خطاباً لعبد الناصر وأوضح فيه بجلاء مدى التدخل المصري في شئون السودان الداخلية من أجل تحقيق مصالحها الذاتية فقط رغم ما يكنه الشعب السوداني لمصر من حب وما يقدمها لها من تسامح <sup>(٥)</sup> .

ب/ أحداث يوليو ١٩٧١م : وذلك حينما قاد الشيوعيون محاولة انقلابية فاشلة للإطاحة بنظام مايو في ١٩ يوليو ١٩٧١م ، وقد تم دحر الانقلاب وإعدام منفذيه من العسكريين والمدنيين <sup>(٦)</sup> . منذ البداية لم تكن مصر بعيدة عن تلك الأحداث الدامية التي ألمت بالسودان

(١) حفص محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٢) محجوب عمر باشري ، معالم الحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٦١٩ .

(٣) د / الصادق الهادي المهدي ، الجزيرة أبا والمجرة و أحداث الكرمك ، ( مطابع سجل العرب ، ١٩٩١م ) ، ص ٤١

(٤) بشير محمد سعيد ، من مذكراتي ، صحيفة الايام ، مصدر سابق .

(٥) خطاب الامام الهادي لعبد الناصر حول التدخل المصري في الشئون الداخلية للسودان ، ملحق رقم : ( ط ) .

(٦) اللواء خالد حسن عباس ، " الحرب الشفهية من المعارضة إلى التأميم " ، صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٦٦

( ) ( الأحد ٣٠ يناير ١٩٧٢م ) .

فقد توفرت للأجهزة الأمنية المصرية معلومات مفادها أن الشيوعيين بمعاونة السوفييت مقدمين على عمل ما في السودان ، وذلك لتعويض ما فقدوه في مصر بعد طرد الخبراء السوفييت منها ، وتسديد ضربة لمصر من عمقها الاستراتيجي<sup>(١)</sup> ، وبعد توفر تلك المعلومات طلب السادات من النميري الحضور إلى مصر على جناح السرعة لإطلاعه على أمر مهم ، إلا أن النميري اعتذر لانشغاله ببعض الأمور الداخلية ، وأوفد نيابة عنه الرائد زين العابدين محمد أحمد ، وبعد عودته وقبل مقابلة النميري وإطلاعه على فحوى الرسالة وقع الانقلاب<sup>(٢)</sup> .

لم يتسامح السادات ببقاء النميري في السودان ، بل قام بطرده الفوري ، ويرى أن النميري لم يتعامل مع الانقلابيين ، واعتبرت القاهرة أن الأمر يعنيها تماماً ، فدعا السادات إلى اجتماع طارئ لمستشاريه ، استعرض معهم خلاله التطورات الراهنة في السودان وآثارها على مصر وبوجه خاص في جبهة القتال ضد الكيان الصهيوني ، ووصف الموقف بأنه خطيرة ومتفجر<sup>(٣)</sup> ، بعد ذلك قرر السادات إرسال مبعوث بطائرة خاصة حمل رسالة إلى الرائد هاشم العطا قائد الانقلاب مفادها : « أن مصر معنية تماماً ومهمته بسلامة اللواء النميري وزملائه أعضاء مجلس الثورة المعتقلين »<sup>(٤)</sup> ، وقد جاء رد قائد الانقلاب هجوماً على مصر بأنها انحازت ضد التغيير الذي حدث في السودان ، وأعلن هاشم العطا أن النميري سيقدم للمحاكمة ، كما طلب من مبعوث السادات بأن تقوم مصر بتسليم اللواء خالد حسن عباس عضو مجلس قيادة الثورة وزير الدفاع ، والسيد بابكر عوض الله وزير الخارجية<sup>(٥)</sup> ، وقد أجابت القاهرة أن الأول على رأس وفد اقتصادي في بلغراد ، وأن الثاني في برلين الشرقية وأضاف : أنه حتى وإن كانا في مصر ، فإن تقاليد مصر في مثل هذه الأحوال لا تسمح بالتسليم مهما كانت الظروف<sup>(٦)</sup> ، وبناءً على ذلك اعتبر قادة الانقلاب الجديد أن مصر قد أخذت موقفها الحاسم منه .

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٥٨ .

(٣) الصحافة ، العدد ٥٢٣٥ ، (٢٤ يوليو ١٩٧١ م) .

(٤) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ .

بعد سماعه خبر الانقلاب غادر وزير الدفاع خالد حسن عباس بلغراد إلى القاهرة ، حيث طلب من السادات توفير طائرات لنقل الضباط والجنود السودانيين الموجودين بالجبهة المصرية لدحر الانقلاب ، وقد ذكر السادات : « إن الجبهة المفتوحة حديثاً في السودان ليست أقل خطراً من الجبهة المتفجرة في مصر في ضفة القناة » ، ومن ثم أصدر أوامره بإعداد طائرات لنقل الضباط والجنود السودانيين من الجبهة المصرية مباشرة إلى الخرطوم ، إلا أن جماهير الخرطوم أطاحت بالانقلاب الشيوعي قبل وصول القوات ، حيث أعادت نميري إلى السلطة (١) .

#### ج/ أحداث ٥ سبتمبر ١٩٧٥ م :

في يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٥ م ، قاد المقدم حسن حسين محاولة انقلابية ضد النميري وقد تم القضاء على الانقلاب وإعدام قادته . وقد كانت المحاولة بدعم وسند من الجبهة الوطنية المعارضة في ليبيا (٢) ، وبناءً على ذلك شنت الأجهزة الإعلامية هجوماً مكثفاً على ليبيا . وقد وجه النميري خطاباً للقذافي قال فيه : « إن عاصمة بلادك تضم عناصر ثبت تأمرها ضد بلادنا وسيادتها ووحدتها الوطنية » (٣) ، وكعادتها كانت مصر أول دولة تقف مع السودان فقد اتصل السادات بالنميري مطمئناً على سلامته وسلامة الجميع ، ومستوثقاً من فشل الانقلاب وسير الأمور بصورة طبيعية (٤) .

#### د / أحداث يوليو ١٩٧٦ م :

في الثاني من يوليو ١٩٧٦ م قادت الجبهة الوطنية المعارضة محاولة انطلقت من ليبيا للإطاحة بحكومة مايو ، وقد قاد المحاولة العميد محمد نور سعد ، وبعد معارك في شوارع الخرطوم تم القضاء على المحاولة وإعدام قادتها (٥) . وعن موقف مصر من هذه المحاولة فقد تلقى السادات خبر الغزو من سفارة مصر بالخرطوم ، وعلى الفور طلب من أجهزته بأن تكون في حالة استعداد تام ومتابعة قصوى لأن ما يحدث في الخرطوم يهم القاهرة ويعنيها تماماً (٦) ، يذكر أن السادات كان قد بعث برسالة إلى النميري يحذره من

(١) د / بركات موسى الحواقي ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٢) Bgnard Sally Ann , O p cit

(٣) صحيفة الأيام ، العدد ٧٥٦٢ ، ( السبت ٦ سبتمبر ١٩٧٥ م ) .

(٤) صحيفة الأيام ، العدد ٧٥٦٣ ، ( الأحد ٧ سبتمبر ١٩٧٥ م ) .

(٥) مصطفى علوي ، " السياسة الخارجية السودانية بعد انقلاب يوليو " ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ١٦٧ .

هذا الغزو كما فعل إبان الانقلاب الشيوعي<sup>(١)</sup> . وقد لخص السادات موقف محسّر من المحاولة في لقائه بجريدة أخبار اليوم القاهرية إذ قال : « تجمعت لدينا معلومات وأدلة وقرائن تقول أن السودان مقبل على حركة يتحالف فيها أقصى اليمين [ الصادق المهدي ] مع أقصى اليسار [ الشيوعيين ] مروراً بالإخوان المسلمين ، وقد أرسلت مندوباً إلى النميري يحذره بأن هنالك عملاً يدبر ضده وموعده ٢٥ مايو ، إلا أن التوقيت به مسؤول نميري كان مفاجئاً »<sup>(٢)</sup> .

كان طلب نميري من القاهرة أن ترسل القوات السودانية المرابطة في القناة ، ومن ثم أصدر السادات تعليمات بتجهيز اثنين وعشرين طائرة أنتوف لنقل القوات ، حيث تم نقل ألف وخمسمائة جندي وضابط إلى الخرطوم<sup>(٣)</sup> ، كذلك قامت الطائرات المصرية بتصوير منطقة حدود السودان مع ليبيا حيث اتضح أن هنالك عدداً من القوات قادمة إلى السودان ، وتم ضربهم من الجو بطائرات مصرية<sup>(٤)</sup> ، كذلك وجهت إذاعة ركن السودان بالقاهرة موجاتها نحو السودان بدلاً عن إذاعة أمدرمان التي عطلت ، وقد كان لذلك دور كبير في قمع الثورة في أيامها الأولى<sup>(٥)</sup> . وحول الدور المصري في دحر المحاولة ذكر اللواء الباقر نائب رئيس الجمهورية : « لقد كان لتحرك مصر السريع دور كبير في القضاء على المرتزقة وتدميرهم وقد وضعت مصر كل إمكانياتها تحت تصرف السودان ، ونحن لا نستغرب ذلك فإن مصلحة السودان هي مصلحة مصر ، واستقرار السودان هي استقرار مصر » ، فقد جمعنا المصالح والتاريخ المشترك<sup>(٦)</sup> . وحول الدافع من الموقف المصري صرح نائب الرئيس المصري حسني مبارك أثناء زيارته للخرطوم للتهنئة بالنصر قائلاً : « إن الحكومة المصرية لا تسمح لأي قوى خارجية بأن تبعث بسلامة السودان وأمنه ، إن تهديد سلامة السودان وتهديد لسلامة الشعب المصري وأمنه الاستراتيجي »<sup>(٧)</sup> .

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصر المشترك ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

(٢) صحيفة الأيام ، العدد ٧٥٦٥ ، ( الثلاثاء ، ٩ سبتمبر ١٩٧٥ م ) .

(٣) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصر المشترك ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٧٥ .

(٥) محمد وقيع الله ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

(٦) صحيفة الأيام ، العدد ٧٨١٨ ، ( الخميس ٨ يوليو ١٩٧٦ م ) .

(٧) جريدة الصحافة ، العدد ٨٨٢٦ ، ( الأحد ٢٥ مايو ١٩٨١ م ) .

وقد أكد السيد الصادق المهدي التدخل المصري في المحاولة في خطاب أرسله باسم الجبهة الوطنية إلى الرئيس المصري محمد أنور السادات يعاتبه فيها على تدخل مصر في شئون السودان الداخلية من أجل مصالحها دون مراعاة لأواصر الأخوة والصداقة والجيرة التي تجمع بين البلدين<sup>(١)</sup>.

تلك هي الأحداث التي جابهت السودان واستدعت تدخل مصر ، ومن خلال دراسة تلك الأحداث بالإمكان إبداء الملاحظات التالية :

١/ ذكرنا سابقاً أن التهديدات العسكرية التي تعرضت لها مصر كلها تهديدات خارجية مؤثرة على الأمن القومي المصري ، وأن تدخل السودان كثيراً ما يكون على حساب مصالحه الاستراتيجية .

٢/ يلاحظ أن التهديدات التي جابهت السودان وتدخلت مصر لدرئها انقسمت إلى قسمين : القسم الأول : تهديدات خارجية آتية غالباً من مصر نفسها مثل الغزو التركي المصري والإنجليزي المصري للسودان ، وتدخل مصر في حلايب .

القسم الثاني : تهديدات داخلية تتعلق بالصراع السياسي حول السلطة ، وتدخل مصر في هذه الحالة دائماً يكون من أجل ترجيح كفة طرف من أطراف الصراع على حساب الطرف الآخر ، ، غالباً ما تكون اسعمر مسلحة ذاتية ، راء ذلك التدخل ، الأمر الذي يعد تدخل في شئون السودان الداخلية ، ومن ثم يعد انتهاك للأمن القومي السوداني ومصلحه الحيوية لا تحقيق لها .

٣/ معظم الحالات التي تدخلت فيها مصر عسكرياً في السودان تمت في عهد مايو وهدفت إلى تعضيد ذلك النظام ضد الأغلبية الشعبية الراضية له ، والتي تمثلت في الجبهة الوطنية المعارضة ، وجماعات المعارضة الداخلية الأخرى .

٤/ أسهمت الأجهزة الأمنية المصرية بدور فعال في كشف جزء من التحركات العسكرية لجماعات المعارضة السودانية ، مما يدل على أن تلك الأجهزة تعنيها أمر السودان حكومةً ومعارضةً ، ومن ثم فهي تتجسس عليهما معاً من أجل التنبؤ بمستقبل الحكم في السودان مبيانةً لمصالح محمر الاستراتيجية فيه .

---

(١) نص خطاب السيد الصادق المهدي للسادات حول أحداث يوليو ١٩٧٦م ، ملحق رقم : (ج) .

## المبحث الرابع :

### موقف مصر من حرب الجنوب وأثره على

#### الأمن القومي السوداني :

من التهديدات العسكرية التي واجهت السودان فأثرت على أمنه القومي مشكلة الحرب في الجنوب ، والتي ظلت تمتاز بثروات البلاد وموارد المادية والبشرية لمدة قاربت نصف قرن من الزمان <sup>(١)</sup> ، ونسبة لوشائج القربى والجوار التي تربط مصر بالسودان فقد كان متوقفاً أن تعايش مصر ألام السودان المتمثل في الجرح النازف في جنوبه ، ذلك أن لحرب الجنوب تأثيراتها البالغة على الأمن القومي المصري أيضاً ، والذي يرتبط في أحيان كثيرة بالأمن القومي السوداني ، إلا أن الأمر الذي يثير الدهشة لدى الكثير من المراقبين وخاصة من الشعب السوداني ، هو أن درجة السعايشة المصرية لمشكلة السودان في جنوبه ، ودرجة انفعالها بها تعتبر محدودة للغاية ، بالقياس مع حجم التهديدات التي تمثلها الحرب على أمن البلدين القومي . والذي يثير الدهشة والحيرة أكثر هو أن مصر استغلت هذه الحرب في أحيان كثيرة كأداة لإدارة اللعبة السياسية في السودان وفقاً لمصالحها التي اقتضت في بعض الأحيان الوقوف بجانب متمردي الجنوب ضد الحكومة السودانية . وبناءً على ذلك طرحت العديد من التساؤلات حول مدى تأثير حرب الجنوب على أمن البلدين القومي ؟ ، وما هو حقيقة الموقف المصري من حرب الجنوب ؟ ، وتساؤلات أخرى سيجيب عليها هذا المبحث بالقدر المستطاع .

#### أولاً : خلفية تاريخية عن حرب الجنوب :

تعتبر الحرب الدائرة في جنوب السودان من أطول الحروب أمداً في العصر الراهن ، إذ استمرت زهاء الخمسين عاماً ، وأسهمت بصورة رئيسية في التخلف الذي يعيشه السودان اليوم . وقد اندلعت حرب الجنوب أساساً بسبب سياسات الاستعمار الثاني في السودان ، كما لعبت مصر دوراً كبيراً في إشعالها ، بسبب السياسات التي انتهجتها هناك من خلال مندوبيها في السودان الصاغ صلاح سالم <sup>(٢)</sup> . أسهمت الحكومات

(١) د/ منصور خالد ، " العوامل الخارجية في الصراع السوداني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩١ ، ( يناير ١٩٨٨ م )

ص ١٠١ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن ، الصاغ صلاح سالم والسودان ١٩٥٢-١٩٥٦ ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

السودانية المتعاقبة بدورها في إفساح نار الحرب في الجنوب ، بسبب سياساتها الغير مدروسة تجاه المشكلة منذ فجر الاستقلال ، خاصة فيما يتعلق بمطلب الفدرالية وإخفاقات لجنة السودان واستغلال مشكلة الجنوب كأداة للصراع الحزبي وإدارة اللعبة السياسية في البلاد <sup>(١)</sup> ، زاد من تطور حرب الجنوب سياسات حكومة عبود الرامية إلى حل المشكلة عن طريق فرض اللغة العربية والدين الإسلامي في الجنوب بالقوة <sup>(٢)</sup> ، وقد تمكنت حكومة مايو من حل المشكلة وعقد اتفاقية مع المتمردين أدت إلى توقف الحرب لمدة أحد عشرة عاماً ، وانفجر الوضع مرة أخرى في ١٩٨٣ م <sup>(٣)</sup> ، ثم جاءت حكومة الإنقاذ الوطني وانتهجت سياسات عمقت من جذور قضية الجنوب وأعمدت لها أبعاداً دولية أصبحت تهدد وحدة السودان وأمنه واستقراره <sup>(٤)</sup> . ورغم الجهود التي بذلتها الحكومات السودانية المتعاقبة لإيجاد مخرج لحرب الجنوب ، إلا أنها فشلت جميعاً بسبب الخلافات الجوهرية حول بعض القضايا وانعدام الثقة بين أطراف الصراع ، وتدخل أطراف أخرى لها مصلحة في استمرار الحرب .

### **ثانياً : تأثير حرب الجنوب على الأمن القومي السوداني :**

تركت حرب الجنوب أثراً بالغاً على جدار الأمن القومي في السودان ، في مختلف مجالاته ، حيث كان السبب الرئيسي في تخلف البلاد وإقاعده عن اللحاق بركب الأمم المتقدمة رغم توفر الإمكانيات لذلك <sup>(٥)</sup> ، فقد أسهمت حرب الجنوب في عدم الاستقرار السياسي الذي يعاني منه أنظمة الحكم في السودان منذ الاستقلال ، حيث كان لهذه الحرب دورها الرئيسي في سقوط الحكومات السودانية المتعاقبة <sup>(٦)</sup> ، كما أسهمت في تعثر عملية الوحدة الوطنية والانصهار القومي الأمر الذي أصبح يهدد البلاد بالتمزق خاصة في الآونة الأخيرة ، حيث احتدم الصراع عنيفاً بين التيارات السياسية

(١) عبد الغفار محمد احمد ، السودان والوحدة والنوع ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٢) بونا ملوال ، " حول جذور النزاع الراهن في جنوب السودان " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩ ، (يناير ١٩٨٨ م) ، ص ٨٠ .

(٣) " أثر الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان علي أفريقيا " ، صحيفة السودان الحديث ، (٣٠-سبتمبر ١٩٩٩ م) .

(٤) عبد لسلام إبراهيم ، بغدادني ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٥) لواء د/ محمود خليل ، " الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، (أكتوبر ١٩٨٦ م) ، ص ٢٣٢ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ .



و العرقية و الجهوية و الدينية بصورة لم يسبق لها مثيل <sup>(١)</sup> . هذا على الصعيد السياسي الداخلي ، أما على صعيد سياسة السودان الخارجية فقد أسهمت الحرب كثيراً في عرقلة مصالح السودان الخارجية ، إذ كانت السبب الرئيسي في تدهور علاقات السودان مع معظم دول الجوار الإفريقي . التي نظرت إلى هذه الحرب بحسبانها حرباً بين عرب الشمال وزنوج الجنوب ، مما أدى إلى خلق طوق من الدول الإفريقية المعادية للسودان <sup>(٢)</sup> ، وعلى المستوى العالمي أسهمت حرب الجنوب في تدهور علاقات السودان مع عدد كبير من دول العالم ، فحينما كان جون قرنق يرفع شعارات ماركسية تدهورت علاقات السودان مع دول المعسكر الاشتراكي ، وبعد انهيار الشيوعية تحول قرنق إلى الغرب فتدهورت علاقات السودان مع تلك الدول ، والمسيحية منها على وجه الخصوص <sup>(٣)</sup> ، حيث تزعمت الولايات المتحدة الحملة الدولية ضد حكومة الإنقاذ السودانية باتهامها بخرق حقوق الإنسان ، وممارسة العنصرية ، والتفرقة الدينية والرق ، والتطهير العرقي ، والاضطهاد الديني ضد العناصر الزنجية في الجنوب وجبال النوبة ، وقد كانت تلك فرصة للتدخلات الأجنبية في السودان للنيل من سيادة البلاد وأمنه واستقراره <sup>(٤)</sup> ، وقد أسهمت القاهرة وأدلت بدلوها في هذا الصدد ، وأصبحت ضمن الدول التي تنفذ الاستراتيجيات الغربية تجاه حكومة السودان المناوئة لمصالحها القومية في البلاد <sup>(٥)</sup> . على الصعيد الاقتصادي أسهمت الحرب في إقعاد السودان اقتصادياً ، وعجزه عن استغلال الثروات التي تزخر بها البلاد ، من ثروات بترولية وزراعية وحيوانية ومعدنية وسياحية <sup>(٦)</sup> ، فبدلاً من أن يصبح السودان دولة عظيمة وسلّة لغذاء العالم ، أصبح من أفقر دول العالم ، حيث أصبح محطاً للاغاثات والمنظمات الطوعية بسبب العجز عن استغلال الثروات ، أو تبديد القليل المستغل منها

(١) جمال عبد الجواد ، " أزمة التكامل القومي في السودان : حالة الجنوب " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٢٩ ، بيروت ( يوليو ١٩٨٩ م ) ، ص ٣٤ .

(2) Interview With Francis Deng " , Africa Report , Op . cit , P.20 . "

(٣) محبوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، ( الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ) ، ص ٢٤٠ .

(٤) بيان وزارة الخارجية الأمريكية حول المناطق الآمنة في الجنوب ، ١٤ يونيو ١٩٩٣ م .

(٥) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، ( ١٩٩٧ م ) .

(٦) لواء د/ محمود خليل ، الأمن القومي السوداني ومشكلة الجنوب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

في الحرب وإفرازاتها من صراعات سياسية وفساد سياسي واقتصادي<sup>(١)</sup> ، هذا بالإضافة للآثار الاجتماعية والأمراض التي خلفتها حرب الجنوب في جسد المجتمع السوداني من فقر وجوع ، ونعرات عنصرية وجهوية ، وحروب قبلية ، ونزوح ولجوء إلى دول الجوار ، إضافة إلى قتلى وأسرى وجرحى ومشوهي الحرب الذين يفوق عددهم التصور ، مما يدل دلالة قاطعة على أن هذه الحرب قد خلفت أثراً عميقة في جسد الأمن القومي السوداني يصعب إزالتها<sup>(٢)</sup> .

### ثالثاً : تأثير حرب الجنوب على الأمن القومي المصري :

مما لا شك فيه أن آثار حرب الجنوب لا تقتصر على السودان فحسب ، وإنما تتعداه لتتطال الأمن القومي المصري كذلك ، فالسودان ومصر تاريخياً بمثابة الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائرُه بالسحر والحس ، وذلك لصللة الجوار والقرابة والمصالح المشتركة<sup>(٣)</sup> .

ونسبة لأن التركيز في هذا البحث على جانب المصالح الاستراتيجية ومهدداتها الأمنية ، فإن المصالح المصرية قد تضررت كثيراً من جراء حرب الجنوب ، فقد كانت السبب الرئيسي في عرقلة إنشاء قناة جونقلي التي ستوفر الكثير من الفوائض المائية للبلدين حال إنشائها ، فقد تعطل المشروع بسبب الحرب بعد أن قطعت الإنشاءات فيها طوراً متقدماً في عهد حكومة مايو<sup>(٤)</sup> ، من جانب آخر فقد كانت حرب الجنوب الذريعة الرئيسية للتدخل الإسرائيلي في المنطقة ، وتعزيز مساعيها الرامية للسيطرة على مياه النيل عبر إثيوبيا ويوغندا وعدد من دول المنبع ، حيث أنشأ الكيان الصهيوني بالتعاون مع حكومات هذه الدول وتمويل الولايات المتحدة عدداً من السدود والخزانات والمشروعات الزراعية على منابع النيل<sup>(٥)</sup> .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٣٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٣٧ .

(٣) د / سليمان عثمان ، " كلمات علي رؤوس الأصابع : بين مصر والسودان مصالح دائمة ومصير مشترك " ، صحيفة

السودان الحديث ، العدد ٧٥٧ ، ( ٥ فبراير ١٩٩٢ م ) .

(٤) Jorge Tombelako " The Impact of The Jonglei Scheme On The Economy Of The Dinka " African Affairs , Vol 84 , No 334 , ( Jan 1985 ) .

(٥) شوقي سعيد ، " المياه في الشرق الأوسط : أزمة في عهد الأزمات " ، لشرة بحوث استراتيجيه ، العدد صفر ، بيروت

لبنان ، ( ١٩٩١ م ) . ص ٣٣ .

إن الخطر الكبير على الأمن القومي المصري يكمن في حالة تعثر حل مشكلة جنوب السودان وقيام دولة جديدة هناك ، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور شريك جديد يقاسم مصر حصته من مياه النيل ، وغير مرتبط بالاتفاقيات المائية المعقودة بين مصر والسودان ، مما يعني فرصة جديدة للتدخل الإسرائيلي في المنطقة وتهديد أمن البلدين القومي في مجال الموارد المائية <sup>(١)</sup> ، كذلك فإن الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن السوداني ، ومن ثم فإن أي حروب وقلق داخل السودان مثل حرب الجنوب سيمنح تأثيره ليطال الأمن القومي المصري في كثير من الأحوال ، ومن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي في السودان وتقلب الحكومات قد تفرز حكومات معادية لمصر إذ لا ترض مصر في السودان بغير حكومة موالية لها وراعية لمصالحها ، وحرب الجنوب كثيراً ما تحول دون استقرار الحكومات السودانية سواء كانت الموالية منها لمصر أم المعادية لها <sup>(٢)</sup> ، إلا أن هذه الحرب في أحيان أخرى قد تنصب في صالح مصر ، ذلك أنها تضعف السودان ، وتجعله عاجزاً عن التفرغ للتمتية خاصة في المجال الزراعي ، مما يجعله عاجزاً عن استغلال نصيبه من مياه النيل والمطالبة بالمزيد ، وهذا ما لا يرض مصر <sup>(٣)</sup> ، لكل ذلك نجد أن موقف الحكومات المصرية من حرب الجنوب غامض ومتذبذب ، إذ أنها في كثير من الأحيان تقف مع الحكومة السودانية ، فقد كانت مصر لا تقبل أي كلام عن جنوب السودان ، وتقف مع الحكومات السودانية بقوة ، إلا أن ذلك الموقف يجب أن لا يؤدي إلى انتصار الحكومة على المتمردين ووقف الحرب مما يعني استقرار سياسي وتنموي في السودان وهذا في غير صالح مصر <sup>(٤)</sup> ، وبعد نظرية بطرس غالي عن أهمية دول المنبع أصبحت مصر تمد حبال الوصال مع الجنوبيين مع رفض فكرة تقرير المصير الذي يعني وجود شريك جديد يقاسم مصر مياه النيل وفرصة جديدة لإسرائيل لتهديد مصر مائياً عبر ما يعرف بنظرية الضلع الثالث .

(١) عباس الطرابيلي ، مصر والسودان قضية الأمن القومي ، صحيفة الوفد ، القاهرة ، (١٩ يونيو ١٩٩٨ م) .

(٢) د/ حسن مكّي ، " الأمن الاستراتيجي للسودان وركائزه " ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٥٨٢ ، (أكتوبر ١٩٩١ م) .

(٣) شرف الدين أحمد حمزة ، " مصر الرسمية والشعبيّة السياسي في السودان " ، صحيفة القوات المسلحة ، مصدر سابق .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) د/ عبد اللطيف البوني ، " سفينة العلاقات السودانية المصرية من شلالات النيل إلى أمواج الخليج " ، صحيفة السودان

الحديث ، مصدر سابق .

## رابعاً : موقف مصر من حرب الجنوب :

لقد اتضح من المباحث السابقة أن حرب الجنوب تؤثر على الأمن القومي السوداني بدرجة كبيرة ، وتؤثر على الأمن القومي المصري كذلك من خلال تأثيرها على الأمن القومي السوداني المتداخل مع الأمن القومي المصري ، كما أنها تؤثر على الأمن القومي المصري في مجال المياه سلباً بتعطيل المشروعات المشتركة الرامية إلى زيادة إيرادات المياه مثل مشروع جونقلي ، وكذلك بإتاحة الفرصة للتدخلات الأجنبية ، والصهيونية على وجه الخصوص في منابع النيل ، وقد تؤثر عليه إيجاباً بإبعاد السودان عن النهضة الاقتصادية والزراعية ، والتي قد تنقض ما تأخذه محصر من مياه النيل .

وقد كان من الطبيعي ، وحسب وشائج الاخوة والجوار التي تربط البلدين أن نقف مصر بجانب السودان في حربه الطويلة الأمد في جنوبه ، خاصة وأن الحرب تؤثر على مصر أيضاً ، وفي ظل تدخل أيادي أجنبية في هذا الحرب لصالح المتمردين ، إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك ، حيث أن تاريخ العلاقات الثنائية يؤكد على أن موقف مصر من حرب الجنوب يتحدد وفقاً لمصالحها فقط ، فقد تقتضي مصالحها الوقوف بجانب الحكومة أحياناً ، وفي حالات أخرى الوقوف على الحياد ، وتارة الوقوف بجانب متمردي جنوب السودان ، وقد كان امواقف مصر المتذبذبة تلك آثارها الكبيرة على الأمن القومي السوداني سلباً أو إيجاباً كما سنري من خلال التحليل التالي

لقد ركزت معظم الكتابات والتحليلات على تحميل وزر نشوء مشكلة الجنوب السوداني للاستعمار البريطاني وسياسات الحكومات الوطنية السودانية وذلك إما خشية من مصر ، أو حباً فيها بالتغاضي عن أخطائها إبان العهد الاستعماري لصالح الوحدة ، فقد تجاهلت معظم تلك الكتابات دور مصر في نشوء وتطور حرب الجنوب . ويؤكد الباحث أن الأطراف الثلاثة : [ بريطانيا ومصر والحكومات السودانية ] يتحملون أوزاراً متسلوية أو متقاربة في نشأة هذه الحرب وتطورها ، وما يهمنا هنا هو الدور المصري والذي يمكن تناوله في التحليل التالي :

## أ/ الدور المصري في فترة ما قبل استقلال السودان :

يتمحور الدور المصري أساساً حول مساعي القاهرة بشتى السبل لاحتواء السودان تحقيقاً لمصالحها وصيانةً لعمقها الاستراتيجي وشریان حياتها الممتد حتى منابع النيل عبر السودان شماله وجنوبه ، ونسبةً لأن بريطانيا شريكة مصر في استعمار السودان كانت تحد من طموحات مصر تلك فقد دار الصراع عنيفاً بين الشريكين حول مستقبل السودان بين الوحدة مع مصر أو الاستقلال التام <sup>(١)</sup> . وبقدر ما كانت لمسألة الشركاء المتشاكسون في استعمار السودان من آثار إيجابية على البلاد إذ عجلت بالاستقلال دون إراقة دماء ؛ فقد كان لها أيضاً آثار سلبية تمثلت في التمهيد لحرب الجنوب طويلة الأمد ، فقد استخدم الطرفان مختلف الوسائل لتحقيق سياساتهما في السودان فدعمت بريطانيا التيار الاستقلالي في حين دعمت مصر التيار الاتحادي <sup>(٢)</sup> . وامتد عبث الطرفين إلى الجنوب لينقض من نسيج الوحدة الوطنية الهشة أصلاً والمتكونة حديثاً ، فقد كان الجنوب ومستقبله أيضاً موضع مساومات وأداة للصراع بين الطرفين ، فقد حاولت بريطانيا فرض عزلة على الجنوب تمهيداً لفصله عن الشمال وحينما تعذر ذلك حاولت استخدام تخلف الجنوبيين كذريعة لتأخير الاستقلال وإعاقة الوحدة مع مصر <sup>(٣)</sup> ، أما مصر فقد حاولت استخدام الجنوب كعنصر ضغط على بريطانيا والتيارات السياسية في شمال السودان من أجل فرض الوحدة والاستقلال تحت التاج المصري ، وذلك من خلال سياساتها عبر الصاغ صلاح سالم في السودان ، والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في تطور مشكلة جنوب السودان والتمرد الذي وقع في عام ١٩٥٥م <sup>(٤)</sup> . وسيبين البحث تلك السياسات والممارسات في السياق التالي .

أولاً : زار صلاح سالم الجنوب السوداني في عام ١٩٥٣م على رأس فريق مصري بجانب الزعيم إسماعيل الأزهري ، وقد شارك الجنوبيين رقصاتهم الشعبية أملاً في

(١) د / جعفر محمد علي بخيت ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) محمد أبو الناسم ساج حامد ، السودان المازق التاريخي والمازق المستقبل ، المجلد الأول ، مريم سابق ، ص ٢٧٤ .

(3) Muddathir Abdel Rahim , *Imperialism & Nationalism, in the Sudan* , Op .cit . 166 .

(٤) عبد الرحمن مختار ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

استمالتهم لجانب الوحدة مع مصر حتى سمي بالصاغ الراقص [ The dancing major ]<sup>(١)</sup> ، حيث قدما نيابةً عن الحزب الوطني تعهدات سخية للجنوبيين في حالة موافقتهم على الاستقلال تحت التاج المصري وإجراء الانتخابات في الجنوب<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكر بعض الكتاب أنه أثناء زيارة صلاح سالم للجنوب سألته مساعد جراح قائلاً : هل سأصبح مديراً للصحة في المديرية بعد السودان ؟ ، فأجاب صلاح سالم بالإيجاب<sup>(٣)</sup> ، ولأسباب كثيرة لم تتحقق تعهدات صلاح سالم للجنوبيين ، مما أدى إلى بذر الكراهية في نفوسهم لأبناء الشمال ، فقد قال تقرير لجنة السودان الذي أذيع في ٢٠ يونيو ١٩٥٤م بأن التعيينات في الوظائف الموروثة من المستعمر ستكون على أساس الأقدمية والتجربة والمؤهلات<sup>(٤)</sup> ، وقال الأزهري أنه لا يوجد جنوبيين يستحقون الترقية<sup>(٥)</sup> ، ومن ثم أصبح من الواضح أنه لأن تكون وزيراً أسهل من أن تكون مديراً لأحد المديريات الجنوبية ، وبذلك فإن ستة فقط من الجنوبيين اختيروا للوظائف الإدارية التي تركها المصريون والإنجليز ، بينما كانت للشماليين ٨٠٠ ، وخليفته<sup>(٦)</sup> . وقد شعر الجنوبيون إزاء ذلك بمرارة ومللم خبيرين ، فقد دثر النائب أبيل الير أحد زعماء الحزب الجنوبي الذي أصبح اسمه حزب الأحرار : « كل باخرة وكل طائرة تصل إلى الجنوب كانت تقل شماليين ليشغلوا وظائف الإدارة والشرطة والجيش »<sup>(٧)</sup> .

بناءً على ذلك اتضح عدم صدق تعهدات صلاح سالم والأزهري ، وأيقن الجنوبيون أن مصر وشمال السودان قد عقدا العزم على خداع الجنوب ، بدلاً من التعامل

---

(١) بونا ملوال ، جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٥ .

(٣) محسن محمد ، مصر والسودان : الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، ( القاهرة : دار الشؤون ، ١٩٩٤م ) ، ص ٢٩٤ .

(٤) Bona Mulual , " *The Roots Of Current Contention* " , in : Francis M . Deng , the Seereh For Peace and Unity in the Sudan , ( Washington : Wedrow Wilson Imistitute , 1987 ) , P . 9 .

(٥) Ibid , P. 70 .

(٦) Ibid , P. 10 .

(٧) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

معه بصديق وجدية ، الأمر الذي أسهم في بذر ترسبات في نفوس الجنوبيين وحساسية ضد أبناء الشمال أسهمت بصورة أو أخرى في الأحداث اللاحقة <sup>(١)</sup> .

ثانياً : ذكر أحد المشتركين في تمرد ١٩٥٥م المستر دانييل جوى المذيع بأحد اللـهجات المحلية الجنوبية من إذاعة القاهرة - ذكر أن لصالح سالم دور في التمرد الذي وقع عام ١٩٥٥م فقد حرص الجنوبيين على الاتحاد مع مصر لكي تحميهم من الشماليين <sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : ذكر اللواء، أحمد محمد فائد فؤاد دفاع السودان لـنـسـاعـيل الأزهري أن هناك ملانـر، مصرية تقذف منشورات من لصالح سالم على الناس في الجنوب وقال إن مدير الري المصري في ملكال كان يوزع الأموال والمنشورات المعادية للشمال . كما أشار مدير المديرية الاستوائية السوداني في مايو ١٩٥٥م إلى الأنشطة المصرية المتزايدة واجتماعات بين مهندس الري المصري المقيم والسياسيين والموظفين من جوبا ، وأن المصريين وراء الملصقات التي ظهرت في الشوارع تدعوا الوحدة مع مصر ، وقد كان ذلك في وقت اتجه فيه كل أحزاب الشمال نحو الاستقلال بعيداً عن مصر مما يعني سباحة عكس التيار من قبل الجنوبيين بتحريض من القاهرة <sup>(٣)</sup> .

رابعاً : قال الحاكم العام السير نوكس هيلم في مايو ١٩٥٥م محذراً لندن من أن بعض المتطرفين طالبوا بقوات مصرية لمساعدة الجنوبيين على طرد الشماليين ، وهناك أفكار تنتشر في الجنوب تنادي باتحاد بينه وبين مصر ينتهي بخروج الشماليين وفي هذه الحالة يحكم الجنوبيون بلادهم <sup>(٤)</sup> ، وفي أواخر يوليو في لندن قال السير هيلم لأنـتـونـي ليك وزير الدولة للشؤون الخارجية [ الخطر الوحيد الرشاوى المصرية في الجنوب ] <sup>(٥)</sup> .

خامساً : كان لصالح سالم على اتصال بالنواب الجنوبيين أعضاء الحزب الوطني وقد دعا في نوفمبر ١٩٥٤م كل من بلين أليز الوزير السوداني وسيريسيو أبرو عضو لجنة الحاكم العام وجوردون أيوم النائب لزيارة مصر وبعد عودتهم عبروا عن استيائهم لموقف الأزهري من مصر وفي أوائل ١٩٥٥م انضم الوزيران بديو وداك داي إلى هذه المجموعة التي بعثت برسالة إلى الأزهري في ١٥ إبريل ١٩٥٥م قالوا فيها أن مصر

(١) بونا ملوال ، جنوب السودان في سياق العلاقات السودانية المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٢) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٣) بشير محمد سعيد ، غبايا وأسرار في السياسة السودانية ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

(٤) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٩٨ .

مسؤولة عن تنمية الشمال ويجب أن تساعد في تنمية الجنوب <sup>(١)</sup> ، وفي ٧ مايو عام ١٩٥٥م طالب نواب حزب الأحرار الجنوبي وبعض نواب الحزب الوطني في جوبا باتحاد بين الجنوب ومصر ، وقالوا أن الجنوبيين عقدوا اجتماعاً مع عميل مصري وسياسيين مؤيدين لمصر زاروا جوبا ، بعد ذلك حاول الجنوبيون إسقاط حكومة الأزهرى <sup>(٢)</sup> .

سادساً : في ٢٢ أغسطس ١٩٥٥م قال السيد مبارك زروق وزير المواصلات السوداني في البرلمان : « إن الحكومة تعتقد أن أيادي أجنبية وراء أحداث الجنوب وأنه يأسف لأن بعض أعضاء المجلس يستدح هذه الأيدي » . وكان يجيب بذلك على محمد نور الدين في إشارة لمصر <sup>(٣)</sup> .

سابعاً : ذكر خضر حمد السكرتير العام للحزب الوطني الاتحادي في مذكراته : « إن العوامل الخارجية أسرعت بالتمرد وشاركت فيها أيدي سودانية لخلق حالة من عدم الاستقرار ، وليس لها من غاية إلا زعزعة أركان حكم الأزهرى الذي تجرأ أن يناهز باستقلال بلاده » <sup>(٤)</sup> ، وذلك في إشارة أيضاً لمصر .

ثامناً : هاجمت إذاعة أمدرمان الصاغ صلاح سالم وقالت : أخذ صلاح سالم يرسم سياسية مماثلة للبريطانيين للتفرقة بين الشماليين والجنوبيين في محاولة للضغط على الأزهرى وعلى الحكومة الوطنية « وأضافت : « مسكين عبد الناصر جعل الضباط الأحرار يتصرفون في مصر كما شاءوا وأعطى كلا منهم ضيعة وأضاف إليها ضيعة اسمها السودان أعطاهما لصلاح سالم يتصرف فيها كما يريد » ، واتهمت الإذاعة صلاح سالم بأنه تأمر مع الجنوبيين ودفعهم إلى التمرد وحرق الجنوب وقتل الشماليين وهو الذي أغراهم بفصل الجنوب عن الشمال <sup>(٥)</sup> .

من جانبها رفضت القاهرة الاتهامات الموجهة إليها بدعم تمرد الجنوب وقد رد مسؤول مصري على محاولة إلقاء اللوم على الغير وقال : إن عدم طلب المعونة من مصر والتلميح إلى أنها بطريقة أو أخرى مسؤولة عن أحداث الجنوب لا تخدم إلا العدو المشترك .

(١) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣١ .

(٣) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

(٤) مذكرات خضر حمد ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٥) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .



## ب / موقف مصر من حرب الجنوب فترة ما بعد استقلال السودان :

لقد كان الموقف المصري إزاء الجنوب في الفترة ما قبل الاستقلال نابع من مساعيها لتحقيق الوحدة مع السودان والاستقلال تحت التاج المصري باستخدام مختلف الوسائل ، فلجأت القاهرة للجنوبيين بعد أن خذلها الشماليون والاتحاديون أنفسهم بميولهم نحو الاستقلال . بإعلان الاستقلال تبخر أمل الوحدة ، وقد ورثت الحكومة الوطنية الأولى جراء تلك السياسات حرباً مستعصية في جنوب البلاد ، فما هو موقف القاهرة من هذه الحرب ؟ . لقد تراوح الموقف المصري من مشكلة الجنوب بين التأييد والرفض ، وفقاً لمصالحها في السودان ، وفي معظم الأحوال تعاملت القاهرة مع هذه المشكلة باعتبارها شأن داخلي لا يد لها فيها ، إلا أنها في أحيان أخرى استثمرت حرب الجنوب كوسيلة للضغط على الحكومات السودانية وتطويعها .

ففي الفترة التي أعقبت استقلال السودان في عهد الحكومة الوطنية الأولى ، لم تكن تلك الحكومة على ونام تام مع مصر . من ثم رفضت مصر الحبار من حرب الجنوب خاصة وأن الحرب كانت في بدايتها ، ولم تأخذ أبعداً مؤثرة على مصالح البلدين . اتبعت حكومة عبود سياسة رامية إلى استئصال التمرد بالقوة العسكرية ، وقد دعمت الحكومة المصرية جهود عبود تلك عبر تسليح وتدريب الجيش السوداني ، حيث قدم عبد الناصر طائرات هيلي كوبتر عسكرية هدية للجيش السوداني ، كما قدم مدافع وشاحنات للنقل الحربي (١) .

ركزت الحكومة الديمقراطية الثانية جهودها على الحل السلمي لمشكلة الجنوب ، فعقدت عدداً من المؤتمرات في هذا الصدد . وقد ازدادت منذ عهد عبود التدخلات الخارجية في حرب الجنوب ، وبدأت الحرب تأخذ أبعداً دولية مما قد تؤثر على الأمن القومي المصري . وقد تحرك الرئيس المصري عبد الناصر آنذاك لحشد التأييد الدولي لحكومة السودان خاصة حلفاء مصر من المعسكر الشرقي حيث زار عبد الناصر الاتحاد السوفيتي وصدر عقب مباحثاته هناك بيان مشترك يشير إلى دعم الحكومة السودانية (٢) . بذلت حكومة مايو منذ فجر اندلاعها جهوداً مقسدة لحل مشكلة الجنوب ، وقد تمت

(١) صحيفة الصراخ ، العدد ١٨٨ ، (٢٦ نوفمبر ١٩٦٠م) .

(٢) صحيفة السودان الجديد ، العدد ٥٥٥٢ ، (٢٧ يوليو ١٩٦٥م) .

أخيراً توقيع اتفاقية أديس أبابا مع المتمردين ، والتي أوقفت الحرب لمدة ١٢ عاماً<sup>(١)</sup> ، ورغم معارضة السادات لتوجيهات السيري الإفريقية آنذاك وادت إلى بونر العلاقات ، إلا أن القاهرة أسهمت إسهاماً كبيراً في برامج إعادة التوطين التي أعقبت توقيع الاتفاقية ، حيث قدمت مصر دعم مالي كبير للسودان ، كما شارك الري المصري في إنشاء عدة قرى بالجنوب<sup>(٢)</sup> . وقدمت الحكومة المصرية منحة تعليمية مجانية للطلاب الجنوبيين في الجامعات المصرية ، ففي حين كانت الجامعات السودانية تنقيد بلوائحها الصارمة ولم تواكب الحدث باستيعاب عدد كبير من الطلاب الجنوبيين حيث استوعبت جامعة الخرطوم في تلك السنة سبع وعشرين طالباً فقط ، في حين كانت الجامعات السودانية تفعل ذلك ؛ فقد اتخذت مصر خطوات أكثر مواكبة وملائمة لظروف توقيع الاتفاقية حيث قدمت في تلك السنة ١٥٠٠ منحة مجانية للطلاب الجنوبيين<sup>(٣)</sup> . وبعد توقيع الاتفاقية توقفت الحرب حتى اندلعت مرة أخرى في عام ١٩٨٣ ، ونسبة للدعم الذي كانت تتلقاه حركة التمرد من محور عدن ، إضافة إلى تعطيل الحركة للعمل في مشروع قناة جونقلي ، نسبة لذلك فقد وقفت مصر بجانب النميري ، وقدمت لحكومة مايو عتاد عسكري في إطار اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين البلدين في يوليو ١٩٧٦م<sup>(٤)</sup> .

بعد سقوط حكومة مايو وقع التجمع الوطني الديمقراطي ميثاق كوكدام مع حركة التمرد والذي يقضي بإلغاء كل الارتباطات العسكرية للسودان بالخارج ، وعلى رأس تلك الارتباطات اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة في عهد مايو<sup>(٥)</sup> ، وقد نشطت حركة التمرد آنذاك ووصلت بعض مدن الشمال في عهد الحكومة الانتقالية والديمقراطية الثالثة ، ورغم الدعم العسكري الكبير الذي قدمته بعض الدول العربية خاصة العراق وليبيا للحكومة الديمقراطية الثالثة ، إلا أن مصر وقفت على الحياد من تلك المعارك ولم تقدم أي دعم لحكومة السودان باعتبار أن حرب الجنوب شأن داخلي ، بل أنها سعت إلى توطيد

---

(١) أ. د/ محمد عمر باشري ، مشكلة جنوب السودان : خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام ، مرجع سابق ، ص ٤٣٨ .

(٢) السفير محمد النابلي « مرجع سابق ، ص ٣٨٩ .

(٣) بونا ملوال جنوب السودان في سياق العلاقات السودانية المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٤) عبد الغفار محمد احمد ، السودان والوحدة في التنوع ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٥) محمد ابو القاسم حاج حامد « السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ٥٣٩ .

علاقتها مع إثيوبيا التي كانت تدعم حركة التمرد<sup>(١)</sup> ، وأخيراً استقبلت القاهرة العقيد جون قرنق في ديسمبر ١٩٩٨م استقبالا كبيرا وأبدت تعاطفا واضحا ومتعمدا حيال قرنق وحركته ، الأمر الذي اعتبره السودانيون وقوفا بجانب حركة التمرد على حساب الحكومة السودانية<sup>(٢)</sup>. وقد أثار كل ذلك غضب الصادق المهدي رئيس الوزراء فصرح قائلاً : « لقد كان السودان يأمل أن تقف مصر بجواره إزاء حرب استنزاف مدعومة من قوي أجنبية ، إلا أن مصر تقف على الحياد من حرب الجنوب »<sup>(٣)</sup>، وقد رد عليه الرئيس المصري قائلاً : « إن مصر ظلت تدعم السودان ولن تستطيع أن تقدم أكثر مما فعلت ، وإن الحرب ليست لعبة »<sup>(٤)</sup>. بعد ذلك رتبت القاهرة للقاءات بين زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني والعقيد جون قرنق ، سحبت عن توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين ، وقد أثارت تلك الاتفاقية بلبلة واضطرابات في الخرطوم قادت للإطاحة بحكومة الصادق المهدي<sup>(٥)</sup>.

في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، وبعد تدهور العلاقات بين البلدين حاولت القاهرة استخدام حرب الجنوب كأداة للضغط على الحكومة السودانية والتضييق عليها فأتخذت إجراءات في هذا الصدد منها :

- ١/ تقديم الدعم اللازم للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض ، وتقريب الشقة بينها وحركة التمرد وأخيراً توحيدهما حيث أصبحت الحركة تمثل الجناح العسكري للتجمع .
- ٢/ استقبال جون قرنق عدة مرات بالقاهرة ودعمه عسكرياً ومعنوياً ، وبذل مجهودات دبلوماسية كبيرة لاقناع العالم العربي بأن حركة جون قرنق ليست حركة عنصرية شهيداً لدعمه من تلك الدول ، التي أبدت بعضها مرونة واضحة في هذا الصدد خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية<sup>(٦)</sup> .

(١) محمد سعيد محمد حسن ، السودان ومصر والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٨ .

(٣) صحيفة السودان ، العدد ٨٢٠ ، ( ١ مارس ١٩٨٩ م ) .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) د/ فرانسيس ديتز ، " آفاق السلام في جنوب السودان " ، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد صفر ، (

١٩٩٣) ص ١٣١ .

(٦) " لقاء مع العقيد جون قرنق " ، صحيفة الخرطوم ، القاهرة ، العدد ١٦٦٧ ، ( ٢ ديسمبر ١٩٩٧ م ) .

٣/ إتاحة أجهزة الإعلام المصرية المختلفة لعناصر التجمع وحركة التمرد لتوجيه نقدها وهجومها على الحكومة السودانية (١) .

٤/ في عام ١٩٩٧م شاركت مصر في العدوان الثلاثي الإرثري الإثيوبي اليوغندي على السودان ، والتي تمثل دول الحزام المدعوم من الولايات المتحدة لإسقاط الحكومة السودانية ، حيث قدمت القاهرة دعم عسكري للمتمردين ولتلك الدول ، وأسهمت طائراتها في نقل عتاد عسكري لحركة التمرد (٢) .

٥/ أسهمت القاهرة في فتح جبهة قتالية جديدة بشرق السودان ، كما فتحت جبهة حلايب لإضعاف وتشتيت القوة العسكرية السودانية (٣) .

٦/ أسهمت في الحملة الدولية الرامية لتثويه صورة الحكومة السودانية ووصفها بأنها السبب في استمرار حرب الجنوب ، واستمرار الممارسات المجافية لحقوق الإنسان من قتل وتشريد وتهجير الأبرياء ، وقصف المدن وممارسة الرق وتجنيد الأطفال ، ودفع المتطرفين من قوات الدفاع الشعبي والمجاهدين لارتكاب مثل تلك الممارسات (٤) .

٧/ العمل على إفشال كل جولات المفاوضات التي تعقد بين الحكومة وحركة التمرد ، فقد ذكر شهود عيان وجود وفد مصري وأمريكي في كل جولة تعقد بين الطرفين وأنهما يلعبان دوراً كبيراً في تعنت حركة التمرد ، واتخاذ مواقف صلبة وجامدة تؤدي إلى إفشال المفاوضات (٥) .

وبذلك فقد اتخذت القاهرة موقفاً مؤيداً ومسانداً لحركة التمرد ، بسبب عدائها لحكومة السودان ، إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير حيث تراجعت القاهرة واتخذت موقفاً مغايراً وشبه مساند للحكومة السودانية ، إذ بذلت القاهرة مجهودات مقدرة منذ مطلع عام ١٩٩٨م في سبيل تحقيق السلام في السودان (٦) ، وقد كان السبب الرئيسي في ذلك اتخاذ الحكومة السودانية قراراً تقضي بمنح الجنوب حق تقرير المصير ، فبعد الدعم المصري والغربي لحرب الجنوب شعرت حكومة الإنقاذ الوطني أن الجنوب أصبح عبئاً

(١) المصدر نفسه .

(٢) " حوار مع العقيد جون قرنق " ، مجلة المصور ، القاهرة ، العدد ٣٨١٧ ، ( ٥ ديسمبر ١٩٩٧م ) .

(٣) صحيفة الشرق الأوسط ، بتاريخ ( ١ ديسمبر ١٩٩٧م ) .

(٤) " لقاء مع العقيد جون قرنق " ، مجلة المصور ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٥) " اثر الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان علي افريقيا " ، صحيفة السودان الحديث ، ( ٣٠ ديسمبر ١٩٩٣م ) .

(٦) اشرف الفقي ومحمد علام ، قرنق يعلن بالقاهرة التزامه بوحدة السودان ، صحيفة الحياة ، لندن ، ( ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧م )

على الشمال ، وأن هذه المشكلة لا يمكن حلها عسكرياً خاصة في ظل التدخلات الخارجية ، وبعد تراجع انتصارات الحكومة على المتمردين عقب عمليات صيف العبور ومسك الختام . وقد فشلت كذلك المساعي السلمية بعد فشل معظم المفاوضات بسبب التحريض المصري الأمر يثي المتمردين . وادّعى ذلك قررت الحكومة السودانية منح الجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم <sup>(١)</sup> . وقد كان القرار بمثابة الصدمة للقاهرة التي لم تكن تتوقع أن تقدم الحكومة السودانية على ذلك ، وقد أصبح هذا القرار ثابتاً للجنوبيين في دستور عام ١٩٩٨م وأصبح من الصعب التراجع عنه ، بل أن مجرد الاعتراف به من قبل القوى السياسية السودانية الحاكمة منها والمعارضة لهو أمر خطير ، وخطوة لم تفكر فيها أو تقدم عليها أي من الحكومات السودانية السابقة ، والحق أن المضار التي ستلحق بالأمن القومي السوداني جراء فصل الجنوب لا تسوي شئ مقابل ما سيُلحق بالأمن القومي المصري ، وقد كانت القاهرة السبب الرئيسي في إقدام الحكومة السودانية على اتخاذ تلك الخطوة ، فقد ذكر البشير نفسه ذلك بقوله : « لا يمكن لنا أن نقا تل خمسين سنة من أجل حماية الآخرين » <sup>(٢)</sup> . وبذلك فقد جنت مصر وبالا على أسنها القومي ، فقد كان السودان هو الحارس الأمين والراعي لشر يان حياتها طيلة هذه الفترة ، والآن وقد قررت الحكومة السودانية التنازل عن تلك الرعاية الطوعية ، فهل ستتدخل مصر ضد قيام دولة في جنوب السودان ؟ ، هذا ما يحدث الآن إذ تراجع ت الحكومة المصرية عن عدايتها للسودان ولكن بعد فوات الأوان ، فقد تدخلت القاهرة في صراعات الإسلاميين الأخيرة لصالح تراجع حكومة البشير عن دستور ١٩٩٨م ، الذي تضمن حق تقرير المصير للجنوب ضمن اتفاقية الخرطوم للسلام ، فقد كان الجناح الموالي للبشير أكثر تشدداً في الاعتراف بحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم ، وبالفعل بدأت الحكومة تتراجع عن ذلك فلم تقم الاستفتاء في موعدها في إبريل ٢٠٠٢م حسب ما نصت عليه الاتفاقية، حيث عادت معظم الفصائل الجنوبية الموقعة للاتفاقية إلى التردد عدا بعض القادة أمثال الدكتور لام أكول رئيس الجبهة الوطنية المتحدة ، والذي أظهر هو الآخر خلاقات جوهرية مع نظام الإنقاذ برزت أخيراً في إعلان خروجه عن تنظيم المؤتمر الوطني الحكومي ، والبيان الذي أصدره بهذا الصدد ، إلا أن ذلك كله لن يشفع للقاهرة إذ أن مستقبل الوحدة في السودان

(١) عباس الطرابيلي ، " مصر والسودان ، قضية الامن القومي " ، صحيفة الوفد ، القاهرة ، ( ١١ يونيو ١٩٩٨ م ) .

(٢) صحيفة المستقلة ، ( الثلاثاء ١٤ سبتمبر ١٩٩٩ م ) .

أصبح بعيد المنال ، بعد أن تراضى على ذلك معظم السودانيين شعباً وحكومة  
ومعارضةً ، شماليين وجنوبيين ، وأصبح حق تقرير المصير أمراً واقعاً يقر به الجميع  
إلا القاهرة .

## الفصل الثاني

### القضايا المائية وأمن البلدين القومي

يتناول هذا الفصل موقع مياه النيل في أجندة العلاقات السودانية المصرية ، وذلك من خلال الوقوف على الأهمية التي تكتسبها المياه في الأمن الدولي ، والأزمة المائية في الشرق الأوسط ، والتي أدت إلى صراعات بين دول المنطقة على تلك الموارد المائية ، خاصة في ظل الأطماع الإسرائيلية ، حيث تعتبر مياه النيل أهم مورد للمياه في المنطقة ، ويقف الفصل على أهمية مياه النيل بالنسبة للأمن القومي المصري على وجه الخصوص ، ومن ثم على المشاكل المائية بين السودان ومصر من خلال الوقوف على الاتفاقيات التي عقدت بين البلدين في هذا الصدد ، وأخيراً يتناول الفصل الري المصري في السودان ، والدور الذي يقوم به في حماية الموارد المائية المصرية والأسباب الأمنية وغير الأمنية التي تذرعت بها حكومة السودان لطرد الري المصري من البلاد في مطلع التسعينات ، والأضرار التي قد تلحق بالأمن القومي المصري من جراء ذلك .

#### المبحث الأول :

##### المياه والأمن الدولي :

تلعب المياه الدور الجوهري والرئيسي في الوجود الحياتي بشتى مظاهره ، وهو أهم ثروات العالم على الإطلاق ، واغلي كنوز الأرض لارتباطه بالحياة ، يقول تعالى : ﴿ وجعلنا من الماء كل شئ حي ﴾ <sup>(١)</sup> ، ويقول : ﴿ وتري الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وانبتت من كل زوج بهيج ﴾ <sup>(٢)</sup> . ونسبة لذلك فقد ارتبطت الحضارات القديمة والحديثة بمواقع المياه وخاصة حضارة حضرموت وسبأ ، يقول تعالى ﴿ لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وكذلك الحضارة المصرية والفرعونية التي ارتبطت بالنيل منذ القدم <sup>(٤)</sup> . وفي عصرنا الحديث تمثل مواقع المياه مواقع الوجود الحياتي بشتى مظاهره

(١) سورة الأنبياء ، الآية (٣٠) .

(٢) سورة الحج ، الآية (٥) .

(٣) سورة سبأ ، الآية (١٥) ، (١٦) .

(٤) رشدي سعيد ، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل ، ( القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٣م ) ، ص ٢٠ .

حيث يعتمد الإنسان على الماء في شربه وشرب أنعامه وزراعته ، وصناعاته ونقل منتجاته إلى دول أخرى ، وتوليد الطاقة ... الخ <sup>(١)</sup> ، ولكل ذلك فقد أصبح المياه أساساً للثروة ومورداً لتحقيق مصالح الإنسان ووجوده في الحياة ، فهو سر الحضارات ومؤشراً للتقدم ، والتخلف في الاقتصاد <sup>(٢)</sup> .

لذا فقد أصبح المياه قضية أمن قومي ، وأمن دولي ، وأصبح الكثيرون يتوقعون بأن تكون المياه وليست الأرض وغيرها سبب الحروب القادمة ، ومن ثم عنيت أجهزة صناعة القرار ومراكز البحث والاستراتيجية بدراسة قضية المياه كعنصر من عناصر التوتر <sup>(٣)</sup> ، وبناءاً على ذلك جاء اهتمام البنك الدولي بقضية المياه ، حيث أصدر الكثير من التقارير والدراسات في هذا الصدد ، أهمها تقريره لعام ١٩٩٥م حول أزمة المياه العالمية والذي ذكر فيه أن ٨٠% من أمراض دول العالم الثالث تحدث بسبب المياه الملوثة ، وأن ١٠ ملايين شخص يموتون سنوياً بنفس السبب ، إلا أن الخطر هو نقص المياه وليس تلوثها ، إذ أن ٨٠ دولة في العالم تضم ٤٠% من سكانها مهددة بنقص السيل ، وأن القرن المقبل سيشهد تفاقم الأزمة وتأثيرها على الزراعة والصناعة والصحة العامة ، وأنها ستتحول إلى صدامات وصراعات وحروب <sup>(٤)</sup> ، وقد دفع ذلك البعض إلى القول : « أن ثمن كوب الماء سيزيد على ثمن كوب البترول » <sup>(٥)</sup> .

### الأزمة المائية في الشرق الأوسط:

إن الأزمة المائية العالمية تتركز بصورة أساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إذ يدخل حوالي ٧١% من سكان هذه المنطقة تحت حزام الفقر المائي إن جاز التعبير ، وهو ما يقل فيه نصيب الفرد عن معدل الندرة ومعدل الضائقة <sup>(٦)</sup> ، وتقول الأرقام أن الشرق الأوسط هو الأفقر مائياً بالقياس للعالم كله ، فقد ذكرت دراسة

(١) فتحي محمد احمد ، " الماء : الواقع والمستقبل " ، مجلة العلوم ، العدد الاول ، ( الخرطوم : المركز القومي للبحوث ، يناير ١٩٩٥م ) ، ص ١٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢ .

(٣) د/ محمود أبو زيد ، المياه مصدر للتوتر في القرن الواحد والعشرين ، ( القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٨م ) ، ص ٩ .

(٤) محمود المراغي ، أرقام تصنع العالم ، الكتاب العربي الثاني والثلاثون ، الكويت ( ١٥ أبريل ١٩٩٨م ) ، ص ١٦٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٦٦ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ١٦٦ .



لوكالة المخابرات الأمريكية في الثمانينات : أن هناك عشرة أماكن على الأقل في العالم يمكن أن تندلع فيها حروب بسبب تقاسم المياه والغالبية توجد في منطقة الشرق الأوسط <sup>(١)</sup> ، كذلك أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في أواخر ١٩٧٨م دراسة تحت عنوان [ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط ] جاء فيها : « تقف الشرق الأوسط على شفا أزمة مصادر طبيعية رئيسة ، فقبل القرن الحادي والعشرون يحتل أن يمزق الصراع على مصادر المياه المحدودة الروابط الهشة أصلاً بين دول المنطقة ويؤدي إلى جيشان لم يسبق له مثيل » <sup>(٢)</sup> .

هذه هي الصورة العالمية التي ترسم علاقة الماء بالأوضاع والتلوث إضافة لمشكلة الندرة ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تضم الدولتين موضع البحث . ولكل تلك الأسباب كما ذكرنا فقد تحولت مشكلة المياه إلى قضية أمن قومي وأمن دولي ، فالاستراتيجيون يتوقعون حروباً تديرها أزمة المياه والسياسيون والاقتصاديون يبحثون عن وسائل لمعالجة هذه المشكلة قبل أن تتفاقم ، عن طريق التعاون الإقليمي ، وترشيد الاستهلاك ، واستخدام تكنولوجيا أكثر تقدماً في مجال المياه ، كل ذلك لتفادي ما قد ينشب بسبب المياه من حروب قد تضر بالأمن الدولي .

---

(١) عصام سليمان الفراغة ، الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل ، ( الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة والنشر ، ١٩٩٣م ) ، ص ٩ .

(٢) عبد الله ، من القارة ، المياه العربية بين خطر المعجز ومخاطر الدمية ، ( القاهرة : دار الحضارة العربية ، ١٩٩٦م ) ،

## المبحث الثاني :

### الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل :

ترتبط الأطماع الإسرائيلية في المياه بأساطير وخرافات دينية منذ القدم ، إذ أن حوض النيل مثلاً في الأساطير اليهودية حوض مقدس يرتبط بالذاكرة اليهودية ، إذ ترعرع في ضفافه سيدنا يوسف عليه السلام وحملت أمواجه سيدنا موسى ، وارتوى اليهود من مائه في سمر ، وانغرق النيل فرعون ونجا اليهود من شروره بذلك <sup>(١)</sup> ، ومن خلال النيل تمت هجرات يهودية إلى أعالي النيل ، مثل هجرة اليهود الفلاشا وهم يحملون التابوت حتى وصلوا إلى اكسيوم { إقليم التقراي في إثيوبيا الحالية } <sup>(٢)</sup> ، ووفقاً لهذه الأساطير فقد ربط الكيان الصهيوني وجوده وحدوده بالمياه ، حيث أن شعار المرفوع على منصة الكنيست الإسرائيلي يقول : « حدودك يا إسرائيل من النيل للفرات » أي من الماء للماء <sup>(٣)</sup> .

عملياً بدأت علاقة الفكر الصهيوني الحديث بالمياه منذ تجوالها بحثاً عن موطن قدم لها على الأراضي الفلسطينية والعربية ، حيث يتضح أهمية المياه بالنسبة للمشروع الصهيوني من طبيعته نفسها القائمة على ركيزتين أساسيتين هما الهجرة والاستيطان ، وتشكل هاتان الركيزتان العمود الفقري لنظرية الأمن الصهيونية ، والهجرة تحتاج إلى مزيد من الأراضي والأراضي تحتاج إلى مزيد من المياه <sup>(٤)</sup> .

بدأ اليهود في تأسيس دولتهم استناداً إلى وعد الرب إلى إبراهيم بقوله : « في ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً : لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات » <sup>(٥)</sup> ، إذا فالسيطرة على نهر النيل والفرات ليست ضرورة أمنية وحياتية فحسب بل هي من الحقائق الدينية للشعب اليهودي . وقد بدأ الصراع الفعلي بين العرب واليهود حول المياه بعد قيام الدولة العبرية في عام ١٩٤٨ م ، وقد أكد ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء للدولة الإسرائيلية ذلك بقوله « إن اليهود

(١) د/ نيل السمان ، حرب المياه من الفرات إلى النيل ، ( ١٩٥٥ ) ، ص ٧٨ .

(٢) عصام سليمان المراعنة ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

(٤) د/ نيل السمان ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٥) عنان دمشقية ، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية ، ( دمشق : الأمل للطباعة والنشر ، ١٩٩٤ م ) ، ص ١٤١ .

بخمسة مئة مليون يوم مع العرب معركة المياه ، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل وإذا لم تنجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين» (١) ، ويقول ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق : « إن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي تري مياه الليطاني يذهب هدرًا إلى البحر » (٢) .

وقد انحصرت الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية في ثلاثة محاور هي :  
١/ محور دجلة والفرات . ٢/ ومحور نهر الأردن والليطاني والحصباني والمياه الفلسطينية . ٣/ والمحور الثالث محور نهر النيل ، ويرمي إسرائيل من ذلك إلى إخضاع الدول العربية عبر السيطرة على شرايينها المائية من خلال ما يعرف بنظرية الضلع الثالث ، خاصة وأن المياه العربية كلها تتبع من أراض غير عربية (٣) .

وحوال الألمان الاسرائيلية في مياه النيل ، فقد بدأت الصهيونية ومنذ تأسيسها تهتم بالقارة الإفريقية ، فقد فكر اليهود في الاستيطان بشرق إفريقيا وكينيا كما فكروا في السودان ، إن الكيان الصهيوني يرى أن حدود دولته المعروفة بأرض الميعاد تمتد إلى نهر النيل لتضم مصر والسودان ، ولذلك فإن إسرائيل يرى أن نهر النيل حق شرعي له ولا بد أن يطالبه طال الزمن أم قصر (٤) .

ومنذ قيام الكيان الصهيوني ظهرت مطامعه اللامحدودة في مياه النيل تحت شعار الاستصلاح والتسوية السياسية ، وهو ما يعرف بمشروع ترعة السلام الذي يرمي به إسرائيل إلى إيصال مياه النيل إلى صحراء النقب وغزة والضفة الغربية (٥) .

في عام ١٩٧٤م تقدم اليسع كالي مدير التخطيط بشركة تاحال الإسرائيلية بمشروع لنقل مياه إلى النقب وذلك بهدف حل مشكلة المياه التي ستواجه الكيان الصهيوني في السنوات القادمة ، ويرى أن الحل لا يحتاج إلى أكثر من ١% من مياه النيل سنوياً أي ٨٠٠ مليون متر مكعب في السنة من حوالي ١٠ مليار متر مكعب هي حصة السودان

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .

(٢) خرج من الأمة ، " المياه في السوية الصهيونية " ، مجلة الوحدة ، العربية ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد ٧٦ ،

(يناير ١٩٩١ م) ، ص ٧٣ .

(٣) شوقي سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٤) أمين هويدي ، أحاديث في الأمن العربي ، (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠ م) ، ص ٣٢ .

(٥) عبد السلام تدمري ، " أزمة مياه النيل والتحديات الخارجية " صامد الاقتصادي ، الأردن : دار الكرمل للنشر

والتوزيع ، العدد ٨٩ ، (ديسمبر ١٩٩٢ م) ، ص ٨١ .

ومصر سنوياً من مياه النيل ، وذكر أنه يمكن نقل المياه بواسطة أنابيب تمر تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية حتى غزة فصحاء النقب ، وقال : أن تباع مصر المياه لإسرائيل لزراعة القطن بنفس الثمن الذي يبيع به مصر القطن ، ويرى من الناحية الاقتصادية أن ذلك نافع لإسرائيل ، حيث يستطيع المزارع الصهيوني أن ينتج بواسطة متر مكعب من الماء ستة أضعاف ما ينتجه الفلاح المصري من القطن بنفس كمية المياه <sup>(١)</sup> . وفي ١٩٧٧م طالب شاؤول أرلوزروف مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية بإسرائيل ، بتنفيذ مشروع يور ، أي النيل الأزرق والأبيض بحيث يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس عبر ساحل سيناء إلى إسرائيل لتغذية المستوطنات <sup>(٢)</sup> .

وقد استمرت التطلعات الإسرائيلية للحصول على مياه النيل إلى أن وقعت اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع مصر في عام ١٩٧٨م ، والذي تشير التقارير إلى أن من ضمن بنودها السرية تزويد مصر إسرائيل بمياه النيل <sup>(٣)</sup> ، حيث تقدم إسرائيل بعدة مشروعات للرئيس المصري السادات لنقل مياه النيل ، وقد كاد السادات أن يوافق لولا ثورة مجلس الشعب المصري على ذلك <sup>(٤)</sup> ، حيث لجأ إسرائيل بعد ذلك إلى سرقة المياه المصرية حيث يقوم بسحب المياه الجوفية شمال سيناء من خزان وادي الجراف غرب الحدود الإسرائيلية ، وكذلك المياه الجوفية بصحراء سيناء من خزان هضبة التيه وما زال الحديث يدور عن رضاء السلطات المصرية وعلمها بذلك ، بل أن السلطات المصرية هي التي تباع تلك المياه إلى إسرائيل <sup>(٥)</sup> . حيث نشرت مجلة أكتوبر المصرية معلومات عن أسرار اتفاقية كامب ديفيد والتي تضمنت تعهدات من السادات لمد إسرائيل بمياه النيل ضمن مشروع زمزم الجديدة <sup>(٦)</sup> .

لقد كانت اتفاقية كامب ديفيد فرصة للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وتهديد منابع النيل ،

- 
- (١) محمد سمير أحمد ، معارك المياه في الشرق الأوسط ، ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٩١م ) ، ص ١٣٧ .
  - (٢) مجدي شادي ، المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٢م ) ، ص ١٠٤ .
  - (٣) محمود فوزي ، أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، ( القاهرة : مكتبة النسر للطباعة ، ١٩٩١م ) ، ص ١١٦ .
  - (٤) عبد الرحمن إسماعيل ، " تقرير مجلس الشعب المصري عن أزمة المياه في المنطقة العربية " ، مجلة العالم ، لندن ، العدد ٤٨٩ ، ( يونيو ١٩٩٣م ) ، ص ٤١ .
  - (٥) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .
  - (٦) فخر الدين ليب ، نهر النيل الحاضر والمستقبل ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥م ) ، ص ٩ .

حيث اعتبرت إسرائيل الاتفاقية بمثابة شهادة حسن سير وسلوك له من أعظم دولة عربية أمام الأفارقة الذين قاطعوا إسرائيل تعاطفاً مع القضية العربية<sup>(١)</sup>، ومن ثم نجحت إسرائيل في إنشاء علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول الإفريقية، وشيئاً فشيئاً بدأت في تحريض يو غندا وإثيوبيا للتناكر لاتفاقيات مياه النيل والمطالبة بنصيبها، والعمل على إنشاء سدود وخزانات بمساعدة وتمويل إسرائيل والولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>.

وقد ركز إسرائيل بصورة أساسية على إثيوبيا التي تمد النيل بنحو ٨٥% من المياه، وقد هدف الكيان الصهيوني أن تحذو إثيوبيا في المستقبل حذو تركيا لتمارس الضغط على مصر والسودان عبر نظريته الأمنية المعروفة بالضلع الثالث للتحكم والسيطرة على الدول العربية عبر دول الجوار الإقليمي<sup>(٣)</sup>، وقد استغل الكيان الصهيوني الحلم الذي كان يراود الحبش منذ القدم لتحويل نيل مصر وتعطيشها، حيث دارت الأساطير منذ عدة قرون حول قدرة أباطرة الحبشية على تحويل مياه النيل<sup>(٤)</sup>.

وقد دعمت السياسة الخارجية المصرية في الستينات والسبعينات هذه الفكرة، وذلك بمساعدة مصر للحركة الإرترية وتشجيع فكرة الصومال الكبير، وتشجيع معلمي إثيوبيا على الثورة حتى يعم عدم الاستقرار إثيوبيا فتعجز عن التفرغ للتنمية واستغلال مياه النيل، وقد زادت السياسة المصرية نشاطاً في هذا الصدد أثناء معارضة إثيوبيا لقيام السد العالي، وقد قادت إثيوبيا انذاك المعارضة في عدة محاور:

- ١/ التناكر للاتفاقيات المعقودة بحجة أنها اتفاقيات استعمارية لم تكن طرفاً فيها.
- ٢/ رفض التعاون والتنسيق مع دول حوض النيل، وعدم السماح بإجراء رقابة على روافد النيل الإثيوبية.
- ٣/ التوسع ببناء سدود على روافد النيل الأزرق لتقليل المياه المتدفقة لمصر والسودان كما فعلت تركيا ببنائها سد أتاتورك<sup>(٥)</sup>.

(١) عصام سليمان الفراعنة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) كامل الشربلي، المغامرة الإسرائيلية في إفريقيا، ط ٢، (الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م)، ص ٢٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٩.

(٤) علي أحمد أنور، الراعي الصومالي الإثيوبي: الجذور التاريخية، (القاهرة: مطبعة أطلس، ١٩٧٨م)، ص ١٩.

(٥) عصام سليمان الفراعنة، مرجع سابق، ص ٧٤.

وقد امتد العدوان الإثيوبي الصهيوني لجنوب السودان في عام ١٩٨٣م ، بتعطيل قناة جونقلي . ودعم حركة قرنق لضمان سيطرته على بحر الجبل وإثيوبيا على النيل الأزرق ، وقد دخل ترحيل اليهود الفلاشا ضمن صفقات في هذا الإطار <sup>(١)</sup> ، ويواصل النظام الإثيوبي الحالي نفس خطط أسلافه في هذا الصدد .

وبذلك نجد أن الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل كبيرة مما قد يهدد الأمن القومي للبلدين ومصالحهما المائية ضمن تهديد النظام الإقليمي كله ، فكيف أن يسعى الكيان الصهيوني أو أي دولة كبرى للعبث بمصادر مياه النيل في إثيوبيا ولتهديد بذلك استقلال بل وحياة دولتين عربيتين أحدهما الأكبر مساحة والأخرى الأكثر سكاناً .

---

(١) محمد رضى فوده ، " المصالح الأمريكية في القرن الإفريقي " ، مجلة السياسة الدولية ، الماهر ، العدد ٨٥ ، ( يوليو ١٩٨٩م ) ، ص ٢٠١ .

## المبحث الثالث :

### أهمية مياه النيل بالنسبة لأمن البلدين القومي :

تحتل مياه النيل أهمية قصوى بالنسبة لأمن البلدين القومي ومصالحهما الحيوية ، إذ أن النيل بمثابة الشريان الذي يمد البلدين بأسباب الحياة ، فعلى مياهه يعتمد البلدين اعتماداً كبيراً ، إلا أن اعتماد مصر على النيل يفوق اعتماد السودان عليه ، كما سيوضح من خلال الدراسة .

#### أ/ نهر النيل والأمن القومي المصري :

يرتبط الأمن القومي المصري ارتباطاً مباشراً بالنيل ، فجغرافية مصر تؤكد أنه لولا النيل لما كانت هناك حضارة مصرية عريقة ، إذ أن مصر كله صحراء قاحلة حيث يمثل الصحراء نسبة ٩٧% من أراض مصر ، أما مساحة النيل فهي أقل من ٣% والذي يمثل الشريان الذي يمد هذا الصحراء بأسباب الحياة <sup>(١)</sup> ، ولذلك فقد ارتبط عنصر الحياة لدى المصريين منذ القدم بالنيل بحسابه مصدر الماء والغذاء لهم ، وبناءً على ذلك جاءت المقولة المشهورة أن مصر هبة النيل مدلاً على أهمية النيل لمصر <sup>(٢)</sup> ، وبقدر ما مثل النيل من أهمية للحضارات المصرية القديمة ، فهو يمثل أهمية أكبر للنهضة ووجود مصر في عصرنا الراهن ، وذلك للارتفاع المطرد في عدد سكان مصر والذي يزيد عن السبعين مليون نسمة <sup>(٣)</sup> ، مما يعني الحاجة إلى استصلاحها بصورة أساسية على مياه النيل ، تجدر الإشارة إلى أن النيل هو المصدر المائي الوحيد لمصر بخلاف دول حوض النيل الأخرى التي تمتلك بدائل وموارد مائية غير النيل ، ومع ذلك تقاسم وتشارك مصر مياه النيل <sup>(٤)</sup> ، ونسبةً للزيادة المطردة في عدد السكان فمن المنطوق أن تواجه مصر أزمة مائية هائلة في القرن الحالي ، مما يعد تهديداً كبيراً لأمنها الغذائي والمائي ، وبسبب ذلك فإن مصر تنظر إلى نوايا الدول المشاركة في حوض النيل بعين القلق خاصة وأن مياه السد العالي الآن آخذة في الانخفاض <sup>(٥)</sup> ، ومن المؤشرات الواضحة في هذا المجال

(١) شوقي سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٢) " أصول وأبعاد الدبلوماسية المصرية في القارة الإفريقية " ، افتتاحية مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٦ ، ( إبريل ١٩٨٩م

، ص ٤٠ .

(٣) شوقي سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٥ .

(٥) مجلة العربي ، العدد ٤٤٤ ، ( نوفمبر ١٩٩٥م ) .

التصريح الذي أدلى به الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية سابقاً والذي نشرته جريدة الهيرالد تريتون العالمية في فبراير ١٩٨٥م ، والذي تنبأ فيه بأن الحرب القادمة في المنطقة ستتشب حول مياه النيل وليست السياسة <sup>(١)</sup> .

ومن ثم يبدو أن جميع الأولويات بالنسبة لمصر بما فيها علاقاتها مع إسرائيل أصبحت تتضاءل أمام مشكلة المياه ، ومن المنظور أن تقوم الحكومة المصرية بخطوات لمواجهة الموقف من خلال عدة محاور منها :

**المحور الأول :** مواجهة دول المنبع والممر وخاصةً السودان كما أشار إلى ذلك محمد أنور السادات بعد أن غير النميري موقفه الداعم لاتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٩م بفعل الدعم الاقتصادي السعودي حيث قال : « ما أقبش أي تلاعب في حدودي الجنوبية » <sup>(٢)</sup> ، وكما دعا لذلك علانيةً الدكتور فرج فودة في مقالاته هذا بيان للناس الذي يري أن تتدخل مصر عسكرياً في السودان لحماية مواردها المائية وعمقها الاستراتيجي <sup>(٣)</sup> ، وأن الحكومة السودانية الحالية أكثر خطورةً على مصر من إسرائيل . وكما ذكر أيضاً الرئيس المصري حسني مبارك إبان الغزو العراقي للكويت وموقف السودان حيث قال : « إن لمصر حقوق في مواقع أخرى كما للعراق حقوق في الكويت » <sup>(٤)</sup> ، وكما قال المشير أبو عبد الحليم أبو غزالة : « إن تهديد المصلحة المائية لمصر يبرر الدخول في الحرب دفاعاً عنها » <sup>(٥)</sup> ، وقال بطرس غالي « يظل إفريقيا والسودان على وجه الخصوص هاجساً أساسياً للأمن القومي المصري يلزم ضمان موارده » <sup>(٦)</sup> ، ويعني بذلك أن بإمكان القاهرة أن تتدخل عسكرياً في السودان لحماية تلك الحقوق ، ولا شك أن هذا الطريق صعب المنال لأنه لو فرضنا أن مصر قد نجحت من السيطرة العسكرية على السودان فإن السودان ليس إلا معبراً لمياه النيل ، ومن ثم لكي تؤمن مصر الموارد المائية لا بد لها أن تسيطر على كل دول حوض النيل وخاصةً دول المنبع وهذا مستحيل .

(١) خالد فتح الرحمن ، " العلاقات السودانية المصرية من ضمن إطار وادي النيل " ، مجلة دراسات استراتيجية ، الخرطوم ،

العدد ٥ ، يناير فبراير مارس ١٩٩٧م .

(٢) صحيفة الوفاق ، العدد ١٥٠ ، (الاحد ٣١ مايو ١٩٩٨م) .

(٣) د/ عبد اللطيف محمد البوني ، " في العلاقات المصرية السودانية ( حوار هادي مع الدكتور فرج فودة " ، صحيفة السودان

الحديث ، مصدر سابق .

(٤) صحيفة الوفاق ، العدد ١٥٠ ، مصدر سابق .

(٥) د. محمد عبد القادر ، مقدمة في أصول النظم السياسية والاجتماعية ، ج١ ، ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥م )

، ص ٣٦٥ .



**المحور الثاني :** أن تسلك القاهرة السبيل الدبلوماسي للتباحث مع دول حوض النيل من أجل إيجاد السبيل الأمثل لتقاسم المياه ، ودرء الأطماع الخارجية في مياه النيل وخاصة ، الأطماع الصهيونية وكذلك من أجل زيادة الموارد المائية للنيل بإنشاء القنوات والسدود التي تسهل ذلك ، ويقتضي ذلك مثلاً التباحث مع الحكومة السودانية لوضع حد لحرب الجنوب ، وإكمال مشروع قناة جونقلي على جناح السرعة ، كل ذلك لمواجهة الزيادة الهندسية في عدد السكان خاصة في مصر ، حيث بدأت الجهات المسؤولة في مصر بالفعل في ترشيد استهلاك المياه وتوعية المواطنين بذلك <sup>(١)</sup> .

وعليه فإن الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمياه النيل ، وأي تهديد لتدفق المياه هو تهديد للأمن القومي المصري بالدرجة الأولى ، سواء كان ذلك بفعل إسرائيل أو إثيوبيا أو أي دولة أخرى كالسودان مثلاً <sup>(٢)</sup> ، ونسبةً لأن المياه لمصر هو مسألة حياة أو موت ؛ فإنه من المتوقع أن تستخدم مصر كل ما هو متاح لديها من قوة للدفاع عن هذا المورد الحيوي كم ذكرنا سابقاً .

#### **ب/ مياه النيل وأمن السودان القومي :**

السودان هو أحد الدول الرئيسية لحوض النيل بجانب إثيوبيا ومصر ودول أخرى ، ويمتاز بموقعة الاستراتيجية المطل على البحر الأحمر والقرن الإفريقي ، كما أنه يجاور تسع دول منها ما ينفذ إلى أعماق الجنوب الإفريقي ، ومنها ما يمتد لغرب إفريقيا ومنها ما يلي البحر الأبيض المتوسط <sup>(٣)</sup> ، إضافة إلى أنه يعتبر من أهم الدول التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً من ناحية الغذاء مع كندا وأستراليا والبرازيل حسب تقديرات الخبراء في هذا المجال <sup>(٤)</sup> ، بالإضافة إلى تمتع السودان بثروات معدنية وحيوانية ونباتية بجانب أنه من أكثر الدول المؤهلة لإنتاج الطاقة الشمسية ، وتشكل موارده المائية عنصراً جذاباً للدول التي تحتاج إلى المياه <sup>(٥)</sup> . من ناحية أخرى فإن السودان يأتي

(١) يوسف أبو نجم " نهر النيل والأمن القومي المصري " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، ( يناير ١٩٨٥ م ) ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

(٣) أ . د / محمد عمر بشير " مشكلة جنوب السودان ، خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(٤) أ . د / محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٥) عمر سعد الدين ، " واقع المازق الاقتصادي في السودان الأبعاد والجذور " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٤ ،

راس قائمة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية ، إذ أن مصر يرتبط أمنها القومي بالسودان الذي يمثل أول دولة ينساب منها نهر النيل إلى مصر حاملاً إليها أسباب الحياة <sup>(١)</sup> . وبطبيعة الحال فإن احتياجات السودان من المياه ستتزايد في العقود القادمة مما تستدعي استعداده للتعايش مع جيرانه من منظور الأمن المائي في إطار خياراته لتحقيق مصالحه العليا سلماً كان أم باستخدام القوة إذا لزم الأمر ، فضلاً عن سعيه الحثيث لنبذ الخلافات بين تلك الدول التي تربطها جميعاً سمات مميزة وموروثة .

ومن جهة أخرى يرى بعض المحللين أنه إذا ما نشبت حرب حول مياه النيل فإن السودان سيكون واحداً من دول المواجهة الأمر الذي يعني أهمية وضع الحسابات الملائمة مع التمسك بالسعي إلى ضرورة معالجة المسائل الخاصة بالمياه في إطار تعاون سلمي <sup>(٢)</sup> مع التمسك بالسعي إلى ضرورة معالجة المسائل الخاصة بالمياه في إطار تعاون سلمي <sup>(٢)</sup> إذا فليأخذ النيل أثره الكبير على الأمن القومي السوداني ومصالحه الحيوية ، وذلك لاستخداماته الواسعة في تأمين الغذاء للاستهلاك المحلي والتصدير ، بحسبان أن السودان فطر زراعي في المقام الأول ، ونسبة لأنه بأراضيها الساسعة ونزوانه الوفيرة أكثر الدول تأهيلاً لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة ، وسلّة لغذاء العالم ؛ فإن مياه النيل يحتل الدور الرئيسي في إعداد السودان لبلوغ ذلك المقام ، وتحقيق تطلعات الأمة المشروعة في هذا الصدد <sup>(٣)</sup> .

إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الأمن القومي المصري أكثر ارتباطاً بمياه النيل من الأمن القومي السوداني ، إذ تعتمد مصر كلياً على مياه النيل نسبةً لأن أراضيها صحراوية قاحلة ، أما السودان فقد تعددت فيه المناخات ، ومن ثم كثيراً ما تعتمد الزراعة فيه على الري المطري خاصة في شرق وغرب وجنوب البلاد ، إضافة إلى أن السودان غني بالثروات الأخرى التي لا ترتبط بمياه النيل والتي تعتبر بدائل لموارده الاقتصادية بخلاف مصر ، مثل الثروة الحيوانية والمعدنية والبتروولية ... الخ <sup>(٤)</sup> .

(١) يوسف أبو نجم ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) نبيل فارس ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٣) المختار مطيع ، " ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي " ، مجلة الوحدة ، المغرب ، العدد ٧٦ ، ( يناير .

١٩٩١م ) . ص ١٥ .

(4) Horia Mogahed , *The Development of the Nile Barism* , ( Budapest : Center for afro - American Research , 1988 ) , P 25 .

## المبحث الرابع :

### المصالح المائية و أثرها على العلاقات الثنائية :

تعتبر المياه المصلحة المحورية في علاقات البلدين باعتبارهما يتغذيان من شريان واحد يمثل محور الأمن القومي بالنسبة لهما ، ومن ثم فإن أي تهديد لمياه النيل يعتبر تهديدا للبلدين مما يقتضي التنسيق الثنائي من أجل مقاومة ذلك التهديد في شتي صوره . تمثلت التهديدات التي واجهت المصالح المائية للبلدين في عدة صور منها : التهديد الكائن بسبب الملوثات الطبيعية ، و تهديد من قبل ملوث ثالث ، و تهديد من قبل أحد الطرفين للآخر .

ففي الحالة الأولى : المتمثلة في التهديد بسبب الظروف الطبيعية كثيرا ما تكون بسبب قلة الأمطار و الموارد المائية ، إضافة إلى تزايد عدد السكان ، وزيادة الحاجة لرقعة زراعية أكبر مما ينذر بالخطر <sup>(١)</sup> ، ويتطلب تضافر جهود البلدين لترشيد المياه وزيادة موارده باستخدام تكنولوجيا المياه ، وإنشاء الخزانات وحفر القنوات التي تقلل من نسبة التبخر مثل قناة جونقلي ، والتوسع الرأسي في الزراعة ، وغير ذلك من الوسائل التي قد تدرا عن البلدين خطر شح المياه واثاره المدمرة على أمن البلدين القومي .

أما في الحالة الثانية : المتمثلة في التهديد من قبل طرف ثالث ، فقد وقف البحث على حجم التهديد الذي يشكله الكيان الصهيوني على منابع وموارد مياه النيل ، وذلك بمسلندة بعض دول الحوض من أجل الضغط على البلدين ومن ثم السيطرة على الوطن العربي في إطار برنامج الضلع الثالث الإسرائيلي <sup>(٢)</sup> ، ويتطلب الأمر من البلدين تنشيط دبلوماسيتها الخارجية في إطار القارة الإفريقية ودول حوض النيل ، ودفع التعاون المشترك من أجل تنمية الموارد المائية وتفاذي التأثير الإسرائيلي على دول القارة ، كما يقتضي من البلدين تناسي خلافاتهما السطحية والأنية ، والنظر بعق إلى حجم الخطر المائل ، والذي يستهدفهما معا دون تمييز .

والحالة الثالثة : تتمثل في التهديد الذي قد يشكله أحد الطرفين للآخر في هذا الصدد ، وهو محور المشاكل المائية بين البلدين ، الأمر الذي يقتضي تنظيم العلاقات المائية

<sup>(١)</sup> محمود المراغي ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

<sup>(٢)</sup> يوسف أبو نجم ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

بينهما ، حتى يتم توزيع الحصص المائية بصورة ترضي الطرفين ، وتؤدي إلى خلق علاقة تعاون من أجل ترشيد وزيادة الموارد المائية ، بدلا من التنافس والتغول والطمع الذي قد ينسف علاقات البلدين وأمنهما القومي ويمنح الفرصة للتدخلات الخارجية كما يحدث الآن . والناظر إلى علاقات مصر والسودان قبل الاستقلال وبعده يلحظ الدور المحوري لمياه النيل في توجيه تلك العلاقات سلبي أو إيجابا ، وسيقف البحث على تلك العلاقات المائية في التحليل التالي :

انصب اهتمام مصر بالسودان منذ القدم باعتباره موردا لمياه النيل ، وقد بذلت القاهرة بناء على ذلك جهودا كبيرة لضمان تدفق المياه إليها تراوحت بين محاولات ضم السودان بالقوة ، ومساعي الوحدة والتكامل ، واحتواء الحكومات السودانية المتعاقبة <sup>(١)</sup> ، إلى ضمان تدفق مياه النيل عبر اتفاقيات عقدتها مع دول الحوض ، حيث أنه كثيرا ما تلجأ الدول لتفادي التصادم في مجال المياه إلى تنظيم علاقاتها المائية عبر اتفاقيات عادلة مرضية للجميع يتم التراضي بها ، ولقد كان من البديهي أن يتم تنظيم عملية توزيع مياه النيل خاصة وأنه من أطول أنهار العالم ، ومن ثم يشترك فيه عدة دول هي السودان مصر إثيوبيا بوجندا كينيا تنزانيا زانير بروندي ورواندا ، مع الوضع في الحسبان ان السودان ومصر دولتا سر ومصب وليستا دولتا منبع <sup>(٢)</sup> ، ونسبة لتعدد الشركاء في مياه النيل فقد كان من الضروري وجود اتفاقيات حتى يتم التعامل بين هذه الدول بصورة سليمة بدلا من وسائل العنف والتوتر في العلاقات بسبب المياه ، من جانب آخر لا بد أن تكون الاتفاقيات المعقودة في هذا الصدد عادلة تمثل كل الأطراف حتى تأخذ كل دولة نصيبها العادل ويتم الاعتراف من قبل الجميع بالاتفاقية حتى لا تتعرض للخرق والانتهاك أو الإلغاء من قبل بعض الأطراف ، فهل توفرت لاتفاقيات مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان وبينهما والدول الأخرى هذه الصفات ؟ ، هذا ما سيحاول البحث تبينه في هذا الفصل .

#### تقويم اتفاقيات مياه النيل :

هناك عدة اتفاقيات تم عقدها لتنظيم استخدام مياه النيل ، بعضها عقدت في فترة الاستعمار ، والبعض الآخر بعد نيل هذه الدول استقلالها ، بعضها أيضا عقدت بين مصر

(١) بشير محمد سعيد ، السودان من الحكم الثاني إلى انتفاضة رجب ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) عصام سليمان الفراغة ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٦ .

والسودان ، والبعض الآخر بينهما وباقي الدول النيلية وأبرز هذه الاتفاقيات هي :

أولاً : بروتوكول روما : وقد تم توقيعه بين بريطانيا وإيطاليا في عام ١٨٩١م ، حيث تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من هذا البروتوكول بعدم إقامة أية إنشاءات على نهر عطبرة من شأنها أن تؤثر على كمية مياه ذلك النهر الذي يغذي نهر النيل <sup>(١)</sup> .

ثانياً : معاهدة مايو ١٩٠٢م بين بريطانيا وإثيوبيا ، وقد تعهد فيه الملك منليك أعمال على النيل الأزرق أو السوبات أو بحيرة تانا من شأنها إعاقة سريان المياه إلى نهر النيل إلا بعد موافقة بريطانيا على ذلك <sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : اتفاق مايو ١٩٠٦م بين بريطانيا والكونغو ، وقد تعهدت حكومة الكونغو المستقلة في الاتفاق بأن لا تقيم أو تسمح بإقامة أية منشآت على نهر سمبي من شأنها أن تقلل من سريان المياه إلى بحيرة ألبرت إلا بموافقة حكومة السودان المصري الإنجليزي <sup>(٣)</sup> .

رابعاً : مذكرات ديسمبر ١٩٢٥م بين بريطانيا وإيطاليا ، حيث تم تبادل مذكرة بين الطرفين بشأن مياه النيل ، اعترفت فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض ، يتعهد فيها بأن لا تنشئ أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها النيل تعديلاً محسوساً .

خامساً : اتفاق عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا العظمى ، حيث تم توقيعه بين الطرفين نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا ويوغندا ، وقد نصت الاتفاقية بأن لا تقيم تلك الدول أية منشآت على مجري النيل أو مشروعات قد تؤثر على انسياب المياه دون موافقة مصر ، كما تعطي الاتفاقية مصر حق مراقبة مياه النيل من منبعه إلى مصبه <sup>(٤)</sup> .

سادساً : اتفاقية الانتفاع الكامل من مياه النيل لعام ١٩٥٩م ، وقد تم توقيعها بين حكومة مصر وحكومة السودان تعديلاً لاتفاقية عام ١٩٢٩م ، حيث نصت على توزيع مياه النيل بواقع ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و ١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان .

(١) يوسف فضل احمد ، " المؤشرات السياسية لموارد المياه في حوض النيل والشرق الأوسط " ، مجلة دراسات استراتيجيه

، الخرطوم ، العدد ٤ ( اغسطس ١٩٩٥م ) ، ص ٩ .

(٢) عصام سليمان الفراغة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٣) يوسف أبو نجم ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٥٠ .

تلك هي الاتفاقيات التي تم عقدها بصدد توزيع مياه النيل ، فهل توفرت لهذه الاتفاقيات الصفات سالفة الذكر حتى تكون محترمة من قبل دول الحوض ؟ ، بالنظر إلى تلك الاتفاقيات نجد أنها جميعها تفتقر تماماً إلى تلك الصفات ، ومن ثم واجهت انتقادات من دول . وعدم اعتراف من دول أخرى لأسباب كثيرة أهمها :

السبب الأول : أن معظم الاتفاقيات السابقة تمت بين دول أخرى استعمارية لا يد لتلك الدول فيها وخاصة اتفاقيتي ١٩٠٢ و ١٩٢٩م ، وللتين واجهتا انتقادات حادة من عدة دول أهمها إثيوبيا والسودان لذات السبب (١) .

والسبب الثاني : أن بعض تلك الاتفاقيات قد اقتضرت على دول بعينها ولم تشمل كل دول حوض النيل ، مثل اتفاقية عام ١٩٢٩ و ١٩٥٩م بين مصر والسودان إذ لم تعترف دول حوض النيل الأخرى وعلى رأسها إثيوبيا بهاتين الاتفاقيتين بحسبان أنها لم تكن طرفاً فيهما (٢) .

والسبب الثالث : احتجاج بعض الدول على عدم عدالة تلك الاتفاقيات ، وخاصة الاتفاقيات الموقعة بين مصر والسودان ، فقد كان رفض السودان لتلك الاتفاقيات بسبب عدم عدالتها سبباً في توتر علاقاته مع مصر وسقوط الحكومة المدنية الأولى ، ووصول الجيش إلى السلطة ومن ثم توقيع اتفاقية عام ١٩٥٩م (٣) ، ذلك الاتفاق الذي واجه انتقادات عنيفة من قبل الشعب السوداني بحسبان أن مصر استأثرت بالنصيب الأكبر من مياه النيل ، وبحسبان أن الاتفاقية تمت في ظل نظام عسكري لا يحظ بالتأييد الشعبي (٤) .

وقد كانت تلك الأسباب الثلاثة : ( عدم وجود اتفاقيات أو عدم شمولها أو عدالتها ) كانت سبباً في توتر العلاقات المائية بين دول حوض النيل خاصة مع شح المياه وتدخل أطراف خارجية .

(١) نجي عني حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧م ) ، ص ٦٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٣ .

(٣) خالد فتح الرحمن ، " العلاقات السودانية المصرية ضمن إطار وادي النيل " ، مجلة دراسات استراتيجية ، الخرطوم ، العدد ١٩٠٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

## مياه النيل ومسيرة العلاقات السودانية المصرية

نسبة للأهمية الكبرى التي تلعبها مياه النيل في أمن البلدين القومي ؛ فقد كان موضوع المياه أهم أجندة العلاقات الثنائية منذ فترة ما قبل استقلال السودان ، فقد كانت مصر تنظر للسودان من خلال مياه النيل ، وذلك باعتباره الدولة الأكثر تأثيراً في انسياب المياه إليها . وكما ذكرنا فقد سجل أهمية السودان المائية بالنسبة لمصر العديد من المقولات والتصريحات المصرية الرسمية قديماً وحديثاً ، فقد ذكر رياض باشا في مذكراته التي قدمها للسيد إيفين بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٨٧٧م : « لا ينزع أي إنسان في أن النيل هو السودان ، ولا يرتاب أحد أن العلاقات التي تربط بين مصر والسودان لا فكاك منها فهي أشبه بعلاقة الروح والجسد ، فالسودان بحكم موقعه وحقيقة طبيعته هو بمثابة همزة الوصل وقنطرة الاتصال بين قوى العطاء في الجنوب والأخذ في الشمال والسودان بما فيها وبما ينتظر أن يقام فيها من منشآت ومشروعات هندسية للتحكم والسيطرة في مياه النيل يعد حسام الأمان الذي تقاس عليه الرفاهية لمصر والتي تقوم عليها كافة ألوان الرخاء القومي ومن ثم يجب أن تكون اليد التي تسيطر على النهر من منبعه إلى مصبه واحدة وهي مصر » (١) . وبناءً على ذلك فقد ركزت القاهرة في علاقاتها المائية على السودان وقد انصببت السياسة المصرية تجاه السودان في هذا الصدد في عدة محاور منها : الأول : تقييد السودان باتفاقيات مائية غير عادلة تضمن تدفق المياه وبكميات كبيرة إليها ، دون مراعاة أو اهتمام بنصيب السودان من المياه ، فكانت اتفاقيات عام ١٩٢٩ و ١٩٥٩م (٢) .

الثاني : ضمان وجود حكومات موالية لها في السودان ترعى مصالحها المائية ، ومن ثم فقد تدخلت مصر في اللعبة السياسية السودانية باستمرار لدعم التنظيمات والحكومات الموالية لها وضرب الحكومات والتنظيمات التي تعادي سياساتها تلك ، وبالرغم من الصلات التي تربط مصر بالسودان إلا أن شكوكها حيال السودان لم تنقطع قط بسبب عدم الاستقرار السياسي وتقلب الحكومات ومن ثم فإن مصر لم تأمن جانب السودان في شأن المياه (٣) .

(١) د / بركات موسى الحواتي « مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) د / منصور خالد ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

(٣) حنر حماد ، مذكرات خضر حمد ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

الثالث : اتبعت القاهرة كذلك مع السودان الوسيلة الدبلوماسية المتمثلة في سياسات التعاون المشترك من أجل رعاية موارد مياه النيل وحمايتها من المهددات الخارجية ، وزيادة تلك الموارد المائية بالترشيد وإنشاء القنوات والسدود التي تقلل كمية التبخر (١) .

الرابع : في حالات أخرى كما ذكر البحث سابقا اتبعت القاهرة وسيلة التهديد العسكري وإضعاف السودان كما حدث قبل الاستقلال وبعده ، فقد كان الدافع لاحتلال مثلث حلايب عام ١٩٥٨م تعثر مفاوضات مياه النيل (٢) .

وسنرى من خلال الدراسة أن السياسة المصرية المائية تجاه السودان قد انصببت في هذه المحاور الأربعة في فترة ما قبل الاستقلال وبعده :

في الفترة التي سبقت استقلال السودان كان موضوع حماية موارد مياه النيل ضمن الأهداف التي دفعت مصر لاحتلال السودان مرتين في ركب الأتراك والإنجليز ، وقد كان هم مصر خلال تلك الفترة ينصب في رعاية الموارد المائية (٣) ، ونسبة لأن بريطانيا كانت هي التي تفاوض باسم السودان وتوقع اتفاقيات نيابة عنه ، فقد كانت تستخدم مسألة مياه النيل ككرت ضغط من أجل تحقيق مصالحها الاستعمارية على حساب شريكها في استعمار السودان مصر ، وذلك بتطويعها وإخضاعها من خلال محاولة التأثير على أمنها القومي باستخدام هذا المرفق الحيوي الحساس جدا بالنسبة لمصر (٤) ، فخلال الأزمات السياسية التي تحدث بين بريطانيا ومصر كثيرا ما ترتفع أصوات في مجلس العموم البريطاني تنادي بمنع المياه عن مصر ، فكانت بريطانيا دائما تحرض دول شرق إفريقيا مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا للمطالبة بحقوقها كاملة من مياه النيل (٥) ، في عام ١٩٢٠م تعهدت بريطانيا لمصر بأن لا تزيد مساحة مشروع الجزيرة عن ٣٠٠ فدان ، وأن لا تحدث أي زيادة إلا بعد إخطار الحكومة المصرية مسبقا ، إلا أن بريطانيا وجهت إنذارا لمصر في أعقاب مقتل السير لي ستاك الحاكم العام للسودان في عام ١٩٢٤م ، وقد حوى الإنذار التهديد بزيادة مساحة مشروع الجزيرة زيادة غير محدودة ، وقد أدى ذلك لتشكيل

(١) أنس مصطفى كامل ، " نحو بناء نظام للتعاون الإقليمي في حوض النيل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٥ ، ( يوليو

١٩٩١م ) ، ص ١٨ .

(٢) عبد الحفيظ عباس الصديق ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

(٣) فادوي عبد الرحمن علي طه ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(٥) إبراهيم أمين عمالي ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .



لجنة محايدة لدراسة الموضوع ، وقد تمخض تقرير اللجنة عن توقيع اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م (١) .

### الحكومات الوطنية في السودان والمسألة المائية :

لقد كانت مسألة حماية موارد مياه النيل ضمن الأسباب التي دفعت سسر للشعب بالسودان إلا أن الأمور سارات في غير مرادها ، حيث نال السودان استقلاله في عام ١٩٥٦م ، وقد كانت مسألة مياه النيل في قمة الأجندة الوطنية لأول حكومة ديمقراطية منتخبة ، وكان أهم لجنتين تم تكوينهما بعد الاستقلال هما لجنة العملة ولجنة مياه النيل برئاسة السيد سيرغني حمزة وزير الري السوداني (٢) ، وذلك للتفاوض مع الحكومة المصرية في هذا الشأن .

كانت حكومة عبد الله خليل ترى في اتفاق عام ١٩٢٩م إجحاف بحق الشعب السوداني ، إذ أن نسبة السودان من مياه النيل كانت ضئيلة جدا بالمقارنة مع نسبة مصر ، ومن ثم فقد أبدت تلك الحكومة اعتراضها على مدفوعة في ذلك بالرأي العام الشعبي الكاره لمصر بحسبانها طرفا في استعمار البلاد ، وقد أدى ذلك في نهايه السطاب إلي إقدام حكومة عبد الله خليل إلي إلغاء الاتفاقية من جانب واحد بعد مشادات كلامية مع الحكومة المصرية وتصريحات عدائية عبر أجهزة الإعلام في البلدين ، وقد ركزت الحكومة المصرية في اتهاماتها على بريطانيا بتحريض الحكومة السودانية وحملها على عرقلة المفاوضات حيث أصدرت بيانا ذكرت فيه ان وجود المستر مورس مستشار وزارة الري السوداني في لجنة مباحثات مياه النيل هو من أسباب تعطل تلك المفاوضات وطالبت بإبعاده (٣) . كما نشرت الديلي تلغراف اللندنية حديثا لمراسل خاص مع عبد الناصر ذكر فيه أنه احتج لدى وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد على تصرفات بريطانيا تلك (٤) . وقد بذلت القاهرة جهودا كبيرة لتفادي النفوذ البريطاني عن طريق تحريك المعارضة الاتحادية واتهام الحكومة السودانية بالعمالة للاستعمار ضد القومية العربية ، والسعي أخيرا لتكوين حلف ثلاثي يضم السودان ومصر وإثيوبيا إلا أن تلك

(١) د / بركات موسى الحوائي . مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) صحيفة الصراحة ، العدد ٦٩٠ ، (الأحد ٢٤ يونيو ١٩٥٦م) .

(٣) صحيفة الصراحة ، العدد ٦٥٧ ، الجمعة ١٦ أبريل ١٩٥٦م .

(٤) المصدر نفسه .

المجتهدين بآء بالسنل (١) . ءان الءاف الرئسلى لملافضاء سلاه اللى اءءاء السوءان على اءفاقفة عام ١٩٢٩م ، إضاففة إلى مساعى مصر لإنشاء السء العالى والذى ىءطلب موافقة السوءان ، ومن ثم بءأت المفاوضاء ببن البلىن فى القاهرة إلا أنها ءعءرء بسبب صعوبة ءءىء النسب وءعوىضاء أهالى ءلفاء وربط إنشاء السء العالى بإنشاء ءزان الرصصر فى السوءان ، وقء فشلت ءولات المفاوضاء ءلك وساء ءوءر علاقات البلىن (٢) ، ءلال المباحءاء ءقءمء كل من إءىوبىا وىوغءا بمذءراء لاشراكهما فى مفاوضاء مىاه النلى ، إلا أن مصر والسوءان رفضءا ءلك المذءراء ، وقء كان رفض إشارك ءلك الءول من مبرراء سءب برىءانىا وأمركا ءعمهما لمشروع السء العالى ، ءىء علّ البىان الأمريكى ءلك بأن على مصر أولاً آءذ موافقة ءول ءوض النلى (٣) .

فى عام ١٩٥٨م زاء ءوءر فى علاقات البلىن بسبب إقءام ءءومة السوءانىة على فءء المىاه فى قناء المناقل قبل موعءه ، ءىء أرسلء ءارءىة المصرىة مذكرة للءءومة السوءانىة اءهمء فىها السوءان بفرق اءفاقفة عام ١٩٢٨م ، وقء رءء ءءومة السوءانىة على ءلك بمذكرة أعربء فىها عن أسفها لءءاول ءلك الموضوع آارج الأطر الءبلماسىة وعبر آءهزه الإعلام ، وقاءء أن اءفاقفة عام ١٩٢٨م أبرمء ببى السوءان ومصر قلمء على أساس سىاسى بءء ءون مراعاة لمصالح السوءان . وأضافء أن السوءان لا يمكنه بأى ءال من الأحوال أن ىعءرف باءفاقفة مىاه النلى العام ١٩٢٨ الذى اسءءءء علىها مصر لاءهام السوءان ، وءلك لأنه لم يكن طرف فىها وأضاف : إنه منذ إعلان الاسءقلال قء ءرءء ءءومة على العمل ءائماً للمءافظة على ءق السوءانىبن الطبقى فى مىاه النلى ، وفى نفس الوقت فإن ءءومة السوءان قء عالىء عن طرىق المفاوضاء بءسن نىة مع ءءومة مصر هءه المسالة آملة أن ءصل إلى ءسوىة عادلة لمشكلة مىاه النلى ، إلا أن كل مءهوءاء ءءومة السوءان لم ءؤءى ءى الآن إلى نءىءة ، من ءانبها رفضء مصر وءهة النظر السوءانىة ورحبء بالءءول فى مفاوضاء على أساس الاعءراف باءفاقفة عام ١٩٢٨م ، وهءذا ءوءرء العلاقاء ببى البلىن أصبءء ءءومة السوءانىة ءسب المنظور المصرى عقب أمام قىام السء العالى ، وصنفء باءءبارها معاءىة

(١) مءمء آءمء مءءوب ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٤ .

للمصالح المصرية في السودان خاصة بعد أن فكرت تلك الحكومة في قبول المعونة الأمريكية معللة ذلك بظروف البلاد الاقتصادية الحرجة <sup>(١)</sup> . ومن ثم بدأت مصر تثيير القلاقل في السودان عن طريق الأحزاب الاتحادية المعارضة كما قامت بإثارة مشكلة الحدود، وأخيراً بدأت الدوائر المصرية تخطط للإطاحة بحكومة عبد الله خليل عن طريق انقلاب عسكري ينفذه بتنظيم الضباط الأحرار الموالي لها ، وحينما تجمعت لعبد الله خليل خيوط تلك المؤامرات وشعر بالخطر على السودان ومصالحه القومية ، قام بتسليم السلطة للجيش قاطعاً الطريق أمام عناصر الضبط الأحرار <sup>(٢)</sup> ، وبذلك انطوت صفحة تلك الحكومة التي تعتبر من أكثر الحكومات الوطنية التي دخلت في مواجهات مع مصر بسبب مياه النيل وسقطت زوداً عن نسيب السودان في المياه .

جاء عبود إلى السلطة وقد لقي دعماً وتأييداً كبيراً من مصر نكايه في عبد الله خليل وحكومته ، وقد وعد في بيانه الأول بإزالة الجفوة المفتعلة التي صنعتها الحكومة السابقة مع مصر وحل جميع المشاكل المعلقة بين البلدين <sup>(٣)</sup> ، بعد ذلك أدلى الفريق إبراهيم عبود ببيان ذكر فيه أن مجلس الوزراء قد اتخذ في اجتماعه الأول قراراً يقضي بتكليف السيد أحمد خير وزير الخارجية بالحكومة بدراسة المشاكل المعلقة بين مصر والسودان وإجراء الاتصالات اللازمة بهذا الصدد ، وكان أبرز المشاكل المعلقة حسب تعليق عبود مسألة مفاوضات مياه النيل <sup>(٤)</sup> . وقد أشارت تصريحات الحكومة الجديدة على عدم اعترافها بقرار إلغاء اتفاقية عام ١٩٢٩م الذي اتخذته حكومة عبد الله خليل ، وقد ذكر اللواء محمد عبد الوهاب عضو المجلس العسكري حينما سؤل عن موقف الحكومة من الاتفاقية قال : « إذا تقدم وزير الخارجية بتقريره إلى مجلس الوزراء ، إذا وجدنا أن مصلحتنا في إلغائها ألغيناها وإذا وجدنا أن مصلحتنا عدم فعل ذلك فعلنا » <sup>(٥)</sup> . وقد استحسنّت الحكومة المصرية على لسان عبد الناصر خطاب الفريق إبراهيم عبود وقالت أن هذه خطوة لعلاقات طيبة وتعاون مثمر بين البلدين كما أعلن عبد الناصر

---

(١) Mohamed Omer Bashir, *Sudan : Aid and External Relations* , Op .cit. , P . 171.

(٢) محمد محمد أحمد كرار ، الانقلابات العسكرية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٣) بشير محمد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤٨ .

(٥) وكالة السودان للأنباء ، المشكلة الدستورية في السودان ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

رسميا فتح باب الاستيراد من السودان بعد أن أغلق في عهد حكومة عبد الله خليل كنوع من العقاب على مواقفها تلك <sup>(١)</sup> .

بعد الانقلاب تقدمت الحكومة السودانية بمذكر للحكومة المصرية مطالبة فيها بفتح باب المفاوضات بين البلدين من أجل تصفية مسألة مياه النيل والمشاكل التجارية ، وقد رحبت الحكومة المصرية بالمذكرة وبوفد الحكومة السودانية الذي زار القاهرة لهذا الغرض برئاسة اللواء طلعت فريد عضو المجلس العسكري والذي سلم خطاب من عبود لعبد الناصر متمنيا أن تكون هذه المفاوضات الجولة الأخيرة لتدعيم العلاقات وأن تؤدي إلى توثيق الصلات <sup>(٢)</sup> ، وبناء على ذلك بدأت المفاوضات رسميا بين البلدين في مطلع أكتوبر ١٩٥٩م ، وقد ترأس الجانب السوداني اللواء محمد طلعت فريد في حين ترأس الجانب المصري السيد ذكريا محي الدين ، وفي ٨ نوفمبر ١٩٥٩م وبعد مفاوضات طويلة تم توقيع اتفاقية مياه النيل ، والتي قضت بمنح السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب في حين أصبح نصيب مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب <sup>(٣)</sup> .

### **اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م :**

تضمنت هذه الاتفاقية عدة جوانب هي :

#### **الجانب الاول : الحقوق المكتسبة :**

نصت الاتفاقية على الإبقاء على الحقوق المكتسبة للبلدين وذلك بأن يكون ما تستخدمه مصر من مياه النيل حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها ومقدارها ٤,٨ مليار متر مكعب . ويكون ما يستخدمه السودان في الوقت الحاضر هو حقه المكتسب . ومقدارها أربعة مليارات متر مكعب .

#### **الجانب الثاني : توزيع فوائد مشروعات ضبط النهر :**

١/ توافق الجمهوريتان على أن تنشئ مصر خزان السد العالي كأول حلقة من سلسلة مشروعات للتخزين المستمر على النيل .

٢/ توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص أو أي أعمال أخرى ترى جمهورية السودان لازمة لاستغلالها لنصيبها .

(١) عبد الماجد أبو حسو ، مراجع سابق ، ص ١١٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .

(٣) د / بركات موسى الحوائي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

٣/ يحسب صافي فائدة السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان سنويا ٨٤ مليار ، ويستبق من هذه الكمية الحقوق لمكتسبة للجمهوريتين (١) .

٤/ يوزع صافي فائدة السد العالي بين الجمهوريتين بنسبة ١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان و ٧,٥ مليار متر مكعب لمصر ، وذلك لتكون جملة نصيب السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب ونصيب مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب .

٥/ أن تدفع مصر مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيئات للحكومة السودانية كتعويض شامل على الأضرار التي ستلحق بالتملكات السودانية نتيجة إنشاء السد العالي .

٦/ يترتب على إنشاء السد العالي استغناء مصر عن التخزين في خزان جبل أولياء .  
الجانب الثالث : مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل :

يقوم البلدان بإنشاء مشروعات لزيادة إيراد النيل يسع الضائع من المياه في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف والنيل الأبيض ويوزع صافي الفائدة مناصفة بين البلدين (١) .

#### وحول اتفاقية عام ١٩٥٩م يمكن إبداء الملاحظات التالية :

الأولى : أن هذه الاتفاقية قد أبقت على معظم ما جاء في اتفاق عام ١٩٢٩م وجاءت تماماً بما رفضته الحكومة السودانية السابقة في مفاوضاتها مع مصر بقيادة ميرغني حمزة وخضر حمد ، وذلك سواء كان من حيث الحصص المائية والتي أقسم فيها ميرغني حمزة بأن لا يتنازل عن جالون واحد من المياه لمصر ، وقد كانت التقديرات آنذاك تتراوح بين ٣٩-٤٩ مليار متر مكعب للسودان مقابل ٥٦ مليار متر مكعب لمصر أو من حيث تعويضات أهالي حلفا والتي كانت حسب مطالبة ميرغني حمزة ٣٦ مليون جنيه انخفضت في هذه الاتفاقية إلى ١٥ مليون جنيه فقط (٢) .

الثانية : أن هذه الاتفاقية قد تجاهلت دول حوض النيل الأخرى وتجاهلت نداءات تلك الدول الداعية لمشاركتها في المفاوضات ، حيث أصبحت هذه الدول تنظر إلى مصر بأنها تريد أن تستأثر بكل مياه النيل ويساعدها السودان في ذلك ، والغريب أن الاتفاق نص على أن أي ترتيبات لاحقه بشأن نصيب تلك الدول ستؤخذ مناصفة من نصيب

(١) نص اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م ، الملحق رقم ( ب )

(٢) المصادر السابقة .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ .

مصر والسودان مما يعني فقدان السودان لكامل نصيبه في حالة سيطرة تلك الدول بـ ٣٦ مليار متر مكعب (١) .

وقد بدأت مصر تشعر بأن الخطر سيأتيها من باقي دول حوض النيل بعد أن ضمنت جانب السودان بالاتفاقية الثانية ، فتبنت مبادرات لخلق مجموعة من دول حوض النيل بغرض دعم التعاون ، فتكون في عام ١٩٨٣م تجمع أندوجو ، الذي ضم في البداية كلا من مصر والسودان ويوغندا وزائير وتنزانيا وبوروندي ورواندا ، وبقية كينيا وإثيوبيا خارج هذا التجمع (٢) .

وقد انصبت سياسة مصر المائية تجاه السودان بعد ذلك في عدة نواحي منها :

١/ التخلص من التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية تجاه السودان ، وقد كانت بعض هذه الالتزامات تتعلق بتعويضات أهالي حلفا ، وأخرى بالتزام مصر بمد المديرية الشمالية بالكهرباء التي تنتجها مياه السد العالي ، إضافة إلى التزامات أخرى (٣) ، وقد كان ضمن أسباب توتر العلاقات الثانية في عام ١٩٧٢م ، رسالة بعث بها الدكتور منصور خالد وزير الخارجية آنذاك - إلى وزارة الخارجية المصرية يشير فيها إلى مادة معينة من اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م ، ظلت مجمدة حتى ذلك الوقت ، ووفقا لهذه المادة تتأزل السودان عن جزء من حصته المقررة في مياه النيل وقدره ١,٥ مليار متر مكعب لكيما تستخدمها مصر ، بل أن ترددها السودان متى ما اقتضى تدويره الزراعي ذلك ، وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات والحملة الإعلامية الشرسة التي شنتها الصحف المصرية على السودان وشخص وزير الخارجية آنذاك (٤) .

٢/ إعاقة تطور السودان الزراعي بشتى السبل ، وذلك للاستفادة من نصيب السودان الفائض من المياه إذ لا يتعدى ما يستغله السودان عشر مليار متر مكعب بسبب ضعف الحكومات وعجزها عن الاستثمار الزراعي ، علماً بأن مصر تستغل كامل نصيبها من مياه النيل إلا ما تسرب منها عبر السدود إلى البحر .

(١) يحيى عبد المجيد ، مسألة مياه النيل في العلاقات السودانية المصرية ، في أسامة الغزالي حرب ، ندوة العلاقات السودانية المصرية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

(٢) د. المظلم أبو العلا والـ د. فخر النيل الماضي والحاضر والمستقبل ، (المعاصرة : دار المسجل للدراسات والبحوث ، ١٩٩٨م) ، ص ٤٥ .

(٣) محمد طه محمد احمد ، صحيفة الوفاق .

(٤) د. منصور خالد ، السودان والنفاق المظلم ، قصة الفساد والاستبداد ، مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

٣/ الحفاظ على المكاسب التي جنتها من اتفاقية عام ١٩٥٩م باعتبارها أكبر نصير  
للدبلوماسية المصرية يقتضي عدم التفريط فيه ، فقد سعت مصر لضمان ولاء الحكومات  
السودانية المتعاقبة بهدف صرفها عن التطرق لمسألة مياه النيل ، وكبح جماح الغضب  
الشعبي الناجم عن الشعور بعد عدالة الاتفاقية ، حيث ارتفعت أصوات هي أحيان كثيرة  
مطالبة بإلغاء اتفاقية مياه النيل مع مصر لعدم عدالتها ولأن الحكومة التي وقعتها لم تكن  
تتمتع بالتفويض والتأييد الشعبي ، وقد حدث ذلك أثناء انتفاضة إبريل الشعبية ،  
والمظاهرات التي انتظمت السودان إبان حرب الخليج الثانية <sup>(١)</sup> .

خلاصة القول أن مسألة مياه النيل هي التي ترسم سياسته مصر تجاه السودان ،  
وذلك لأن السودان هو الدولة الوحيدة التي تشارك مصر فعليا في مياه النيل ، خاصة في  
حالة تطوير السودان لموارده الزراعية ، ونسبة لذلك فإن مشكلة المياه إن عدت مشكلة  
فإنما تكون أساسا بين السودان ومصر ، وتعارض المصالح المائية إن قام فإنما يقوم  
بينهما في الدرجة الأولى ، وهذا يفسر ضمن عوامل أخرى عدم استقرار وتوتر العلاقات  
بين البلدين رغم أنهما الشقيقان الوحيدان في الحوض كله .

<sup>(١)</sup> محمد المراغي ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

## الفصل الثالث

### مشاكل الحدود المشتركة و أمن البلدين القومي

من المشاكل التي ألقت بظلالها على العلاقات السودانية المصرية وأثرت في مسيرتها ، مشكلة الحدود الثنائية والنزاعات الدائرة حولها ، فقد ورث البلدان كغيرهما من دول العالم الثالث حدوداً استعمارية غير واضحة المعالم ، مما أدى إلى نزاعات متكررة أضرت بمصالحهما القومية ، وسيتناول هذا الفصل تلك النزاعات الحدودية والآثار التي خلفتها في جدار الأمن القومي للبلدين .

#### المبحث الأول :

##### نزاعات الحدود وأثرها على الأمن الدولي :

عرف أوبنهايم كلمة الحدود [ Boundary ] بأنها : «الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل إقليم الدولة من إقليم دولة أخرى» <sup>(١)</sup> . وعرفها [ Adams ] بأنها : « الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع الدولة فيها أن تمارس سيادتها » <sup>(٢)</sup> . بما أن إقليم الدولة يخضع لسيادتها ، وبما أن السيادة الإقليمية هي المحور الذي تدور حوله الحقوق والمصالح والالتزامات الأساسية في القانون الدولي ؛ كان لابد من وجود حدود تفصل أقاليم الدول عن بعضها البعض ، وتعين بداية سيادة كل دولة ونهايتها . وقد اكتسب موضوع الحدود أهمية خاصة في القانون الدولي منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، وهي الفترة التي حصلت فيها معظم الدول على استقلالها واتجهت نحو استغلال مواردها إلا أنها اصطدمت بتغيرات الحدود التي خلفها المستعمر ، فدارت صراعات لفتت انتباه المجتمع الدولي ، وجعلت موضوع الحدود تحظى باهتمام القانون الدولي والداخلي على السواء ، وذلك لآثارها الكبيرة على الأمن الدولي <sup>(٣)</sup> .

(١) مجموعة الأمم المتحدة لأحكام التحكيم الدولي ، المجلد الثاني ، ص ٥٣١ .

(2) T . T . Behrens , *National Frontiers in Relation to International Law* , (London : 1927 ) , P . 3 .

(٣) محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا ، ( القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ) ،



ولعل السبب الرئيسي في ازدياد منازعات الحدود في العقود الأخيرة يرجع إلى عدة عوامل منها :

**العامل الأول :** انتهاء الاستعمار واستقلال عدد كبير من الدول مما أدى إلى ظهور دعاوى كثيرة كان الاستعماري يمنع ظهورها .

**العامل الثاني :** زحف العمران والإدارة إلى المناطق القاصية من الدول والحاجة إلى تحديد واضح للحدود .

**العامل الثالث :** ظهور ثروات في المناطق المتنازع عليها .

**العامل والرابع :** أن تكون للإقليم أو منطقة الحدود أهمية استراتيجية مثل الهند الصينية <sup>(١)</sup>

خلاصة القول أن الحدود تكتسب أهمية كبيرة في أمن الدولة القومي ، باعتبارها الإطار الذي تتحرك داخلها مصالح الدول القومية ، تلك المصالح التي تحميها الشرائع والقوانين الدولية التي تقدر حدود الدولة وإقليمها وسيادتها وتصورها من الانتهاك <sup>(٢)</sup> .

ونسبةً لظروف الاستعمار وإعادة تشكيل معظم دول العالم بصورة جديدة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فقد نشبت نزاعات حدودية بين عدد كبير من دول العالم الذي أدى إلى صراعات مسلحة أسهمت كثيراً في تهديد الأمن الدولي ، وإشاعة عدم الاستقرار السياسي والتوتر في عدد كبير من دول العالم ، وأصبحت ذريعة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خاصة دول العالم الثالث <sup>(٣)</sup> . وقد أصبحت تلك المشاكل الحدودية بمثابة القنابل الموقوتة التي قد تنفجر في أي وقت لتهدد أمن تلك الدول ، الأمر الذي يفرض على تلك الأطراف بذل مجهودات كبيرة لترسيم الحدود وتحديدتها بصورة واضحة ترضيها جميعاً وتجنبها خطر الاقتتال والاحتراب والتدخل الخارجي .

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٣ .

(2) T . T . Behrens, OP. cit . 3 .

(٣) د / عبد الله الأشعل ، مشكلة الحدود في الخليج العربي ، ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩م ) ، ص ١٤ .

## المبحث الثاني :

### الأبعاد التاريخية والقانونية لتقسيمات

#### الحدود السودانية المصرية :

تعتبر الحدود السودانية المصرية من أقدم الحدود التي ظهرت في العالم فمنذ فترة مصر الفرعونية كانت حدودها تقف عند الشلالات والجنادل في الجزء الجنوبي منها <sup>(١)</sup> ، ولقد ظلت هذه الحدود هادئة لفترة طويلة من الزمن ، ولكن في بعض الأحيان كانت تظهر على سطح العلاقات الثنائية مظاهر التوتر بشأن هذه الحدود ، ولكنها سرعان ما تهدأ بعد أن تزول الأسباب الحقيقية لها ، والتي غالباً ما تكون لأسباب أخرى بعيدة عن إشكاليات الحدود نفسها ، ولقد ظهر هذا جلياً في فترة ما بعد استقلال السودان <sup>(٢)</sup> .

لم يكن السودان دولة موحدة بالصورة التي هو عليها الآن ، فقد كان ممالك ودوليات متنافسة ، ومن ثم لم تكن حدود السودان الراهنة موحدة <sup>(٣)</sup> ، وبعد ذلك البريطاني المصري للسودان في عام ١٨٩٩م أصبح لازماً للمستعمر الجديد تحديد حدود إدارته في ظل تنافس استعماري دولي على إفريقيا ، ومن ثم فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية يناير ١٨٩٩م على تعريف حدود السودان على النحو التالي :

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خط العرض وهي :

- أولاً : الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ عام ١٨٨٣ أو
- ثانياً : الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلاله الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو
- ثالثاً : الأراضي التي قد فتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً <sup>(٤)</sup> .

---

(١) أ . د / السيد البدري ، الحدود السياسية السودانية المصرية ، نظرة جغرافية ، في د / عبد العليم رمضان ندوة الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، ديسمبر ١٩٩٧م ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م) ، ص ٢٦ .

(٢) حديث الأستاذ مهدي إبراهيم ، " ندوة العلاقات السودانية المصرية في ضوء مشكلة حلايب " ، مجلة دراسات استراتيجية ، الخرطوم ، العدد صفر ، (١٩٩٣م) ، ص ١١٠ .

(٣) د / رأفت غنيمي الشيخ ، مصر والسودان في العلاقات الدولية ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٧م) ، ص ٢٩١ .

(٤) نص وفاق ١٩٨٩م بين مصر وبريطانيا ، أنظر الملحق رقم : ( أ )

كان اتفاق عام ١٨٩٩م أول اتفاق دولي يحدد بنص صريح خط حدود السودان ومصر<sup>(١)</sup>، ومن الملاحظ في الاتفاق أن الحكومة البريطانية حرصت على عدم استخدام لفظة الحدود أو أي من مشتقاتها وذلك لأنها كانت تعلم بأن خط عرض ٢٢ درجة شمال لا تنطبق عليها كلمة الحدود بالمعنى الدقيق لأنها تجاهلت خصائص المنطقة التي يقسمها الخط الحدودي من النواحي الطبوغرافية والجغرافية والإثنوغرافية، فقد قسم الخط قبائل النوبة الذين كانوا يعيشون في إقليم واحد، وقد كانت بريطانيا تعلم أن النوبة من وجهة النظر العرقية والتكوين الاجتماعي سودانيون وليسو مصريين<sup>(٢)</sup>. وقد أكد خطأ ذلك التفسير أنه بعد ثلاثة شهور من الانسحابية ظهر سروره مراجعته الحقل الحدودي في عدة مواقع منها:

أولاً: تعديل نتوء وادي حلفا: وقد كان الهدف منه إحداث تعديل جزئي في خط الحدود عند مدينة حلفا السودانية، بحيث يبتعد الخط قليلاً إلى الشمال من المدينة ولا يحرّمها من حزامها الزراعي، بناءً على ذلك تم تفويض كل من قومندان حلفا وضابط بوليس التوفيقية من جانب، وممثل مصلحة الأراضي المصرية وضابط بوليس مركز حلفا القديمة من جانب آخر، وذلك لإجراء مفاوضات بهدف الوصول إلى صيغة تجعل الخط مناسباً مع الظروف الجغرافية والتركيبية الإثنية في المنطقة، وقد توصلت اللجنة إلى نتائج صدقت عليها السلطات المصرية وأصدرت لائحة تشريعية بهذا الصدد حيث تم ضم ما يسمى الآن بنتوء حلفا إلى السودان<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: التعديل الثاني تم في منطقة مثلث حلايب ومثلث جبل برتازوجا، فقد شجعت تجربة التعديل السابقة السلطات المصرية على الاستمرار في تعديل الحدود، فبعد سنتين من ذلك التعديل قررت مصر تعديل الحدود مرة أخرى بعد أن وضح فيها أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بالقبائل الحدودية بسبب الخط، حيث أن قبيلة البشاريين التي توجد أغليبيتها

(١) د / يونان ليب ، نشأة الحدود السودانية المصرية في العصور الحديثة ، في د / عبد العظيم رمضان ، ندوة الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م ) ، ص ٣٢٨ .

(٢) معاذ محمد أحمد ، " نزاع الحدود السوداني المصري بين التاريخ والقانون الدولي " ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ١٠ ، ( يوليو ١٩٩٧م ) ، ص ١٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٧ .

العظمى في السودان تعيش وترعى وتقيم في الأراضي الواقعة ما بين نهر عطبرة وخط طول ١٧ درجة شمال وبئر شلاتين الواقعة على ساحل البحر الأحمر على خط طول ٢٣,٨ درجة شمال<sup>(١)</sup>، ومن ثم فقد اتضح خطأ التقسيم الذي ضم قبيلة سودانية إلى مصر . وبنفس القدر أدى التقسيم إلى ضم قبيلة العباددة المصرية وجزء كبير من أراضيها إلى السودان . إذ تقيم الجزء الكبير من هذه القبيلة في مصر إلا أنها تعيش وترعى وتقيم في أراضي تقع للجنوب من خط عرض ٢٢ درجة شمال<sup>(٢)</sup>، بناءً على ذلك تم تكوين لجنة ضمت الطرفين المصري والسوداني للتباحث في الأمر . وقد توصلت اللجنة إلى قرار ضم كل قبائل البشاريين وأراضيهم بصفة نهائية إلى السودان ، في حين ضم قبائل العباددة وأراضيهم إلى مصر . وقد تم رفع تقرير اللجنة إلى وزير الداخلية المصري والذي أصدر بدوره قراراً بذلك في ١٤ نوفمبر ١٩٠٢م<sup>(٣)</sup>، وقد ضمت مناطق البشاريين مثلث حلايب ، في حين ضمت مناطق العباددة مثلث البارتازوجا الذي يقع غرب مثلث حلايب . وهكذا فقد مثل اتفاق عام ١٨٩٩م والتعديلات التي طرأت عليها بعد ذلك أول تحديد وتعيين رسمي للحدود السودانية المصرية ، والتي تمت جميعها باتفاقيات ومشاورات بين الحكومة المصرية والإدارة البريطانية في ظل شرعية ثنائية في استعمار السودان .

(١) د / محمود أبو العينين ، مشكلة الحدود السودانية المصرية في أواخر القرن العشرين ، في د . عبد العظيم رمضان ،

ندوة الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م ) ، ص ٤٣٧ .

(٢) يوسف أبو قرون ، لحاح عن حياة وعادات قبائل السودان الكبرى ، ( الخرطوم : المطبعة الحكومية ، ١٩٩٩م ) ،

ص ٥٩ .

(٣) محمود أبو العينين ، مرجع سابق ٤٣٨ .

## المبحث الثالث :

### النزاع الحدودي الأول في عام ١٩٥٨م :

مثلت اتفاقية عام ١٨٩٩م والتعديلات التي طرأت عليها الحدود الرسمية بين البلدين ، ولم نثر أي مشكلة بشأن الحدود طيلة الفترة التي امتدت من عام ١٨٩٩م وحتى الفترة التي أعقبت استقلال السودان في عام ١٩٥٦م ، أي قرابة الستين عاماً . بعد عامين من استقلال السودان ، وبالتحديد في يناير ١٩٥٨م نشبت أزمة مفاجئة بين البلدين بشأن الحدود تعتبر أول بداية للنزاع الحدودي المصري السوداني ، الذي أصبح يخيم على سماء العلاقات الثنائية من حين لآخر .

ففي مساء ١٧ فبراير ١٩٥٨م ، عقد رئيس الوزراء السوداني السيد عبد الله خليل مؤتمراً صحفياً ، أدلى فيه ببيان جاء فيه أن الحكومة المصرية تقدمت بمذكرة تطالب فيها بتسليم الأراضي السودانية التالية :

١/ المنطقة الواقعة شمال شرق السودان وشمال خط العرض ٢٢ درجة والمكونة من حلايب والمناطق المجاورة لها .

٢/ منطقة غير محدودة شمال خط العرض ٢٢ درجة ، وتشتمل على أراضي سودانية تمتد من شمال مدينة وادي حلفا ، وتضم قرى صرة ودبيرة وفرص <sup>(١)</sup> ، وبينما طالبت المذكرة المصرية بتسليم هاتين المنطقتين إلا أنها أبدت استعداد الحكومة المصرية لتسليم السودان منطقة بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية تقع تحت الإدارة المصرية <sup>(٢)</sup> ، وقبل أن تقوم حكومة السودان بإعداد الرد تلقت تقارير بأن فرقة من الجيش المصري أخذت طريقها إلى منطقة حلايب والمناطق المجاورة لها ، وبناءً على ذلك استدعي وزير الخارجية السوداني السفير المصري بالخرطوم ، وسأله عن صحة هذه التقارير وطلب منه أن ينقل لحكومته بأن حكومة السودان تتمنى أن تكون الأخبار الواردة بتحركات القوات المصرية غير صحيحة ، لأن ذلك سيكون له أثر كبير على علاقات البلدين <sup>(٣)</sup> .

(١) علي عبد الله علي ، حلايب ١٩٥٨م : كيف نشأت الأزمة وكيف حلت ، ( الخرطوم : المركز القومي للبحوث ، يوليو ١٩٩٥م ) ، ص ٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤ .

(٣) د / البخاري عبد الله الجعلي ، نزاع الحدود بين مصر والسودان ، في أسامة الغزالي حرب ، ندوة العلاقات السودانية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٠٦ .

بعد يومين من تلك المقابلة قَدِّمت السلطات المصرية مذكرة معنونة إلى رئيس الوزراء السوداني ذكرت فيها « إنه بمناسبة الاستفتاء القادم وانتخاب رئيس للجمهورية العربية المتحدة فإن الحكومة المصرية إعمالاً منها لحق السيادة قد قررت أن تعطي الفرصة للمواطنين في هذه المناطق ليدلوا بأصواتهم »<sup>(١)</sup> ، أعقب ذلك أن قامت الحكومة المصرية بإرسال لجان استفتاء ومعها فرقة من الجيش المصري من حرس الحدود إلى المنطقة<sup>(٢)</sup>

بعد أن اقتنعت الحكومة السودانية بعدم جدوى الحوار مع مصر هذا الصدد ، قامت برفع مذكرة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨ م ، إلا أن الجامعة العربية لم تدارك ، ولم تتحرك ، الدلائل السودانية<sup>(٣)</sup> ، وبعد ذلك قامت الحكومة السودانية برفع المذكرة للأمم المتحدة في ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م ، حيث دعاء مندوب السودان مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الوضع المتفاقم على الحدود السودانية المصرية والذي نشأ بسبب القوات المصرية المكثفة المتحركة نحو الحدود السودانية<sup>(٤)</sup> ، وأكدت المذكرة على عزم السودان على الدفاع عن أراضيه وحماية سيادته الإقليمية في وجه الحشود العسكرية المصرية الأمر الذي قد يؤدي إلى الإخلال بالسلم ، وعلى الفور استجاب الأمين العام للأمم المتحدة لطلب السودان إذ عقد مجلس الأمن جلسة في يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ م لمناقشة الموضوع<sup>(٥)</sup> ، وبعد أن طرح مندوب السودان حججه تحدث مندوب مصر قائلاً : « أن الحكومة المصرية قد أصدرت بياناً اليوم قررت فيها تأجيل مسألة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية وذكر البيان أن مصر فعل ذلك لقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية الرامية لضرب العلاقات الأبدية بين البلدين »<sup>(٦)</sup> .

بعد ذلك قرر مجلس الأمن تأجيل الموضوع إلى حين مناقشته مرة أخرى متى ما اقتضت الضرورة ذلك<sup>(٧)</sup> ، وبعد الانتخابات انشغلت السلطات في البلدين عن متابعة الموضوع ، حيث انشغل الشارع السوداني بموضوع المعونة الأمريكية ، وإضرابات

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٠٦ .

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

(٣) محمد محمد أحمد كرار ، الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٤) صحيفة الأهرام ، القاهرة ، ١٩ فبراير ١٩٥٨ م .

(٥) - د / محمد ، الحركة الوطنية السودانية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

(٦) د / البحاري عبد الله الجعلي ، مرجع سابق ، ص ٥١٢ .

العمال ، والاختلافات التي وقعت بين الحزبين المؤتلفين بتدخل واضح من مصر (١) ، أما مصر فقد انشغلت ببناء السد العالي ، وجلب التمويل له ، والتفاوض مع السودان حول مياه النيل والتي شكلت أولوية لمصر عن مسألة الحدود (٢) ، كما أن القاهرة قد تعمدت تجاهل الموضوع لأن النتيجة قد لا تكون في صالحها خاصة في ظل تعاطف دولي مع حكومة السودان آنذاك ، ولعل الحكومة المصرية قد وصلت إلى قناعة تامة بعدم جدوى المداورة مع الحكومة السودانية التي تسيطر عليها حزب الأمة السلاوي لمصر ، حيث رأت أن تحقيق مصالحها في السودان وخاصة في موضوعي الحدود ومياه النيل لا يمكن تحقيقها إلا بزوال حكومة عبد الله خليل فبدأت تخطط للإطاحة بها كما رأينا ، وبذلك طويت صفحة الخلافات الحدودية ولم يتم فتحها إلا في عهد حكومة الإنقاذ الوطني ، وظل شكوى السودان معلقة في مجلس الأمن إلى أن سحبها وزير الخارجية السوداني الدكتور منصور خالد في عام ١٩٧٢م (٣) .

---

(1) Mohammed Omer Basher, *Sudan : Aid and External Relations* , Op ,cit , P . 63 .

(٢) أمين التوم ، ذكريات ومواقف ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) د / منصور خالد ، السودان والنفق المظلم ، قصة الفساد ولاستبداد ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ .

## المبحث الرابع :

### النزاع الحدودي الثاني ١٩٩٢م :

تناسي البلدان مشكلة الحدود الثنائية بعد جلسة مجلس الأمن والبيان المصري القاضي بتأجيل الموضوع إلى ما بعد الانتخابات العامة في السودان وللأسباب سألقة الذكر لم يطرق البلدان للمشكلة بعد الانتخابات حتى أطيح بحكومة عبد الله خليل فسي نوفمبر ١٩٥٩م . ونسبة لأن حكومة عبود لم تناصب مصر العداء ، فقد خمدت مشكلة الحدود بين البلدين تماماً لمدة بعد ان حذقت مصر هدفها الأول المتسلل في توقيع اتفاقية سياء النيل ، وفي عهد مايو تحسنت العلاقات الثنائية بدرجة كبيرة ، ونسبة للصراع المصري الإسرائيلي : فقد طلب السادات من النميري في عام ١٩٧٣م ، السماح لمصر بإقامة نقاط واقية على طول ساحل البحر الأحمر المحاذي لمنطقة حلايب ، وذلك لمراقبة الطائرات الإسرائيلية ومنعها من التسلل من الجنوب أو من البحر الأحمر إلى منطقة السد العالي ، وقد سمح النميري بذلك فتمت إقامة تسع نقاط مراقبة ظلت قائمة حتى اليوم ، وقد كانت تلك النقاط الثغرة التي تسللت منها القوات المصرية للسودان في عام ١٩٩٢م ، والذريعة التي تذرعت بها مصر لإثبات أحقيتها في حلايب والمناطق المتنازع عليها <sup>(١)</sup> ، بعد وصول حكومة الإنقاذ الوطني إلى السلطة بفترة وجيزة توترت علاقات البلدين بدرجة كبيرة . خاصة بعد مؤتمر القمة العربي الخاص بالغزو العراقي للكويت ، وموقف حكومة السودان المغاير للموقف المصري ، في ظل اختلال توازن القوى لصالح مصر هذه المرة <sup>(٢)</sup> .

في جو العداء والتوتر الذي ساد علاقات البلدين أثارت القاهرة مشكلة الحدود مرة أخرى متذرعة بالآتي :

١/ قرار الحكومة السودانية القاضي بمنح ترخيص لشركة كندية للتنقيب عن البترول في المنطقة .

٢/ منح ترخيص آخر لشركة يابانية للتنقيب عن الآثار هناك .

(١) محمد سعيد محمد الحسن ، السودان وحق والمصير المشترك ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٢) المرجع سابق ، ص ٨٨ .



٣/ تكوين اللجان الشعبية وسط قبائل المنطقة مما قد يحول السلطات الإدارية إلى سلطات سياسية<sup>(١)</sup>.

تذرت القاهرة بتلك الأسباب للتدخل التدريجي في المنطقة واحتلالها وتكثيف وجودها العسكري فيها ، وإنهاء الوجود العسكري السوداني في المنطقة<sup>(٢)</sup>، وبعد تصاعد المشكلة تم تكوين لجنة مشتركة للتباحث حول مشكلة الحدود حيث عقدت عدة اجتماعات في القاهرة والخرطوم بهذا الصدد ، إلا أنها فشلت جميعاً في الوصول إلى حل ، وقد تصاعدت حدة التوتر بين البلدين حينما قامت القاهرة بقتل بعض أفراد الشرطة في بعض النقاط الحدودية<sup>(٣)</sup>.

من جانبها رفعت الحكومة السودانية مذكرات وشكاوى إلى جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي ، إلا أنها حسموا أم تجد استجابة بسبب الوضع السوداني في الدولتين المناوئ للسودان<sup>(٤)</sup> ، كذلك اتخذت الحكومة السودانية إجراءات أخرى استهدفت الوجود المصرية في السودان والمصالح المصرية ، فتم إلحاق مدارس البعثة التعليمية المصرية بوزارة التعليم السوداني ، وإغلاق جامعة القاهرة فرع الخرطوم وتحويلها إلى جامعة سودانية ، وتصفية مكاتب الري المصري بالسودان<sup>(٥)</sup> ، كما تم تجميد التعاون السوداني في الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل<sup>(٦)</sup> ، كذلك لوحت الحكومة السودانية بإغفال اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م ، فقامت عسلياً بإجراءات تعلية خزان الرصيرص ، وإنشاء خزان الحماداب ، وحفر ترعتي الرهد وكنانة<sup>(٧)</sup>.

من جانبها قامت مصر بتكريس سياسة الأمر الواقع واحتلال مثلث حلايب وبدأت في تمحيصها تسهيذاً لأية إجراءات لاحقة بشأن التسوية ، بما فيها استفتاء سكان المنطقة مثلاً ، كما قامت باستجلاب الزوارق ومراكب الصيد إلى منطقة أبي رماد بجانب قيامها

(١) د / محمود أبو العنين ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .

(٢) عادل أحمد ، " العلاقات السودانية المصرية إلى أين " ، صحيفة الوفاق ، العدد ١٦٩ ، ( ١٦ يونيو ١٩٩٨م ) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٥٩ ، ( ٧ فبراير ١٩٩٢م ) .

(٥) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢ ، ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٣م ) .

ص ٤٤١ .

(٦) فهمي هو يدي ، " الحقيقة الغائبة بين القاهرة والخرطوم " ، الأهرام ، ( ٣ سبتمبر ١٩٩١م ) .

(٧) المصدر نفسه .

بتوزيع ثلاثيات للأسر ، وتهديدها بقطع إمدادات المياه عن المنازل في حالة عدم استجابة أصحابها لإرسال أبنائهم إلى المدارس المصرية وغيرها من الإجراءات التي ما زالت قائمة حتى الآن <sup>(١)</sup> .

---

(١) د / سليمان عثمان ، "شعب السودان رفض بيع الموائيق بالتر ودولار" صحيفة السودان الحديث ، (٥ فبراير ١٩٩٢ م )

## المبحث الخامس :

### الدوافع المعلنة والمستترة للصراع الحدودي

#### وأثره على أمن البلدين القومي :

تناول البحث في المباحث السابقة سردا موجزا لخطوات وأحداث النزاع الحدودي بين السودان ومصر ، والذي ألقى بظلاله على علاقات البلدين ومصالحهما الحيوية المشتركة ، وبناءا على ذلك يمكن طرح العديد من التساؤلات أبرزها : هل هذا الصراع حقيقي أم أزمة مفتعلة ؟ بمعنى هل الصراع الحدودي في عامي ١٩٥٨م و ١٩٩٢م صراع قانوني يتعلق بتخطيط الحدود المشتركة أم أن هناك أسباب أخرى وراء إثارة موضوع الحدود من حين لآخر ؟ إذا اعتبرنا أن الصراع قانوني ، فما هي حقيقة الأسانيد القانونية التي يستند عليها الطرفان ؟ وإذا كان الصراع غير قانوني فما هي الدوافع الحقيقية التي دفعت مصر لتحريك مسألة الحدود في عامي ١٩٥٨م و ١٩٩٢م ، بالتحديد ؟ ، وما أثر هذا الصراع الحدودي على علاقات البلدين الثنائية ومصالحهما الحيوية المشتركة ؟ ، كل هذه أسئلة تخطر ببال الباحثين والمراقبين والسياسيين وعامة المواطنين في البلدين ، وسيحاول البحث بقدر الإمكان الإجابة عليها في النقاط التالية :

#### أولا : الجوانب القانونية وحجج الطرفين :

لعل من الأسباب المعلنة من قبل الدولتين حول دوافع الصراع الحدودي ما يتعلق بادعاء كل طرف الملكية القانونية لمثلث حلايب والمناطق الأخرى المتنازع عليها ، وقد قدم كل طرف حجج وأسانيد قانونية وواقعية تتعلق أغلبها باتفاقيات الحدود المفقودة بين البلدين في العهد الاستعماري عام ١٨٩٩م<sup>(١)</sup> ، وليس البحث هنا بصدد مناقشة تلك الحجج من أجل تصديق بعضها وتكذيب البعض الآخر ، وإنما سيقوم البحث بعرض تلك الحجج وتوضيح جوانبها المختلفة مع ترك الحكم بعد ذلك للقارئ .

#### أولا : حجج مصر :

ادعت مصر ملكيتها القانونية للمثلث حسب اتفاق عام ١٨٩٩م ، وقد أكد ذلك نص المذكرة المرفوعة للسودان في الأول من فبراير ١٩٥٩م ، حيث طلبت من حكومة

(١) د / يونان لبيب رزق ، " حلايب الملف السري " ، الأهرام ، ١٩ أكتوبر ١٩٩٥م .

السودان بأن لا تقام الانتخابات في المناطق الواقعة شمال خط عرض ٢٢ درجة شمال باعتبارها مناطق مصرية<sup>(١)</sup> .

وقبل مناقشة الحجج المصرية تجدر الإشارة إلى أن حجة مصر في النزاع على الحدود مع السودان تستند في جذورها التاريخية على الرأي المصري القائل بأن السودان كان قبل إعلان استقلاله في عام ١٩٥٦م ، أرضاً مصرية ، ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه ، وقد كان هذا هو الرأي المصري الرسمي قبل الاستقلال<sup>(٢)</sup> ، ولعل دعاوى حق السيادة هي التي دفعت مصر للتعاون مع بريطانيا في إعادة غزو السودان ومحاربة الثورة المهدية ، وكثيراً ما يردد الساسة والباحثين المصريين هذه الأطروحات وادعاءات حق السيادة كلما حدث إشكال بين البلدين ، فقد ردد المصريون ذلك إبان اختيار السودان الاستقلال بعيداً عن مصر ، وخلال محادثات مياه النيل في علسي ١٩٢٩م و ١٩٥٩م<sup>(٣)</sup> ، وحتى في التسعينات بعد غزو الكويت ذكر الرئيس المصري مبارك [ بأن لمصر حقوق في أماكن أخرى كما للعراق حقوق في الكويت ]<sup>(٤)</sup> ، وبنفس القدر فقد كانت حجج مصر حول إشكاليات الحدود مع السودان منطلقة من هذا الفهم السياسي ويدلل المصريون على حق السيادة القانونية بالآتي :

١/ أنه في عهد محمد علي باشا وابنه إسماعيل كان والي مصر حاكماً شريعياً على السودان ، مما يدل على أن السودان ومصر كانا بلداً واحداً<sup>(٥)</sup> .

٢/ أن السودان قبل نيله الاستقلال لم يكن دولة بالشكل الذي هو عليه الآن ، فقد كان ممالك وسلطنات متناثرة ، وقد ساهم الفتح المصري على توحيد السودان بحدوده الجغرافية الراهنة ، ومن ثم لا يمكن للسودان أن يتذرع بأي سيادة على أراضيه وحدوده قبل الاستقلال<sup>(٦)</sup> .

---

(١) د / فيصل عبد الرحمن علي طه ، حلايب وحيش : مقالات في القانون الدولي العام ، ( أمدorman : مركز عبد الكريم

مرعبي الثقافي ، ٢٠٠٠م ) ، ص ١٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

(٣) محمد فؤاد شكرتي ، مصر والسيادة على السودان ، ( القاهرة : مكتبة مديبول ، ١٩٤٦م ) ، ص ٢٨ .

(٤) صحيفة الرافى ، العدد ١٥٠ ، مصدر سابق .

(٥) د / البحاري عبد الله الجملي ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٥٢٢ .

٣/ أن اتفاقية عام ١٨٩٩م الموقعة بين بريطانيا ومصر تنص بصورة واضحة على أن خط العرض ٢١ درجة شمال هو الخط الحدودي العاصل بين البلدين <sup>(١)</sup> .

٤/ أن اللوائح التشريعية التي يتذرع بها السودان والتي صدرت في عام ١٨٩٩م و ١٩٠٧م ، قد صدرت أولاً بمقتضى تصرف من جانب واحد وأنها ثانياً لم تمنح السودان حق السيادة على تلك المناطق وإنما منحتة حقوقاً إدارية لا تعتبر مصادرة لحقوق الغير <sup>(٢)</sup> .

وهكذا تذرعت مصر بهذه الذرائع لاثبات أحقيتها في المناطق المتنازع عليها ، ومن ثم التدخل فيها وامتلاكها ، وقد ذكرت السلطات المصرية بأن الواقع الذي ترسخ خلال العقود لا يلغي الحق القانوني المصري ، ولا يعطي السودان الحق بادعاء امتلاكه . ويري الحكومة المصرية بأن السودان هو الذي يبدأ بإثارة مشكلة الحدود دائماً ، وذلك من أجل صرف الشعب عن المشاكل الداخلية بافتعال أزمات خارجية <sup>(٣)</sup> .

ثانياً : حجج وأسانيد السودان :

أبرز السودان حججاً تؤكد ملكيتها للمناطق المتنازع عليها وتدحض الحجج المصرية منها :

١/ لا يمكن لمصر أن تدعي أن لها حقوق السيادة والفتح على السودان لأن مصر نفسها كانت ولاية عثمانية لا تملك سيادة مستقلة ، فقد كان الحاكم المصري يتم تعيينه وخلعة من قبل الإمبراطور العثماني ، كما أن الجيش المصري تم تنظيمه كجزء من القوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية ، ومن لا يملك سيادة على نفسه لا يمكن له أن يدعي السيادة على غيره <sup>(٤)</sup> .

٢/ أن الثورة المهدية قد طهر البلاد بكافة حدوده من الاحتلال التركي المصري ، وحينما أعيد غزو السودان مرة أخرى فقد تم ذلك باسم الحكومة البريطانية ، ولم تكن مصر إلا أداة لأنها هي نفسها كانت مستعمرة بريطانية ، وقد ذكر كرومر للخديوي آنذاك بأنه

(١) د / يونان لبيب رزق ، " حلايب الملف السري " ، الأهرام ، مصدر سابق .

(٢) د / البحاري عبد الله الجعلي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٣ .

(٣) التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .

(٤) سيد حسني ، " حجج مصر وحجج السودان : التصوير القانوني للنزاع وفقاً لمبادئ القانون الدولي " ، صحيفة السواي

العام ، العدد ٣٨٦١ ، ( ٢٨ فبراير ١٩٥٨م ) ،

سيكون للحكومة البريطانية الصوت الغالب في كل الأمور المتعلقة بالسودان ، وذلك أن إنجلترا وليست مصر هي التي أعادت فتح السودان <sup>(١)</sup> .

٣/ أن الحدود بين البلدين قد أُشير لها ضمناً في اتفاقية عام ١٨٩٩م ، وقد تم تعديل تلك الحدود باتفاقيات تم التصديق عليها بموجب لوائح تشريعية أصدرها وزير الداخلية المصري في مارس ١٨٩٩م و ١٩٠٧م <sup>(٢)</sup> .

٤/ أن الحكومة البريطانية صاحبة السيادة على البلدين قد قبلت واعترفت بالتعديلات التي طرأت على خط عرض ٢٢ درجة شمال باعتبارها تعديلات لحدود نهائية بين السودان ومصر ، ومن ثم فإن البلدين ممنوعين من النظر للوضع المستقر أكثر من نصف قرن من الزمان بموجب نظرية الإغلاق <sup>(٣)</sup> .

تلك هي الدفوعات التي حاول بها السودان إثبات أحقيتها في المناطق المتنازع عليها ، وقد أكد السودان ذلك في عدة مناسبات بأن الحدود الحالية الموضحة في الخرائط هي المقبولة لدى الجميع ، وأن نفس الحدود كانت الأساس التي حددت بناءً عليه الحدود الجغرافية للسودان السبع وأهم من هذا كله أن نفس الحدود بقيت دون تنسازع عليها حوالي ستين عاماً <sup>(٤)</sup> . بالإضافة إلى ذلك فإن كل الانتخابات المصرية بما فيها الاستفتاء لمنصب رئيس الجمهورية استثنت هذه المناطق باعتبارها جزء لا يتجزأ من السودان <sup>(٥)</sup> . وبنفس القدر فإن الانتخابات السودانية بما فيها انتخابات الحكم الذاتي التي أعقبت الاتفاقية البريطانية المصرية في عام ١٩٥٣م والتي أجريت تحت رقابة لجنة دولية وكانت مصر ممثلة في هذه اللجنة ، كل هذا أجري على أساس أن تلك المناطق جزء من السودان وأن السكان فيها هم سودانيون يساهمون في انتخابات مجلس النواب <sup>(٦)</sup> . واحتج السودان كذلك بأنه في ذات اليوم الذي أصبح فيه السودان مستقلاً فقد وضح للإدارة الثنائية بأن السودان

(١) المصدر نفسه .

(٢) د / البخاري عبد الله الجعلي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٤ .

(٣) د / فيصل عبد الرحمن علي طه ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٤) " المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني بشأن حلاليب " ، صحيفة الرأي العام ، العدد

٣٨٦١ ، ( ١٨ فبراير ١٩٥٨م ) .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) علي عبد الله علي ، مرجع سابق ، ص ٥ .

يحتفظ بحقه في أن لا يكون ملزماً بأي معاهدة أو اتفاق أبرم نيابة عنه قبل الاستقلال إلاّ المعاهدات التي وافق عليها السودان ، وإن كانت للحكومة المصرية أي إرث ، فسي هذا الموضوع كان من الأولى أن تثيرها إما قبل الاستقلال أو عندما تسلمت الخطاب المؤرخ بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٦م والذي سلمه رئيس الوزراء السوداني لجمال عبد الناصر (١) . هذه هي الحجج القانونية والواقعية التي قدمها البلدان لإثبات أحقيتهما في المناطق الحدودية المتنازع عليها ، ويرى البعض أن هنالك أسباب أخرى سيحاول البحث مناقشتها في التحليل التالي :

### **ثانياً : الأسباب الحقيقية للصراع الحدودي بين البلدين :**

يري الكثير من المحللين أن الصراع الحدودي السوداني المصري لا يتعلق بالأسباب السابقة المتصلة بالجوانب القانونية والالتباس في تقسيم الحدود ومسألة تقسيم الدوائر الانتخابية ، حيث يورد هؤلاء أسباباً أخرى أدت إلى إثارة النزاع منها :

#### **أ / أهمية المنطقة والأطماع حولها :**

يري البعض أن النزاع الحدودي سببه الأهمية التي تكتسبها المنطقة والتي أثارت أطماع البلدين حولها ، حيث تكتسب مثلث حلايب أهمية خاصة للبلدين ففي الجوانب التالية :

**أولاً : الموقع :** تتميز منطقة حلايب بموقعها الاستراتيجي الذي جعلها تطل على البحر الأحمر في شريط ساحلي يبلغ ٣٠٠ كلم ، يساوي ربع الساحل السوداني وخمس الساحل المصري مما يزيد من منفذ الدولتين على البحر الأحمر (٢) . بالنسبة لمصر فإن مثلث حلايب يكتسب أهمية خاصة من حيث أنه يقربها من منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية في صراع القوي العنلمي (٣) وقد سرت شائعة في مصر خلال فترة الصراع الأولى أن حلايب تصلح أن تكون ميناء ، وأن ثمة خطة للربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بري بين السودان وليبيا كي يكون بديلاً عن قناة السويس ، وأن المعونة الأمريكية للسودان والمخصصة للطرق والبنيات الأساسية كانت مرتبطة بهذا المشروع ، وأنه حينما علمت السلطات المصرية بهذه المسألة قررت إثارة قررت

(١) المرجع نفسه ، ص ٦ .

(٢) د / محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ .

(3) John Boll .*The Geography of South - Eastern Egypt*, ( London : Government Press . 1912) .P.38 .

إثارة قضية الحدود حيث أثير الموضوع داخل مجلس الثورة المصري ، وقد كان رأي عبد الناصر أنه لا داعي لإثارة القضية ورأي بعض الأعضاء أن إثارة الموضوع مسألة مهمة ومن ثم كانت مشكلة الحدود الأولى <sup>(١)</sup> . كذلك فإن موقع نتوء حلفا هو الموقع الذي ستعمره المياه في حالة إنشاء السد العالي ، ومن ثم فإن مصر تسمى لأن لا تحصل مع الحكومة السودانية في مساومات في حالة البدء في تنفيذ السد .

ثانياً المساحة : أما من حيث المساحة فبالنسبة لمصر فإن المناطق المتنازع عليها تمثل إضافة كبيرة لمساحتها المحدودة ، إذ تبلغ مساحة حلايب حوالي ١٨ ألف كلم مربع وهي مساحة تقارب مساحة دلتا النيل ، أما مساحة نتوء حلفا فتساوي ٤,٠٩٤ كلم متر مربع ، كل هذه المساحات إن تم ضمها لمصر ستسهم بلا شك في حل مشكلة الانفجار السكاني التي تعاني منها البلاد <sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : الثروات الطبيعية هذا بالإضافة إلى ما تكتنزها المنطقة من ثروات معدنية وبترولية كبيرة ، والتي كانت إجراءات التنقيب عنها من قبل السودان إحدى الأسباب المعلنة لانفجار الأزمة في عامي ١٩٥٨ - ١٩٩٢م <sup>(٣)</sup> . فقد ذكرت بعض المصادر المصرية في عام ١٩٥٨م ، أن الحكومة السودانية تتوي التنقيب عن البترول في المنطقة ، وأنه حينما علمت الحكومة المصرية بذلك عرضت على السودان أن تقوم مصر بالتنقيب عن البترول مع التعهد بتزويد السودان بالبترول بأسعار تقل بنسبة ١٠% من الأسعار العالمية وقد رفضت الحكومة السودانية هذا العرض مما أدى إلى إثارة المشكلة من قبل مصر آنذاك <sup>(٤)</sup> . وقد كانت الثروات والتنقيب عنها أيضاً من الأسباب المعلنة لانفجار الأزمة في عام ١٩٩٢م ، حيث قامت حكومة الخرطوم بمنح ترخيص لإحدى الشركات الكندية للتنقيب عن البترول ، مما أدى كذلك إلى إثارة المشكلة <sup>(٥)</sup> .

رابعاً : الأهمية السياحية : هذا بالإضافة إلى أن المنطقة تكتسب أهمية سياحية كبيرة لإطلالتها على البحر الأحمر ولأنها تضم ميناء عيذاب الأثري ذو سياحية الشأن الكبير في

---

(١) محمد محمد احمد كرار ، الأحزاب والتجربة الديمقراطية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٢) د / محمود أبو العينين « مرجع سابق ، ص ٤٣٦ .

(٣) محمود أبو العينين « مرجع سابق ، ص ٤٤٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٤٣ .

(٥) عبد الفتاح أبو الفضل اسم المرجع « مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .



العصور الإسلامية<sup>(١)</sup> . وقد كان من ضمن مبررات مصر لإثارة المشكلة في عام ١٩٩٢م ، منح السودان إحدى البعثات اليابانية حق التنقيب عن الآثار في ذلك الميناء وفي المثلث بصورة عامة<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : الأسباب السياسية غير المعلنة للصراع الحدودي : كثيراً ما يؤكد المصريون أن النزاع في مثلث حلايب قد ارتبط أساساً بعامل رئيسي يتمثل في استقلال السودان في عام ١٩٥٦م ، بعد ما يزيد عن قرن وثلاث من الارتباط السياسي بمصر ، حيث أن المصريين وعلى مدى ١٣٦ عاماً لم ينظروا إلى السودان إلا بمنظور وحدوني سواء بمفهوم أن السودان جزء من مصر أو بمنظور وحده وادي النيل<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم فإن المصريين لا ينظرون إلى السودان إلا باعتباره جزء من مصر وتابع لها ، مما يقتضي تبعية الحكومات السودانية المتعاقبة لمصر وعدم مخالفتها ، حيث ارتبطت أزمات العلاقات الثنائية والخلافات الحدودية بوصول حكومات في الخرطوم وداً لمصر ولا ترض بالتبعية لها<sup>(٤)</sup> . ومن خلال ذلك بإمكاننا تحليل أسباب أزمة حلايب في عام ١٩٥٨م وعام ١٩٩٢م من زاوية الخلافات السياسية بين البلدين ، وتعارض المصالح حيث يمكن ملاحظة عوامل محدودة تثير أزمة حلايب منها :

١/ تنشأ أزمة الحدود وتتصاعد في حالة وصول حكومة غير موالية لمصر في الخرطوم<sup>(٥)</sup> .

٢/ تتصاعد الأزمة كذلك في حالة تضارب المصالح بين البلدين والخلافات حول الموضوع من الموضوعات .

بناءً على ذلك يمكن تحليل الصراع الحدودي بين البلدين على ضوء العاملين السابقين . ففي عام ١٩٥٨م كانت على رأس السلطة في الخرطوم حكومة عبد الله خليل الموالي لحزب الأمة ، ولا شك أن حزب الأمة لا يكن وداً لمصر لأسباب تاريخية

(١) أ.د / رجب محمد عبد الحليم ، ميناء عيذاب ووادي العلاقي وأثرهما في علاقة مصر بالسودان ، في د/ عبد العظيم رمضان ، الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) د / محمد آدم العنين ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠ .

(٣) محسن محمد ، مصر والسودان الانفصال ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٤) بدر الدين سلمان ، " حديث في ندوة العلاقات السودانية المصرية في ضوء مشكلة حلايب " ، مجلة دراسات استراتيجية

٤ ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٩٩ .

معروفة ، وقد دخلت تلك الحكومة في خلافات متتالية مع مصر حول عدد من الموضوعات التي تتعلق بالمصالح المشتركة والتبعية السياسية ، وقد كان موضوع تحرير العملة السودانية من أبرز الأمور التي دار حولها الجدل والنقاش بين البلدين حيث كانت مصر ترى ضرورة استمرار تداول العملة المصرية في السودان لفترة من الوقت بينما كانت حكومة عبد الله خليل ترى خلاف ذلك مما أثار غضب الحكومة المصرية كما رأينا ذلك في الباب الثاني من هذا البحث <sup>(١)</sup> .

والموضوع الثاني الذي دار حوله الجدل والخلاف موضوع مياه النيل وجهود تعديل اتفاقية عام ١٩٢٩م ومسألة إنشاء السد العالي وخزان الرصيرص ، وقد ثار خلاف كبير بين البلدين حول الحصص المائية وتعويضات أهالي حلفا ، وقد وصلت المفاوضات بين البلدين إلى طريق مسدود بسبب إصرار كل طرف على رأيه <sup>(٢)</sup> . والأمر الثالث الذي كان مثار جدال وخلاف بين البلدين مسألة المعونة الأمريكية ، حيث كانت الحكومة السودانية ترى ضرورة قبولها نسبة للظروف الاقتصادية الحرجة التي يمر بها السودان حسب توصية وزير المالية السيد عبد الماجد احمد ، إلا أن الحكومة المصرية كانت ترى ضرورة رفض المعونة الأمريكية ، وعدم ارتباط السودان بالولايات المتحدة والدخول في حلف يعاديه مصر ، فقد كانت حكومة عبد الناصر تتبع للمعسكر الاشتراكي الذي قام بتحويل بناء السد العالي ، ودعم مصر اقتصادياً وعسكرياً ، وقد حركت مصر القوة الاتحادية المعارضة لحكومة عبد الله خليل الأمر الذي أدى إلى صراع سياسي عنيف داخل البلاد <sup>(٣)</sup> .

كانت تلك هي أهم الموضوعات الخلافية الثلاثة التي دفعت مصر للتدخل في حلايب ١٩٥٨م ، وإخافة وتهديد الحكومة السودانية بذلك ، وبعد الهجمة الإعلامية الشرسة التي واجهتها مصر وإصرار السودان على تدويل المشكلة في ظل وضع دولي مؤيد لحكومة عبد الله خليل ، بعد ذلك تراجعت مصر وجولت معركتها مع حكومة السودان إلى ساحة أخرى تمثلت في إثارة القلاقل عن طريق المعارضة الاتحادية والتخطيط للإطاحة بتلك الحكومة عبر الانقلابات العسكرية الأمر الذي مهد لانقلاب

(١) صحيفة الصراحة ، العدد ٦٩٠ ، (الاحد ٢٤ يونيو ١٩٥٦م) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) Muddassir Abdelratim , *Sudan Aid and External Relations* , Op.cit , p . 33

الفريق إبراهيم عبود . أما في ١٩٩٢م وبعد أربعة وثلاثين عاما من النزاع الأول أبدت فيها معظم الحكومات السودانية المتعاقبة تعاطفاً مع مصر أو خضوعاً لها ، بعد كل تلك الفترة جاءت حكومة الإنقاذ الوطني لتتخذ موقفاً استقلالياً غير موالي لمصر ، إذ لم تحدث أزمة عام ١٩٩٢م بشكل مفاجئ ، بل كان أمراً متوقعاً في ظل التدهور المستمر للعلاقات الثنائية منذ موقف السودان المغاير للموقف المصري في مؤتمر القاهرة بشأن الموقف العربي حيال احتلال العراق للكويت . فقد طال التدهور معظم الثوابت في علاقات البلدين سواء كانت مسائل تتعلق بالأمن والتدخل في الشؤون الداخلية ، أو بعلاقات حسن الجوار ، أو الدور الثقافي والتعليمي المصري في السودان ، أو تلك المتعلقة بالعلاقات المائية ، حيث طالت بعض القرارات التي صدرت من الحكومة السودانية المصالح المصرية في السودان مثل المؤسسات التعليمية المصرية والري المصري ومنازل البعثة المصرية . كما أبدت الحكومة السودانية عدم رضاها عن اتفاقية مياه النيل باعتبارها اتفاقية جائرة بحق السودان واتخذت عدداً من الإجراءات المائية مثل تعليية خزان الرصيرص إنشاء خزان الحماداب ، وحفر ترعتي الرهد وكنانة . وفي ظل مناخ التوتر في العلاقات الثنائية والذي أخذ أبعاداً سياسية وأيدلوجية وأمنية وثقافية ، ومسّ مصالح مصر الحيوية في السودان ، في ظل ذلك عادت مصر لإثارة مشكلة الحدود مرة أخرى واحتلال مثلث حلايب ، وتكرار ما حدث في ١٩٥٨م ، لتكرار نفس العوامل الداعية لذلك ، وهي { وجود حكومة غير موالية أو خاضعة لها في السودان ، وفي نفس الوقت معادية لمصالحها الحيوية في البلاد } .

مما لا شك فيه أن الصراع الحدودي بين البلدين قد ألقى بظلاله على علاقات البلدين وأسنهما ومجالهما المختلفة في مختلف المجالات ، فقد تضرر السودان حينما تم اقتطاع جزء كبير من أراضيه بثرواتها البشرية والاقتصادية والسياحية وموقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر كما أشار البحث في هذا الفصل ، أما مصر فقد تضررت مصالحها في السودان وذلك في مختلف الأوجه ، ذلك أن الحكومة السودانية قد قامت بمصادرة معظم الممتلكات المصرية ، وعملت على محو الوجود المصري بالسودان ، وقد أسهمت مشكلة الحدود بالذات في بذر بذور الكراهية لمصر في نفوس الشعب السوداني ، الأمر الذي ينذر بوصول حكومات في المستقبل أكثر معاداة لمصالح المصرية في البلاد ، والتي هي أكثر حيوية وأهمية من مثلث حلايب .

ونسبة لتداخل مصالح البلدين وحيوية تلك المصالح خاصة للجانب المصري فإن الأمر يقتضي من الطرفين السعي لإيجاد حل سلمي لمشكلة الحدود ، وعدم اللجوء إلى القوة والإثارة الإعلامية بالشكل الذي يسيء إلى الروابط الأزلية ، ويثير الكراهية في نفوس الشعبين . . . يساهم في نقل الخلافات السياسية إلى خلافات شعبية يصعب حلها ، من ذلك مثلاً مقالات الدكتور فرج التي أساء فيها إلى الشعب السوداني إبان زيارة الرئيس الإيراني رفسنجاني للسودان ، حيث وصف الشعب السوداني بأنه شعب جائع يتلقى الإغاثات ، وأنه من غير المستغرب أن يخرج الشعب السوداني بالملايين لاستقبال رفسنجاني لأنه لوح بالغذاء ، كما دعا في مقاله إلى غزو السودان ، حيث قال : « إن العسكرية المصرية مطالبة اليوم بالنظر إلى الجنوب وفتح خرائطه وهو ما لم تفعله منذ أيام الخديوي إسماعيل » ، وقد أثارت مثل هذه المقالات صحف الخرطوم مما كان له مردود سلبي في نفوس الشعب السوداني وزيادة الجفوة بين شعبي وادي النيل <sup>(١)</sup> .

وقد قدم البلدان عدة مقترحات لحل سلمي مرض للطرفين ، منها جعل منطقة حلايب حرة أو منطقة تكامل بين البلدين ، إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك ، فقد قامت مصر باحتلال المثلث ، واتباع كافة الوسائل والإجراءات الرامية لتمصيره ، ومحسب الوجود السوداني فيه ، ولئن سكنت الحكومة السودانية عن ذلك في الوقت الراهن لأسباب كثيرة منها ضعف الحكومة نفسها ، وضعف الجبهة الداخلية بسبب الخلافات السياسية وحرب الجنوب التي تقتضي عدم فتح جبهة جديدة في شرق السودان ، وكذلك الوضع الدولي المتعاطف مع مصر والمناوئ للحكومة السودانية لئن سكنت الحكومة السودانية عن ذلك الآن فلا يمكن أن يقال أن الحكومات السودانية ستسكت عن ذلك على الدوام ، كما يقول بعض خبراء العلاقات الدولية الذين تصدوا لمناقشة مشكلات الحدود السياسية بين الدول والبحث في تأثيرها على أوضاع الصراع الدولي ، إذ قالوا : « إنه طالما أن القومية والدولة لا تخرجان في حقيقتهما النهائية عن كونهما مفاهيم إقليمية لذا فإن فقدان أي جزء من الإقليم القومي للدولة يمكن أن يماثل في عمق الشعور بالألم الذي يحدثه بتر أي عضو من الجسم الإنساني ، ومن هنا يتولد الحقد والمرارة لدى الدول التي يصيبها مثل هذا الضرر القومي وهي إذا أقدمت على هذه التنازلات الإقليمية نتيجة هزيمة عسكرية أو ما

<sup>(١)</sup> د / عبد اللطيف البرقي ، " في العلاقات السودانية المصرية : حوار هادئ مع فرج فودة " ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٤٧ ، (الأحد يناير ١٩٩٢ م) .

شابه ذلك فإنها تفعل ذلك مرغمة ، وهي تتحين الفرص لتصحيح ما تعتقد أنه ظلم حاق بها ، ويكون سبيلها إلى ذلك هو استعادة قوتها العسكرية بصورة فعالة وقادرة على التصدي لتغيير الأوضاع الإقليمية التي لا ترض عنها <sup>(١)</sup> .

لذلك لا يمكن القول أن الحكومات السودانية المتعاقبة ستسكت عن اقتطاع مثلث حلايب على الدوام ، مما يجعل من المشكلة الحدودية لغم قد ينفجر في أي وقت ليعرقل مسيرة العلاقات الثنائية ، ويهدد أمن البلدين القومي .

---

<sup>(١)</sup> د / إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

## الخاتمة

تناول البحث بالدراسة والتحليل العلاقات السودانية المصرية من منظور الأمن القومي ، مركزاً علي الفترة التي أعقبت استقلال السودان ، حيث وقف الباحث في أبوابه الأربعة على الأسس والمبادئ النظرية التي قامت عليها تلك العلاقات ، مقارنة إياها بواقع العلاقات الثنائية . وكما وضح من خلال الدراسة فإن البلدين يحتلان مركزاً استراتيجياً فريداً في ميزان المصالح الدولية . حيث وقف الباحث في هذا المسدد على أهمية مصر الاستراتيجية ، من حيث الموقع الاستراتيجي الفريد ، والتاريخ الضارب في القدم ، والمكانة العلمية والثقافية والسياسية التي جعلتها قائدة للنظام الإقليمي العربي ، ومتحدثة باسمها في المحافل الدولية . أما السودان فقد وقف البحث على مزاياه الاستراتيجية من موقع استراتيجي فريد كجسر رابط بين الثقافتين الإفريقية والعربية ، وثروات طبيعية ، معدنية وبترولية وزراعية وثروة حيوانية ... الخ .

كل تلك العوامل جعلت البلدين في محط أنظار القوي العظمى ، الأمر الذي اقتضى ضرورة التنسيق بينهما لتحقيق مصالحهما المشتركة في الإطار الإقليمي والعالمي ، وفي هذا الصدد وقف البحث على سياسة البلدين الخارجية ومدى تحقيقها لمصالحهما الاستراتيجية في الدوائر المختلفة ، وقد أوضح البحث أن مصر قد مثلت دائماً دور القدوة للسودان في السياسة الخارجية ، بسبب مكانتها الإقليمية والدولية . أما سياسة السودان الخارجية فقد تأثرت في الكثير من الأحوال انعكاساً لسياسة مصر الخارجية دون إدراك لمصالح السودان القومية .

وقف البحث بعد ذلك على مسيرة العلاقات السودانية المصرية مبيناً الأسس التي انبثت عليها ، والتي تمثلت في قدم الوعي المصري بأهمية السودان بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية ، وإدراك مصر التام لتلك المصالح ، كما تمثلت من جانب السودان في تطلعه الحضاري نحو مصر ، باعتبارها مهد الحضارتين العربية والإسلامية . وقد ركز البحث في بيان ذلك على السياسة الواقعية التي انتهجتها مصر تجاه السودان ، والتي قابلتها على الدوام سياسة عاطفية من جانب السودان ، الأمر الذي أدى إلى خلق عدم توازن في العلاقات بين البلدين تمخضت عنها علاقات حميمة تارة لدرجة الاتهام بالتبعية ، وتوترات تارة أخرى لدرجة القطيعة ، وفي الحالتين أوضح البحث مدى تأثير ذلك على المصالح المشتركة .

بعد ذلك وقف البحث على أبرز قضايا الأمن القومي والمصالح المشتركة في المجالات المختلفة ، موضحاً مدى إعمال البلدين لعلاقاتها الثنائية من أجل تحقيق ذلك ، ففي المجال السياسي وقف البحث على عدة قضايا أبرزها دعوات الوحدة السياسية والتكامل حيث أوضح

## الخاتمة

الهدف من تلك الدعوات ، والمجهودات التي بذلت في سبيل تحقيقها صوتاً لأمن البلدين القومي ، والتي أجهضت جميعاً لأسباب كثيرة . كذلك ، وقف البحث على الدعم السوداني لاتفاقيات كامب ديفد في عهد مايو ومدى تأثير ذلك على مصالح السودان الحيوية سلباً أو إيجاباً سواء في الإطار العربي والإسلامي بعزل السودان وحرمانه عن رؤوس الأموال العربية ؛ أم في الإطار الإفريقي الذي أدى إلى الوجود الدائم لإسرائيل في منابع النيل وتدخله في مشكلة جنوب السودان ، أم في الإطار العالمي والذي تمخض عنه الدعم الغربي لنظام مايو . وقف البحث كذلك على بعض القضايا السياسية الدولية المعاصرة وأثرها على أمن البلدين القومي مثل الاسلام السياسي والإرهاب الدولي ، خاصة في الآونة الأخيرة بعد تبني الحكومة السودانية للتوجهات الإسلامية ، الأمر الذي أدى إلى أن تتولى القاهرة لواء محاربة الحكومة السودانية بجانب القوى الغربية مما أدى إلى عدة إجراءات دولية أضرت بمصالح السودان القومية .

وقف الباحث في الباب الرابع والأخير منه على قضايا أخرى في سماء العلاقات الثنائية مثل القضايا العسكرية والمائية وقضايا الحدود المشتركة ، وذلك لأوضح البحث في هذا الموضوع . التحديات والتهديدات العسكرية التي واجهت كلا البلدين ، والتي اقتضت وقوفها معاً لمواجهةها ، وخلص البحث إلى أن التهديدات العسكرية التي واجهت مصر واقتضت وقوف السودان بجانبها جميعها تهديدات خارجية استهدفت أمن مصر القومي ومصالحها الاستراتيجية مثل العدوان الثلاثي ، وحرب يونيو ١٩٧٦م ، واکتوبر ١٩٧٣م ، وقد كان وقوف السودان انذاك زوداً عن مصالح مصر حتى وإن تعارضت في بعض الأحيان مع مصالحه الاستراتيجية . أما التهديدات الخارجية التي واجهت السودان فقد أوضح البحث أنها جميعاً إما تهديدات من قبل مصر نفسها مثل الغزو التركي المصري للسودان ، والتهديدات المصرية لمثلث حلايب ، أو أنها تهديدات بسبب الصراع السياسي الداخلي حول السلطة مثل التدخل المصري في أحداث يوليو ١٩٧١م ، وأحداث أبا وود نوباوي ، وحرب يوليو ١٩٧٦م ، وتدخلها في حرب الجنوب ، حيث اتضح أن تدخل مصر في هذه الحالات جاء تحقيقاً لمصالحها القومية في نصره طرف من أطراف الصراع حول السلطة على حساب الطرف الآخر ، مما يعتبر تدخلاً في شؤون البلاد الداخلية .

وحول قضايا المياه أوضح البحث مدى الأزمة المائية التي تواجه دول المنطقة الأمر الذي جعل قضية المياه قضية أمن قومي وأمن دولي ، حيث أوضح الباحث مدى التهديدات التي تواجه الموارد المائية للبلدين مما يقتضي تنسيقهما لحماية تلك الموارد عبر اتفاقيات ثنائية وجماعية عادلة ، وقد أوضح البحث في هذا الصدد مدى تأثير المشكلة المائية على العلاقات الثنائية بسبب الأطماع المصرية على حساب السودان مما أدى إلى توتر العلاقات وفقدان الثقة ، وانشغال البلدين بالمشاكل المائية عن العدو المشترك .



وأخيراً وقف البحث علي المشاكل الحدودية بين البلدين ، وأوضح أن النزاعات علي الحدود هي نزاعات مفتعلة باعتبار أن مشكلة الحدود تقطعها مصر لإخماد الحكومات السودانية التي تخالف سياساتها وتعارض مطامعها في السودان .

#### النتائج :

من خلال الدراسة توصل البحث إلى النتائج التالية :

١/ تجمع البلدين مصالح حيوية مشتركة تقتضي التنسيق الثنائي لتحقيقها باعتبارهما يمثلان نصف العالم العربي من حيث المساحة وتعداد السكان .

٢/ السودان يمثل حقيقة العمق الاستراتيجي لمصر ، ومصالح مصر وحياتها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسودان ، وليس العكس .

٣/ مصر تترك تماماً مصالحها الحيوية في السودان ، ومن ثم تتبع وسائل علمية لتحقيقها ، وفي هذا الصدد فإنها لا تهتم كثيراً بمصالح السودان القومية خاصة إذا تعارضت مع مصالحها .

٤/ إن السودان لا يعي مصالحه الاستراتيجية في العلاقات الخارجية والتي انبنت دائماً علي العواطف ، وخاصة تجاه مصر ، يضاف إلى ذلك غياب عنصر التخطيط في سبيل تحقيق مصالح البلاد من خلال السياسة الخارجية .

٥/ لقد أدى تباين الرؤى والإدراك حول أهداف السياسة الخارجية للبلدين ومصالحها المشتركة إلى الكثير من الإشكاليات التي تعاني منها علاقات البلدين اليوم .

٦/ مصر هي مدخل السودان للعلاقات الدولية .

#### التوصيات :

علي ضوء تلك النتائج يوصي البحث بالآتي :

١/ ضرورة بناء سياسة السودان الخارجية علي أسس علمية وواقعية تنأى عن المثاليات والانجرار وراء العواطف خدمة لمصالح البلاد القومية .

٢/ النظر إلى العلاقات السودانية المصرية من زاوية المصالح المشتركة ، واعتبار مصالح السودان القومية فوق كل المصالح ، فالنفس أولى من الصاحب .

٣/ ضرورة تفهم السودان للمخاوف المصرية من المخاطر التي قد تستهدف عمقها الاستراتيجي وشریان حياتها .

٤/ علي الحكومة المصرية التعامل مع الشعب السوداني بمختلف قطاعاته وتكويناته السياسية ، دون اللجوء إلى التعامل المزدوج وتصنيف الشعب السوداني إلى هذا معنا وهذا ضدنا .

٥/ علي مصر كذلك أن تتعامل مع السودان عبر القنوات الدبلوماسية والعلاقات الشعبية ،  
والنأي عن اللجوء إلى التعامل بمفهوم الأجهزة والمنظور الأمني والاستخباري الذي كثيراً ما  
يؤدي إلى خلق حساسيات لدى الشعب السوداني تجاه مصر .

٦/ علي البلدين عدم الاحتكام فقط على الإرث التاريخي بانتقاء سلبياتها دون إيجابياتها مما يؤدي  
إلى جمود المواقع لدى بعض الكيانات السياسية في البلدين تؤدي إلى إغفال المصالح المشتركة  
الآنفة والمستقبلية .

٧/ العمل المشترك علي تحديد المصالح المشتركة ، والمحاذير الأمنية ، وتنسيق وتكامل الخطى  
لتحقيقها بعلمية ، خاصة فيما يتعلق بحماية الموارد المائية وزيادتها عبر مشاريع مشتركة .

والحمد لله رب العالمين

## قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع

### أولاً : المراجع العربية :

#### أ / التقارير والنشرات والوثائق الرسمية :

- ١/ الزراعة في السودان ، تقرير وزارة الزراعة والغابات ، جمهورية السودان ، شركة مطابع العملة ، ١٩٩٨ م .
- ٢/ دليل المستثمر في جمهورية السودان ، تقرير الأمين العام للاستثمار ١٩٩٩ م .
- ٣/ الهيئة العامة للاستثمار ، دليل المستثمر في جمهورية السودان ، الخرطوم : معامل التصوير الملون ، ١٩٩٧ م .
- ٤/ وزارة الزراعة والتعدين ، جمهورية السودان ، دليل المستثمر في مجال الطاقة والتعدين ، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ٢٠٠١ م .
- ٥/ وزارة الخارجية السودانية ، إدارة الأمريكيتين ، ملف رقم و خ ، أمريكيتين ١/١/٧ ، يناير - ديسمبر ١٩٩٢ م .
- ٦/ مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٩٦ م ، الخرطوم : دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر ، ١٩٩٦ م .
- ٧/ آفاق التجارة والاستثمار بين مصر وأمريكا ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، العدد ١٠ ، أكتوبر ١٩٩٦ م .
- ٨/ سياسة السودان الخارجية لعام ١٩٧٤ م ، تقرير وزارة الخارجية ، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ١٩٧٤ م .
- ٩/ السودان ، وزارة الخارجية ، سلسلة كتيبات السودان رقم ٢ .
- ١٠/ من سياستنا الخارجية : وزارة الإرشاد القومي ، سبتمبر ١٩٦٩ م .
- ١١/ أحداث أيلول الأسود : الواقعة وردود الفعل ، تقرير وزارة الخارجية ، دار الوثائق القومية ، الخرطوم ، صنف رقم 8,1,32 . Departmental Report
- ١٢/ من خطاب عبد الناصر الذي ألقاه في ٢٢ يوليو ١٩٥٥م القاهرة ، كتاب فلسفة الثورة ، المجلد الاول .
- ١٣/ السودان ، وزارة الخارجية ، ملف محاضر اجتماعيات الوفود ، رقم "٧" ، ١٩٨٥ م .
- ١٤/ بيان وزارة الخارجية السودانية حول قضية حلايب وإخلاء المنازل المؤجرة للحكومة المصرية ، ملحق .

- ١٥/ قرارات الامم المتحدة ضد السودان بشأن محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك ، ملحق .
- ١٦/ وزارة الطاقة والتعدين ، الخرطوم ، الأبعاد النفطية ، عدد وثائقي .
- ١٧/ بنك السودان ، جمهورية السودان ، التقرير الأربعون ، ٢٠٠٠م .
- ١٨/ وزارة الصناعة والاستثمار ، جمهورية السودان ، مناخ الاستثمار في السودان ، ٢٠٠٠م
- ١٩/ الأمانة العامة لشئون مصر بالسودان ، قرارات وتوصيات وإنجازات الاجتماع السابع للجنة الوزارية المشتركة . الخرطوم ، ١٢ - ١٥ يناير ١٩٧٩م .
- ٢٠/ مصر والعرب : مصر والسودان ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، ١٩٨٨م .
- ٢١/ نشرة السفارة الامريكية حول الارهاب في السودان ، ١٢ مارس ١٩٩٢م .
- ٢٢/ نشرة السفارة الامريكية حول قرار ضم السودان القائمة الدول الراعية للإرهاب ، ١٨ أغسطس ١٩٩٣م .
- ٢٣/ كتاب أبيض ، الزج باسم السودان في محاولة اغتيال الرئيس المصري مبارك ، الخرطوم ، مجلس الإعلام الخارجي ، فبراير ١٩٩٦م .
- ٢٤/ مجموعة الأمم المتحدة للتحكيم الدولي ، المجلد الثاني .
- ٢٥/ نص اتفاقية الدفاع المشترك بين السودان ومصر لعام ١٩٧٦م ، ملحق .
- ٢٦/ نص خطاب الإمام الهادي للرئيس جمال عبد الناصر ، ملحق .

### \* الندوات :

- ١/ الصادق المهدي ، حديث في ندوة الامن القومي السوداني ، الخرطوم ، ابريل ١٩٨٩م .
- ٢/ د . حسن الترابي ، حديث في ندوة امدران امدة بعد الاشفاق ، أغسطس ٢٠٠٠م .
- ٣/ السفير المصري محمد عاصم ، حديث في ندوة العلاقات السودانية المصرية ، جامعة الزعيم الأزهرى ، أمدران : نادي الخرجين ، الثلاثاء ٢٠/٦/٢٠٠٠م .
- ٤/ موسى الملك كور ، حديث في ندوة العلاقات السودانية المصرية ، جامعة الزعيم الأزهرى

### \* البحوث والرسائل :

- ١/ آدم محمد أحمد عبد الله ، العلاقات السودانية الأمريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أمدران الإسلامية ، ١٩٩٧م .
- ٢/ عبد العظيم سليمان إبراهيم المهل ، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزوح على العاصمة القومية ١٩٨٣م - ١٩٩٨م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، السودان ، جامعة أمدران الإسلامية ، سبتمبر ١٩٩٩م .

## ب/الكتب :

- ١/ القرآن الكريم .
- ٢/ د. ابراهيم الحارثي ، الرباط الثقافي بين السودان ومصر ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٧ م
- ٣/ ابراهيم نافع ، نحن والمعالم ونحن وانفسنا ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ م .
- ٤/ د. احمد الحفناوي ، السودان وادي النيل في ظل الاسلام ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ م
- ٥/ أنور زهران ، العالم والحرب ، القاهرة : مطابع الاهرام التجارية ، ١٩٩٢ م .
- ٦/ أمين هويدي ، أحاديث في الأمن العربي . بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠ م .
- ٧/ أمين هويدي ، أزمة الخليج والأمن القومي العربي ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩١ م .
- ٨/ أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٢ م .
- ٩/ أمين التوم ، ذكريات ومواقف في تاريخ الحركة الوطنية السودانية ، ١٩١٤م - ١٩٦٩م ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ م .
- ١٠/ د. اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩ م .
- ١٢/ أسامة محمد ، التكامل الاقتصادي ، دراسة تطبيقية للتكامل المصري السوداني ، القاهرة : مركز النيل للإعلام ، ١٩٧٩ م .
- ١٣/ بشير محمد سعيد ، السودان من الحكم الثنائي الى انتفاضة رجب ، الخرطوم ، مطبعة التمدن المحدودة ، ١٩٨٦ م .
- ١٤/ ابن هشام ، السيرة النبوية ، تحقيق مصطفى الشقا وأخريين ، ج ٢ ، ط ٢ ، ( القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٥ م ) ، ص ٣٢١ .
- ١٥/ بشير محمد سعيد ، خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، ١٩٥٢م - ١٩٥٦م ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٣ م .
- ١٦/ بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهرى وعصره ، القاهرة : القاهرة الجديدة للطباعة والنشر ، د.ت .
- ١٧/ د. بركات موسى الحواتي ، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧ م .

- ١٨/ د. نادية الـ ، جنوب السودان في سياق العلاقات السودانية المصرية ، في أسامة الغزالي حرب ، ندوة العلاقات السودانية المصرية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠م . ١٦ .
- ١٩/ د. البخاري عبد الله الجعلي ، نزاع الحدود بين السودان ومصر ، في أسامة الغزالي حرب . مرجع سابق .
- ٢٠/ جريجوري ل . افتانديان ، سعي مصر للزعامة العربية : دلالات السياسة الأمريكية ، ترجمة فوزي مخيمر ، القاهرة : المجموعة الصحفية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥م .
- ٢١/ جيلي عبد الرحمن ، المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان ، القاهرة : دار النهضة للطباعة والنشر ، ١٩٥٨م .
- ٢٢/ جلال أحمد أمين ، معضلة الاقتصاد المصري : بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر ، القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٦٤م .
- ٢٣/ د . جعفر محمد علي بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، ١٩١٩م - ١٩٣٩م ، ط ٢ ، ترجمة هنري رياض ، الخرطوم : المطبوعات العربية لتكاليف الترجمة ، ١٩٨٧م .
- ٢٤/ جمال علي زهران ، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠م - ١٩٨١م ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦م .
- ٢٥/ جعفر محمد نميري ، السادات المبادئ والمواقف ، القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨١م .
- ٢٦/ جمال عبد الملك بن خلدون ، السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٧م .
- ٢٧/ جميل السيد عبد الجواد ، العلاقة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية في مصر ، ١٩٧٠م - ١٩٧٧م : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤م .
- ٢٨/ جوزيف س . ناي الابن ، المنازعات الدولية : النظرية والتطبيق ، ترجمة أحمد أمين الجميل ومجدي كامل ، القاهرة : الجمعية المصرية العامة لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٧م .
- ٢٩/ هاني الخير ، أشهر الاغتيالات السياسية في العالم ، بيروت : دار أسامة للنشر ، ١٩٨٨م ، ص ١٤٩ .
- ٣٠/ وحيد عبد المجيد ، العلاقات المصرية العربية في عهد السادات ، في كتاب سعد الدين ابراهيم ، مصر والعرب ، القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٨٤م .

- ٣١/ زاهر ربانز ، تاريخ السودان المعاصر منذ الفتح المصري وحتى الاستقلال ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦م .
- ٣٢/ د. حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٧٦م .
- ٣٣/ د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي والتطور الحاضر للأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤م .
- ٣٤/ حسن صالح بيومي ، جهاز أمن الدولة أمام محكمة التاريخ ، الخرطوم : شركة ماسستر التجارية ، ١٩٩٣م .
- ٣٥/ د. حيدر ابراهيم علي ، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . ١٩٩٦م .
- ٣٦/ د. حيدر ابراهيم علي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان ، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م .
- ٣٧/ د. حسن عبد الله الترابي ، الحركة الاسلامية في السودان : التطور والمنهج والكسب ، ط٢ ، باكستان : مطبعة إيمان ١٤١٠هـ .
- ٣٨/ د. حسن مكي محمد احمد ، حركة الاخوان المسلمون في السودان ١٩٤٤م - ١٩٦٩م .
- ٣٩/ حسن محمد احمد حمودة ، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون ، القاهرة : دار الاعلام العربي ، ١٩٨٥م .
- ٤٠/ حامد عبد القادر ، الإسلام : ظهوره وانتشاره في العالم ، ط٢ ، القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، دت ، ص ٢٤٨ .
- ٤١/ د. طه عبد العليم ، التكامل المصري السوداني بين الضرورات والعقبات ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .
- ٤٢/ د. يسري الجوهري ، الوطن العربي : دراسة في الجغرافيا القارية والاقليمية ، الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م .
- ٤٣/ د. يونان لبيب ، الخبرة التاريخية في العلاقات السودانية المصرية : محاور أساسية ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .
- ٤٤/ د. يوسف فضل حسن ، لمحات من تطور العلاقات المصرية السودانية متطور تاريخي ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .
- ٤٥/ يوقايم رزق مرقص ، تطور نظام الادارة في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤م .



- ٤٦/ يوقايم رزق مرقص ، السودان في البرلمان المصري ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩م
- ٤٧/ د. يوسف القرضاوي ، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣م .
- ٤٨/ يوسف علي سليمان ، الاغتيالات السياسية في مصر ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨م
- ٤٩/ يوسف ابو فرون ، لمحات عن حياة وعادات قبائل السودان الكبرى ، الخرطوم : المطبعة الحكومية ، ١٩٩٩م .
- ٥٠/ كامل الشريف ، المغامرة الاسرائيلية في افريقيا ، ط٢ ، الرياض : الـدار السعودية للنشر ، ١٩٩٠م .
- ٥١/ مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الاسلام ، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، ١٩٩٦م .
- ٥٢/ محمد عبد العزيز وهاشم عثمان أبورنات ، أسرار جهاز الأسرار : جهاز الأمن السوداني في الفترة من ١٩٦٩م - ١٩٨٥م ، القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٩٣م .
- ٥٣/ محمد طلعت الغنيمي ، قانون السلام ، ط٢ ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٩٧م .
- ٥٤/ محمد عبد الكريم نافع ، الإقليم القومي العربي ، القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٥م .
- ٥٥/ محمد كمال عبد الحميد ، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي ، ط٢ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩م .
- ٥٦/ د. محمد متولي ود. محمود أبو العلا ، الجغرافيا السياسية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧م .
- ٥٧/ محمد سليمان ، دور الأزهر في السودان ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م .
- ٥٨/ محمد حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي ، القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧م .
- ٥٩/ أ. د. محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، ١٩٠٠-١٩٦٩م ، ترجمة هنري رياض وآخرين ، بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٣م .
- ٦٠/ أ. د. محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام ، ترجمة هنري رياض وآخرين ، بيروت : دار الجيل ، ١٩٨٣م .
- ٦١/ موسى بنوي ، السادات رجل السلام ورجل الحرب ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨م

- ٦٢/ د . محمود محمد محمود خليل . أزمة المياه في الشرق الاوسط والأمن القومي العربي  
و المصري ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٧م .
- ٦٣/ د . مصطفى علوي ، مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي ، القاهرة : مكتبة  
الانوار المصرية ، ١٩٦٦م .
- ٦٤/ محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ،  
د ت .
- ٦٥/ د . المختار مطيع ، المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة ، الدار البيضاء : دار إيزيس  
للطباعة والنشر ، يناير ١٩٩٣م .
- ٦٦/ د . محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية ، الكويت : مطبعة عالم  
المعرفة ، ١٩٨٧م .
- ٦٧/ مدني محمد أحمد ، علاقات السودان الخارجية البعد العربي والإفريقي ، الخرطوم : دار  
جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٠م .
- ٦٨/ د . محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، الخرطوم : دار  
هايل للطباعة والنشر والتغليف ، ١٩٩٨م .
- ٦٩/ محمد وقيع الله ، الإخوان وسنوات مايو ، امدرمان : دار جامعة امدرمان الاسلامية  
للنشر ، د ت .
- ٧٠/ د . منصور خالد ، السودان والنفق المظلم : قصة الفساد والاستبداد ، مالطا : دار إيدام  
للنشر ، ١٩٨٥م .
- ٧١/ د . منصور خالد ، الفجر الكاذب : نميري وتحريف الشريعة ، دار الهلال ، ١٩٨٦م .
- ٧٢/ محجوب عمر باشري ، معالم تاريخ السودان ، الخرطوم : الدار السودانية للكتيب ،  
٢٠٠٠م .
- ٧٣/ محمد عبد الحميد احمد حناوي ، معركة الجلاء ووحدرة وادي النيل : ١٩٤٥م - ١٩٥٤م  
، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠م .
- ٧٤/ محمود عبد الرحمن الفكي ، القوات المسلحة في تاريخ السودان الحديث ، ١٩٥٣م -  
١٩٧٥م ، امدرمان : المطبعة العسكرية ، د.ت .
- ٧٥/ محمد سعيد محمد الحسن ، عبد الناصر والسودان ، لندن : ميدلايت المحدودة ، ١٩٩٢م
- ٧٦/ محمد سعيد محمد الحسن ، السودان ومصر والمصير المشترك موافق وأحداث : ١٩٥٠م  
- ١٩٩٩م ، الخرطوم : إيداع لفن الطباعة والتصميم ، ١٩٩٩م .

- ٧٧/ محمد سعيد محمد الحسن ، قصر الحكم وصراع السلطة ، الخرطوم : إيداع فنن الطباعة والتصميم ، ٢٠٠٠ م .
- ٧٨/ مكي شبكة ، السودان عبر القرون ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٤ م .
- ٧٩/ د . محمد بنها الدين الغمري ، الحركة المهدية وأثارها علي العلاقات السودانية المصرية ، القاهرة : مكتبة أوزوريس للكتب والمجلات ، ١٩٩٤ م .
- ٨٠/ محمد محمد أحمد كزار ، الاحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان ، الخرطوم : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٨٥ م .
- ٨١/ محمد محمد أحمد كزار ، الامن القومي السوداني ، الخرطوم : دار هایل ، ١٩٩١ م .
- ٨١/ مصطفى محمد الحسن ، رجال ومواقف في الحركة السودانية الوطنية ، دن غ ، د ت .
- ٨٢/ المعتصم صبحي ، السادات وثورة التصحيح ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٥ م .
- ٨٠/ محمد ابو القاسم حاج حمد ، السودان المازق التاريخي وآفاق المستقبل ، المجلد الأول والثاني ، بيروت : دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ م .
- ٨٢/ ميرغني النور جاويش ، العلاقات السودانية المصرية ما بين التكامل وميثاق الإخاء ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .
- ٨٣/ د . محمود ابو العينين ، الدور الاقليمي العربي في افريقيا وتغيرات التسعينيات ، في ندوة مصر وأفريقيا ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٦ م .
- ٨٤/ د . محمود أبو العينين ، مشكلة الحدود السودانية المصرية في أواخر القرن العشرين ، في د . عبد العظيم رمضان ، ندوة الحدود السودانية المصرية عبر التاريخ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ م .
- ٨٥/ محمد عبد الغني سعودي وآخرين ، التكامل المصري السوداني ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٣ م .
- ٨٦/ محمد يوسف الكندي ، ولاية مصر ، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ م .
- ٨٧/ محسن محمد ، من قتل حسن البنا ، ط ٢ ، القاهرة : دار الشروق ١٩٧٨ م .
- ٨٨/ محمد حسنين هيكل ، اكتوبر ١٩٧٣ م : السلاح والسياسة ، القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣ م .
- ٨٩/ د . محمود أبو زيد ، المياه مصدر للتوتر في القرن الواحد والعشرون ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٨ م .
- ٩٠/ محمود المراغي ، أرقام تصنع العالم ، الكويت : الكتاب العربي الثاني والثلاثون ، ١٥ ابريل ١٩٩٨ م .

- ٩١/ محمد سسير احمد ، معارك المياه في الشرق الأوسط ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٩١ م .
- ٩٢/ محمد فوزي ، أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، القاهرة : مكتبة النسر للطباعة ، ١٩٩١ م .
- ٩٣/ د . محمد عبد القادر ، مقدمة في أصول النظم السياسية والاجتماعية ، ج ١ القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ م .
- ٩٤/ محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، د ت .
- ٩٥/ محجوب محمد صالح ، العلاقات السودانية المصرية وإشكاليات الإدراك المتبادل ، في أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق .
- ٩٦/ محمد فؤاد شكري ، مصر والسيادة على السودان ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٤٦ م .
- ٩٧/ محمد أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٨١ م .
- ٩٨/ د . ناصيف يوسف حتى ، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٧ م .
- ٩٩/ د . نوال عبد العزيز مهدي ، رياح الشمال : دراسات في العلاقات السودانية المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٥ م .
- ١٠٠/ د . نوال عبد العزيز مهدي ، مصر والسودان في مفترق الطرق ، ١٩٥٣م - ١٩٥٦م ، القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٨٩ م .
- ١٠٢/ د . نوال عبد العزيز مهدي ، دراسات في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ، ١٩٥٤م - ١٩٥٦م ، القاهرة : دار الانصار ، ١٩٨٢ م .
- ١٠٣/ د . نوال عبد العزيز ، الاخوان ووفد السودان ، القاهرة : المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٨ م .
- ١٠٤/ د . نبيل السمان ، حرب المياه من الفرات إلى النيل ، د ن غ ، د ت .
- ١٠٥/ نعيم شقير ، تاريخ السودان ، تحقيق د . إبراهيم أبو سليم ، بيروت : دار الجيل ١٩٨١ م .
- ١٠٦/ نبيل راغب ، أنور السادات والتأصيل الفكري ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٥ م .
- ١٠٧/ أ . د . السعيد البدوي ، الحدود السياسية السودانية المصرية : نظرة جغرافية ، في د . عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق .
- ١٠٨/ علي نميري ، الأمن والمخابرات ، نظرة إسلامية ، الخرطوم : مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٩٩٧ م .

- ١٠٩/ د . عطا محمد صالح زهرة ، الإقليم القومي العربي ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٩٨م .
- ١١٠/ علي شمش ، العلوم السياسية ، ط ٢ ، ليبيا : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٨٢م .
- ١١١/ د . عمر أحمد قدور ، شكل الدولة وأثره في استراتيجيات وفلسفة الأمن ، الخرطوم : المؤسسة العامة للطباعة والنشر والإعلان ، ١٩٩٧م .
- ١١٢/ د . عبد العزيز كامل ، دراسات في الجغرافية البشرية للسودان ، القاهرة : مطبعة دار المعارف ، ١٩٧٢م .
- ١١٣/ عبد العفار محمد احمد ، السودان والوحدة في التنوع ، برلين الغربية ، المكتبة العربية ١٩٨١م .
- ١١٤/ علي حسن الخربوطلي ، مصر العربية الإسلامية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣م .
- ١١٥/ عبد الرحمن الرافعي ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣م .
- ١١٦/ د . عودة بطرس غالي ، عبد الناصر والاستعمار العالمي ، القاهرة : دار الوحدة للنشر ، د . ت .
- ١١٧/ عبد الفتاح أبو الفضل ، مصر والسودان بين الونام والخصام ، القاهرة : دار الحرية للصحافة والنشر ، ١٩٩٥م .
- ١١٨/ د . عبد اللطيف محمد البوني ، تجربة نميري الإسلامية في السودان . الخرطوم : معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، ١١٩٩٥م .
- ١١٩/ عبد الرحيم الأمين ، ساعة الصفر ، مذبة الديمقراطية الثانية في السودان ١٩٨٥م - ١٩٨٩م ، أجندة واشنطن ، ١٩٨٩م .
- ١٢٠/ عبد الفتاح ابو الفضل ، مصر والسودان بين الونام والخصام ، القاهرة : دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٩٤م .
- ١٢١/ عبد المنعم حسن شافعي ، المشاكل التي تواجه تجارة السودان مع مصر ، القاهرة : دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٨٧م .
- ١٢٢/ علي مبارك باشا ، الخطط التوفيقية الجديدة ، القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م .
- ١٢٣/ عبد الرحمن مختار ، خريف الفرح : أسرار السودان ١٩٥٠م - ١٩٧٠م ، الخرطوم : ١٩٧٨م .

- ١٢٤/ عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين : طمع فنزاع فوثبة فجهاد ، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه ، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٢ م .
- ١٢٥/ عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤م-١٩٧٩م ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢ م .
- ١٢٦/ د . عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، العلاقات السودانية المصرية فسي ظل الانقاز ، ١٩٨٩م - ١٩٩٢م ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ م .
- ١٢٧/ عصام سليمان الفراغة ، الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل ، الخرطوم : دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ م .
- ١٢٨/ عبد الله مرسى النقاني ، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية ، الجيزة : مركز الحضارة العربية ، ١٩٩٦ م .
- ١٢٩/ عنان دمشقية ، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية ، دمشق : الأهالي للطباعة والنشر ، ١٩٩٤ م .
- ١٣٠/ علي أحمد أنور ، النزاع الإثيوبي الصومالي : الجذور التاريخية ، القاهرة : مطبعة أطلس ، ١٩٧٨ م .
- ١٣١/ د . عبد الله الأشعل ، مشكلة الحدود في الخليج العربي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩ م .
- ١٣٢/ علي عبد الله علي ، حلايب ١٩٥٨م ، كيف نشأت وكيف حلت ، الخرطوم : المركز القومي للبحوث ، يوليو ١٩٩٥ م .
- ١٣٣/ علي عبد الله يوسف ، التجربة الفدرالية في السودان ، الخرطوم : دار البلد ، ١٩٩٩ م ، ص ١٠ .
- ١٣٤/ عبد الحفيظ عباس الصديق ، حزب الأمة السوداني ومصر ، مركز الامة للدراسات والبحوث ، اكتوبر ١٩٩٦ م .
- ١٣٥/ د . فاضل البراك ، استراتيجية الإقليم القومي ، بغداد : الدار العربي ، ١٩٨٧ م .
- ١٣٦/ فتحي علي حسين ، الماء وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، القاهرة مكتبة مذبولي ، ١٩٩٧ م .
- ١٣٧/ فؤاد عبد الرحمن البنا ، الإخوان المسلمون والسلطة السياسية في مصر ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، د ت .
- ١٣٨/ فاطمة سالم ، قضايا في ميزان العدل الدولي ، قراءة في قراري مجلس الأمن ١٠٤٤-١٠٥٤ ، الخرطوم : المركز القومي للانتاج الإعلامي ، ١٩٩٦ م .

- ١٣٩/ فخر الدين ليبب ، نهر النيل الماضي والحاضر في المستقبل ، القاهرة : دار المستقبل العربي ١٩٨٥ م .
- ١٤٠/ د . فيصل عبد الرحمن طه ، حلايب وحنيش : مقالات في القانون الدولي العام ، أدمرمان : مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، ٢٠٠٠ م .
- ١٤١/ صمويل ب . هانتجتون ، الاسلام والغرب آفاق الصدام ، ترجمة مجدي شرشر ، القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٩٥ م .
- ١٤٢/ روبرت ماكنمار ، جواهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠ م .
- ١٤٣/ روي مكريس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، بيروت : دار الكتاب العربي ١٩٦٦ م .
- ١٤٤/ د . رضوان السيد ، ثقافة العالم الاسلامي والبحث عن هويته ، الكويت : مكتبة الكويت الوطنية ، ٢٠٠١ م .
- ١٤٥/ رأفت الغنيمي ، مصر والسودان في العلاقات الدولية ، الخرطوم : عالم الكتب ، ١٩٧٩ م .
- ١٤٦/ د . رجب محمد عبد الحليم ، ميناء عذاب ووادي العلاقي وأثرهما في علاقة مصر بالسودان ، في د . عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق .
- ١٤٧/ روبرت آ . دال ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة د . علاء أبو زيد ، ( القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣ م ) ، ص ١٠٠ .
- ١٤٨/ شوقي الجمل ، تاريخ السودان وادي النيل ، ج ١ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٩ م .
- ١٤٩/ شوقي عبد المنعم سعيد ، قضايا الأمن القومي العربي ، ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨ م ) ، ص ٣١ .
- ١٥٠/ خروتشوف ، الوصية الأخيرة ، ترجمة هنري جاد الله ، بيروت : الدار العربي للنشر والتوزيع ١٩٥٧ م .
- ١٥١/ تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٩٠ م .
- ١٥٢/ خضر حمد ، مذكرات خضر حمد في الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده ، الشارقة : مكتبة الشرق والغرب ، ١٩٨٠ م .

## ج/ الصحف والمجلات والدوريات :

### • الصحف :

#### أولاً : الصحف المحلية :

#### صحيفة السودان الجديد :

العدد ٣٥٢٣ ، ١٠/٨/١٩٥٨م العدد ٦٧٠٣ ، ١/٦/١٩٦٩م العدد ٦٧١٤ ، ١٥/٦/١٩٦٩م  
~ ٣٥٤٨ ، ٦/١١/١٩٥٨م . ~ ٤٥٦٦ ، ٢٩/١١/١٩٥٨م ~ ٣٥٥٧ ، ١١/١٧/١٩٥٨م  
~ ٥٥٥٢ ، ٢٧/٧/١٩٦٥م . ~ ٥٥٧٠ ، ١/٨/١٩٦٥م ~ ٦١٩٦ ، ١٤/٩/١٩٦٧م  
~ ٦١٩٩ ، ١٨/٩/١٩٦٧م .

#### صحيفة الأنباء :

احمد يوسف محمد ، "السودان حلقة الوصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء " ، صحيفة  
الأنباء ، السودان ، العدد ٥٢٤ ، ٥ سبتمبر ١٩٦٣م .

صحيفة الزمان : العدد ٢٦٩ ، السبت ٣ يناير ١٩٥٩م - العدد ٩٦٣ ، ١٤ يناير ١٩٦٦م .

#### صحيفة السياسة

١/ الجبهة الاسلامية تتقدم ماراثون الخرطوم-القاهرة ، جريدة السياسة ، العدد ٣٦٠ ، ٢ يونيو  
١٩٨٧م

٢/ توفيق حامد السيد ، ماذا بعد زيارة الاخوة الأعداء ، صحيفة السياسة ، العدد ٣٦٩ ، ١١  
يوليو ١٩٨٧م

٣/ صلاح احمد ابراهيم ، مصر مسئولة عن بقاء النميري رغم كراهية الشعب له ، صحيفة  
السياسة ، العدد ٤١٢ ، ٦ سبتمبر ١٩٨٧م .

٤/ محمد فضل ، حول العلاقات السودانية المصرية تدور الدائرة وتبقى مصر ، صحيفة  
السياسة ، العدد ٣٤٥ ، ١٧ يونيو ١٩٨٧م .

العدد ٦١٢ ، ٢٧/٣/١٩٨٨م العدد ٥٢٨ ، ٢/١/١٩٨٨م العدد ٤١١ ، ٥/٩/١٩٨٧م

~ ٣٧١ ، ١٣/٧/١٩٨٧م ~ ٤٨٢ ، ١٦/١١/١٩٨٧م ~ ٢٠٠ ، ١٨/١/١٩٨٧م

~ ٨٥١ ، ٤/١٢/١٩٨٨م ~ ٤٨٢ ، ١٦/١١/١٩٨٧م .

#### صحيفة الصحافة :

١/ فضل الله محمد ، قمة ما بعد الامتحان ، الصحافة ، العدد ٧٢ ، ١٣ سبتمبر ١٩٨٤م .

٢/ السفير محمد ميرغني ، سياسة السودان الخارجية ، الصحافة ، العدد ٤٢٣٥ ، ٧ فبراير  
١٩٩٧م .



٣/ خطاب النميري في قمة فاس حول التضامن العربي ، جريدة الصحافة ، العدد ٧١٩٨ ، السبت ١١ سبتمبر ١٩٨٢ م .

العدد ٥٢٨٨ ، ٥ / ٧ / ١٩٧٦ م . العدد ١٩١٨ ، ١ / ٦ / ١٩٦٩ م . العدد ٢٠٩٥ ، ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٩ م  
~ ٨٧٤ / ٢ / ٣ / ١٩٧٠ م ~ ٤٤٢٢ ، ٥ / ١ / ١٩٧٤ م ~ ٤٢٣٨ ، ١١ / ٢ / ١٩٧٤ م  
~ ٤٢٣٥ ، ٨ / ٧ / ١٩٧٤ م ~ ٣٠٩٣ ، ٧ / ٥ / ١٩٧٣ م ~ ٤٢٢٨ ، ٧ / ١٠ / ١٩٧٣ م  
~ ٨٠٢٦ ، ١٧ / ٤ / ١٩٨٥ م ~ ٨٠٢٧ ، ١٨ / ٤ / ١٩٨٥ م ~ ٨٠٣٥ ، ٦ / ٤ / ١٩٨٥ م  
~ ٨٠٥٣ ، ٥ / ٥ / ١٩٨٥ م .

#### صحيفة الايام :

١/ د . منصور خالد ، الدبلوماسية : الاهداف والاستراتيجية ومنهجية العمل ، صحيفة الايام  
العدد ، ٦٦٤٨ ، مارس ١٩٨٠ م .

٢/ بشير محمد سعيد ، من مذكراتي ، الايام ، العدد ٦٠٥٥ ، الثلاثاء ٥ مايو ١٩٨٧ م .

٣/ جمال محمد احمد ، سياسة السودان الخارجية ، صحيفة الايام ، العدد ٧٣٥١ ، الخميس ٢  
يناير ١٩٧٥ م

٤/ لقاء مع النميري ، صحيفة الايام ، العدد ٨٨٥٧ ، ١٥ اكتوبر ١٩٧٦ م .

العدد ٩٤٧٢ ، ٢ / ١١ / ١٩٧٧ م العدد ٦٣١٨ ، ١ / ٥ / ١٩٨٨ م - العدد ٥٨٣٠ ، ٢ / ١ / ١٩٧٠ م  
~ ١٠٤١٤ ، ١٢ / ١٠ / ١٩٨١ م ~ ٩٢٨٧ ، ٦ / ١ / ١٩٨٧ م ~ ١٠٢٠٣ ، ٢٥ / ٥ / ١٩٨١ م  
~ ١١٠٦٨ ، ١٣ / ١٠ / ١٩٨٣ م ~ ٧٥٦٢ ، ٦ / ٩ / ١٩٧٥ م ~ ٧٥٦٣ ، ٧ / ٩ / ١٩٧٥ م  
~ ٧٨١٨ ، ٨ / ٧ / ١٩٧٦ م .

#### صحيفة الصراحة :

العدد ٨٩١ ، ٢٢ / ٥ / ١٩٥٧ م العدد ٦١٧ ، ٣ / ١ / ١٩٥٦ م العدد ٦٩٠ ، ٢٤ / ٦ / ١٩٥٦ م  
~ ٦٦٩ ، ٤ مايو ١٩٥٦ م ~ ١٨٨ ، ٢٦ / ١١ / ١٩٦٠ م ~ ٦٥٧ ، ٦ / ٤ / ١٩٥٦ م  
صحيفة الاخبار :

العدد ٥٨٠ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨ م - العدد ٤٧٠ ، ٣ سبتمبر ١٩٦٧ م

#### صحيفة السوداني :

العدد ٧٤٨ ، ٤ / ١٢ / ١٩٨٨ م العدد ٨٢٠ ، ١ / ٣ / ١٩٨٩ م العدد ٧٤٨ ، ٤ / ١٢ / ١٩٨٨ م  
~ ٨٢٠ ، ١ / ٣ / ١٩٨٩ م .

#### صحيفة أنباء السودان :

احمد يوسف محمد ، السودان حلقة الوصل بين افريقيا العربية و إفريقيا السوداء ، صحيفة أنباء  
السودان ، العدد ٥٢٤ ، الخميس ٥ سبتمبر ١٩٦٣ م . والعدد ٥٣٢ ، ٣ اكتوبر ١٩٦٣ م .

### صحيفة القوات المسلحة :

١/ اللواء، خالد حسن عباس ، الحزب الشيوعي من المعارضة إلى التآمر ، صحيفة القوات المسلحة ، العدد ١٦٦ ، الاحد ٣٠ يناير ١٩٧٢م .

٢/ شرف الدين احمد حمزة ، مصر و الشطر نج السياسي في السودان ، صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٢٠٣٣ ، الثلاثاء ٩ يناير ١٩٩٣م .

٣/ فؤاد مطر ، حوار مع نميري ، صحيفة القوات المسلحة ، العدد ٢٠٦ ، السبت ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢م .

العدد ١٠٤٩ ، ١٩٨٩/٧/٥ ، العدد ١٠٥٠ ، ١٩٨٩/٧/٦ ، العدد ١٠٤٧ ، ١٩٨٩/٧/٣  
~ ١٠٦١ ، ١٩٨٩/٧/٢٠ ، ~ ١٠٦٤ ، ١٩٨٩/٧/٢٤ ، ~ ١٠٦٥ ، ١٩٨٩/٧/٢٥  
~ ٢٠١٩ ، ١٩٩٣/١/٥ ، ~ ٢٠٧٨ ، ١٩٩٣/٣/١٦ ، ~ ١٠٤٩ ، ١٩٨٩/٧/٥

### صحيفة الاسبوع :

١/ أبو خالد ، القديم والحديث في زيارة العقيد ، صحيفة الاسبوع ، العدد ٤٩ ، ١٧ سبتمبر ١٩٨٦م .

٢/ محمد زيادة حمور ، عقدة كامب ديفيد وأخواتها ، صحيفة الاسبوع ، العدد ١١٨ ، ٧ ديسمبر ١٩٨٦م .

العدد ٢٤ ، ١٩٨٦/٨/١٤ ، العدد ١٩ ، ١٩٨٦/٨/٢ ، العدد ٩٢ ، ١٩٨٦/١٢/٢٨  
~ ٨٠٧٨١٨ ، يوليو ١٩٧٦م . ~ ١٨١ ، ٢٠ فبراير ١٩٨٧م .

### صحيفة السودان الحديث :

١/ د. عبد اللطيف محمد البوني ، في العلاقات السودانية المصرية : حوار هادئ مع فرج فوده ، السودان الحديث ، العدد ٧٤٧ الاحد ٢٦ يناير ١٩٩٢م .

٢/ د. عبد اللطيف البوني ، سفينة العلاقات السودانية المصرية شلالات النيل إلى أمواج الخليج ، صحيفة السودان الحديث ، العدد ٧٤٩ ، الثلاثاء ٢٩ يناير ١٩٩٢م .

٣/ محمد سعيد هرون ، العلاقات السودانية المصرية سرمدية ، السودان الحديث ، العدد ٢٠٥ ، ٣ مايو ١٩٩٠م .

٤/ لقاء مع الفريق عمر البشير ، السودان الحديث ، العدد ٢٠٢٤ ، ٧ اغسطس ١٩٩٥م .

٥/ شرف الدين احمد حمزة ، من اوراق العلاقة حول مع مياه النيل ، السودان الحديث ، ٢٢ اكتوبر ١٩٩٤م .

٦/ محمد علي محمد ، دواعي اتهام السودان بالإرهاب ، السودان الحديث ، العدد ٢٣٢٠ ، فبراير ١٩٩٧م .

العدد ١٠٥ . ١ / ١ / ١٩٩٠ م . العدد ١٤٦ ، ٢١ / ٢ / ١٩٩٠ م . العدد ٢٠٠ ، ٢٤ / ٤ / ١٩٩٠ م  
~ ١٩٩١ ، ١٤ / ٦ / ١٩٩٥ م . ~ ٣٣٠ ، ٣٠ / ٩ / ١٩٩٠ م . ~ ٢٠٣٧ ، ٢٠ / ٨ / ١٩٩٥ م  
~ ٨٢٠ ، ١ / ٣ / ١٩٨٩ م . ~ ٢١٢٠ ، ١٣ / ٢ / ١٩٩٦ م . ~ ٧٨٩ ، ٧ / ٢ / ١٩٩٢ م  
~ ٢١٢٣ ، ٢٩ / ٢ / ١٩٩٦ م . ~ ٧٥٩ ، ٧ / ٢ / ١٩٩٦ م .

#### صحيفة الوفاق :

محمد طه محمد احمد ، مصر والسودان ورواية بين الأطلال ، صحيفة الوفاق ، العدد ١٣٨ ،  
١٩ مايو ٩٨

العدد ١٥٠ ، ٣١ / ٥ / ١٩٩٨ م . العدد ١٣٢ ، ١٤ / ٥ / ١٩٩٨ م . العدد ١٣٨ ، ١٩ / ٥ / ١٩٩٨ م  
~ ٥٢٤ ، ١٥ / ٨ / ١٩٩٩ م . ~ ٥٤٩ ، ١٠ / ٨ / ١٩٩٩ م .

#### صحيفة الإنقاذ الوطني :

موسى يعقوب المشهد السياسي ، صحيفة الإنقاذ الوطني ، العدد ٣٩٠ ، ديسمبر ١٩٩٠ م .  
~ ١٢٣٨ ، ٢٣ / ٦ / ١٩٩٣ م . ~ ١١٦٧ ، ٢٥ / ٤ / ١٩٩٣ م . ~ ١٢٠٣ ، ١٨ / ٥ / ١٩٩٣ م .  
~ ٤١٧ ، ٢ يناير ١٩٩١ م .

#### صحيفة اخبار اليوم :

العدد ١٠٦٢ ، ١ / ٦ / ١٩٩٨ م . - ١٨٤٠ ، ١٢ / ٥ / ١٩٩٩ م . العدد ١٨٤٣ ، ١٩ / ١٢ / ١٩٩٩ م  
صحيفة التلغراف : العدد ١١١٤ ، ٢٣ يونيو ١٩٦٧ م  
صحيفة الرأي العام :

١/ سيد حسني ، حجج مصر وحجج السودان : التصور القانوني للنزاع وفقاً لمبادئ القسانون  
الدولي ، الرأي العام ، ٣٨٦١ ، ٢٨ فبراير ١٩٥٨ م .  
٢/ المؤتمر الصحف الذي عقده عبد الله خليل بشأن حلايب ، الرأي العام ، العدد ٣٨٦١ ، ٨  
فبراير ١٩٩٥ م

العدد ٨٣٨ ، ١٦ / ١٢ / ١٩٦٦ م . العدد ٨٣٤ ، ١٥ / ١٢ / ١٩٦٦ م . العدد ٣٥٤٥ ، ١ / ٢ / ١٩٥٧ م  
~ ٦١١٠ ، ٥ / ٦ / ١٩٦٧ م . ~ ٦٣١٠ ، ١٩ / ٦ / ١٩٦٧ م

صحيفة الخرطوم : العدد ٢٧٤٩ ، ٧ يوليو ٢٠٠١ م

#### ثانياً : صحف أجنبية :

#### صحيفة الشعب :

١/ مجدي احمد حسين ، "كيف يمكن القضاء علي الارهاب ورائحة الموت في كل مكان"  
صحيفة الشعب ، القاهرة ، العدد ٦٤٠ ، ١ يوليو ١٩٩٥ م

٢/ فرج فوده يطالب العسكريين المصريين بغرب السودان ، صحيفة الشعب ، العدد ٦٣٥ ،  
الاثنين ٤ فبراير ١٩٩٢م . والعدد ١٠ يوليو ١٩٩١م .  
صحيفة الاخبار القاهرية :

العدد ١٥٤٢ ، ١٠ أكتوبر ١٩٨١م العدد ١٢٤٠١ ، ١٥ أبريل ١٩٩٥م  
صحيفة الجمهورية ١١/٧/٨٥

صحيفة النهار البيروتية : فؤاد مطر ، حوار مع النميري ، صحيفة النهار البيروتية ، الجمعة  
٢٥ يناير ١٩٧٤م .

صحيفة الخرطوم القاهرية :

١/ لقاء مع العقيد جون قرنق ، صحيفة الخرطوم القاهرية ، العدد ١٦٦٧ ، ٢ ديسمبر ١٩٦٧م .  
٢/ عادل احمد : العلاقات السودانية المصرية إلى أين ، صحيفة الوفاق ، العدد ١٦٩ ، ١٦  
يونيو ١٩٩٨م .

صحيفة الشرق الاوسط : ١ ديسمبر ١٩٩٧م  
صحيفة الوفد القاهرية :

عباس الطرابيلي ، مصر والسودان قضية الامن القومي ، صحيفة الوفد ، ١٩ يونيو ١٩٩٨م  
صحيفة الاهرام :

١/ فهمي هويدي ، الحقبة الغائبة بين القاهرة والخرطوم ، الاهرام ، ٣ سبتمبر ١٩٩١م  
٢/ محمد عمر بشير ، المعادلة الصعبة : سودان حر ومصر ديمقراطي ، الاهرام ، ١٤  
١٩٨٦/٥م . العدد ٣٦٥٨٧ ، ٢٦ أبريل ١٩٦٥م .  
صحيفة المستقلة : العدد ١٣٥ ، ٩ ديسمبر ١٩٩٦م .  
صحيفة الحياة اللندنية : اشرف الفقي ومحمد علام ، فريق يلعب بالقاهرة التزامه بوحدة  
السودان ، صحيفة الحياة ، لندن ، ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧م .

### \* المجلات والدوريات :

١/ أ . د . ابراهيم الامين حجر ، " القطاع الزراعي في السودان وتحديات العولمة " ، مجلة  
دراسات حوض النيل ، العدد الاول ، ديسمبر ١٩٩٩م .  
٢/ أحمد علي ابراهيم ، " التطور الدستوري في السودان " ، مجلة دراسات حوض النيل ،  
العدد الاول ، ديسمبر ١٩٩٩م .  
٣/ احمد عبد الحليم ، " تحديات الامن القومي المصري في التسعينات " ، مجلة السياسة الدولية  
مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد ١٠٠ ، أبريل ١٩٩٠م .

- ٤/ احمد يوسف القرعي ، " التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣ م .
- ٥/ احمد يوسف القرعي ، " منطقة التكامل السوداني المصري " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٢ ، ١٩٧٨ م .
- ٦/ أحمد يوسف القرعي ، " الإطار البرلماني للتكامل السوداني المصري " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٦ ، ابريل ١٩٧٩ م .
- ٧/ احمد بيوسف القرعي ، " البيان التتليفي للتكامل المصري السوداني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٦ ، ١٩٧٨ م .
- ٨/ اسماعيل صبري مقلد ، " عدم الانحياز بين الأيدلوجية والتطبيق " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٥ ، ١٩٦٧ م .
- ٩/ انس مصطفى كامل ، " نحو بناء نظام للتعاون الاقليمي في حوض النيل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١ م .
- ١٠/ د. بطرس غالي ، " الحرب بين مصر وإسرائيل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠ ، أكتوبر ١٩٦٧ م .
- ١١/ بهجت قرني ، " نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية في العالم الثالث " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٧ ، يناير ١٩٧٧ م .
- ١٢/ د. بهاء الدين حنفي ، " العلاقات السودانية الامريكية خلال اربعة عقود " ، مجلة الملتقى ، العدد ٩٠ ، ديسمبر ١٩٩٣ م .
- ١٣/ بونا ملوال ، " حول جذور النزاع الراهن في جنوب السودان " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٠ ، يناير ١٩٨٨ م .
- ١٤/ بدر الدين سليمان ، " حديث في ندوة العلاقات السودانية المصرية علي ضمو مشكلة حلايب " ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد صفر ، ١٩٩٣ م .
- ١٥/ جمال عسكر ، " الشرق الاوسط من وجهات النظر الاستراتيجية " ، مجلة العلوم السياسية القاهرة : العدد ٣ ، ١٩٥٧ م .
- ١٦/ جمال عبد الجواد ، " الحكم العسكري الثالث في السودان " ، مجلة السياسة الدولية : العدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ م .
- ١٧/ جمال عبد الجواد ، " تعثر التعديلات الدستورية في السودان " ، الموقف العربي ، العدد ٥٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ م .

- ١٨/ جمال عبد الجواد ، " أزمة التكامل القومي في السودان : حالة الجنوب " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت : العدد ٢٩ يوليو ١٩٧٩ م .
- ١٩/ د . حامد ربيع ، " نظرية الإقليم القومي " دورية آفاق عربية ، بغداد : دار آفاق عربية للصحافة والنشر ، العدد ٣ ، مارس ١٩٨٥ م .
- ٢٠/ حسن ابو طالب ، " قمة الدار البيضاء وعودة مصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٧ ، يونيو ١٩٨٩ م .
- ٢١/ د . يونان لبيب ، " أيدلوجية الوحدة بين السودان ومصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، ابريل ١٩٧١ م .
- ٢٢/ د . يونان لبيب ، " التكامل التاريخي بين السودان ومصر " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٣ ، يوليو ١٩٧٨ م .
- ٢٣/ يوسف فضل حسن ، " المؤشرات السياسية لموارد المياه لحوض النيل والشرق الاوسط " ، مجلة دراسات استراتيجية ، الخرطوم : العدد ٤ ، اغسطس ١٩٩٥ م .
- ٢٤/ يوسف ابو عنجة ، " نهر النيل والامن القومي المصري " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، ١٩٨٥ م .
- ٢٥/ محمود مشائخ ، " الإقليم القومي العربي " ، دورية آفاق المستقبل ، ١٩٩٠ م .
- ٢٦/ لواء . د محمود خليل ، " الامن السوداني ومشكلة الجنوب " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، اكتوبر ١٩٨٦ م .
- ٢٧/ عقيد محرز الحسيني ، " اهمية قناة السويس في عهد الحرب الباردة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٦ ، ابريل ١٩٨٤ م .
- ٢٨/ مريت بطرس غالي ، " موقع الشخصية المصرية من القومية العربية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٦ ، ابريل ١٩٧٤ م .
- ٢٩/ محمد السيد سعيد ، " الاقتصاديات المصرية بين الواقع والمستقبل " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٥ ، يناير ١٩٨٥ م .
- ٣٠/ محمد جاد ، " المعونة الخارجية الامريكية والأهداف الامنية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ م .
- ٣١/ محمد سعد ابو عامود ، " الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٤ ، اكتوبر ١٩٩٨ م .
- ٣٢/ محمد سعد أبو عامود ، " النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٨ ، ١٩٩٧ م .

- ٣٣/ مصطفى علوي ، " التكامل السوداني المصري وتنسيق السياسات الخارجية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٨٧ م .
- ٣٤/ منار الشوربجي ، " السياسة الخارجية السودانية بعد نميري " مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، أكتوبر ١٩٨٥ م .
- ٣٥/ محمد محبوب هرون ، " بينما تتزايد الضغوط الخارجية علي السودان : تفاهم القوى الحديثة لتأمين وحدة البلاد " ، مجلة الوسط ، العدد ٢٠٢ ، ١١ / ديسمبر ١٩٩٥ م .
- ٣٦/ محمد عيسى الشرقاوي ، " مصر ومرحلة دبلوماسية جديدة في افريقيا " ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ٩٨ .
- ٣٧/ د . مأمون عطا المنان ، " اتفاقية مياه النيل بين بريطانيا ومصر لعام ١٩٥٩ م " ، مجلة دراسات حوض النيل ، ، الخرطوم ، العدد الاول ، ديسمبر ١٩٩٩ م .
- ٣٨/ محمد حسين الخضر ، " السودان بين منجل إثيوبيا ومطربة الكنائس " ، مجلة العالم ، العدد ٢٠٢ ، ١٩٨٧ م .
- ٣٩/ محمد أبو الفتاح ، " الولايات المتحدة والمصالحة السودانية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٥ يوليو ٢٠٢ .
- ٤٠/ محمد عمر بشير ، " الجذور التاريخية للتكامل السوداني المصري والواقع المعاصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٥٨ م .
- ٤١/ محمد الميرغني ، " التكامل بين مصر والسودان " ، مجلة الاقتصاد العربي ، العدد ٣٣ ، مارس ١٩٧٩ م .
- ٤٢/ محمد قنديل ، " مشروع قناة جونقلي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٧٨ م .
- ٤٣/ محمد علي الدمشقاوي ، " التكامل السوداني المصري ومعوقات التعاون العربي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٣ م .
- ٤٤/ أ . د . مدثر عبد الرحيم ، " الاسلام والسياسة في السودان " ، مجلة دراسات إفريقية ، الخرطوم : العدد ٤ ، مارس ١٩٨٩ م .
- ٤٥/ مأكوم كير ، " ندوة حركة الإحياء الإسلامي ومظاهرها المعاصرة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠ م .
- ٤٦/ مجدي حماد ، " اليقظة الاسلامية والسياسية الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠ م .

- ٤٧/ محمد الخطيب ، " مرتكزات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٩٣ ، أغسطس ١٩٩٥ م .
- ٤٨/ مكرم محمد أحمد ، " الحوار مع الارهاب " ، مجلة المصور ، القاهرة : العدد ٣٦٦٨ ، ١٧ ، يناير ١٩٩٧ م .
- ٤٩/ د. منصور خالد ، " العوامل الخارجية في الصراع السوداني " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩١ ، ١٩٨٨ م .
- ٥٠/ محمد رضا فوده ، " المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٥ ، يوليو ١٩٨٩ م .
- ٥١/ د. المختار مطيع ، " ارتباط الأمن المائي الغذائي في الوطن العربي " ، مجلة الوحدة ، المغرب : العدد ٧٦ ، يناير ١٩٩١ م .
- ٥٢/ مهدي ابراهيم ، " ندوة العلاقات السودانية المصرية في مشكلة حلايب " ، مجلة دراسات استراتيجية ، مرجع سابق .
- ٥٣/ معاذ محمد أحمد ، " نزاع الحدود السودانية المصرية بين التاريخ والقانون الدولي " ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٩٧ م .
- ٥٤/ نبيل عبد الفتاح ، " الجماعات الإسلامية والنطاق السياسي في مصر " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٨ ، أبريل ١٩٨٢ م .
- ٥٥/ د. السيد عليوة ، " الإقليم القومي العربي ومضاعفات حرب الخليج الثانية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨١ ، يوليو ١٩٨٥ م .
- ٥٦/ السيد ابراهيم ، " السحور الدولي لحرب الأهلية الإسلامية " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٦٨ ، ٢ فبراير ١٩٩٥ م .
- ٥٧/ عبد الستار عبد العظيم عوض الكريم ، " الأبعاد الاستراتيجية للقرار الأميريكي ضد السودان والسيناريوهات المحتملة " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ١٩٦ .
- ٥٨/ عمر سعد الدين ، " واقع المأزق الاقتصادي في السودان : الأبعاد والجنود " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، أكتوبر ١٩٨٦ م .
- ٥٩/ عبد الحميد موافي ، " أبعاد الدور العربي في جامعة الدول العربية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، يوليو ١٩٨٠ م .
- ٦٠/ عبد الملك عودة ، " قضايا الأمن القومي في اطار التكامل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٧٨ م .



- ٦١/ عادل حمودة ، " السادات والأخوان والسفارة الأمريكية " ، مجلة روز اليوسف ، القاهرة ، العدد ٣٣٢٧ ، ١٦ مارس ١٩٩٢ م .
- ٦٢/ د . عبد الله الشيخ ، " دور العامل الإسلامي في فشل السياسة الخارجية الأمريكية " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ، ٢٢٠ ، ٢٩ مارس ١٩٩٤ م .
- ٦٣/ د . عبد العزيز كامل ، " وجهة الإسلام في القارة الإفريقية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦١ يوليو ١٩٨٠ م .
- ٦٤/ عبد الرحمن اسماعيل ، " تقرير مجلس الشعب المصري عن أزمة المياه في المنطقة العربية " ، مجلة العالم ، العدد ٤٨٩ ، يوليو ١٩٩٣ م .
- ٦٥/ فلاح السمهوري ، " التوجه الإسلامي في السودان بين مقاصد ثورته والمكائد التي تعترضه ، مجلة الجهاد ، العدد ٩٦ ، مارس ١٩٩٣ م .
- ٦٦/ د . فتح الله الخطيب ، " العدوان الإسرائيلي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤ ، يونيو ١٩٩٧ م .
- ٦٧/ د . فرانسيس دينق ، " افاق السلام في جنوب السودان " ، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد صفر ، ١٩٩٣ م .
- ٦٨/ فتحى محمد أحمد ، " الماء الواقع والمستقبل " ، مجلة العلوم ، الخرطوم : العدد الأول ، يناير ١٩٩٥ م :
- ٦٩/ د . شوقي أبو شعيرة ، " الاستراتيجية المصرية لعالم ما بعد الحرب الباردة " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٨١٢ ، ٢٢ مايو ١٩٩٥ م .
- ٧٠/ خالد فتح الرحمن عمر ، " العلاقات السودانية المصرية ضمن إطار وادي النيل " ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ٥ ، يناير ١٩٩٦ م .
- ٧١/ " لقاء مع الفريق عمر البشير " ، مجلة قضايا دولية ، العدد ١٩٢ ، ٦ ديسمبر ١٩٩٣ م .
- ٧٢/ " لقاء مع الدكتور حسن الترابي " ، مجلة السواعد ، الخرطوم ، العدد ٧ ، يناير ١٩٩٥ م .
- ٧٣/ " نص خطاب السادات في مجلس الشعب حول زيارة القدس " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٢ ، ابريل ١٩٧٨ م .
- ٧٤/ " نص خطاب السادات في الكنيسة الإسرائيلية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٢ ، ابريل ١٩٧٨ م .

❖ **Books:**

- 1- Brown.Harold, *Thinking about National Security*, Boulder- Colorado : West View press . 1988 .
- 2- Walter Lippman , *United States Foreign Policy* , U. S . A: Boston, Republic Peintice Hall, 1943.
- 3- Fomkin David: *The Independence of Nations*. New YORK : Prager Special Studies , 1981) .
- 4- F . O . Blair, *Security and People*, London: Huntchun, 1968.
- 5- Donald M. Snow, *National Security: Induring Problems of US Devnnce Policy*, U.S.A: Library of Congress, Martin Press, 1987
- 6 - C.C.Rodee and Others, *Introduction to Political Science*, M C . Grow . Hill, Inc, 1967.
- 7- Nyes.Joseph and Robert O. keohane, *Power and Interdependence*, U.S.A : Boston Little , 1977 .
- 8- David\* P. Barrows, *Mditary Policy and National Security*, U.S.A: University of California, 1936.
- 9- Ruth B.Russel, *The United Nation and United State Security Policy*, U.S.A: Booking Institution, 1968.
- 10- Hans.J. Morgenthau, *Politics Among Nations Third Edition*, New York: Altred, A. Knoph. Inc, 1961.
- 11- John Rouke, *Congress and presidency in US Foreign Policy: 1945 – 1982*, U.S.A: Colorado: West View Press, 1983.
- 12- Fredric H. Hartman , *The Relation of Nations* , New York : The Macmillan Company . 1973 .
- 13- Kenneth L . Twitchet and Others , *International Security* , London : Oxford University Press , 1972 .
- 14- Ray Johnes , *Analyzing Foreign policy* , U.S.A Rout Ledge and Keganpanul . 1970.
- 15- Robert H.Ferrel, *American Diplomacy* , W.W . North Company Inc , 1983.
- 16- George M.Guess , *The Politics of United State foreign Aid* ,New York : Martins Press , 1987.
- 17- John Marlowe, *Anglo-Egyptian Relations : 1800 - 1953*, London 1954.
- 18 - Mamdour Almahdi, *Ashort History of The Sudan*, London Oxford University Press, 1967.
- 19- Collins Robert, *Egypt and The Sudan*. N.j.Prentice. 1964.
- 20- P.M. Holt. *Amodern History of the Sudan*, London: Red Wood Press limited, 1972.

- 21- Mammed Omer Bashir, *Sudan Aid and External Relation*, Khartoum: Graduate College Publications, University of Kartoum, 1984.
- 22- Bynard Sally Ann, *Sudanese Foreign Policy Under Nimiri*, U.S.A: the George Washington University Microfilms International, 1983.
- 23- Gabriel R. Warburg, *Egypt and Sudan: study In History and Polices*, London: Lranchass 1985.
- 24 - Thoe Stork Merip, *The Corter Doctrine and U.S.A Bases in Middle East*, Colorado – U.S.A, West View Press, 1980.
- 25- Fredric S. Bearson & J.Martin, *International Relation: the Gobal Condition In the Twenties Century*, Second Edition, New York: MC. Grow Hill Publicating House, 1980.
- 26- David Hoile, *The Clinton Administration Policy Towards Sudan: 1992-2000*. The European Sudanese Public Affairs Council. June 2000.
- 27- Maddathir Abdel Rahim, *Imperialism & Nationalism In Sudan*, Khartoum: Khartoum University Printing House, 1980.
- 28- Bona Mulual, *The Roots of Current Conflict*, In Francis M. Deng, The Search for Peace and Unity in the Sudan, Washington: Wedrow Wilson Inistitue, 1987.
- 29- T.T Beherens, *National Frontiers In Relation to International Law* London: 1927.
- 30- John Boll, *The Geography of South Eastern Egypt*, London: Government Press, 1912.
- 31- David S. Robert, *National Security* , London : Oxford University Press , 1997 .
- 32- Horia Mogahid , *The Development of the Nile Barism*, Bodapest : Center For Afro – American Research, 1998 .

**\* Periodicals:**

- 1- Andrew Lycett, "Sudan Growing Significance" . *Africa Report*, March- April, 1977.
- 2- "Interview with Francis Deng: Sudanese Minister of State for foreign Affairs", *Africa Report*, U.S.A: November-December, 1978.
- 3- Jorge Tombelako, "The Impact of the Jonglei Scheme On The Economy of the Dinka", *Africa Affairs*, Vol 84 No. 334, January 1985 .
- 4- *Sudanow Magazine* Vol 3 .No 2, February 1978.

الملاحق

وفاق ١٨٩٩م

وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجنب

العالى خديوى مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل

ملحق رقم : (أ)

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمانية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجنب العالى الخديوى . وقد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتحة المذكورة ، ومن القوانين اللازمة بمراعاة ما هو عليه الجنب العظيم من تلك الأقاليم ومن التأخير وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة . وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك فى أن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الأنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل . وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصولية إلحاق وادى حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتحة المجاورة لها .

فذلك فقد صدر الاتفاق والإقرار بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض السلزم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

المادة الأولى : تعلق اقلية السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضي الواقعة إلى الجنوب من الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولاً : الأراضي التى لم تخلصها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢م .

ثانياً : الأراضي التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثاً : الأراضي التى قد تفتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

المادة الثانية : يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

المادة الثالثة : تفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب بلقب حاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناءً على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة : القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية

أيلولتها والتصرف فيما يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها علي جميع أنحاء السودان أو علي جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها بصراحة أو ضمناً تحريرها أو نسخ أي قلنون أو أي لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

**المادة الخامسة :** لا يسري علي السودان أو علي جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

**المادة السادسة :** المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من اية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكني بالسودان أو تملك كائن ضمن حدوده ولا يشمل امتيازات خصوصية لرعاية أية دولة أو دول .

**المادة السابعة :** لا تدفع رسوم الواردات علي البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة علي البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ علي مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد علي البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

**المادة الثامنة :** فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطات المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

**المادة التاسعة :** يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقي كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

**المادة العاشرة :** لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

**المادة الحادية عشرة :** ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

**المادة الثانية عشرة :** قد حصل الاتفاق بين الحكومتين علي وجوب المحافظة منهما علي تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٨٩٠م فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة والروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحرير بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م .

اتفاق الانتفاع الكامل بمياه

ملحق رقم : (ب)

النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ م

في مجال التعاون الأمين على استجلاء الحقوق ، وعلى توحيد الجهود لتنفيذ السلسلة المحكمة من المشروعات اللازمة للانتفاع الكامل بمياه النيل ، عقدت مصر والسودان اتفاقاً في نوفمبر ١٩٥٩ م لتحقيق هذا الغرض جاء مثلاً يحتذى للوسيلة التي يمكن للدول المجاورة أن تتبعها لتحقيق نفعها الحامل من النهر المشترك دون ما نغرة يمكن أن ينفذ سبها خلاف .

ولقد كان للتطور الذي حدث منذ توقيع اتفاق ١٩٢٩ م وما اقترن باتجاه للتوسع الزراعي في كل من مصر والسودان أدت إلى مفاوضات انتهت بعقد اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل ، فيما يلي ما تضمنه من نصوص .

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه كاملاً ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان وجمهورية مصر علي غير النظم المعمول بها الآن ... ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج حتى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الاستفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبها الحاضرة والمستقبلية .

ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩ م ... قد نظمت بغرض الاستفادة بمياه النيل ، ولم يشمل مداها منبجلاً كاملاً لمياه النهر .. فقد اتفقت الجمهوريتان علي ما يلي :

#### \* الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١- يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول علي الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار من الأمتار المكعبة مقدرة على أسوان سنوياً .

٢- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول علي فائدة المشروعات المشار إليها . ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً .

#### \* مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

١- لضبط مياه النهر والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر علي النيل .

٢- ولتمكين السودان من استقلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الرصيرص على النيل الأزرق وأي أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستعمال نصيبها .

\* يحسب صافي الفائدة من السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي المقدرة بنحو ٨٤ ملياراً سنوياً من الأمطار المكعبة ، ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهي المشار إليها في البند "أولاً" مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين .

\* يوزع صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤١/٢ للسودان ، ٧١/٢ للجمهورية العربية المتحدة متي ظل متوسط الإيراد في المستقبل في حدود متوسط الإيراد المنوه عنه في البند السابق وهذا يعني أن متوسط الإيراد إذا ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية في القرن الحاضر المقدّر بـ ٨٤ مليار ، وإذا ظلت فاقدة التخزين المستمر على تقديرها الحالي بعشرة مليارات ، فإن صافي فوائد السد العالي يصبح في هذه الحالة ٢٢ ملياراً ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤١/٢ مليار ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٤١/٢ مليار . ويضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فان نصيبهما من صافي إيراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح ١٨١/٢ مليار لجمهورية السودان و ٥٥١/٢ مليار للجمهورية العربية المتحدة . فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

\* لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة "٣" يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان في سنوات القرن الحالي مستبعداً من هذه الكمية المكتسبة للبلدين وفوقاً للتخزين المستمر في السد العالي فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة المرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل .

\* توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً على الأضرار التي تلحق بالملكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ المساحة ويجري دفع هذا التعويض بالطريقة التي اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

\* تتعهد حكومة السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم تزوجهم نهائياً قبل يولية سنة ١٩٦٣ م ..



\* من المسلم به أن تشغيل السد العالي للتخزين المستمر ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل الأولياء . وسيبحث الطرفان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب .

#### \* مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل :

نظرا لأنه تخضع الآن كميات من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوبات من المحتتم العمل علي عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعي في البلدين فإن الجمهوريتين توافقان علي ما يلي :

\* تتولى جمهورية السودان بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة إنشاء مشروعات زبادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل الأبيض ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة وتساهم كل منهما في جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا .

وتتولى جمهورية السودان بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة إنشاء مشروعات زبادة إيراد النيل من مياه حوض النيل الأبيض ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة وتساهم كل منهما في جملة التكاليف بهذه النسبة أيضا .

\* إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة ، بناءً علي برامج التوسع الزراعي الموضوعه ، إلى البدء في أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها في الفترة السابقة بعد إقراره من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان فيه دعت إلى ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تخاطر بتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبها من المياه التي يدبرها المشروع في التواريخ التي يحددها لهذا من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبها في المياه التي يدبرها المشروع في التواريخ التي يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج للطرفين وعندها وعندما تنهيا جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقا للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة بمسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة النسبي محسوبة عليها من صافي المشروع على ألا تتجاوز حصة أي من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

#### \* التعاون الفني بين الجمهوريتين :

١. لتحقيق التعاون الفني بين حكومتى الجمهوريتين وللسير في البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إنتاجه وذلك لاستمرار الارصاد المائية علي النهر في احباسه العليا توافق الجمهوريتان علي ان تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية

العربية المتحدة ، بعدد متساوي من كل منها يجري تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها :-

أ- رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة إيراده والإشراف علي البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات في صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتي الجمهوريتين لقرارها ب- الإشراف علي تنفيذ المشروعات التي تقرها الحكومتان .

ج - تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التي تقام علي النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التي تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين في البلاد التي تقام فيها هذه المشروعات .

د- تراقب الهيئة تنفيذ نظم التشغيل المشار إليها في الفقرة "ج" بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من موظفي الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالي وسد أسوان وطبقاً لما يبرم من اتفاقيات مع البلاد عن مشروعات أعالي النيل المقامة داخل حدودها .

و- لما كان من المحتمل أن تتولى السنوات الشحيحة الإيراد ويتولى انخفاض مناسب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد علي تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أي سنة من السنوات فإنه من عمل الهيئة أن تمنع دائماً لما ينبغي أن تتبره الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضرراً علي أي منهما وتتقدم بتوصياتها في هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢. تمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق والاستمرار رصد مناسب النيل وتصرفاته في كامل احباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفني للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة في السودان وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي أوغندا .

٣. تصدر الحكومتان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتبدر الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين ، وللهيئة ان تجتمع في القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل .. وعليها ان تمنع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها واعمالها الفنية والإدارية والمالية ..

#### \* أحكام عامة :

١. عندما تجري عند إجراء أي بحث في شؤون مياه النيل مع أي بلد من البلاد الواقعة علي النيل خارج حدود الجمهوريتين فان حكومتي السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان علي

رأي موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ويكون هذا الرأي هو الذي تجري الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها .

وإذا أسفر البحث على الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهورية ربتون فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين في حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية .

٢. نظراً إلى أن البلاد التي تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقبتين تطالب بنصيب في مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سنوياً مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأي موحد بشأنها .. وإذا أسفر عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان بخصم مناصفة بينهما .. وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في الاتفاق مع المختصين في البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها ..

#### \* فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالي الكامل :

نظراً لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما في صافي فائدة السد العالي لن يبدأ قبل بناء السد العالي والاستفادة منه فإن الطرفين يتفقان على نظام توسعتهما الزراعي في فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالي الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة .

خطاب السيد الصادق المهدي إلى الرئيس

ملحق رقم : (ج)

السادات حول التدخل في شئون السودان

إلى/ فخامة الرئيس محمد أنور السادات .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

عندما وقع انقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م في السودان كان خاضعاً لنفوذ شيوعي داخلي وخارجي . وفي وجه التسلط الجديد تجمعت القوى السياسية الوطنية والقومية والإسلامية في السودان تحت راية الجبهة الوطنية لقيادة المقاومة للحكم الجديد . وتوالى الانتفاضات العسكرية والشعبية حتى بلغت العشرين في يومنا هذا . لقد جعل النظام الجديد العنف الوسيلة الوحيدة لحسم الخلافات السياسية في بلادنا ، فصار الواجب علي كل وطني رافض للتسلط والاستبداد أن يعد نفسه للدفاع عن مبادئه بالقوة في وجه النظام الحاكم ، والتحالف الحاكم الذي أدخل العنف في الساحة السياسية ، لم يستطع التخلي عن العنف في حسم خلافات سياساته الداخلية نفسها فبدأ بين طرفيه صراع دموي انتهى بحوادث يوليو ١٩٧١م الشهيرة . والتحالف الحاكم هو الذي فتح باب الاستعانة العسكرية بجهات عربية لمناهضة خبثاته وتثبيت حكمه . ومنذ البداية قتلت الجبهة الوطنية هذه التدخلات والتعصبات المسلحة عناصرها الفدائية استعداداً للعنف الذي أقحم على الساحة السياسية السودانية ووجدت تجاوباً كبيراً من الملك الراحل فيصل إذ كان ملماً بأحوال السودان حريصاً على إعانة شعبه في محنته إن الشعب السوداني شعب متسامح يكره العنف ولا يرض أن تكون علاقته بأشقائه من أبناء الأمة العربية علاقة جلب للسلاح لحل المشكلات السياسية الداخلية ، ولكن هذه البدع أدخلها اللواء جعفر نميري وزملائه في بلادنا وصار اللجوء إليها واجباً وطنياً لإسقاط تسلطهم وتطهير الساحة السودانية من وسائلهم والبادئ الظلم ، وكاد النظام المايوي أن يسقط في الثاني من تموز ١٩٧٦م علي يد قوى فدائية وعسكرية مؤيدة للجبهة الوطنية ولكنه استعاد مكانته بفضل مساعدتكم العسكرية والإعلامية التي نطقتم بها بتصريحاتكم ، لقد فوجئنا بهذا التدخل وفوجئنا باعتباركم الانتفاضة الشعبية السودانية تدبيراً لئيباً واستغلال أجهزة الإعلام المصرية لذلك لتشويه سمعة الحركة الشعبية السودانية وإلصاق التهم بالجمهورية العربية الليبية . إننا سعيماً تذكراً ومراراً للاتصال بكم لتوضيح حقيقة واحدة ناصعة وهي أن الجبهة الوطنية لا تكن لمصر سوى مشاعر الإخاء والمودة ولا تريد معها في المستقبل سوى أقوى علاقات الأشقاء في كل ميدان . وسعيماً أن نوضح لك بكل ما بين يدينا من وسائل أن حكم السودان بالقوة مستحيل وأن علاقة الإخاء بين شعبنا وشعبكم تزداد قوة كلما ابتعدت السلطة المصرية عن الانتصار لفريق سوداني ضد فريق وأكندا لكل مستمع بكل وسيلة أننا ونحن نقاوم التسلط

في بلادنا ثابتون على عهد واحد أيدنا من إخواننا العرب من أيدنا وتخلي عنا دون أن نبذل موقفنا ، وأدهشنا جداً أن لم يجد كل ذلك سبيلاً لكم يوجه سياسة مصر نحو موقف يرضاه شعب السودان ، وأدهشنا في الوقت الذي تعدون الشعب المصري بالحريات والديمقراطية ترون شعب السودان متعرضاً للبطش والإذلال فتساعدون جلاديه علي الاستمرار ، أدهشنا غض النظر عن أزمة الحكم المستحكمة في السودان وتصوير ما حدث وسيحدث كأنه غزو أجنبي تقوم به الدولة لقمي الشعب المصرية محاولة في حسابات سياساتها الخارجية . إن من قاتل في الثاني من تموز في الخرطوم هم سودانيون من أعز وأشرف أهل السودان . وأن العلاقات بين الشعبين السوداني واللبيبي خالية من أي حسابات فلا يعقل أحد أن ليبيا تريد أو تستطيع أن تغزو السودان أو تستعمره .

لقد وضع لنا جلياً أنكم تسيرون في سياسة عربية تلمسون بروداً عربياً واسعاً نحوها وأنكم تلمسون لها الأعوان من كل مكان وأنكم وجدتم في نظام اللواء جعفر نميري وهو نظام متآكل مترنح يبحث عن شيء يتكل عليهم جهة تؤيدكم وتحول ولو ظاهرياً دون عزلتكم فهيبتم لتأييد ذلك النظام مضحين في سبيله بالعلاقات الأزلية بشعب السودان . إن الشعب السوداني لن ينثيه عن عزماته وجود من مصر وسلاح سوف يسير أصداء ماضي خديوي مكروه كنا من أحرص الناس علي نسيانه . ومع كل افتراءات أجهزة الإعلام المصري ضد الحركة الشعبية السودانية فإن من حسن السياسة الرجوع إلى طريق مسدود والحياد في الصراع الدائر المستمر بين الشعب السوداني وجلاديه وإلا فستكون الحكومة المصرية هي المسؤولة عن بعث نغمات الماضي الدفينة وعن الوقعة بين شعبين مصيرهما الإخاء والمودة والوحدة . أكتب لكم يا فخامة الرئيس للتاريخ علماً بأن الدين النصيحة وتنبيهاً ألا يضخى بالمصالح الاستراتيجية بين شعبين في سبيل مصالح محددة مؤقتة والله ولي التوفيق .

الصادق المهدي

ع/ الجبهة الوطنية السودانية

## اتفاقية الدفاع المشترك

ملحق رقم : (د)

١٥ يونيو ١٩٧٦ م

إن حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ، استجابة لرأى الشعبين الشقيقتين ، وانطلاقاً من إيمانهم الذي لا يتزعزع بالمصير المشترك والمصلحة الواحدة ، وتنسيقاً لجهودهما في تأمين وحماية سلامتهما وأمنهما ، وتعزيزاً لقدرتها الدفاعية إزاء التحديات التي تواجهها الأمة العربية في هذه المرحلة التي يجتازها النضال العربي المشترك في سبيل تحرير الأراضي واسترداد الحق المغتصب ، وتعميقاً للتعاون الذي هدفت إليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموقعة في ١٧ يونيو ١٩٧٦ م ، واستلهاماً للأهداف السامية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الموقعة في مايو ١٩٦٣ م ، وعلي هدى منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي الموقع في ١٣ فبراير ١٩٧٤ م . قد اتفقا على عقد اتفاقية الدفاع المشترك لتحقيق هذه الغايات وذلك على النحو التالي :

**المادة الأولى :** تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على أي منهما أو على قواتهما المسلحة اعتداءً عليها ، ولذلك فإنهما عملاً بحق الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية تلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الدولة الأخرى التي وقع عليها الاعتداء ، وأن تتخذ الدولتان معاً وعلى الفور جميع التدابير وتستخدم كل منهما ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لردع العدوان وردة .

**المادة الثانية :** تتبادل الدولتان المعلومات وتشاوران بنداً على عدوان مفاجئ أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطورتها ، وتبادر الدولتان على الفور إلى توحيد خططهما وحركتهما .

**المادة الثالثة :** وضماناً لفاعلية هذه الاتفاقية ينسق الطرفان خطط وأساليب تطوير قواتهما المسلحة بما يكفل استيعاب أحدث الأسلحة المتقدمة .

**المادة الرابعة :** قررت الدولتان المتعاقدتان إنشاء الأجهزة الكفيلة بتنفيذ هذه الاتفاقية ومنها :

١/ مجلس الدفاع المشترك . ٢/ هيئة الأركان المشتركة .

**المادة الخامسة :** ١/ يتكون مجلس الدفاع من وزارة الخارجية والحربية وهو المرجع الأعلى لهيئة الأركان المشتركة . ٢/ يشمل اختصاص مجلس الدفاع ما يلي :

أ - وضع الأسس والمبادئ العامة لسياسة تعاون البلدين في كافة المجالات لمنع وردع الاعتداء عنها . ب- وضع التوصيات اللازمة لتوجيه وتنسيق نشاط الدولتين لخدمة المجهود الحربي المشترك . ج- التصديق على قرارات هيئة الأركان المشتركة . د- يجتمع المجلس دورياً كل

سنة اشهر مرة في القاهرة وأخرى في الخرطوم بالتناوب ، أو كلما دعت الظروف حسب تقديره  
أي من الدولتين .

#### **المادة السادسة :**

١/ تتألف هيئة الأركان المشتركة من رئيس أركان القوات المسلحة في البلدين ومن عدد متساو  
من ضباط الأركان في كل منها حسب ما يقرره مجلس الدفاع .

٢/ وتختص هيئة الأركان بإعداد الخطط والدراسات الكفيلة برفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة  
في البلدين وتطويرها في مجالي التسليح والتدريب ، وعرض ما يلزم عرضه من هذه الخطط  
والدراسات علي مجلس الدفاع للتصديق عليها .

٣/ تجتمع الهيئة دورياً كل ثلاثة اشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بطلب من أحد رئيسي  
أركان الدولتين .

**المادة السابعة :** مدة هذه الاتفاقية خمسة وعشرون سنة وتتجدد تلقائياً لمدة خمسة سنوات ما لم  
تخملر إحدى الدولتين المتعاقبتين الدولة الأخرى برغبتها في الانسحاب منها قبل سنة من تسريح  
انتهاء المدة .

**المادة الثامنة :** يصدق على هذه الاتفاقية وفق الأوضاع الدستورية في كلا الدولتين المتعاقبتين  
ويتم تبادل وثائق التصديق بوزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية ، وتعتبر نافذة ابتداءً  
من تاريخ تبادل وثائق التصديق . وإثباتاً لما تقدم تم التوضيح على هذه الاتفاقية وختمها بخاتمي  
الدولتين .

حررت هذه الاتفاقية في الإسكندرية في ١٨ رجب ١٣٩٦هـ . ١٥ يوليو ١٩٧٦م من  
نسختين أصليتين .

جعفر محمد نميري .

محمد أنور السادات .

THE REPUBLIC OF SUDAN  
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS  
Khartoum  
Information & press Department



جمهورية السودان  
وزارة الخارجية  
الخبرطوم  
إدارة الاعلام والمحافة

Date : .....

١٩٩٣ / ٥ / ٢٠

## بيان

استدريت سلطات ولاية الخرطوم في إطار إعادة تخطيط وتنظيم العاصمة الضرمية عدداً من القرارات التنظيمية والإدارية وفق القوانين واللوائح السارية واعتماداً على الوثائق المتوفرة استدرت بمقتضاها عدداً من المواقع في مختلف أنحاء الولاية للاستفادة منها ولاستثمارها للمصالح العام .. وقد شملت القرارات ستة عشر موقعاً منها ثلاثة باسم الجيش المصري كان المفروض أن تزول للملكية الحكومة السودانية بعد جلاء جيش الاحتلال البريطاني المصري عند استقلال البلاد في عام ١٩٥٦م كما حدث بالنسبة للمواقع التي كان يحتلها الجيش البريطاني وثلاثة عشر موقعاً يستأجرها الري المصري بالإضافة للنادي المصري الذي خصصته حكومة السودان للجالية العربية المصرية في عام ١٩٥٧م أسوة بالجاليات العربية الأخرى إلا أن لجنة النادي لم تكمل إجراءات التسجيل منذ ذلك الوقت كما أنها لم تقم بدفع الإيجار السنوي طوال هذه المدة .

وعلى منحنس ما ورد في بيانات الحكومة المصرية وأجهزه أعلامها الرسمية فإن كل هذه المواقع لم تكن مأهولة بل أن بعضها قد ملل مهجوراً لفترات طويلة .. لذلك فإن ما تردد عن تشريد بعض الأسر في ليلة العيد ما هو إلا محض اختلاق لا أساس له من الصحة .. ولم تقتصر المضالعات بالاتهامات المصرية حول طبيعة ما يجري بين البلدين على هذه البيانات والتقارير المجافية للحقيقة ، بل إن السيد وزير خارجية مصر قد ذكر في تصريحات له مؤخراً بأن عدم زيارته للسودان لاستكمال أعمال لجنة حلايب يعود لسبب أن السودان هو الدولة الوحيدة التي وقفت ضد انضمام مصر لمجموعة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا ، في الوقت الذي تعلم فيه الحكومة المصرية قيام العلم الأسباب التي أدت لعدم قبولها عضواً في المنظمة كما تعلم أعضاء كل الدول الأفريقية التي وقفت معارضة لانضمامها .. من جانب آخر فإن قمة منظمة التجارة التفضيلية قد عقدت في نوفمبر ١٩٩٣م في حين أن وزير الخارجية المصري تجاهل أربع دعوات لزيارة السودان خلال شهر يوليو ، أغسطس ، وسبتمبر وأكتوبر ١٩٩٣م ، وتعمل وقتها بارتباطات محلية وإقليمية ودولية ولم يكن من ضمنها موضوع منظمة التجارة التفضيلية .

إن القرار الذي اتخذته ولاية الخرطوم باسترداد بعض المواقع هو إجراء إداري عادي شمل عدداً



من المواطنين والهيئات السودانية والأجنبية ، وما كان لهذا القرار أن يتخذ هذه الأبعاد السياسية ويعامل بهذه الحساسية المفرطة من جانب الحكومة المصرية الاستفزازية والتوسعية والمتمثلة في عدة إجراءات منها على سبيل المثال لا الحصر :

(١) حشد ما يزيد على المئتين ألف جندي في مثلث حلايب وتعمير ملامح المنطقة وطبيعتها السكانية وفرض مظاهر السيادة المصرية عليها ، وبناء مواقع عسكرية جنوب خط عرض ٢٢ شمالاً في منطقة أرقين في تحرك واضح قصد به احتلال المثلث واستفزاز الجانب السوداني .

(٢) اعتبار منطقة حلايب وأبو رماد وشلاتين ضمن الدوائر الانتخابية المصرية .

(٣) إغلاق الحدود بين البلدين في منطقة حلايب واعتقال عدد من المواطنين السودانيين واعتراض السلطات السودانية المسنولة وحجز العربات ومصادرة ممتلكاتهم .

(٤) رصد ميزانية لإنشاء طرق ومدارس ومنشآت أخرى في مثلث حلايب بغرض تهجير عدد من الأسر المصرية إلى المنطقة وتكريس الأمر الواقع .

(٥) احتضان المعارضة وإيوائها بمختلف فصائلها واجنحتها من جنوبية وشمالية وعسكرية ومدنية ودعمها مادياً وإعلامياً وسياسياً واتاحة المجال لها واسماً للتآمر ضد السودان .

(٦) رفض مصر الواضح لتسليم الإرهابي الذي اختطف الطائرة السودانية ، متهمكة بذلك القوانين والاتفاقيات الدولية التي تحارب الإرهاب ، بل أن الحكومة المصرية أحسنت استضافته بدلاً عن تسليمه للحكومة السودانية لمحاكمته .

لقد ظلت حكومة السودان تحرص دائماً على إقامة علاقات وثيقة وصحيحة مع مصر .. وانطلاقاً من هذا الحرص فقد ظل السودان يقدم دون من كل ما في استطاعته لدعم الأشقاء في مصر فعندما تعرضت مصر للعزلة داخل مجتمعها العربي في بداية الثمانيات كان السودان من الدول العربية القليلة التي استمرت في المحافظة على علاقتها بمصر بل ظل السودان يسعى في كل المحافل لذلك طرق العزلة عن مصر ، وقد تحمل السودان كثيراً من الأذى بسبب هذا الموقف المبدئي . كما أن السودان وقف بجانب مصر في كل حروبها ضد إسرائيل واستضافت طلبة الكلية الحربية المصرية وسلاح الطيران المصري بل إن السودان ذهب إلى أبعد من ذلك عندما وافق على غرق حضارة بكاملها في وادي حلفا وشمال السودان حتى يتمكن الشعب المصري الشقيق من تنفيذ مشروعه الطموح في بناء السد العالي .

إن حكومة السودان تؤكد من جديد أن البلاد ستظل مفتوحة للأشقاء من مصر باعتبارها وطنهم الثاني كما إنها ستواصل كل جهدها لعودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها لأن الذي يربط بين الشعبين الشقيقين أقوى من أن تؤثر فيه مؤامرات النظام المصري .

التاريخ : ١٩٩٤/٥/٢٦ م.

إن مجلس الأمن: إذ يشعر بأسى بالغ لاستمرار أعمال الإرهاب الدولي بكافة أشكاله في سائر أنحاء العالم ، بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، والتي تعرض أرواح الأبرياء للخطر أو تؤدي بها ولها تأثير ضار علي العلاقات الدولية ، وتعرض أمن الدول للخطر .

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢م (2/23500) عندما اجتمع المجلس علي مستوي رؤساء الدول والحكومات ، والذي أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء أعمال الإرهاب الدولي و أكدوا ضرورة أن يتصدى المجتمع الدولي بفعالية لكل هذه الأعمال .

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون ، والمعاقبة عليها ، التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢م .

وإذ يؤكد علي الحاجة الماسة لتعزيز التعاون الدولي بين الدول من اجل وضع تدابير عملية وفعالة واعتمادها لمنع ومكافحة جميع أشكال الإرهاب التي تؤثر في المجتمع الدولي ككل والقضاء عليها .

واقترعاً منه بأن قمع أعمال الإرهاب الدولي بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، عنصر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين .

وقد جزع جزعاً شديداً للمحاولة الإرهابية لاغتيال رئيس جمهورية مصر العربية وفي أديس أبابا بإثيوبيا ، في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٩٥م واقترعاً منه بضرورة تقديم المسؤولين عن ذلك للمحاكمة .

وإذ يحيط علماً بأن الدورة الاستثنائية الثالثة لالية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها ، المعقودة في ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٩٥م ، اعتبرت أن الاعتداء لم يكن يستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب بل انه استهدف أيضاً أفريقيا بأسرها .

وإذ يحيط علماً أيضاً بالبيانين الصادرين عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية في ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٩٥م و١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٥م وإذ يؤيد تنفيذ الطلبات الواردة فيهما .

واذ يأسف لأن حكومة السودان لم تمتثل حتى الآن لطلبات الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية الواردة في هذين البيانين .

واذ يلاحظ الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا بتاريخ ٩ كانون الثاني يناير ١٩٩٦م (S/1996/22) .

واذ يلاحظ أيضا الرسالتين الموجهتين إلى رئيس المجلس من الممثل الدائم للسودان والمؤرخ في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦م (S/1996/22) في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦م (S/1996/25) .

١/ يدين محاولة الاغتيال الإرهابية التي استهدفت حياة رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا . إثيوبيا في ٢٦ حزيران / يونية ١٩٩٥م .

٢/ يشجب بقوة الانتهاك الصارخ لسيادة إثيوبيا وسلامتها ومحاولة الإخلال بالسلم والأمن في إثيوبيا والمنطقة بأثرها .

٣/ يثني على جهود حكومة إثيوبيا المتواصلة من خلال ترتيبات ثنائية وإقليمية .

٤/ يطلب إلى حكومة السودان الامتثال لطلب منظمة الوحدة الأفريقية دون مزيد من التأخير وذلك من أجل :

أ/ القيام بإجراءات فورية لكي تسلم إلى إثيوبيا الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم المختبئين في السودان والمطلوبين فيما يتعلق بمحاولة الاغتيال من أجل محاكمتهم على أساس معاهدة تسليم المجرمين المبرمة بين إثيوبيا والسودان لعام ١٩٦٤م .

ب/ الكف عن القيام بأنشطة لمساعدة ودعم وتيسير الأنشطة الإرهابية ، وعن توفير الملجأ والملاذ للعناصر الإرهابية ، والتصرف في علاقاتها مع جاراتها ومع الآخرين في إطار التقيد التام بميثاق الأمم المتحدة وبميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

٥/ يحث المجتمع الدولي علي تشجيع حكومة السودان لكي يستجيب بصورة تامة وفعالية لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية .

٦/ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والرامية إلى تنفيذ الأحكام ذات الصلة من بياني الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية في ما تبذله مسن جهود مستمرة لتنفيذ قراراته .

٧/ يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية بالتماس تعاون حكومة السودان في تنفيذ هذا القرار إلى المجلس في غضون ٦٠ يوماً .

٨/ يقرر ان يبقي المسألة قيد نظرة .

## نص قرار مجلس

ملحق رقم : (ز)

الأمن رقم : (١٠٥٤)

إن مجلس الأمن :

إذ يعيد تأكيد قراره ١٠٤٤ "١٩٩٦م" المؤرخ كانون الثاني / مارس ١٩٩٦م .  
وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ مارس ١٩٩٦م (S/1996/179) المقدم ،  
عملاً بالفقرة "٧" من قرار المجلس ١٠٤٤ "١٩٩٦م" وبالاستنتاجات الواردة فيه .  
وقد جزع جزءاً شديداً لمحاولة الاغتيال الإرهابية التي استهدفت رئيس جمهورية مصر  
العربية في أديس أبابا - إثيوبيا في ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٥م ، واقتناعاً منه بضرورة تقديم  
المسؤولين عن الفعلة للمحاكمة .

وإذ يحيط علماً بأن البيانين الصادرين في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥م و١٩ كانون  
الاول / ديسمبر ١٩٩٥م عن آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب النزاعات واحتوائها  
وتسويتها (S/1996/10) المرفقان الاول والثاني ، اعتبر ان محاولة اغتيال الرئيس مبارك لم  
تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده ، ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها ، فحسب  
وانما استهدفت أيضاً أفريقيا بأسرها .

وإذ يأسف لكون حكومة السودان لم تمثل حتى الآن لطلبات الجهاز المركزي لمنظمة  
الوحدة الأفريقية الواردة في البيانين المذكورين .

وإذ يحيط علماً باستمرار الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في بذل الجهود لضمان  
امتثال السودان لطلبات الجهاز المركزي لهذه المنظمة .  
وإذ يحيط علماً مع الأسف بأن حكومة السودان لم تتجاوب بالقدر الكافي مع جهود  
منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد جزع جزءاً بالغاً لعدم امتثال حكومة السودان لطلبات مجلس الأمن الواردة في  
الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ "١٩٩٦م" .

وإذ يؤكد من جديد أن لقمع أعمال الإرهاب الدولي بما فيها الأعمال التي تشترك فيها  
الدول أهمية أساسية بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين .

وإذ يقرر أن عدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤  
وتصميماً منه علي القضاء علي الإرهاب الدولي وضمان التنفيذ الفعال للقرار ١٠٤٤

"١٩٩٦م" ، وإذ يتصرف لهذه الغاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة  
١/ يطلب بان تمثل حكومة السودان دون مزيد من التأخير للطلبات المبنية في الفقرة ٤ من  
القرار ١٠٤٤ "١٩٩٦م" بقيامها بما يلي :-

أ/ اتخاذ إجراءات فورية لكفالة أن يسلم إلى إثيوبيا لأغراض المحاكمة الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم والذين تم إيوائهم في السودان ، المطلوبون فيما يتعلق بمحاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا -- إثيوبيا في ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٥ م .

ب/ الكف عن مساعدة ودعم وتيسير الأنشطة الإرهابية والتصرف من الآن فصاعداً في علاقاتها مع جاراتها ومع الآخرين بما يتماشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

٢/ يقرر أن تدخل الأحكام المبنية في الفقرة ٣ أدناه حيز النفاذ في الساعة ٠٠,٠١ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية من ١٠ أيار / مايو ١٩٩٦ م ، وأن تظل نافذة إلى أن يقرر مجلس الأمن أن حكومة السودان قد امتثلت لاحكام الفقرة أعلاه .

٣/ يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير التالية :-

أ/ إجراء تخفيض كبير في عدد ومستويات الموظفين الموجودين في البعثات الدبلوماسية والقنصليات السودانية وتقييد حركة كل من بقي من هؤلاء الموظفين داخل أراضيها او مراقبة هذه الحركة .

ب/ اتخاذ خطوات لتقييد دخول أعضاء حكومة السودان وموظفيها وأفراد القوات المسلحة السودانية إلى أراضيها وعبرهم لها .

٤/ يطلب من جميع المنظمات الدولية والإقليمية عدم عقد أي مؤتمر في السودان .

٥/ يطلب من جميع الدول بما فيها الدول غير الأعضاء في الامم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة أن تنقيد علي نحو صارم بهذا القرار بصرف النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات منوطة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد مبرم أو أي ترخيص أو إذن ممنوح قبل نفاذ الأحكام المبنية في الفقرة ٣ أعلاه .

٦/ يطلب الي الدول ان تفيد الامين العام للأمم المتحدة في غضون ٦٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار بالخطوات التي تكون قد اتخذتها تنفيذا للأحكام المبنية في الفقرة ٣ أعلاه .

٧/ يطلب إلى الأمين العام ان يقدم الي المجلس في غضون ٦٠ يوما في التاريخ المحدد في الفقرة ٧ أعلاه تقريراً أولياً عن تنفيذ هذا القرار .

٨/ يقرر ان يدرس هذه المسألة مجددا بعد ٦٠ يوما من التاريخ المحدد في الفقرة ٢ أعلاه وان ينظر علي أساس الوقائع التي يثبتها الأمين العام فيما إذا كان السودان قد امتثل للطلبات الواردة في الفقرة ١ أعلاه وإلاً نظر في أمر اتخاذ تدابير أخرى لضمان امتثاله .

٩/ يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر .

## نص قرار مجلس الأمن

ملحق رقم : (ح)

رقم : (١٠٧٠)

إن مجلس الأمن يشير إلى قراره ١٠٤٤ "١٩٩٦م" ، المؤرخ ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦م و ١٠٥٤ "١٩٩٦م" المؤرخ ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٦م ، وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تموز / يوليه ١٩٩٦م (ADD. IS / ١٩٩٦ / ٥٤١ ٣٠٢٠) .  
وإذ يحيط علماً برسائل المندوب الدائم للسودان المؤرخة ٣١ أيار / مايو ١٩٩٦م ٤٠٢ / ١٩٩٦م و ٢٤ حزيران / يونية ١٩٩٥م واقتناعاً منه بضرورة تقديم المسؤولين عن تلك الفعلية للمحاكمة .

وإذ يحيط علماً بأن البيانين الصادرين في ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥م و ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٥م عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها ١٠ / ١٩٩٦م / س و قد جزع جزعاً شديداً لمحاولة اغتيال الرئيس مبارك التي لم تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده ، ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب ، وإنما استهدفت أيضاً أفريقيا بأسرها .

وإذ يأسف علماً باستمرار منظمة الوحدة الأفريقية في بذل الجهود لضمان امتثال السودان لطلبات الجهاز المركزي لهذه المنظمة وإذ يأسف لأن حكومة السودان لم تتجاوب بالقدر الكافي مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد جزع جزعاً بالغاً لعدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٥٤ / ١٩٩٦م والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ / ١٩٩٦م .  
وإذ يؤكد من جديد أن لقمع أعمال الإرهاب الدولي بما فيها الأعمال التي تشترك فيها الدول أهمية أساسية بالنسبة إلى صون السلام والأمن الدوليين .

وإذ يقرر أن عدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ / ١٩٩٦م والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٤٥ / ١٩٩٦م يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ، وتصميماً منه على القضاء على الإرهاب الدولي وضمان التنفيذ الفعال للقرارين ١٠٤٤ و ١٠٥٤ ، يتصرف تحقيقاً لهذه الغاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :  
١ / يطالب من جديد بأن تمتثل حكومة السودان امتثالاً كاملاً ودون مزيد من التأخير للطلبات المبينة في الفقرة ٤ من القرار ١٠٤٤ ، والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ .

٢/ يحيط علماً بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء بتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة ٢ من القرار ١٠٥٤ ويطلب من الدول التي لم تبلغ الأمين العام بالخطوات التي اتخذتها تحقيقاً لتلك الغاية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

٣/ يقرر أن تحرم جميع الدول العنابر المسجلة في السودان أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها شركة الخطوط الجوية السودانية جزءاً كبيراً منها أو تتحكم فيه أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها حكومة السودان أو سلطاته العامة جزءاً كبيراً منها أو تتحكم فيه أينما وجد مقر تلك الهيئة ومكان تنظيمها .

٤/ يقرر أيضاً يحدد بعد مرور ٩٠ يوماً أعلاه وجميع جوانب اجراءات تنفيذه ما لم يقرر المجلس قبل ذلك علي أساس تقرير يقدمه الأمين العام أن السودان امتثل للطلب الوارد في الفقرة "١" أعلاه .

٥/ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦م تقريراً عن امتثال السودان لاحكام الفقرة ١ أعلاه .

٦/ يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظرة .

## مذكرة الإمام الهادي المهدي للرئيس

### المصري جمال عبد الناصر

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، السلام عليكم  
ورحمة الله تعالى وبركته وبعد ، هذه الكلمات فرضت علينا مسئوليتنا تجاه وطننا وقومنا أن  
نكتبها إليكم راجين أن تمنحوها من الاهتمام بقدر ما تودون له من خير وعزة في حاضره  
ومستقبله .

#### يا سيادة الرئيس ..

إن العلاقة بين بلدينا كان يمكن بالعقل والعدل والحكمة أن تكون أفضل مما هي عليه  
الآن ، طوال تاريخ الجوار ، وعلى عمق أخوه الإسلام وبإملاء المصالح القومية للشعب  
السوداني والشعب المصري . فما من أحد راشد يتمنى أو يعمل على إهدار حرمة الإخاء  
الإسلامي أو يمزق صلات الجوار أو يضيع المصالح القومية لقومه .

إلا أن أخطاء خطيرة وقعت في تاريخنا الحديث وأصابته هذه العلاقة بمساوئ وأضرار  
كثيرة وعميقة تخطت جراحات المشاعر إلى إنزال الضرر بالمقومات القومية والمصالح الحيوية  
لوطننا فالنسلط التركي المصري ، ثم الحكم الثنائي - الإنجليزي المصري - وما أدى كل ذلك  
إلى قتال طاحن مع السودانيين وسقوط عشرات الآلاف من الشهداء (عشرة آلاف شهيد من  
الأنصار في معركة كرري وحدها ، وسياسة القمع والتعالي على السودانيين التي اتسمت بها تلك  
الفترة المظلمة ) . ورد الفعل السودانية ضد كل هذه السياسات وهي ردة فعل استمرت حتى  
استقلال السودان ، هذه السلسلة من المآسي المحزنة ألحقت بالعلاقات بيننا هزات لم تقتصر  
آثارها على جيل واحد من السودانيين

وكان يمكن بعد ذلك كله - أن يتدارك العقلاء الأمر ويضعوا العلاقات في إطار أسلم ،  
من مراعاة المصالح والاحترام المتبادل . وهنا اسمح لنا - يا سيادة الرئيس - بأن نكون أكثر  
صراحة وأدق تحديدا لما نقول .

إن العلاقة بين بلدينا بعد الاستقلال - لم تكن كما ينبغي لها من المتانة والثقة ، وكما لم  
نكن مسئولين عن الأخطاء التي حدثت من قبل فإننا اليوم لسنا مسئولين عن الأخطاء التي وقعت  
بعد الاستقلال . بعد الاستقلال اخذ مبعوثكم إلى السودان والمكلف من قبلكم بالأشراف على  
العلاقة مع السودان وهو السيد صلاح سالم ، أخذ يعاملنا بروح الماضي الأليم حتى أن كثيراً من  
السودانيين الحاديين على حسن الجوار ومستقبل العلاقات تساءلوا لماذا يعاملنا إخواننا في مصر  
بروح الحكم الثنائي ؟ ، ولمصلحة أي الطرفين منا يجرى هذا ؟ ، وكان نتيجة لهذه التصرفات ،



ان توترت العلاقات من جديد . وحوادث الحدود في حلايب كانت باستفزاز من جانبكم وهي حوادث كانت ستقود الى حرب حقيقية بين البلدين ولكن الله سلم :

في عام ١٩٥٨م ، ألغى انقلاب عسكري الحياة الدستورية في بلادنا وصادر حريات المواطنين فلم تلبثوا أن أعلنتم اعترافكم وتأييدكم وتشجيعكم لذلك الانقلاب وكانت هذه الخطوة من جانبكم صدمة ومفاجأة للوطنيين الأحرار وأصحاب الوزن الحقيقي في البلاد .

في تلك الفترة غير الشرعية سارعت بتعديل اتفاقية مياه النيل ، ووقعت اتفاقية جديدة مجحفة بالسودان سواء من حيث الأموال وأوقات سدائها الطويلة ، أو من حيث كمية المياه المتدفقة إلى الشمال على حساب المزارع السوداني وأرضه ، ووقعت تلك الاتفاقية ، وأنتم تعلمون ان الحكم الانقلابي غير مفوض من قبل الشعب لإبرام تلك الاتفاقية التي أدت إلى جانب ذلك الإجحاف إلى تشريد الألوف من المواطنين من وادي حلفا .

وطوحت ثورة شعبية في أكتوبر ١٩٦٤م بالحكم العسكري وردت أمور البلاد إلى الشعب ليدفع إلى الحكم من يريد بإرادته الخالصة عن طريق انتخابات حرة .

أثناء فترة ما بعد أكتوبر حدثت في بلادنا محاولات شتى لإرجاع شعبنا إلى قبضة الحكم الدكتاتوري ولكنها جميعا فشلت ، والذي يهمنا هنا أن المسؤولين عن السلطة التنفيذية في الوطن تأكد لديهم أن مخابراتكم كانت وراء تلك الانقلابات .

إن بلادنا - يا سيادة الرئيس - لم يقتصر نشاطها السياسي تجاهكم - وبعد الذي حدث - على الجانب السلبي وحده ( التغاضي عن الأخطاء والإساءات والمظالم ) ، ولكنها إيجابية فسي مواصلة جهودها لتهيئة جوانب لدعم العلاقات وتحسينها وتقويتها .

ففي أثناء حرب السويس ١٩٥٦م وضعت بلادنا نفسها تحت تصرفكم مشاركة في المعركة ، وقيامًا بالواجب وتعبيرا عن الخلق السوداني الأصيل .

وفي حرب يونيو ١٩٦٧م سارعت بلادنا إلى الوقوف إلى جانبكم بكل ما تملك من إمكانيات ، قطعت العلاقات مع أمريكا وبريطانيا حسب ما أعلنته من مشاركة هاتين الدولتين الفعلية في المعركة لصالح إسرائيل ، وأرسلت بلادنا رجالها المقاتلين إلى الجبهة واستقبلت طائراتكم بعد الانقضاض الإسرائيلي على سلاحكم الجوي ، ورصدت ثروتها الحيوانية لتغذيته الجند والطعام للمشردين .

وفي ذبول المعركة أدركت بلادنا مدى الأضرار التي لحقت ببلادكم من جراء العدوان فرأت أن لابد من القيام بواجبها للحد من تلك الأضرار بوسع الطاقة . ومن ثم نشطت في الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي يعقد في الخرطوم .

وتعلم يا سيادة الرئيس اكثر من غيرك - أن السودان هو الذي أقنع الدول العربية الغنية بمساعدتكم وهو الذي قام بالدور الأساسي في عقد المؤتمر ، وفي إنجاح المؤتمر المتمثل بصفة خاصة في الدعم المالي لكم والذي بلغ حتى الآن نحو ( ٤٠٠ ) أربعمائة مليون جنيه إسترليني والسودان هو الذي أنهى في نفس المؤتمر المشكلة الدامية التي أهدرت جهود مصر البشرية والمادية لبضع سنين وهي مشكلة اليمن .

ولا نريد أن نحص أعمالنا ، ولا نمزج على مصر بما قدمناه فان أيا من هذه الأمور لا يتفق والخلق السوداني إننا نذكر ذلك لنوضح مدى المفارقات الكبيرة والمحنة بين ما يقدمه السودان من خير وبر ، وما يتلقاه من شر وعقوق . ولنؤكد لكم ان العلاقات مستحيل أن تستمر بهذا المستوى المحرج لكرامتنا ولا أن تسير بهذا الأسلوب المستفز لكل شيء ، فينا .

إن الظروف وضعتنا بين موقفين اثنين : إما أن نسكت على هذه المظالم ونتجرع المذلة في صمت فنخون بذلك ربنا وإنسانيتنا وقومنا ووطننا ، وإما أن نتكلم ونعارض ونرفض بحزم كل محاولة لإذلالنا والسيطرة علينا .

ولقد اخترنا الموقف الثاني لأنه هو الموقف الطبيعي والأنسب لتاريخنا وأخلاقيات أهلنا ، فوق أنه هو الموقف الحق .

وفي ٢٥ مايو إيار ١٩٦٩ م . قامت جماعه من الضباط الشيوعيين والناصريين بالانقلاب فألغت الدستور وصادرت الحريات وسجنت الناس ولا تزال تمارس طيشها في كل مرفق في البلاد ، وتأكدنا أنكم قد اشركتم في تدبير هذا الانقلاب سلفا في اجتماع عقد في القاهرة بين سيادتكم وبابكر عوض الله وعبد الكريم ميرغني كان سفير العهد الديمقراطي في بلادنا وشخص رابع وهو نفسه الان من ضحايا الانقلاب .

وبمرور الأيام تتكشف الحقيقة وتفضح ، إذ انهال عونكم على الانقلابيين بشكل ملفت ، خاصة في مجال الأمن والاستخبارات ثم كانت الخطوة الخطيرة التي أقلقنا كل سوداني وهددت حاضره ومستقبله ، ففي هذه الأيام كثر الحديث عن الوحدة ونشط العمل لها من جانبكم ومن الطغمة العسكرية هنا . وهذا أمر جد خطير وخيم النتائج ، وهو السبب المباشر في كتابة هذه المذكرة إليكم ولا نملك في هذا الوقت إلا أن نصارحكم بموقفنا .

سيادة الرئيس ،

إن أحدا منا لا يرفض الوحدة كمبدأ ومعارضتنا تركز على جملة أسباب نذكر أهمها :

١/ ان الأنظمة العسكرية وهي أنظمة دكتاتورية وغير شرعية ولا تملك تفويضا من الشعوب يمكنها من الإقدام على عمل خطير كهذا .

٢/ إن لدينا مشاكل محلية خاصة بوحدة قَطرنا ، فالسودان يعج بأجناس شتى ، وصهر هذه الأجناس بشرياً ، وضبط المناطق التي يعيشون فيها جغرافياً يحتاج إلى وقت طويل ، ونعتقد أن الحديث عن الوحدة اليوم لا يساعد على هذا الانصهار ولا على اللئام القومي في بلادنا بل أنه يثير سودانيين غير عرب - خاصة وأن الوحدة التي يتحدثون عنها تتطوي على نسب عنصري عربي - ولقد صدق الواقع ما ذهبنا إليه حيث حمل الجنوبيون السلاح من جديد وعادت المشكلة الحادة التي تهدد الوطن بالفرقة والنزيف .

٣/ ان الوحدة التي يذهبون إليها تتطوي على إهدار لمصالح السودان . وإن هي إلا حل لمشاكل نظامكم الخاصة على حساب السودان . فوحدتكم تعنى أول ما تعنى تهجير مليون ونصف مليون مقيم في السودان ، وهذا العدد هو الذي هاجر من بور سعيد والقنال وسبب للاحتكامة المصرية المشاكل في السكن والبلالة إلى جانب التذمر السياسي . وتعنى وحدثكم تعديل اتفاقية مياه النيل مجدداً لكي تأخذ بلادكم من مياه النيل ، غير عابئة بمصالح الزراع السودانيين وتعني أن يظل السودان سوقاً محتكراً لبضائع مفروضة عليه فرضاً وتعني الاستيلاء على محاصيلنا بأرخص الأسعار . وتبدت بوادر هذه النقطة بشراء قطننا بسعر رخيص كي تبيعه بأسعار أعلى مستأثرة الفروقات ، بينما مصر مصدرة للقطن وائتاجها ثلاث مرات .

٤/ إن الوحدة الأمنية لدى الشعوب والارتجال في تحقيقها إنما هو إجهاض لها وتخيب لأمال الشعوب فيها . وأي مخلص لوحدة حقيقية لا يظهر إخلاصه لها إلا في حمايتها من المغامرة والمجازفة وحسب الناس تجربة ما حدث في وحدة سوريا ومصر واليمن ومصر فإن شعوب هذه البلاد تفضل الآن الانفصال على وحده مزيفه شوهاه . نحن لا نريد لشعبنا ان يكفر بالوحدة إلى الأبد إذ يرى هذا النزيف والتسوية

يا سيادة الرئيس :

إنني باسم المعارضة في بلادنا وهي الشعب كله باستثناء الشبوعيين والموصومين بعدم الولاء للوطن - أرفض أي إجراء او قرار يخضع السودان لسيطرة غير سيطرة أبنائه تحت أي شعار .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أباً في ١٨ شوال ١٣٨٩هـ - ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩م

الفتقر إليه تعالى : الهادي عبد الرحمن المهدي .